

ونوع آخر من ذلك الموضوع وقد علمنا أن الحكم كالأول من اجتهاد الجواب وجوب الاختصاص فيها ويجوز شرعا ومعنى جزم العلم بالحكم وجوب العلم به ثم المذكور في كليات العلوم في المقام ان جزم العلم والقطع خبره لا يمكن ان يستدل عليها واستدلوا على كذا فاضا في ذلك نوع من كبرياتها لو كانت مستغاة في النظر لداروا في سلسل الأثرين بدليلها على كونه مغلوطا بعضه فكونه مستلزما لها فكيف يحتمل كل العلم بل هذا التقدم فظهر في شوقه على التماسه من عادلا لا اقل ان لم التدور والزم السلسل وما يلزم من فرض وجوده محال فهو محال وما كان هذا الاستدلال لما ذكر في محله من لزوم انتهاء كل ما لا يرضى له العلم لثبات فاعده القطع جزمه والقطع فلا بد ان يكون القطع جزمه بنفسه بطريقنا فالأول من كل مقدمه موجوده بالوجود ولا يجوز ان يكون الوجود معدوما والمطلوب عدم حصول الوجود من ضمن معدوم والمقدم في وجوده لو كان كذلك لانه فالمطلوب ثابت ان كان بالاجتهاد ثم ان كان بوجوده لم يلزم السلسل فان حل الجزم في كلام الأصوليين على وجوب الاتباع فانقضت العلم بها كاقصدا الا ما كان لا يضره شرعا فاما الاثر في العلم اتم أقوى لثمة والثاني من دون واسطة شيء محال في الاله الا ان يكون نصا ناهيا بواسطة الانتهاء الى التماسه على ان حمل على ما هو المصطلح بين هذا الميزان فانقضت ما عدا العلم من القطع الكبار الشبهة الفعوى عن غيرها واضمح كذا واسطحا لا يثبت الاحكام فيها لان الصلوات مثلا ما قد لا كتاب على وجهها وكل ما كان كذلك فهو واجب لذلك يقال انما اشق الفاعل من مطبوع الوجود عند نقل النفس بالحكم وان هذا منطوق الجزم عند نقل الفاعل من موضوع وجوده كونه الكبرية بصيرة في ما يتقدمه بالتدليل يحصل القطع بالمطلوب وهو التمسك بآثار العلم فهو ان لو حظا بالثبوت الى الشيء المعلوم فيقال بعد العلم بكونه شيء ان هذا خبر الوافع وكذا يقال بعد العلم بوجوب شيء انه واجب الوافع بالمطلوب يحصل القطع بالقطع واسطة في الاتباع والخاصة ان جزمه بوجوب القطع بالمطلوب في نفس القطع به وبعبارة اخرى من ذلك نقول ان القول المؤلف من القول الكبرية جزمه في انما التمسك بمحصل القطع بها لكونه واسطة في ذلك القطع بالتمسك هو الشيء الخاص والمحصل الشيء جزمه الشيء الخاص بنفس القطع بالتمسك به ليس هو واسطة في ثبات شيء مثلا فنقل العلم بكونه شيء جزمه الخاص في ما حاصل فضاها جزمه متلا كونه من العلم المتكسر والمطلوب فذلك القضاء الخاص بمحصل العلم بكونه خبرا وبعد ذلك العلم فهو ان لو حظا بالثبوت الى ما واد اشق المعلوم فيمكن ان بصيرة واسطة جزمه كونه في الشيء من جزمه شيء بوصف كونه معلوما في نفسه فيقال ان هذا الشيء مثلا معلوم الجزم وكل ما كان كذلك ويجوز ان يجب الاختصاص في الحصول ان العلم اذا تعلق بموضوع فاما له مدخل في رد الحكم عليه اما الحكم بغيره على نفس الموضوع من دون مدخله للعلم به بل هو نفس طريق الوصول الى الواقع مثلا لا اقل ما لو ان الشارع الجزم بوصف كونه معلوم الجزم جزمه في مثال الثاني ما لو ان الجزم جزمه في كلا المقامين وان كانت التسبيل لم يحصل كون الشيء جزمه في الواقع هو العلم الا ان الموضوع في الاول هو الجزم الوافع مع ملاحظة ذلك الوصف العلم واسطة في ثبوت الجزم لانه في ذلك الشيء الخارجي في الثاني نفس الجزم العلم به بطريقه واسطة في نقل بين المقامين بالاعتناء بملاحظة العنوان الموجود في كلام الشارع هذا اذا كان متعلق العلم هو الموضوع واما اذا كان الحكم فلا يعقل بكون العلم واسطة واسا واذ عرفت ذلك فنقول ان القطع اذا تعلق بموضوع او حكم بعينه الجزم بكونه في الواقع ونفس الامر لاحتمال محال فزعمنا لنفس الامر كما دائما هو لا يستدل على العلم بالعلم بالعلم بكونه في العالم الا ان كان المكلف هو الاحكام الواضحة المتعلقة بالموضوعات الواضحة والفرض من حصول الجزم بهما لا ينبغي ان يكون وجوب الاتباع والعمل على طبقه ما دام موجودا للمعرفة في العلم واجبا لا يتابع بنفسه فان قلنا قد ينقطع الحكم الواضح في ذلك الحكم الظاهري كما يعلم وجوب الموضوع على الكيفية المتداولة عند الخاصة والخاصة لاحتمال التمسك في ان ما يلزم عليها الاثبات به هل هو الوصفية الكيفية المتداولة بين الخاصية والخاصية في العلم بالصفة المتخلفة بوجوب الموضوع على طبق العامة فكيف يتبع على الاشكال من وجوب الاتباع فان قلنا ان الوافع والخاصة والحاصل مقام وجوب الاتباع والعمل هو مقام الحكم الظاهري ولا يلزم بطريقه مع الحكم الواضح في كونه معلوما عند كونه احدهما معلوما والآخر مجهول فلو علم ذلك جزمه على الكيفية المتداولة عند الخاصة والخاصة وانما عينا كونه واحدا المصلحة الواضحة ولا يضر التمسك به في ذلك بل بعد ان يقع الموضوعات والصفة المتداولة مع الشك في وجودها في العلم بوجوبه في العلم الوصفية في الواقع منها والخاصة والحاصل ان المراد من القطع بوجوب الموضوع هو الجزم به ان ما في الواقع هو الجزم الجزم في تلك التناول الاتباع بنفسه مما جعله المهورد الفرض هو الوجوب لعل على دفع الواقع في سائر الاحكام الواضحة للشرطه بغيرها بالعلم عند الشارع على الوجوب وعبر عنها بملحق الوافع على ثبات الواجب على ثبات الواجب الشرطه بل يحتمل في ذلك فاعده القطع بالحكم الظاهري في العلم عن القطع بالحكم الظاهري وان امكن الاستدلال في العكس فزعمنا بقطع بالحكم الظاهري مع كون الحكم الواضح شكوكا في موهبي الامور والقانون المعلوم لخصا فاما انما لم يتبادر بظهره من ضعف ما ذكره السيد الشافعية في بيان المقدم والمؤخر في جزمه فظهر من فرض العلم بالحكم الواضح في العقل في العلم الظاهري ما لا يستدل على كون الحكم الواضح جزمه حكما ظاهريا لوجوده العشرة كما لا يخفى فكيف كان جزم

للمعونة كما لا يخفى، والظاهر أن الطريق المذكور آتية

الحمد لله رب العالمين

[illegible]

[illegible]

3

معيّن ذلك لا يلزم كونه محرمه في الظاهر من دون أحد أثره في صفة معتقده وأقبحته حتى ينافي في أمره من أن الأحكام الواضحة إذا كانت
 مصالحة ومفاسد ما بالوجود والاعتناء فلا مدخله للعلم والمحمل فيها وخاصة في الطبع الواضح كما قد يكون حسناً في الظاهر لهم لا طلاقاً
 على المحرم الواضحة كما في بخاري طحا الأمانه والبراهين عند مخالفة مقتضى الأصل عن الواقع فكذلك الحسن الواضح قد يكون في الحقيقة في الظاهر للمعجم
 معومنه كما يتماخض منه عند تخلف القطع عن الواقع والتدليل على صحة الظاهر بعد قطع النظر عن وجوبه بتأخر القطع بناء على العقل
 على الذم على الفعل واستقلال العقل فيجوز في كل من المقامات الثلاثة وإن كانت مختلفة المرئيه في الطبع والذم كما يكشف عنه العقول
 عن البتة الجريده فقط والوجه في الاختلاف كون كل مرئيه لاحقة واحده للمرئيه السابقيه مع الزيادة التي لا تنها على مخالفة للمولى اشتد
 من دون تفاوت بين المضاد للواقع وعزوه في ذلك وقد عرفت أن لا فرق بينهما فيما هو مناط العقاب تماماً والتفاوت في المصالح والمفاسد
 الموجب بين الأحكام الواضحة وبعد التأمل فيما ذكرناه من أن ما العقل ينجح محله القول بأن الظاهر أن العقل إنما يحكم ببسائرها في استحقاق
 الذم منه من حيث شفاؤه الفاعل من حيث هو رزوع المولى لا في استحقاق الذم من على الفعل المعلوم بكونه معصية من مثله القول بأن استحقاق
 الذم من على ما كشف عنه العقل لا يوجب استحقاقه على نفس الفعل من المعلوم أن الحكم العقلي باستحقاق الذم إنما يلائم استحقاق العقاب في وقت
 إذا تعلّق به الفعل لا بالفاعل ذلك لأن الذم واستحقاق العقاب إنما يتوحدان دائماً بالفاعل لكن لا من حيث فاعله وواصفه
 الاضطراب به بل من حيث فعله لا اختياراً معيّن من مود الذم هو الفاعل حله الوجود هو الفعل لا اختياراً وكذا أن سوء البتة في أي مضد
 مخالفة المولى على الاستحقاق الذم والعقاب فكذلك اضطرارنا بتخلفه في مخالفة علة بل هو أقوى في كونه علة ووجبت أخرى موجب استحقاق الذم و
 العقاب هو كون العقاب مقام الظمان على المعصية كما عرفت به سلبه فتعود ذلك لكونه بالنسبة إلى مقام فعل ما يعقده سبغوض المولى
 اشتد وأقوى بالنسبة إلى مقام مضد لا لأن بذل الفعل فكيف يكون ذلك لفصل الذي هو واضع موجباً لاستحقاق الذم والعقاب
 دون الفعل الذي هو أقوى لا يمحض نفس ذلك الفعل الذي هو شر بل هو الواضح في كونه علة لذلك بل يمحض أن شر الماء الواضح
 عند القطع بكونه محرراً الموجب لذلك كونه مضروباً في الظاهر اشتد وأقل على المعصية والمعصية من مضد شره وإن شئت فقل ذلك
 فنامت به من موجب العقاب عند مضافة القطع للواقع كما في صورته شر بالمجرم الواضح ما لا هو محض شره بالمعصية بل هو شره بالشر
 من البتة والشرب موجب لذلك لا أنا استحقاق العقاب على البتة من استحقاقه على الشر لا لأن أحدًا ينكر ذلك الثاني ولشرب
 إلا لأن الفعل في مقام مخالفة البتة إلى محض مضد وبهتة واذ عرفت ذلك في القطع المضاد ففس عليه لقطع الجهر المضاد
 لما عرفت أن الفارق بين المقامين ليس إلا ترتيباً للحجج الواضحة أحد المقامين دون الآخر عرفت أن تلك الآثار بنفسها غير موجبة
 للعقاب بل ترتيبها مقتضى جعل المحرم بالنسبة إلى المحرم استحقاق العقاب مرتب على أن المحمل بعد العلم به والمفروض من حصوله المقتضى
 وإن لم يكن مضاداً للواقع في علم الله تعالى فيقتصر عن الإطالة للصريح على الفاصلة لا لتعقّب المصلحة في المكلف به فدل
 بوجه إلى المكلف بالكسر كما في إخبارك بغيره الشارع وقد وجع إلى المكلف كما في أغلب أمك البقاء الشارع كما أن الأمر المولى متابعاً
 الماء لرفع عطشه وما به من مصلحته وملتزم من شره ومكاتبه وإلزام الشارع بالمشاكلة للمصلحة وبجها هذه الكفارة ليدخلوا
 في منزلة المسلمين لزبانة شوكهم ووصول القاحلين في الإسلام إلى ثوابهم أولئك وأولئك المثلث في شرهم والملاحظ في الأمر المولى
 متابعاً للفرض بين القطع المضاد للواقع وغير المتصاف به بالنسبة إلى العقاب على مخالفة التواب على الإطاعة فيها فظن وجود ذلك
 العرف ولو الأمر الشارع القدر على الإطاعة ونواصبه بقوله لا يلتفت إلى أن الأمر المولى عبده بفعله عدته إنما هو لأجل من الأمر من شره ومن
 البين أن ذلك العرف من مخالفة الأمر في صورته مضافة للعباد إلى المولى وعنه ذلك العبد وقتله بل يبرئ على الحرفة فلو عرفت فوارده
 ولو تجري ولم يقتله لا بد من المولى بل هو في ذلك التجري هبلاً منه ببعض الأبداء بمصيده وولده وكذا لا يلتفت إلى أن الأمر الشارع للكبد
 والوصول إلى ساحة العرف بل إلى أن أقوى استبعاد ذلك هو الإطاعة ولا يلتفت إلى أن الأمر المولى من القيد إلى ما عليه
 لا على وجه الاعتناء وكان لا يلتفت بالنسبة إلى العبد لأن في بضعه كونه مجبوراً إلى المولى ولولم ينجح الأمر ما لم يبرئ على إلتزامه من مقتضيه على التوكل
 والى أن أقوى استبعاد البعد عن ساحة العرف هو مخالفة العبد والعصيان كما يظهر من ذلك من حيث هو إلى تمام النسبة إلى عبده
 في مقام مخالفة العرف ما لم يبرئ به من مقتضيه للمولى لذلك يرضى بفعله ما يرضى عن نفسه لا مراً لما يكون منه من مخالفة إذا قرب عليه مصلحة فوجّه
 عقله عنها المولى ويحى عن من جهة مقتضى القنن الهيا من جهة عدم الالتفات إلى تلك المقامات كما في إطاعة الشارع ومخالفة العرف على الجأ
 المولى متابعاً للعرف على حظه لا شاهد من تلك المقامات بل على المخالفة في الأمر والشارع ونواصبه على طبع الأمر على العرف ونواصبه
 وهو كذلك لكن لا يلتفت إلى أن مخالفة الأمر على حظه غنا الأمر فخره كما عرفت وأما بالنسبة إلى جهة ذلك فخص أيضاً لا يفرق بين

المغايير ومن جلد ذلك الظن ما يؤيد به الفرق بين المضاف وغيره في مقامنا من اننا نجد ان نفسا الفرق في مرتبة العقاب عن غيرها
فقط الواقع وبين لم يعلقان ورتبنا بجانب من هذا التاميد بان ذلك مما هو في المخصوصات العقلائية من حيث ان زيادة العقاب
من المولى وان كانا القدم من العقلائية بالنسبة الى حضانة من عقلائية الواقع لاجل الشغل على الحكم بما في جوده في التأمل فيه
ذلك لما عرف من ان التاميد من المضافين غالبا يدفع المضمر الدائب من انفسهم فاذا ارتكب العبد ما نهي عنه مولا ذلك
عاقبه فما لعنه التاميد صورة المضافه الواقع لا من نفس المضافين بل من التأمل الى المولى وفي صور عدم المضافه عاقبه بالتاميد
فقط وما عند عدم ترتيبه على الواقع ارتكاب التاميد من فلا يتم فيه زيادة العقاب لتكميلها الفضاة من الشارع اعاقبه بها
العقل بل يترتب على الارتكاب عقابا من غير عقاب المضافه ووجه ترتيب عقابا يترتب في احوال مثالا اننا نجد ان لكل واحد من
المضافين انما الضرب الى المولى بنفسه علمه وسفله للاستحقاق العقاب ليعتبر في ذلك ان يؤيد به المولى مناعدا او صل المضمر اليه مع
عدم تهمينه عنه ايضا فوجب زيادة العقاب في ذلك الدم انما هو في ذلك لا يجرى العتق في ذلك انما به من غير ارتكاب في الشارع لعدم وصول
ضربه الى الاستحقاق الشفي عليه فترتب وتعلق ذلك وجه الامر لنا لم يحمّل ان يكون وجهان فحقه ذلك المفعول المذكور في جواب التاميد
مقتضا ما عدم الفرق في مقامنا الذي هو مما يتكامل في نفسه بين المضاف وغيره فيقتل بذلك القول بعدم ترتيب العقاب بالنسبة الى
غير المضاف وكيف كان بعد ما عرف من ان التاميد في المضافين العتق والحقا في تكميلها الشارع هو الاطاعة والانقياد وان المضاف والمضاف
المعبرين في جعل الاحكام الوافقه انما اعتبر بالبلد بل من التاميد والترجيح بل من ترجيح المخرج على الرجوع في جعل شيء واجبا وجعل الآخر
محرما وانما جعل الاحكام لم يلب منفعه لنفسه ولا دفع مضرة عن نفسه ولا تاجله الا انضام وادبنا الجزاء الى عتق المضافين
تكميلهم الذي في سائر الاطاعة والانقياد ويقع في الواقع في الموضح عدم الفرق بين المضاف وغيره فاقولوا عقابا في الواجب المخرج من
حيث لا سائل في المضافه ويقع حقه التاميد المذكور انما في فساد بينهما في الاستحقاق وضعف الجب عن التساوي وانما يرد به انما يتم
عدم اطاعة الثقات والاستحقاق وعدم بما هو خارج عن الاختيار وندم كون كل المضافين وعدما امر اجرائيا وغير راجع
بالاخره الى الاختيار ايضا لكن نقول ان العقاب بما لا يرجع بالاختيار الى الاختيار وان كان بها الا ان عدم العقاب لا يورث الرجوع الى الاختيار
فيجوز عنه علوم وفي المفكر من الامر المختار هو شرط من المانع للوجود في ذاته بعد القطع بكونه خيرا وما مضى وان في ذلك الامر
وكون احد هاتين الواقعتين والاختصاص من غير الاختيار ولا راجع الى الاختيار والعقاب عليه وان كان فيها لكن عدم العقاب عليه ليس
بموجب فلا يحكم باستحقاق العقاب بذلك الامر اجبر الاختيار في كل الاستحقاق المضاف للواقع اجماعي يقتضي غير المضاف على عدم
عدم الاجماع عليه في الفرق بين المضافين هو الاجماع لا الامر اجبر الاختيار ووجه ضعف الجواب بهذا التفسير وانما ان عقابا من الله تعالى
لا يبعد على ذلك وانما ان استنباطه بالاختيار الزاوية في شان السنة الحسنة والسنة ربه فاعبره ما بقوله هذا التفسير كما لا يخفى وانما ان
ان مقتضاها جازم الاجماع على الامر الذي يستلزم العقل بغيره وهو العقاب على امر لا يرجع الى الاختيار ويجوز اخرى مقتضاها الاجماع على
خلاف الحكم لو كان من عقابا العقاب هو الامر لا الاختيار الذي هاهنا وان جازم الاجماع عاد الحذر وفترت وجهان جلد ذلك الظن ما
منه من بعض مشايخنا المعاصرين في الفصول في مسئلة عبادة الجائع حيث قال في بعد يقتضيه عن مرضى هذا اذا اعتقد الوجوب والندم
انما اذا اعتقد التاميد فلا يبعد استحقاقه العقوبة بغيره وان كان بطريق غير معتبر نظرا الى حصول الجزى بغيره الا ان يقتضيه جزم واجبر
مشروط بمقتضى الفرق فانه لا يبعد عدم ترتيب العقاب على فعله مطلقا وفي بعض المواضع ونظرا الى معارضة الجهة الواقعية لجهة الظاهرية فان في الجزى
عندنا ليس نائبا بل مختلفا لوجوه الاعتبارات اشبه عليه ومن رجع عالم بكاف واجب العقل بحسبته ذلك كما في الجزى لم يبعد على فانه
لا ينفى الذم على هذا الجزى عقلا عند من انكشف الواقع وان كان معدودا لوفعل الظاهر من ذلك ما لو جزم بموجب قتل بقى او
فجزى ولم يفعل الا ترى ان المولى الحكم اذا امره به ففعل ففعل عقوبات العبد بغيره وفتح بانه ذلك لعن فجزى ولم يفعل ان المولى اذا اطاع على
حاله لا يرد عليه الجزى بل يرضى به وان كان معدودا لوفعل وكذا لو فعل غير القطع المعرفه عنه فادعى المظن ان المولى
ابنه فجزى ولم يفعل هذا الاحتمال حيث يتحقق عند الجزى لا يبعد انما مقتضا الواقع ولهذا بالمرء العقل بالعلم بالطريق المستقوي
في غير القطع بالتساوي من العقاب بخلاف ما لو كان العمل من غير المظنون فيه عدمها ومن هنا يظهر ان الجزى على المحرم في المكروهات الواقعية
اشد منه في مباحاتها وهو فيها اشد منه في مندوباتها وبذلك حلت في اشده وصغافا لكونه مباحا ويمكن ان يرد على ما لا يخفى ان
ما هو الاقوى من هذه وجهان الجزى انما مقتضاها نقل من كلامه في بعض النسخة سلمة الله عليه والاكتمال في الشافعية على نقلنا ايضا
على نقل وجهه اشرطه في الواجب ان يكون غير مشروط بمقتضا الجزى ان مع الاستطراد لا يترتب عليه ترك عدم التاميد من ضد الجزى مع

الجرم بالحركة ووجهه مودود بين الاطلاق والتقييد فيما نفى الجبر عن عدم ترتيب القضا على فعله لانه لو حظرت ان القضا على الجبر والتسلط
 عن مفاعضة ما يقتضي حسنة فالأمر هو الحكم بالاطلاق لوجود المتخاص وان اوحظ لزوم الموازنة بين حق الجبر والحسن فقدم
 العقاب لتحقيق ما اشار الى الجحمان فيه او بانه جهة الحسن واسمع من بانه جهة البغي فلا يتدبر الحكم بترتيب القضا لذلك الفصح ايراد التسليم
 عن المتخاص لما اشار الى ان لا آخر كلامه بقوله ويمكن ان يوازي في الواجبات الواضحة ووجه الاستدلال المذكور في حركته بعد فراغها من الجحمان
 الواضحة في مقابل جهة الجبر فياضع فالجبري على الحرام في المحرمات الواضحة استد من في كونهما للظن بالجهنم وفي المكروهات الواضحة استد
 من في مندوباتها للظن بالجهنم في المرجوحة واختلافها بالاذن في أحد هاتين ^{الاهل} المكروهات لا خلاف في المسدوبات لا خلاف في
 المرجوحة الموجبة للجرم مظاهر والرجحان الجبر المانع من التنبه للوجوب للندبة الواضحة وبطل من استدلال المكروهات الواضحة والقسنة
 التي بناها عليها كذا وجه الاختلاف باختلاف المسدوبات والمكروهات هناك شدة وضعفا واتاوجه كون هذا التنبه من ذلك الظن
 قد ظهر من عنوان الكلام فان عدم الذم على الجبري بل الرضا به فيما عارضه عما يتدبر فيما لو رتب على الجبري فيما مثل اوله على ذلك الجبري
 فلهذا فلا يماس عليه ما لو كان الامر انتهى من لا هو داله مفسدة ولا منفعة في الاشتغال ولا الحافزة ثم انك قد عرفت ان الجهة الواضحة لا تكن
 الا المصالح والمفاسد لكانت الموجبة لكان لا تنسخ مثل الصلوة والموجبة للمنفعة مثل شرب الماء للمنفعة بحمل الاحكام الواضحة الثانية
 وعرف من لا يترتب عليها ثواب ولا عقاب في العلم بما في حالة اغفاه عنهم والوجه في علم بالوجوب من ان جاشا الجهة الواضحة الموجبة للثواب
 حوقلنا من الجهة الظاهرة للوجبة للعقاب دينا اخرى ليست الجهة الواضحة الا الجهة الكلية التاليف من سخط ملو جيل الثواب والعقاب
 لا بعد تحق الجحمان الوضعية الخاصة من العلم بالثبوت المستقلة في ذلك ولو تخلف فيها الجهة الكلية كما في الامور الجارية عن الحسن والكلمة
 فلا تقاض من مرتبة الجحمن لعدم كونهما من سخط واحد ولعل ذلك الخبايا ما شرع من مقامه او امر لا شرع على او امر المولى ما فان كان
 الجحمن مستمرا لكونه لا في مرتبة في الغالب ليعتبر القضا وجلب المنفعة الى انفسهم فيحاض جهدهم في الغد المولى للوجبة للتأديب جبره
 القضا وجلب المنفعة الى المولى للموجبة للانعام والاحسان وبعد ما عرفت من ضعف اصل المتأديب فيما يختلف فيه الامر من جهة القضا
 والافتقار عرفت ضعف هذا التعارض كنهنا ورسله الله عليه هذه المقالة بما مرنا الاول ضع كون في الجبري بالوجود والافتقار
 وبعوى كونه فيهما الثالث كالتظلم بل كونه فيهما من الظلم وهو كذلك ان الظلم وضع التخرج من موضوعه والمولى موضع الاقتبال والاطلاق
 لا الطلاق والحق القضا وبطل العقل بغيره من حيث نفسه فاذا لم يبقا العنوان ولست شرعيان من يقول بذلك جبري يكون الاثبات
 بالفعل بعد اغفاه من غير ان يترك العقاب عليه ويتركه وعلى الاول لا معنى لانك واستخفا العقاب مع كون في الجبري واثباته
 الفصل اقول في ازاؤه وعلى الثاني لا يخبر للاعتراض يكون اضعف لا فاره وهو الغرض على الحافزة ولما عرفت جبريا وانكرا كونه لا فاره
 منه وكيف كان فمعنى كون في الجبري انما كانهما يتحقق العنوان في حكم العقل بالبيع من دون اشتراطه بطرق في مقابلته كون الحكم مشروطا بشرط
 اعتناء وهذا الثاني على من الاول ما لا يدرك العقل فيه على الخط في نفسه حشا ولا يتكافأ ان مناط حكمه واحد من جهة الجحمان
 او الجحمن وكانت علة لذلك الحكم والثاني ما لا يدرك العقل بالبيع بشرط عدم عرض جبره بغيره وجب لزال الحسن عدم عرض جبره بغيره
 لزال البيع فيكون تلك الجهة الخاصة من الواقع ودعوى كون في الجبري الى المولى جميع اثاره ذاتها على منع والتسليم من كون الجبري على القضا
 ومقابل لا نهنا ولم يقل انك حذرة في منع ان عرض له جبره بغيره كان الجبري عليه بغيره وان يمنع عرض جبره بغيره ولا الجبري الى المولى المتاح
 حكم العقل بغيره مؤثمة على عدم عرضه صلا المولى عليه وجه ذلك من منع وجوده صلا المولى من ماله ليعلم ان كان غيبا وان كان
 غيبا كما لا يرجع من منع المصلحة اليه ولعل ذلك جبريا بل لا شك بعد الجحمان والاشارة انا لو سلمنا كون في الجبري بما يختلف في
 والاعتناء فلا ينبغي كونه في عدم الثاني فهو نوع من نفع بغيره عرض جبره بغيره هذا لا يجاب به بل لكن بالخص لا يجاب به من المعلومات ان
 فعل المؤمن بوصف شرعي في المثال الذي ذكره ففعله ليس بالاعود التي تنصف عجزا وبيع الجبري لكونه فعل مؤمن ولذا عرفت من كلامه
 لو فعله كان معدوما فاذا لم يكن هذا الفعل لا يتحقق الجبري في حقه مقتضا عين او لعل بقرينة انفسا ما انفسا البيع لكونه من مؤلفه كما
 لا يؤثر هذا العقل في صورة الاشكال ونزك الجبري كما لو فرض عزمه بفعل كما فرضه في انفسا ما انفسا ما انفسا ما انفسا ما انفسا
 لكون من مؤلفه في اصل المثال المانع للشئ لا بد ان يكون منافع اخرى في نفعه ولا منافعة بين المثالين على الجبري وبين المتصف
 بها حتى يكون مؤثرا في عدم ترتيب مقتضى التنبه عليه ولا يعلل في المثال في عدم الجبري من حيث الحافزة عدم منافع بغيره في الزام فعل مؤمن كما
 يقول في المثال من حيث الاقتبال لا نقبا لعدم منافع جبره بغيره في الواقع فعل مؤمن وحاصل الكثرة بين هذا الاجراء وبين ما اوتوا
 عليه وانما سلمنا الحسن الواضحة لزال مؤمن في المثال وسلمنا البيع الواضحة لكان فعلنا ان هذه الجهة الواضحة ليست من سخط الثواب والعقاب

حتى يطلع القادر من جهة الاعتقاد والظاهر وهو سلمه ستم انكرا لاختصاصه بالجملة فحكم بقاء الجزى والامتنال على غيره وسنرى في قوله
 عليهم فقال من قبل صاحب الفضل انكرت هذه الامتنان في الواقع او الانصاف في الظاهر فكان الاول هو غير قابل للامتنان والاولى من الله
 تعالى لفضل المؤمن عند العمل وان كان الثاني فلم اذكره في غيري ويظهر علمه لا لولا ان الله تعالى ان صلاحه في نفسه في عمله في العمل المأمور بالواجب
 فترى الدليل العقلي في مستقبلين صادقت صلواته واحد هو الوقت دون الاخرى واجاب عنه بلحظا عدم ترتيب العقاب بلهما على فرض العقل
 شرطه الوقت والنقطة لما مع فرض العقل من شرطه الوقت والنقطة لما مع فرض عقاب غيره لا اذ لم يحل العمل بل المانع من العمل العقل في العمل
 ضرره بغير ترتيب العقاب على العمل العقل وامتناعه لكن صلواته المضاف بغير ترتيب عليها فوالعقل التبعي وعلوه في المضاف لا طلبة لا
 بترتيب عليها فوالعقل التبعي وان ترتب عليها فوالعقل التبعي والاضيق فوالعقل التبعي والاضيق فوالعقل التبعي والاضيق فوالعقل التبعي
 نظرا لان التبعي مساوئها في الاعمال الاختيارية ومصادفها واحد هو الوقت دون الاخرى من جهة العقاب من جهة العقاب من جهة العقاب
 فترى فوالعقل التبعي على فعل واحد فاما من جهة الوقت دون الاخرى عدم مصادفها بغير ترتيب الامور الغير الاختيارية في ترتيب الثواب هو
 عن قانون العمل واجاب عنه بانه العقل اذا استدل بالاختيار كان لوازمه وخصوصاته من غيرها مستند اليه فيكون الجمع لاختيار العقل
 عنه بالاختيار العقل اذا تدبره ولا يلزم في كون الامر اختياريا ملاحظه حين لا يثبت به نفسيا او اصاله بل يكفي ملاحظه ولو اجاب
 ببقاء مساوئها في العقلين في الاختيار لا يوجب مساوئها في العمل المختار الذي هو مختار الترتيب لا ياربل انما كل عمل من اسحق في المدح والثناء
 او الذم والعقاب بترتيب عليه عند صدقه عن المختار العالم بالحال واما الاثار التي ينفذ ترتيبها على العمل مع خلقه عنها في نفسه فالكلام
 يفتقر في النظران هناك تفصيلا وهو ان الاعتقاد ان كان بطريق يثبت عقابا شرعا كالاجتهاد والتقليد المعبرين فلا اشكال في ترتيب
 فوالعقل بالظن في علمه بل الظاهر ترتيب ثواب العمل الصحيح عليه لان العامل له به برهنا في قوله فوابه كما سبقنا من اجاب التسامح في ذكر السنن
 وان كان بطريق غير معتبر في ترتيب الاجر عليه غير المختار غير معلوم وان كان النظر الى فضله غير بعد واما التسامح في المختار فيقطع
 بعدم استحقاق الاجر لاسيما اذا كان من الكبر كما لو اعتقد ان يوجب عبادته الاثان والمخالف وجوب عقابها فانه لا يصدق
 الثواب بعلة قطعا هذا اذا اعتقد الوجوب في اخر ما نقلنا عنده سابقا ثم قال بعد ما نقلنا عنده سابقا ثم قال بعد ما نقلنا عنده سابقا
 غير اختيارية لعدم النقطة لها فانما تمنع عدم تأثير الامور الغير الاختيارية في ترتيب الثواب لان اربعا للتاثير كون الامر الغير الاختيارية
 مورد الترتيب لثواب فلو ومن في المقام ممنوع لان اسحق الثواب ليس على مصادفة الوقت بل على العمل المضاف له وهو اختيارية واول
 يكن الوصف اختياريا وان اريد للتاثير باعينا كونه غير طاعة ترتيب الثواب في ثواب على الامر الاختيارية لمضاف امر غير اختيارية كخطا
 ممنوع فان العامل المختار في العقل قوة وضعف القوة والخلق كما لا ينفصل استفاض اثاره على ثوابه واولا واولا في الاختيار والاختيار
 من ينفذ مدح ان قوة العقل وضعف كمال الخلق فغضبه خارج عن هذا الاختيار غلبا اسنى كلامه رفع مقامه في قول لنا ان
 في مقام الحمد شري على ما حقه في العلم هو الاشارة الى ما ذكره سلمه الله في جوابه في ان التفاوت بالاسحق والعدم والاشكال
 المفروض لو يثبت بما هو خارج عن الاختيار كان مضافا لعدله ليعوله فان العقاب بما لا يرجع الى الاختيار اه ما حذرتما ذكرنا
 في الجواب لا بد من الاشكال بان القادر بالثواب العدم في المصليين المفروض من لو كان منوطا بما هو خارج عن الاختيار لثافي في
 القادر كونه في وجهه واضع منهم ومنه سلمه الله بوجه غير منهم ومفروض المقام من ماضيتنا اولا واجبا عنه وهو ان الشايف
 مختار في العمل الاختيارية الذي هو شري لمخرجه على ما شرى لما في الاخر وتساوي الشايفين في الاختيار لا يوجب مساوئها في العمل
 المختار الذي هو مختار ترتيب الاثار التي هي هذا المطلب مما ذكره سلمه الله كما لا يخفى ثم ان سلمه الله استشعر من الجواب ان الله الذي ذكره
 ومن الاشكال في اختلاف المصليين في الثواب لا يمكن ان يقال في المقام وهو مقام عدم خروج الجزى عن محض عقابته ترك فعل مؤمن
 ان الفعل الذي يخفى به الجزى من لم يصفه في نفسه بحسن ولا فحس لكونه محلا للثواب من حيث القطع بكونه الكافر الواجب الفذل لكنه لا
 يمنع ان يقر في فحس ما ينقص الفهم وهو الجزى بان يرضه الا ان نقول بعدم مدخلنا لامور خارجة عن القدرة وهو في المقام كونه مؤمنا
 في نفس الامر استحقاق المدح والذم وهو على نظري لم يمنع لما مر من ان الذم والمدح ليس على نفس الامر الخارج عن الاختيار بل على الجزى
 المضاف له وهو اختيارية ان لم يكن الوصف اختياريا واولا بشار الامر الخارج عن القدرة باعينا كونه شرطيا في ترتيب الثواب والى العقاب
 بان ثوابه وعقابه على الامر الاختيارية لمضافه لغيره اختيارية مما لا مانع من قبل هو واقع كاعرف وعلى ذلك المانع يمكن ان ينافى مع
 الدليل العقلي الشافي في نفي الجزى ان يقال مختار من الاحتمال ان لا يرد كونه شاربا لمخر الواقي مغايرة دون شاربا لما الواقع
 كونه المانع في نفس الامر غير او طوائف كان امرا خارجا عن القدره الا ان العقاب على الجزى لمضاف ليس على كون مشربه محررا بل على

على شربه الخمر الواقع وهو اختياره فيكون الحجة في الواجب شرطا في منبئ الغفاب على الشرط وهو في الغفاب فلا مانع من اختلافها والاختلاف
وعدهم وكذا نقول فيما نحن فيه انما هو في فضل العبد لو الكاف في عتق العبد يكون من هو ان المولى في فضل الامر عدوا ومن هو مؤمن
في فضل الامر كافر فيخفى ولم يفسله ان مؤيد الغفاب على ذلك الجزئي كان مشروطا بكون من ترك فعله كافرا او عدوا في فضل الامر وقد يختلف
الشرطان في فضل الجزئي يختلف الشرط الذي كان خارجا عن الندة فليجاب عنه بوجهين الاول وجود الفارق بين مانع وبينه وبين التقدم
من القابل للعقل ولعل وجهه ان اللازم منه بعد التزام اختلاف الترابين في الغفاب عنه بيان الفارق بينهما حتى لا ينافي في العبد وكذا في ذلك
عما يحصل اختلافها في الفعل لا في الشيء وان كان بعض اوازمه غير اجتناب في اللازم في الحكم بان يكون ترك فعل المؤمن لو الولد مع مجمل
حشا حتى يرتفع به في الجزئي ولا يلزم من كون العلم الجزئي الاجتناب كذا في الاختلاف في الفعلين الاختياريين كونه متصفا بالحسن **قولنا** ان
مراده سلمة الله تعالى لو كان ذلك الفارق فلا يخفى ان الاعراض على الجزئي الذي ورناه لا يرتفع بذلك الجواز اذا حصل الاعراض اشترط
في الجزئي بكون منزله العقل عدوا او كافرا في رفع الخلاف ليس بين مقتضى التبع حتى يقع الاختلاف في ثبات المانع وحاصل الجواب عن معروضة
وجود مقتضى لا يتم ذلك لا بعد انما لا احتمال الاشارة ولا ينفع في ذلك لا ينطأ لعدم انصاف ترك فعل المؤمن مع الجهل بحسن ولا ينفع في رفعه على
مقتضى ما عينا القطع مطلقا وكونه طريقا بنفسه بطل الاحتمال الاشارة به فيجب عن اصل الاعراض لكنه سلمة الله تعالى بكونه قد يروا الثاني ان
العقل مستقل في الجزئي في المثال المذكور وجوز تخلف ترك فعل المؤمن في مقتضى مع الاعراض فان ترك العقل لا يفسد حسن ولا ينفع لا يرتفع في ذلك
يحكم العقل بغير الكذب بغير الجنب اذا انتم اليها ما جاز في الاصل اذ الجهل بالفاعل بذلك **قولنا** لا يخفى ان القابل برضا المولى بالجزئي المرتب عليه
بقاؤه لا يستلزم استقلال العقل بالرفع وكذا لا يستلزم حكم العقل بغير الكذب بالمرتب عليه بغيره في مثلهما وكذا لا يستلزم حكم بغير ضرب اليه المرتب
عليه سلمة الله تعالى من العقل مثلا جمل بل العقل بناء والعقل على ذلك يقول الشاعر يا ذاك يا جانا اسأله حتى جدارك اناسا ان الغرض لا يقال
لا جعل مؤيد المدح على الامر الصار جملة لا تقول ان لا العقل مؤيد على نفسه واما مؤيد على ذلك محجب كونه مؤيد على الفعل الاجتناب
الذي هو الجزئي فلا مانع منه فقال ان هذا الجزئي يوجب من حيث كونه مخالفا للمولى وحسن من حيث مؤيد هو مصلحة المولى عليه وان كان
ذلك المرتب جملة لا تفعل المصلحة الخاصة ما حفظناه من الجزئي بين تكليفا الشارع الغنى الذي يرجع مصلحة الله وبين تكليفا المولى الصلوة
سليم عدم في هذا الجزئي في الثاني والمنع من المانع لوجود الفارق وعمل الكلام بكتابتها سبحانه فليس الجزئي عليه نعم ما يفسر في التبع
نبتة لا يتفعل ولا تعدى التماسل فيما قلناه من مصلوه **قولنا** رزق اخبرنا عدم العقل على المصلحين في صورته العقلية والجملة لك حتى يبر
محصوله **قولنا** التحسين منه صلوة المضاف في ذلك بصاحبه على ما قلناه من صلوة عبادة الجاهل صحة المطابق الواقع كحفظناه في قوله تعالى
في ترتيب علمها ثوابا لصلوة التحسين بغيره ان الثواب منبئ على نفس الصلوة فان ارد به الاثار الطيبة المترتبة على العمل الواقعي فهو كذلك
ان ارد به الثواب المرتب على الامتثال الاطاعة فيها مشركا فيه واختلافها في العمل لا يوجب الاختلاف في ذلك الثواب فان مقتضى ذلك
شوازي للمكلفين في مقام الامتثال وثوابه بالتسوية لكل واجب محترم ومن الجنب اختلاف التكليفات التي توجب اختلاف الاجابة انما استبعد
من الخارج لا من نفس التكليف لا امتثال به فالما موردا لصلوة وبراء السلام متساويان من جهة المولى ومن جهة الامتثال واشترط الامتثال بالصلوة
انما استبعد من ناكدا لمرها من قولهم هم الصلوة عود الدين والصلوة فربما تقبضوها ولذا بينهم التفاوت عند الخلو من هذه الموانع
وفيهم هذا فم كون الخطيئة كبيرة او صغيرة من الامتثال اثنائه الكتاب في مثل وعدة ومن مؤيد الحد على بعض دون بعض ولو لا ذلك
هذه الامور على تفاوت لكان لكل متساوية في مقام الامتثال والمخالف **الحاصل** مقتضى الاصل هو التشاى لا ينافي فيه
الاختلاف فالانسان بالصلوة متساويان في مثال الامر بالصلوة وان خلفا في نفس العمل لحد هذا واسقاط القضاء لخصوصية مقام
للتشريع ولم يعد مقتضى الاخر هذا المعنى لفقد شرط الصلوة وليس المرتب عليه محض ثواب الذكر المزمع والخضوع بل المرتب عليه ثواب الامتثال
بالامر بالصلوة الا ان لا يتبع الفاسد في فضل الامر بالصلوة كما هو كذلك على القول بالوضع الصحيح كما هو غفارة وفهم يحصل له من ذلك
العمل امثال الامر بالصلوة وقد **قولنا** ولا يلزم من كون الامر اجتنابا ملاحظة حين الانبان به نصيبا وبالصلة ذلك حتى فان كلا
من المصلين انما انما بالصلوة الوقت الذي في غاية الاختيار وما زاد من الغفلة انما هي ان وقت الانبان هل هو الوقت المضروب
في الشريعة ام لا وذلك لغفلة لا يجعل الفعل خارجا عن الاختيار ولعدم من اوازمه وخصوصيتها ولعل من الوضع غير محتاج الى اذنية
كما عرفت في مسئلة الترابين حيث شرر كل منهما ذلك المانع الذي انما انما حصل باختياره واختلافهما يكون احداهما في فضل الامر حراما
الاخر لا يوجب خروج الشرع بالخصوص عن الاجتناب في **قولنا** بالثبات على عمل من سخط المدح والثواب الذي والغفلة قد عرفت ان هذه الآثار
انما هي ثمر الامتثال والمخالف فيها لا يستعمل العقل لا اثار العمل بغيره في ذلك انما هو الذي يفتقد مؤيد على العمل مع خلوه عنها في نفسها

بما لو فضل في المال
عدو الواجب،

[illegible]

لا يجوز لغيرها وأما لو كان عدم صفاته المعصية الواضحة من حيث الجبل البنية كونه في فعله على المعصية ما كان صفة البنية وادّعى عن فعل المعصية
 بقوله عجز عن الفعل لا لزوم عدم ترتيب استحقاقه والمقصر به في الاحتيا والوارد في الفعل المسكين بسببه ما في غارس المحرور والماضي لثما
 مؤمن ومحوها هو ترتيب الاستحقاق وأما شبهة هذا البنية المحرورة بما سلم في سائر ما في عدم حصول المعصية الواضحة بعد ما
 وأما في سائر ما في عدم ترتيب استحقاق الغياب فهو من محل الكلام وأما بقوله نقول في الظاهر من قوله في وجوب ما نقله من محل الاحتيا
 ولعله ليس بجزء البنية أه تسلي ذلك القول ما مضى من فعل الجوارح والمفروض في المقام وجوده ثم لا يخفى أن عدمه في مخالفا في المسطر وهو عجز
 القطع على الاضطرار هذه المقالة لعله ليس في محله فإن الظاهر من قوله وليس بما رواه معصية وإن كان الاعتقاد القطعي لكنه يظهر من قوله
 جذا قلنا عنه سائما ويصير محله في نظرنا صورهما ما لو وجد لهما في غير قطعهما اجنبية فاصلا عما كان قاذوجه وأما من سائما لو
 وحل في وجهه فليحاطبها بان ظاهرها إلى آخر ما ذكر من الصواب محل كلامه هو الاعتقاد القطعي فذكرت سائما أن القول بعدم
 اقل في صورة عدم الصفات وعدم ترتيب غفاب على غافله والشامل فيه بل لا زل القول بعدم جبره القطع أو الشامل فيه في ذلك
 القولون ثم لا يخفى أنه بوجه على التمهيد أنه مصدق في الوجود في من غير ذلك الأصل وقوله لا تقتضي الطعن في الشك في
 الأصل عدم حيلولة إصابته في المحفوفة وكونها معفوفة مشكوك فيه والأصل عدمه فكيف سائما في استحقاق الغياب مع مخالفة التلبي
 الشرع كذا الكلام في غير محله على طعام بيد غيره فأكلمه فينبأ ما ملكه فإلا ليدل شرعي على الملك وإن مصدق وجهه المظنون كونه حيا
 عامل باصالة عدم الحضي فكيف سائما في عدم استحقاق الغياب لأن يكون موردا للشامل فيما كان من قبيل الأول فتناول المعاني بعد ثم
 كون هذا الأمر كبره لا أصل استحقاق الغياب كما يظهر من قوله في بل كلامه بعد نقل مقابلة بعض العامة بحكمه لا يقتضي الغياب في الوسط بين
 الضمير والكبر وكلاهما الحكم في غير محله على المبرح موردا للشامل فيما كان من قبيل الثاني ما كان من الحضي مثلا هو الداعي على إصابته في
 في القسم الرابع الذي هو التلبس بما جعل المعصية في الصف المعصية فيه ولا ما مل عندنا في كونه مجزأ فندرج في محل البحث فذكرت هذه المقامات
 ونصير في محل البحث أنك قد عرفت أنه لا فرق بين مدعى العجز عن العلم بنفسه كونه طويلا إلى الواقع بنفسه سواء كان متعلقا بالموضوع أو الحكم
 بدنه وها هنا لو كانت نظرية لزوم التمسك لا يقتضيه بل منه بطلانها ما نقله مفدا في الحدائق عن السيد الجوابي رة كتاب الأنوار
 الثمانية من إجابة المحققين فذكر عجزه بأنه لو ثبت دليل من الأدلة على ثبات الواجب ذلك أن لا يدل التمسك بها معصية على إبطال التسلسل
 ولم يتم بهان على بطلانها فإذ لم يتم دليل على هذا المطلب الجليل الذي فصح على الاستدلال عليه كانه الحدائق فكيف يتم على غيره مما وجه إليه
 أحاد المحققين في إثبات تلك المقالة ما يقتضيه من العجز فيقال ما استدلال به على بطلان التسلسل في لزوم فسألت الزاوية النافذة في
 الكل والجزء ولزوم كون الشيء الواحد محصورا في غير محصور ونحو ذلك لو فرض وقوع التسلسل لو كان ذلك الأمر الذي دل على بطلانه
 المعصية ما كان البديهي الأول أنه غير تام البرهنة فلا يفتنون بهان فإذ لم يتم أن هؤلاء الجماعة الذين ينسبون إلى العقوبة والعذر فما بعد تمامه
 دليل على أنه لا يدل على ثبات الواجب أن كانوا مدعين بوجوده ولم يحصل ذلك إلا إذا كان من الأدلة العقلية على حصوله فلا حجة بالبرهنة
 والتمسك بخونها ومن يدعى مدعى البتة أو مجزئة أو من لاخبار المتواترة أو الأحاديث وان لم يكونوا مدعين بوجوده فكيف يجعل الحق الجوابي
 دعوى الخصم دليل على عدم ثباته الدليل على أن لهم مدعون من دون دليل جازعون بوجود الواجب من دون استنادهم إلى شيء
 انتهى يمكن برده عليهم معطية الدليل على اعتبار ذلك الجرم الزائما لهم على مسلكهم وكيف كان لعل الظاهر في ذلك من ضيق العرب الملتزم والفرط
 وبعد ما كان القطع بجهنم نفسه فيما كان كاشفا لفرق بين أسباب الحصول فيه غير لو كان التبين المقدمات العقلية النظرية وأما التوهم
 الخاص للجماعة من علمائنا الأخباريين في مخالفة ذلك فتشاهد على ما وصل إليهم من أنما أحكم من أنوار السيد الجوابي رة من أن الدليل
 العقلي لا يجعل أصلا في الأصول والفرق أن كان المراد به ما كان مقبولا عند عامة العقول فلا يوجب دليل عقلي إذا العقول مختلفة
 ملزما لا ذلك ولذلك لا ترى دليلها مقبولا عند عامة العقول والأفانيل وإن كان المطلوب أحدا كما سمعت من إجابة المحققين
 آخره ما بعد تمامه بهان على بطلان التسلسل في عوا عليه عدم ثباته دليل على ثبات الواجب كان المراد به ما كان مقبولا
 نوعه المتكدر وأما عفاه فلا يجوز لنا أن نكر الحكماء والزنادقة ولا نقبلوا المعزلة ولا ما تخرج ولا الظن على وجه المذهب في مخالفة
 فيه فإن أصل كل مذهب استناده ونفوذ ذلك المذهب إلى كمال كبر من العقل فكانت مقبولة في عقولهم معلومة لهم ولم يتجاوزها سوى
 كذا بل العقل لأهل القول الآخر لا يدل النقل وكذا في الأصل لا يصلح للمخاض ما قلتم من أن دليل النقل يوجب دليل العقل لهذا الشخص
 لا يكون عجز عنه لأنه متلجج عليه العمل بذلك مع أن أصحاب خول الله جلهم ذهبوا إلى تكفير الفلاسفة من حيث حدسهم
 ونسبوا أكثر طوائف السلف على ذلك إلا أنهم لم يبالوا بأنهم بذلك إلا بل إنهم قد هان وكذا بل العقل وحصل ما ذكرته إلا إذا كان عجزا بل

العقل اذا وافقت عليه العقول على فرض وجود مثل ذلك ليشق القول بعدم المحيية في حيزه والحكمي عن شرحه على المذهب بان العقل جازم في
البديهيات واما النكبات فنوافض العقل بحكم بحكم فدم حكم على العقل وحده واما لو قلنا هو التعلق بالاشك عندنا في ترجيح العقل
وعدم الانشغال في الحكم به العقل واما منشأ التوهم ما سبقنا ما حكم عن الحكم الاستنباطي من كثرة وقوع الاشتباه والعطف على العلم
التفكير المشبهة الى انه بعيد من الاحتكام بالحكمة الالهية والطهينة وعلم الكلام وعلم اصول الفقه والمسائل الفقهية فلا يمكن الركون الى
حكم العقل فيها واما المنهجية الى انه من غير من الاحتكام من الهندسة والحساب واكثر انوار التلطف فلهذا وقع الخلاف فيها بين العلما في الحكم
بنتائج الافكار حكم العقل بها عند الركون فان الخطا في الفكر اما من جهة التصور او من جهة المادة والاول لا يقع من الحكم لان معقود التصور
من الامور الواضحة عند الانسان المستفيدة من الخطا من جهة المادة لا يتصور في هذا العلوم لغير الجواز فيها الى الاحتكام واما كثرة وقوع الخطا
في العلم الاول فلا نقول بعد المظن انما هي خاصية من الخطا من جهة التصور واما من جهة المادة فليس فيها قاعدة يعلم بها ان كل ما درخصت
ذاتها في فهم من الاحتكام ومن المتعوم امتناع وضع قاعدة بكل ذلك فكثرة الخطا في العلوم المنهجية الى انه بعيد من الاحتكام
انما هو في موادها لا في صورها فان منسك في هذا القسم بكل ذلك فقد عصمتنا من الخطا وان منسكنا بغير علم بقسم منه واما منشأ اول
حله وافر من الاحتكام الى انه ليس عند احد من الناس حق وكذا هو الاما خرج من عند هذا اليك صلا الله عليهم منها قولنا بصداقتهم
انما اشرع عليكم ان يقولوا بشي ما لم يسمعه منا واوله امر لاس بعرفتنا والربا والشك في اننا وان صاموا وصلوا وشهدوا ان لا اله الا الله
وجعلوا في انفسهم ان لا يربوا البنا كانوا بذلك مشركين وقولوا في جعفره اما لو ان هذا علم لهدوا صاموا وشهدوا ان لا اله الا الله
وتجيب جميع وهو علم بعرفته لا يربوا الله فهو البه ويكون جميع احاد لهدوا الله البنا كان لا اله الا الله في قوله ولا كان من اهل الجان في قوله
لسلمت كقول الحكم بعرفته شرعا غير اننا فلا يجوز ان منسكنا بصداقتهم الاحتكام من عندنا اهل البيت قولنا في عبد الله لا يبيس بعد قوله
عليها اننا ليس بعرفتنا ولا بل الله ولا سنه بنية فظننا اننا انما انما اصدا لم نوجر وان اخطا كنيت على الله وقولنا في الحسن القول انما يجوز
بعد قوله انما او حاد الله باو نوز ولا تكون منسكنا من نظره لهدوا من ترك اهل تبس من ترك كتاب الله وقول بنية كره وقولنا
حقيقة في حديث جابر ان الله يجعل العلم حلا ولم بكل امر الى العبد من خلفه الى انك مفرجة لا يقي مرسل ولكنه رسل سوكا من ملكه
فقال املا كذا وكذا فامرهم بما يحب فنام عما يكره ففقد عليهم امر خلفه يعلم ذلك العلم وعلم انما واصفيا من الاحتكام واصفيا من الاحتكام
الامر سبطا العلم والحمد انما قال ان اعلم بالفضل انما يعلمهم ويحاسبهم ومن وضع ولا امر بعد هذا استنباط علم في غير الشقوق
ببونا ان الاحتكام خالف علم الله وجعل الحيا ولا امر بهما المتكلمين بيهدي من الله وزعموا انهم استنباط علم الله فقد كنوا على الله
ورسلهم ورجعوا عن وصيه وطلعه الحديث الى غير ذلك من الاحتكام الكثرة التي في شطرا وانما منها شخفا الحرا الغاصلي في وساطته
فما جزم به العقل من خروج من بيت اهل البيت صلوات الله عليهم فهو باطل جزوا جلي لابع وعني بغيره من كون منشأ قوله ذلك المستند
صلا لبعن محبة السيد محمد باقر الفقيه في شرح الوافي في جملة كلام الله حكم ما سبقنا به العقل بالقطعة لا يقال ان حصل العلم بالاحتكام
خاصا من شأنه ان مسبقا على جملة الثواب على تركه العفا بطنه من غير انما انما من تركه امره ولكن منع من حصول امره ما منع فلا شك انه
يجوز ان يبعد الله بغير ذلك الشيء وانما يشا بغيره وانما لو عاين الله تعالى على الترتيل لا يكون عقابا فيحتاج يجوز له الانتفاء بان هذا الشيء
واجب على قوله الاتقاء بان هذا الشيء واجب على يجوز لبقوله علم به بغيره وانما نقول ان التجدد بعقل هذا الشيء على نظره لان المعلوم هو
انما يجب على شئ ولا يجب ان يحصل الاقن او القطع بوجوده او غير من جهة بغيره ولا للمصوم او فضلا لغيره ولا انه بغيره او تركه ولا يجب
حصوله بامر على طريق انما كان وحصل فقلنا استغلا العقل باو ذلك الحسن الفهم وانما اذا فعل او ترك فحصل السر بغير جواز عقلا انما
على العقل فاعلم حسنة الشريعة من هذا الجواز العزيب بغير علمه اذا علم في تركه لبعلا لا انا الثواب والعقاب ليس هذا العزيب وانما بعد علم
فقد برنا انما ليس كذا بغير علمه لثواب العفا بطنه او حاد ما شرعا لان المعبر في الحكم الشرعي ان بغير علمه لبعلا لبعلا من جهة الاحتكام
او انما لفظة المتوقفين على تحقيق حقيقة العلم البه والمطلوب في الخارج بان حصل له قول الحق حصل او صم مثلا فلا يخفى ان هذا التوهم
الثلاثة كما نرى منطابقا في حق وجوبها بل في الطبع الحاصل من العقل فقط اذا كان متعلقا بالحكم واما اذا كان الحكم تابا بابل شرعا كما
متعلقا لك القطع بوضوحه فلم يظهر من واحد منها عدم وجوبه بل في جميعه متفق ان حصف كل من هذه التوهم وان كان مما لا يخفى الا
انما يامس في فهمه ما الاول فلانا لو سلمنا عدم وجدان حكم عقلي لبقول العقول عليه فلانا ان المراد به ما كان مقبولا عند المستند
باعتماده فقولنا الاحتكام كان ذهبوا الى كبر الفلاسفة ونسبوا العزيب والاشاعر وكذا ذهبوا الى تشييد قواعد العلم والاستدلال
عليها بالاولاد العقلية والتقليدية فهو الى فيج تكليف لفنا في الجاهل فنقول ان المراد بغيره من كبرهم كان في غير آثار الكفر على من

يعين

التبع والتأمل ان كل مذهب من مذاهب هؤلاء اهل كل مذهب من مذاهب هؤلاء اهل كل مذهب من مذاهب هؤلاء
 من جهة ما يسمونه بالنسبة الى مصدر من مذاهب هؤلاء والنسبة الى مصدر من مذاهب هؤلاء والنسبة الى مصدر من مذاهب هؤلاء
 الثاني ما نسبته الى كل واحد من هؤلاء العلماء القياس والاسم والاشياء وما كان من خواصها العامة متشركا بين اصحابها بل ضرورة
 مذاهبهم فاحتمل من جهة العلم بها ومع معرفة ذلك منهم في الاصول لا يمكن حمل اسند الا عنهم في الفرع باقتال ذلك على اختصاصهم بها
 ادعائهم بحجة بل لا بد ان يحمل ذلك على حامل احكاما اشترى الى بعضها واما اذا انتهى الدليل العقلي الى القطع فلا مجال لانكار حجة بعد ما
 عرف من ذلك انه حجة القطع وانه السبيل الى الواضح بنفسه وان طريقه غير باطل للعقل لثباتها ونفيها واما ضعفه لنوم الثاني فلان المراد به
 ان كان ان كثر الخطا في العلوم النظرية المنبهة الى مآته صيد من الاحساس وموجبه لعدم حصول الجزم فيها فحينئذ ذلك بعد من جهة العلم
 بما لا يتصور بما نحن فيه من النكاح في حجة القطع على فرض حصوله وان كان المراد به عدم جواز الزكوة بعد حصول القطع فلا يعقل ذلك مع ما
 اعني بالقطع من جمل الكثرة ان القطع يكون حكما ثانيا فلا بد من فصل الامر عن ذلك على حد القطع بكونه زكيا للمخصوص اما ما مضى
 الطاهر في نفس الامر فكان الاول حاصله بالتفكر وكذا الثاني حاصله بكونه زكيا في العلوم النظرية وموجبه لعدم الحجة في الاول
 وكذا في الثاني للعصنة عن الخطا في العلم بكونه مآما معصوما فافترضنا الطاعة الحاصلة من التطرّف معجزه وقد اسقط ذلك الحد
 الاستدلال في ذلك العلم من الاغتيا لكونه من العلوم النظرية المنبهة الى مآته صيد من الاحساس وكون نفس المجرة محسوسة لا يوجب كون
 امانته بذلك الشخص محسوسة او غير مآته بل بما يحكم العقل بكون صاحب المجرة امانا مستفلا لا يقع لظلم المجرة في بدالك لكان ذلك لو كان
 امانته الائمة انما ثبت بالاغتيا المتواردة من التوجه مع انه لا ينفع في ذلك الحالت المنكر لذلك تنقل الكلام الى اثبات براءة التوجه من الدليل
 عليه هو القطع العقلي والاجتناب المتواردة والحاصل ان كل ذلك من علم الكلام الذي يقع الخطا فيه كبر العبد ما دبر عن الاحكام بالآدم
 عليه شيئا الفاروق بين القطع بين العقليين حتى يجنوا للاغتيا في احكامهم دون الاخر هذا كله مضافا الى انفسوا القطع الحاصل للمعد
 انشدهوا الشاهد على كثرة الخطا فيها مآما فاشهد من كثرة الاختلافات الواضحة بين اهل الشرع في اصول الدين ودرجته فلا ينفذ
 في بعضها اجاب عن ذلك الاختلاف انما نشأ من مآته معدة عقلي باطله والمعداة العقلية الطيبة والعقلية وذلك لان الاستدلال
 على المطالب بالمعداة العقلية ان كان متوقفا على ختم تلك المعداة العقلية فلا بد من الحد الاستدلال في رؤية اسند كل صحيح لا يشاكل
 على ان ليس بمعجز ان لم يكن متوقفا عليه فلو سلم بفساد الجاهدين في ضم المعداة العقلية التي لا يتوقف اسندها لغيره ولما اختلفوا في ذلك
 فاما في الاخبار بين المتضاهين مع قطعهم عن رفض تلك المعداة الباطلة **والحاصل** اننا بعد ما وجدنا الاختلاف المشاهدين للامثلة
 اسندهم مع ان الحكم الوافي في كل واحد واحد ومع اخذهم الاحكام من القول القطعي الصلح القطعي الدلائل في الغالب حكما بوقوع
 الخطا في الدليل الشرعي اجماعا طوكان ذلك موجبا لعدم الاغتيا في الدلائل العقلية كذا ذلك في الدلائل الشرعية ايضا منهم النفس ولما
 ضعفه لنوم الثالث فلان الظاهر من تلك الاخبار واما انها بعد يتم بعضها البعض الثامل بحيث لا يغير بشك عدم جواز الاستدلال
 في الاحكام الشرعية الوافية بالقول التافضل الطيبة على ما كان متعارفا في ذلك الزمان من العمل بالاطمينة والاسم والاشياء وسجوا
 فيها الى موارد الشبهة ومضاده فاصلوات قد علمه وهذه التي يتفق الاصل لها وكثرة صدور الاجتنابها بالوجه السماع التام من
 الصلوات المتداولة بينهم لا خلاف الحكم العقلي القطعي الذي هو في غاية الظل في الاحكام الشرعية الوافية وهو مع ذلك مطابق
 غالبا او دائما مع الحكم الشارعي منهم من مثل فخر الظلم والعدوان وحسن تدبيره في الاحتياط ولو يوجب على العوا المشقة من ظاهر بعض
 تلك الاجتناب كان مفادها لزوم الرجوع في مثل الهند والاحتياط بهم ولا يقول به هؤلاء مضافا الى ان اذكرنا هو متقاولهم ان دين الله
 لا يقتضي ما ليعول فان الظاهر من اكثر معظم الشريعة ما لا يستقل العقل بالاحاطة الى جميع جهاتها بل غاية الامر ان يحكم بها حكما ظاهريا وعد
 اصنافه معظم الشريعة بالاعمال التافضل لا بد من عدم اعتبار بعض تلك الاحكام بالعقل بعد الاحاطة الى جميع جهاتها حتى يحصل الجزم بان
 حكم الله تعالى في الواضحات فلا بد في ذلك للاجتيا على غير العقل المجازم وعدم اغتيا فطحيها واما ما صرح الامام بفي التواب على قيام البطل و
 صحتها والتأكد بجميع المآل وعو ذلك فلا بد على غير العقل المجازم من الحجة على فطحة القطع بكون ذلك مجزوا ومنه عند الله تعالى
 موافقة على كون قوله ما كان له حق على الله في توابه وانه قوله ويكون جميع افعالهم لا يملكه الله عليه قوله ولا كان من اهل الايمان من خالفه
 ولم يصرحوا به فانه قد علموا المقدر برفوف وثبات استحقاق التواب على رواد الدليل التخصيص ذلك يمنع بل الشرط مركب من ضد هذا
 الاعمال مع عدم معرفة الله تعالى والقرآن وهو الغفران اى عدم استحقاق التواب عدم كونه من اهل الايمان من حيث على الشرط المركب
 الغفران الاول بان هذا قوله هو ابيه ويكون جميع افعالهم لا يملكه الله تعالى الغفران في غاية الغفران استثناء التواب استثناء الايمان لعدم

في قوله تعالى
 لا يملكه الله تعالى
 في قوله تعالى
 لا يملكه الله تعالى

استقلال العقل بغير الثواب مع العلم بكون الشيء شرطاً في ذلك مع العلم بالافتقار إلى العقل قبل الاطلاع على هذا الشرع على
مدخلية وصف كالإيمان فيما نحن فيه في نصات خفية المنقذ بالتحسن زينة الثواب عليه كما أنه لا يحكم بحسن الاختصاص مع كون
الحسن له مستحقاً للإستاءة فكذلك لا يصح عدم حكمه بالاختصاص من بشرق بشرق الإيمان من حصول الجواب لا كذا لا يفتقر إلى ثوابه على عدم
حقيقة العقل الفطري مع عدم ورود التاميل العقل مضافاً إلى أنه لا قطع للعقل بحسن هذه الأعمال عند صدور من الخلق أفعالاً له حقيقة
صفتها الإيمان قال الكلام أن العقل يجب لجميع جهات الاختصاص وإن لم يدخل هذا الوصف في حسن بل يزم بحسن الاختصاص ولو صدرت
الخالقة إلى الخلق أفعالاً ومرد في ذلك ولو سلمنا جزمه فمما هو فيل الجزم أيضاً الأحكام العقلية كحكمه بالاختصاص ما هو فيه
وبالبرهنة ما لم يرد فيه من الحكم في المقام بحسن الاختصاص ولو من الخلق ما لم يرد فيه شرط وبعد الاطلاع على الشرط بمثل ذلك لا يخفى أن
حكمه قد برهنا على لم اطلع بعد على من يفتقر لهذا الجواب أما الزيادة الموجبة في جازة شارح الواجزة فقول عليها أنه إن قال
بحقيقة العلم في الموضوع ولا يفتقر إلى غيره بهذا بالعدم فلو فرضنا اطلاع المكلف على قول الشارع فيشرط لنا مثلاً وقطع بغير الطوبى الشرعي
بكون المانع التمس هو نفس الأمر غيراً أو غيره بل بعد مطعاً وصحفاً للثواب من جهة الإطاعة الموقوفة على تحقق الطائفة والمطلوب
في الخلق أم لا فإن قال بالاول فلم يفتقر الطائفة إلى ذلك المانع إلا باعتبارها فلو كان لا بد من الإطاعة بالمطلوب باعتبارها اطاعة لم لا يفتقر
به فيما نحن فيه وإن قال بالثاني خرج العلم من المحنة هذا خلف أن قبل محنة القطع المتحصل بغير الطوبى الشرعي لوفى الموضوع فتقول ولا
تمنع مدخلية توسط بل من المحنة في وجوب اطاعة حكم الله كقوله العقل بعد الاطلاع بأن الله تعالى لا يرضى بترك الشيء الفلاني وقطع بوجوب
اطاعة الله عليهم جميع ذلك إلى توسط مبلغ رده واستعادته ذلك من الاختصاص من جهة كراهة تركها سلباً مدخلية توسط التبليغ لكن
اعلم أن التبليغ هو القطع به في المعصاة وفعله وبغيره ولم يفتقر فاعنه من الشرع لتبطل القطع فتقول بآية دليل ذلك ما عرفت ذلك
القطع فان كان من جهة كونه شرطاً إلى الواجبة فيقطع لقاطع التبليغ حاكم يحصل التبليغ في الخارج فاطاع بالطلب بهما كما يجب والعقل
الخارج وإن كان من جهة جعل الشارع لغيره فافترض عدمه ولو فرض وجوده قبل المحل لم يوجب القطع وكل ذلك قطع في الموضوع
ولم يمتدح عدمه أيضاً القطع به في المانع مستنداً إلى التاميل الشرعي وإذا عرفت ضعفه لمطالبة في التبليغ الفطري فما عرفت بما إذا كان التبليغ
وثالثاً سلمنا عدم مدخلية توسط التبليغ وسلمنا أيضاً القطع به على جهة لا يوجب لتعدك لكن إذا علمنا أن الإطاعة بحكم الوافعة العقلية لا يفتقر
إلى البرهنة بما أولاد الدنيا المؤثرة الدالة على أنه صلى الله عليه وآله الدجائبا عناق الهة التماس إلى يوم القيمة حتى لا يشرع في الحديث قد صدرت في
المحنة لا يستأجره من ملاحظة ما ورد من قوله في خطبة الجمعة الرابع معاشرة الناس من تتق بغيركم إلى المحنة وما بعدكم على نادا الأمر بكم بآية
من تتق بغيركم إلى التماس ما بعدكم من المحنة لا وقد غلبكم فيه ثم أدركنا ذلك الحكم أما ما يتعلق بالتبليغ وأما ما أسلفه من عدم مدخلية بغيره من
ذلك ما استكشفنا معقولنا من جهة المحنة يكون الاطاعة بواسطة المحنة إلا أن يدعى أن الاختصاص المتعددة وأدركنا وجوب الرجوع إلى الآخرة
صلوات الله عليهم أجمعين فذلك على مدخلية بل من المحنة وبينا في طريق الحكم وإن كل حكم يعلم من طريق التبليغ منهم ثم ولو بالواسطة فغير
فاجل الاطاعة من غير ذلك مطابقة الحكم إلى ما قصد من المحنة لكن قد عرفت عدم ذلك لا الاختصاص مع عدم ظهورها وما فيها من ثواب
فعارض العقل الظن مع العقل الفطري ولذلك لا فائدة منه في هذه المسئلة إذ بعد ما قطع العقل بحكم وقطع بعدمه ومما نفعنا في محالته فلا
يجعل جواز ترك العمل بذلك ما دام هذا القطع باقياً فكذلك على خلاف ذلك لسؤال المطور وخ وعاد على حقيقة العقل بظاهره ومما ورد
فيهم صلوات الله عليهم من أن دين الله لا يعنى بالاعتقاد ومن أنه لا يعنى بعد من دين الله من عقول الرجال وهذا شأننا بما إلى إمكان أن يعنى
أن الظاهر من دين الله هو معشر الشرع لا الموارد القادرة التي يستفاد العقل بحكمها وعدمها صابرة ومعظم الشرع بما لعقول الظاهر مع
العقول القاصرة بنفسه أو بملاحظة قولهم ثم في الجزالة من عقول الرجال سلم لا ما مثل غيره ولذا حصلت الحاجة إليها منهم ثم لكونه
لا منافاة بين ذلك وبين وجوب اطاعة القطع ما دام باقياً إذ حصل غير الطرفين التقابلية في تلك الموارد القادرة وظهورها
ذلك لا يخفى في غير المحنة إنما يستلزم لو كان ظاهراً صاعداً جهة القطع المفروض في شيء من الأحكام ذلك الظاهر ما لعقول الجاهل بحكمه
مدخلية تلك الاختصاص إنما ينزل من جزمه وعقله عدم احتساب الواقع فيخرج من محل البحث فمما ينبغي على جازم بعدم أدلة القو
القاسم لحل الجزم كيف يترك القطع ويحكم بما يقطع بخلافه وأظهر ذلك لا يخفى في ذلك غاية إبان بن قلبه عن الصادق ع ما عرفت
رجل قطع أصبعاً من أصابع المراءى بكم فيما من أن يترك ذلك قطعه صبيحاً في عشرين من ذلك قطع ثلاثاً فما لا تلتون فلك
قطعاً رجلاً عشرين من ذلك قطع ثلاثاً ما يكون عليه ثلاثون ويقطع أن يجافى يكون عليه عشرين كان يسلخها هذا ونحن بالظن
فتبين من قالون قولنا الذي قاله الله تعالى فما لا يترك هذا الحكم رسول الله ع أن المنة صافداً الرجاء في تلك الدنيا فما لا يفتقر

الثالث وجبت له انما الى التصديق بانك اخذت في السنة اذ انبث عن الدين حيث ان قول بان كان يلفظناه والى على ان كان
جانبا فان رابع ثلثون بالاولوية القطعية ومعناها عليه فوجبه الامام هو ما فيه على ذلك التوجيه على عدم الجزم بذلك القطع في
وغيره الكلام في القطع الخاص من غير الظرفين العقلي في غير هذا المورد بالاجماع المركب يمكن ان يقال ان ذلك الظاهر انما جازم وسلم
ان العبادات تاهو على الاعمال ويجوز وليست البين ما يعين ذلك الموجود في المقام حكم الامام ثم بان رابع عشرين ونحوها
من ذلك الحكم مسئلة بالاولوية القطعية فيجوز ان يكون نفي الاحتمال عدم الثبات الامام في الاولوية القطعية وان يكون لاجل تعلم
طريق الحكم بمعنى انه مع وجود الاولوية ما الذي وجب الحكم بافتخار رابع عشرين مع اذ كان ذلك الحكم بعد السماع منك في الحاشية
على خطا الفلح فيحكم الا ان رابع عشرين وجب الخطا فيقع على مقام الرد على من ترك سلك الاولوية ومنع الاحتمال الاول بان ماله
الى سائر الخطا الى الامام ثم البين في محله اذ يظهر من التبع في معارضا الامم مع الموجودين في عصرهم في الامور الشرعية وغيرها ان
عقيد هو لا بالتبني الى الامام ثم يمكن عينا في جعله اخصب بعد اهل عصرها لتبني الية ومقتضى العقيدة ان الامام لا يهو ولا
يخطو ولا يستأ في الاحكام الشرعية فلا يصح في ذلك الاحتمال بالتبني الى بان مع ظهوره من هو اكمل منه كانهم من معارضاتهم وكل
الاحتمال الاول يكون الغرض من قوله ثم مهلا بان رابع عشرين احتمال العقلية بمعنى ان يلفظ الى ذلك الاولوية لكن اجتناب القطع انما هو
عند حصوله واما مع ما في خطه حكم رسول الله صفا فلا الميزة الرجل الى ثلثا ثلثه ومنه لا حظ انهم لا ينطبق الا انما اخر والله تعالى لا يحصل
من الاولوية فعلى ذلك الاحتمال يرجع التوجيه الى بقائه على طهر مع معان اما من خلافه مع كون الامام مقد علم الله ومعز ما جاز التبع
والظاهر من قوله ثم بان انا احدث في التفسير انما هو ذلك الاحتمال وحاصل دعواه انه لا وجه لمعارضته مع من هو اعلم منك اخبرك
باحكام الشريعة والغرض من قوله ثم والسنة اذ انبث عن الدين ان عقولكم التافهة فاصروا من الاطبا جميع جهات الحكم حيث لخصنا احاطة بجهة
الاولوية ولكنها غير ملزمة الى الجهة المتضمنة للتصديق في الميزة اذ لم يلفظ ثلث العرض من منزل بان من قطع كان واحدا مثلا اذ اطلع على
ان قطع صاحب على خلاف الواقع ينزلها امثال تلك التبرينات من جهة المركبة سقوط القطع عن التبريد في ذلك التناقض عينة ما زاد اللفظ
كما هو المعتبر في المسئلة ثم ان توجيهه لو كان على الاحتمال على ذلك القطع الذي كان حاصلا له ان كان بالعرف لكان الظاهر من عدم
جهة السطح ما دام ما ثبتا الله ولكننا انما نطهرنا التوجيه انما هو على توجيهه وقوله سبحانه الله بعد السماع من امام ولا اقل من احكام الامر في بان
الجهة على نفي التبريد على احتمال الثاني يكونا الغرض فغلبه طريق التوجيه مع المسئلة بذلك الاولوية لكن ذلك الاحتمال في غاية البعد من جهة
تولده مهلا واخذت بالقياس وغيرهما المستفاد من قوله ثم والسنة اذ انبث عن الدين في مخالفة الحكم الخاص من القياس ولو كان قطعا
كما هو مورد الزوائد للواقع كونه ولعله خلاف الوحي فلا بد من شرطها اما على الفاعل هو اقلها مما يقع في الكلام من منزلة التعليل اذ
يمكن حله على العموم وعلى خصوص المورد ولكنه بما لا داعي له بعد مكان حله على الفاعل لعلنا لا داعي له على حكمه بل ان ذلك الاحتمال
على المنع من التوجه الى العقلية بما يتعلق باذراك مناط الاحكام ليدخل من الى اذراك فضل الاحكام لكونه موجبا للوقوف في الخطا كثيرا
فمن الامر ان لم يخل ذلك عند ذلك اذ كان ظاهرها له رسالة اتقان وجه الدلالة ان الزوائد وان كانت ظاهرة في توجيه بان على
قد الزوائد الظنية التي معها في العرفية غير استقلال عقله بخلافه وعلى توجيهه مما حكم به الامام ثم من جهة مخالفة لفظنا القياس لا
ان يرجع الكل الى التوجيه على من اجزاء العقل استنباط الاحكام فهو توجيه على المفاد المتضمنة الى مخالفة الواقع فان ذلك مما لعله لا يتم
بوجه فان التوجيه المستفاد من قوله ثم مهلا لعله ما لا بد منه شانه رجوعه الى قول بان سبحانه الله مع سماعه من امامه ثم اي توجيه ورد
على المخارم فبني اذ اراد الجدل الذي لا يعمل ضد فخصر الامر في رجوع التوجيه الى توجيهه مع سماع الحكم شفاها من يدعي بكونه اماما واعلم
منه فان مقتضى ذلك السماع هو الاذعان بالحكم من دون فيجرح حاجته ودوجه اذ التوجيه على توجيهه سمع من امامه خلاف ما يقتضيه
عقله لا يلزم من وجهه على ما ينع من وجهه عليه مع عدم حصول مثل ذلك السماع على من ين استنفاده التوجيه على من اجزاء العقل في
استنباط الاحكام من ذلك التوجيه اللهم الا ان يكون المراد بذلك هو التوجيه المستفاد من قوله اخذت في السنة اذ انبث عن الدين
فيرجع الى اذكره من وجه الدلالة ان اذكره ذلك مما بعد كون توجيهه بان على الزوائد الظنية كالابعد كما لا يخفى فيجوز ان يكون
مراده ثم بقوله والسنة اذ انبث عن الدين ان الدين في معرفة السنة الثبوتية هو الرجوع الى الامام لكونها في الغالب امور توفيقية لا
يخال للعقل في اذكره على معرفتها من القياس فطبعها كان اوطنا لطلان ذلك للدين لمحتوا الاستفتاء عن من اجزاء الامام ومعرفة معرفة
السنة من القياس كما استغنى اصحاب الراي القياس بذلك من الامام وعلى ذلك الاحتمال يكون سبيل الزوائد مسبلا في الاستدلال الامر
بالرجوع الى الامام والتأهيل عن مسابقة الامام والمفاد في جميع الكلام لو كان مواظفا القياس للادفع غالبه فيكون الزوائد على ذلك

اذ لا على النبي من راجع العقل استنباط الاحكام وعلى وجوب التعبد بقول الامام بمعنى انه اذا وقعت خادته لم يضر فاحكمها فان جهدا
 في بعضها قول الحق فيها ولا تراحموا المعقولكم في استنباط حكمها بتخصيص مناط الحكم والانتقال منه اليه بطريق العلم والوجوه ذلك ذلك
 موجب للاستغناء عن مرتبة الامام وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مات لم يعرف امام زمانه مات ميتة جاهلية وموجب بعد الانس بملحق حصول
 الوثوق بما يصل اليه من الاحكام التوفيقية فقد صير ذلك منشا لطرح الامارات العلمية التقبلية لعدم وصول العقل الى حكمة الحكم المستنبط
 منها كما نشاهد في زماننا من المتوغلين في الحكمة بل بتأخير امرهم الى زمانها لان وعدم الاختصاص باحكام الشرع ثم لو فرض من يقصر الحكم لرجع
 العقل في استنباط الحكم بعد تسليم مرتبة ذلك وانتهى الامر الى القطع بان الشيء الفلاني مما لا يرضى الله تعالى به فيكون سبيل الى تكملة حجة
 فطعم وان لم يثبت الوافع بعد الاذعان بكونه بنفسه طريقا الى الواضع ومعتبر بنفسه ثم يستحق العقاب على مخالفة الفلاني لتبطل الى المقدمة
 المتيقنة وان اصابها الوافع ومقتضى ذلك قربا للثواب على من اصابه القطع وقربا من سخط العقاب على من كذب الحق المتيقنة ولا يضر
 في ذلك بعد قولنا برزنا للعقاب على ترك ذي المقد منه كما وان في برهين التوكيد الحكيم كانه لا يسير الى الجمع مع الوضوء الذي يجرم حاد يثبو
 التجمع ترك التبرمهم فانهم على خلافه لانه سبها فله اخرى ادراك التجمع قد برهنا ومقتضى ما اشار اليه رسالة الله في اول هذا التنبيه
 من انه لو اخرج المطالب العقلية بعد القول بعدم الخواص وحصل القطع بما لا يوافق الحكم الواضع لم يفتقد في ذلك لنفسه وفيه من التخصيص
 خلافه ذلك فان الظاهر من عدم المعدونية انما هو ما يقبضه الى عدم اصابه الوافع فمقتضى ذلك ان يثبت على عدم اصابه بغيره
 عليه من بعد حصول القطع بخلاف الوافع فكيفه العمل بقطعه وترك العلم به والاول يثبت في استنباط العلم الثاني يثبت في جهة القطع بنفسه واما
 على القول باستحسان العقل لنفسه بتركيب المقدمة المتيقنة واستحسانا للثواب على العمل بقطعه وان لم يكن مضادا للوافع لمقام الاطاعة فلا
 يرد وهذا الحد وقد ترمز قولنا بوجوب ترك الخوض في المطالب العقلية النظرية لا ادراك ما يتعلق بالفرع لا بما يتعلق بالواقع في الخطا كبر
 في بقول الامر فلا بد ان نقول بالاولوية بوجوب ترك الخوض فيها لا ادراك ما يتعلق بالدين فان فيه مريض للهلاك الدائم والعذاب الخالد
اقول في كل المقامين ناسا ما في الاول فلان كثرة الخطا موقفة على كثرة حصول القطع من المطالب العقلية في الاحكام الشرعية وعلى البصيرة
 جرحي ان ذلك غاية التدبر وفي تلك المواضع التأني فلما يتفق عدم معاصد تدبر الادلة الشرعية بل على عدم المغاضة مع عدم راسا
 فان كثرة القطع الموجبة لكثرة الوقوع في الخطا والحاصل انه بعد ما طاسا بعدم حجة العقل الظنية في الاحكام الشرعية فلهذا في الدين والشرعية
 وبما اما الحكم صلوات الله عليهم وعجبه فوهم اذا ورد عليهم مسئلة وتنبع في المدارك الشرعية لعرف حكمها فلا ضير عليه النظر في المقدما العقلية
 لتخصيص مناط الحكم بالعقل فان حصل المناط الظني لا يفي به ويعجز عن مرتبة الحكم على الا دالة الشرعية الخاصة والعامة وان حصل المناط الظني
 احكاما وطائفا بالدليل الشرعي هذا كذا العقل بالنقل وحالها من وجد ولا دليل على حكمه وينبغي في بعضها دلة اخرى ليكثر الادلة وان
 خالف الدليل الشرعي ما يوجب على قطعه العقل اذ يترك القطع على الاول لا يمكن حصول القطع من الدليل الشرعي ما يخذ بقطعه وبما في الدليل
 الشرعي ان لم يمكن طرحه وعلى الثاني باخذ بالدليل الشرعي سواء اذاد القطع او القن او لم يقد واحكامها فان حجة العقل موقفة على حصول
 القطع منه وحجة الدليل الشرعي موقفة على حصول القطع او القن منه فباين من يقطع الدليل العقل بعد على هذه المقامات على فرض حجة
 في غاية التدبر فليست البيّن كثرة الوقوع في الخطا ولو سلمنا كثرة القطع العقلية وكثرة الخطا فيها ماذ لك ايضا اوجب ترك الخوض في
 ما كان العادة في جعل الاحكام التكليفية هو الاطاعة والامتناع وما سلمنا وجوب ترك الخوض في المطالب العقلية لانه فاما هو الاستغناء
 عن معرفة الحق وعسر المراجعة اليه صلى الله عليه واله والعرض من اسقامه وعدم اعتناء المتوغلين في الحكمة باحكام الشرع لم يحصل بالتوغل بل كان
 من اول الامر حيث نقد بهم التوغل في الحكمة على المتوغلين في الشرع وامانة الثاني فلان مناط اصول الدين على صنفين صنف يتوقف على التمسك
 لعدم استغناء العقل به مثل احوال ما بعد الموت ونفاصل احوال اهدم الغيبة ونحوها وصنف لا يتوقف على ذلك هو ايضا على صنفين صنف
 لا يصل اليه الا الاذهان المشاهدة الوفاة مثل عهدة الصفا واصناف الوجود ومسئلة القضاء والفك ونحوها فيحصل اليه كل من يهدي
 من مرتبة العقل المبرور في مثل هذه وجوب الصانع وعدم حشر وعدم حاجته ونحوها فان كان المراد ان الخاص في التفتت الاول من حجة
 الهلاك الدائم فيمكن منع فان النظرية انما هو بعد النظر في شئون الصانع ويجعل في شره وبعد وصول النظر في ذلك الى الاذعان بوجود
 الصانع وارسال النبي وحجته من اجلها الذي منه المعاد فالظاهر من نظره في احوال ما بعد الموت ونحوه مما لا يثبت في القطع غالبا او دائما
 على فرض ان ثبوتها على الوافع لا بوجوب الكفر الا اذا كان في العقل للتصديقه وعلى فرض تسليمها بالكفر بانها في العقل لا يخلو نظر
 وانما المرئى على الكفر هو الاحكام الوضعية له ولم يثبت بعد حجة النظر حتى يقال انه يثبت على نفسه وشمول الظواهر التي لا يصلح خلوه
 الكافر غير معلوم لقوة احكام زاده الكفر عنها وانما وكذا تخفى الاجماع على خلوه امثال هؤلاء الكفرة غير معلوم بل مقتضى الحكمة لا يثبت

[illegible]

۱۲۹

وهو ما من الأحكام العقلية الغلبة فكما يرفع البدن هذه الأصول بعد الإطلاع على ثبوت التكليف لو كان من الأمازات الظنية
 كما يرفع البدن هذه الأصول بعد الإطلاع على ثبوت التكليف لو كان من الأمازات الظنية وكذا يرفع البدن عن جهة النفع بعد الإطلاع
 على المنع الشرعي ولعلك منا ومنه ان يفي موضع آخر من القسط من الحكم بهذا غلبنا القطع ومنه لو كان مطورا لزم الدوام والفساد
 فتدبر لغتنا عن الشك ان لكن ما الدليل على شرط جبر القطع بعدم المنع سائنا الاشارة لكن إلى المنع الشرعي من جهة قطع القطع
 مع اعترافه بان القطع اذا احل المنع يحكم بغير القطع ظاهر اما ما ثبت المنع واذا كان المذنب عدم اعطاء قطع القطع مع احكام كون جهة
 قطعه مشروط بعدم كونه مطلقا فكيف يفي هذا التابل باتباعنا ان لم يثبت ثبات خلافه ان ان يقال ان بعد تسليم الاشارة بوجوب
 الشك في وجود الشرط الشك في وجود الشرط مطلقا لكن يرد ان الشرط انما كان محدثا كونه الاصل في اثباته وما على ذكرنا من ان جهة القطع
 اذا كان طرفها غير كماله للنوع الشافعي يقطع هذه المفاصلة واما ان كان محل كماله ذلك القطع وان كان محل كماله القطع المنع في النوع
 كما يمكن ان يثبت ذلك من غلبته بقول المولى بعد لا نعقد في معرفته ولا يعرفه فالتدبر حتى لو كان الاشارة بعدم المنع في جهة ذلك القطع
 بل بعدم وجود المقتضى هو عدم اضطرار دليل غلبنا القطع الى هذا الغرض بالمعارف وان فرض دليل غلبنا ذلك القطع عام
 بفعل المقتضى الاشارة بوجوب لا من جهة الاشارة بوجوب المقتضى العمل باحكام لكن لا يرفع البدن لعدم محض احتمال الشخص للام ان كان
 غرضه ان يحصل عدم العبرة بقطع القطع بصوره القطع بالمنع وان ادعى كماله عدم غلبنا في كل من صوره القطع او الاحوال فتدبر
 جدولا من جهة كنهه لقطعا فنقول ما حكمه بعدم غلبنا ظن الظان وهو الذي خرج من العادة في طبعه وقلنا لظن لمن لا يثبت الحق
 للوهم والشك في العادة ومنه ان خلد الناس في جميع الماهيات من ان غلبنا الظن في اعيانهم بغير كماله افعال الصلوات في الاحكام ضللتنا
 بابل لعدم ابدان يكون بل دليل فان كان لغلبة لا يثبت في هذا الغرض وان كان غلبنا فالقد البهتق منه والفتون الفاسلة المتعاقبة
 الناس من لاسباب المعارضة بمعنى ان بعد ملاحظته لا سند وبقائه التكليف مثلا لا يحكم العقل لا جهة هذه الظنون نعم على انها
 صالحة لغوا من حكم العقل في المقام بجهة طبعه الظن من حيث هو ظن ومن اجله وورع عليه لا شك في الغلب المنع من اخراج الظنون ايضا
 ويحتمل ابدان حكم بجهة الظن ولو كان من الظان واما على ما له من حكم بعقله على فرض تسليم صغرى لا سند وبعده الظن في الجملة ويعتبر
 بالمفادات العينية وبعده الظن الامر بالى الواقع لظنه الخطا فيه فعدم قبول دليله لظن الظان واضمحور مع عدم قبوله لتدليله بشك الشك
 في الحكم لدخول لكل جهات واما حكمه بعدم غلبنا قطع القطع فان كانت الاحكام التي كان القطع موضوعا لها كما لو فرض ذلك
 وبطلت التهمة والغشوى نحوها فيلزم ايضا لعدم قبول ذلك غلبنا العلم في هذه المقامات له لكن فكلهم من ذكره وشكنا في الشك في ذلك
 غير ذلك ان الدليل ان على عدم غلبنا كبر الشك معتدلة لا مورا الواجبة اما اخذ العلم موضوعا بغير الحكم بعدم العبرة بقطع القطع
 موره ذلك ايضا وان كان ذلك الحكم في مقامات غير فيها القطع من حيث الكاشفة والطريقة الى الواقع فان اردت بعدم غلبنا ان
 قطعه كاشفا في كونه موهوما لا دلالة له في المقام بالفتنة الى الشك في انما فلا شك في انه ليس كل كيف يندرج القطع او قطع
 بوجوب شيء مثلا في دلالة البرزخ والاولى الاستصحابا ان كان القطع بالوجوب مسبوقا بالقطع بعدم الوجوب لم كيف يندرج القطع بالوجوب
 في قوله من شك بين الثالث اربع فلبين على الاكثر نعم فيما توجب على قطع القطع والاحكام الشرعية عشر حرج كما لو قطع بوجوب
 امور توجب حرج على اجتنائها يمكن الحكم بعدم لزوم ثبوت ذلك الاثر الموجب للحرج لغاذه فيها الا انه لا اختصاصا لذلك بقطع القطع
 اردت بعدم غلبنا على التأويل البعيد بوجوب دعوى قطعه ونزوله الى الشك كما اشار اليه في صفة صحتها اليه ان في ذلك بقطع الجميع
 او ينبيه على من يردع نفسه ولو بان يقال ان الله سبحانه لا يرد شكك لواقع لو فرض عدم نطقه لذلك لقطع بان الله تعالى يرد الواقع منه
 ومن كل احد فهو حق مكتبة يدخل في بابل لا شاك ولا يختصر القطع بل يجري بالنسبة الى كل من قطع بما يقطع غطاءه من الاحكام الشرعية
 والموضوعات الخارجية المتعلقة بحفظ التنوير والاعراض بل الامور في الجملة الى التي يجب حفظها لا غلبنا بها واما ما عدا ذلك فما
 يحق في الله سبحانه لعنا ذات البدن من قلنا بوجوب لا شاك بها انها كما هو الظاهر فلا اختصاصا لذلك بالقطع ايضا وان لم يزل ذلك
 فلا دليل على جوب لزوم وبعد ما قرى على ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر انما هو اذا كان الفعل معلوم المعرفته والمنكرية بعد النفا
 ليس اذ لا من غير ما على علة فان القطع بوجوب شيء محرم في نفس الامر يكون الا ان يبر معرفته كاشفا حتى يفي عنه وان اردت بعدم
 الاثبات انه بعد انكتاف الواقع لا يجري ما لا يرد على طين قطعه فهو حق في الجملة لان الحكم لا كان كاشفا من العدل في الواقع من وز من حقه
 للاعتقاد فلا بد من الحاشية للواقع لا يجري عن الواقع مطلقا ولو كان الاثر من قطع وان كان للاعتقاد مدخل فيه كما في الشارع والفقهاء
 لا ينفذ كونه بطله فغلبته ذلك كفاية القطع المتفاوت لقطع القطع فيعليه الا عادة ولين لم يثبت على غير ذلك عرف من عدم الاصل لفتا

في قوله من شك بين الثالث اربع فلبين على الاكثر نعم فيما توجب على قطع القطع والاحكام الشرعية عشر حرج كما لو قطع بوجوب امور توجب حرج على اجتنائها يمكن الحكم بعدم لزوم ثبوت ذلك الاثر الموجب للحرج لغاذه فيها الا انه لا اختصاصا لذلك بقطع القطع

[illegible]

واجب

عند الجاهل انتهى فلو كان في صورة التوجه لا اشارة من عليه وان مع احتمال كون الجاهل مكلفا بالانعام لا يتوجه عليه ثم كيف
يكون الجاهل في المقام غير معدود وجوبا عنه بان العقل في المقام لا يوجب معدود به الجاهل في شيئا المتعلمات لكنه جواز لا يفيد
احتمالا غير الحكم بالجهل بحكم هذا الكلام في جميع مقامات الجهل فلا بد ان يكون الجاهل معدودا في جميع مقامات الجهل فلا بد ان يكون
الجاهل معدودا في جميع المقامات وانما على ما وجدنا عبارة فاحاصله ان الجاهل في جميع المقامات من جهة ذلك العلم وهذا الجاهل به
مكلفا لعدم مقتضى ذلك وجوب الاعادة عليه لكن لما ثبت عدم وجوب الاعادة عليه قلنا ان الواجب في ذلك لعدم خبر الحكم بوجوب
الاعادة بالجهل بالجاهل في المقام اتم ولا يوجب عليه الاعادة لان ليس بان في المقام وان كان اثما في شيئا المتعلمات فتدبر جدا وكيف كان
فانظر من معاملة السبب في ان مقتضى لعاذه سلطان عمل الجاهل عند كونها لعا لمتعين عليه ولا ملازم بينهما القول بطلان
هذا العمل من الجاهل وبين القول بطلان العمل المشتمل على جميع ما يجمل مدخل فيه العمل بان اي جزء من اولي جزمه ليس جواز
والحاصل ان لا دليل على توقف هذا العمل وحصول الامتنان به على معرفته لاجتماعه بشرائطه بالعلم التفصيلي ولومع الايمان بطلان القول
والقرينة في نفس الامر في ما ثبت التوقف من معلوم كقول اطلاق مقتضى الاجماع المتعول فلا راد الى الخرج من قاعدة الكفاية
اي كفاية العلم الاجمالي الامتنان ولومع التمكن من العلم التفصيلي هذا كلف في تقديم العلم التفصيلي بالامتنان على العلم الاجمالي به وعند
وهل يكون العلم التفصيلي الظن التفصيلي البصر فيقدم على العلم الاجمالي فيما يقدم التفصيلي عليه ولقد قدم اولنا اثباتا الظن فلا يكون
بدليل الاشارة الى التوقف عما منه بعد العلم بقا التكليف على عتق صغرى الاستدلال وعدم امكان الرجوع الى اصل البرهان وعدم وجوب
الاحتياط مع التمكن منه ومقتضا جواز العمل بالظن الفعلي لا وجوبه وبغيره وقد يكون بوجوب نفع الضرر المظنون ووجوب ترجيح الخرج
على المرجوح والتسكع عند بين الوجهين وان لم يتوقف على وجوب الاحتياط الا انه ايضا لا ينافي جواره لان وجوب الاحتياط عند جواز
الوجود ووجوبه في مظنون الخرج على طين الاحتياط ومظنون الا باعادة او الكراهة او الاستعانة بشيئين هما الفصل والتركيب في جواز
بما حتى ينافي الاحتياط فيما كان مظنون الا باعادة وهو هو الوجوب والخبر مثلا فعلى القول باثباتا الظن المطلق يمكن الامتنان
والاطاعة العمل بالظن والاحتياط دفع الكلام في انها على حد سواء واحدة مقدم على الاخر وما ذكرنا يظهر جازان التيقن فلا يشوب
اثباتا الظن بالمخصوص فعلى كل تلك المسالك اذا راد الامر في مقام الامتنان بين العلم الاجمالي والظن التفصيلي هل المقدم اي منهما اذا
عرفت ذلك فتقول اذا راد الامر بينهما فتفرض حكم العقل ما العقله اولونه الا في مقام الاطاعة على التمسك الا ان يمنع منه ما منع فاحذر ذلك
اصلا ولا يتحقق من المنع فان قلنا بالعلم بالامتنان من بطلان المطلق فيظهر من مفا الله سلمه الله وجوب العلم بالعلم بالظن التفصيلي في العلم
الاجمالي ان غاية عدم مقتضاه راد ان لا يطرح الاحتياط والتقليد لاخذ بالاحتياط لثبته لاعتناء قصد الوجه الذي لا يهتكم منه الامع الاحتياط
التفصيلي ولم نطلع عند ذلك القابل ولا يجوز ان يكون صاحب القول بوجه الظن مطلقا مطلقا على حسن الاحتياط ورجحانه وكيف كان فبعد
الفرغ من ابطال الاحتياط قصد الوجه بعدم الدليل عليه بطلان الا اذا مر مع سلامة من المتعذر اثبات صحة عبارة الحناط على ليد
من الحكم بالوجه على محصل الظن التفصيلي لا يمكن تقاض بان جماعه حكوا باعتناء قصد الوجه ومقتضى الاحتياط والخرج من جهة
خلاصهم ذلك العمل بالاحتياط ومحصل الظن التفصيلي الا ان هذا الاحتياط على القول بعدم اعتناء قصد الوجه غير لازم فان قلنا
جواز الاول وهو العمل بالظن بعد محصله بغيره وجواز الاحتياط على شك المنع هذه الجماعه وبكفي اشتراك جواز في عدم جواز
يخرجك ذلك الاحتياط فمن شك لا شاف في جواز الاحتياط لم يعتبر قصد الوجه فيجوز عنه الامر ان الا ان الاول عند محصل الظن
التفصيلي العمل على طه مضافا الى ان الشك في الجواز انما هو مع قطع النظر عن حكم العقل والاعتقاد جواز الاحتياط ولو لم يرد
ملاحظة رفع ذلك الشك فكيف يكفي الشك في الجواز الحاصل من منع هذه الجماعه في عدم الجواز وجود الدليل عليه ان سلسلتا
الوجه فاما منكم مع العلم بالوجه والظن الخاص به فاما مع الظن المطلق بالوجه كما هو المقصود فلا نسلم اثباتا الوجه حيث يقدم على
الاحتياط لان القابل يجوز العمل بالظن بدليل الاستدلال لم يثبت في اثباته الا بعدم وجوب الاحتياط لا بعدم جواز ولا الحاصل
من هذه المقدمة كما عرفت هو جواز العمل بالظن لا وجوبه وبغيره وكذا عرفت ان القول بالظن المطلق بالثبوت الاخر لا ينافي
جواز الاحتياط فكيف يغفل يقدم الظن المطلق عليه ولا الحاصل اننا اذا مرنا ان مكان محصل الظن التفصيلي بوجوب التمسك
بالظن المطلق الدليل عليه ما بين كونه واجبه ومسجته وتركها ذلك التفصيل وبيانا على الايمان بها احتياطاً فلو منع محصله
عن ذلك الاحتياط لعدم التمكن منه مع الاحتياط متعول في ذلك ان غاية التفصيل حصوا الظن بالوجوب لا بدليل بالفرز على وجوب العمل
هذا الظن الا في هذه الاستدلال التي من جهة عدم وجوب الاحتياط بالاجماع او لومع الخرج او نحوها ولو كانا لعا لمتعين

الاجتناب ونفاذ الظن على الشارحة العلم وعدم وجوبه لا بد من عدم جواز فاق الاجماع وعنده لا يمكن ان لا يتبع الوجوب ففانه
الامر جواز تفصيل الظن والعمل به كجواز العلم بالاجتناب قبل ذلك التفصيل لا ينبغي وكيف يمكن سبيلان عمل المجتنب والمؤخر لغيره الشك
عن قصد او جوبه لانه لا يثبت الا بالظن المطلق هذا كله في الموقوف الاجتناب على التكرار كما عرف من المثال وانما اذا توقف عليه
جواز الاجتناب دون تفصيل الظن ببعض المكلف وعدم التجا وحيثما نشأت من ان العلم بالظن المطلق لم يثبت الاجزاء ولا اعتد
تقديم الاجتناب عليه لعدم وجوبه وانما تقدمه على الاجتناب بحيث يجوز العلم به قبل علمه لانه من الظاهر ان تكرار العبادة اجتنابا
في الشبهة المحزنة كما هو محل فرض جهة الظن المطلق مع ثبوت الطريق الى الحكم الشرعي ولو كان هو الظن المطلق خلاف التبرير المستعمل
والعلم مع جواز العلم بالظن اجماعي فكيف في عدم جواز الاجتناب لانه لا يمكن ان لا يثبت الاجتناب على عدم جواز واعتبار الاعتقاد التفصيلي في الامثال
فاما استغناء التبرير على ذلك التكرار فليس من شمله ولا يتبعه عدم فهم العلم بالظن المطلق لبعض المتأخرين فلا دلالة له على
عدم جواز التكرار غاية الامر انه من وجوبه بالتبعية الى تفصيل الظن التفصيلي وانما احتمال عدم جواز الاجتناب فاش من احتمال
اعتبار عدم وجوبه بعد اثبات عدم اعتباره لا يكون هذا الاحتمال في عدم جواز التكرار ومقتضى ذلك جواز الامر بانيات رجاءات
التكرار في الاصل الا ان مقتضى ما عرفنا ذكرنا في الشبهة الموضوعية مع ثبوت العلم التفصيلي فرفض صحة العبادة على قصد التفرع
بها وهو غير ممكن بدون الامر لو كان مؤمدا متبعا ولا امره بالتبعية الى كل من الصلوتين مع ذلك التبرير هو الحكم بعدم جواز التكرار في المثال
انهما كان الظن المطلق مع ثبوت جواز العلم به في حكم العلم ومع التمكن منه لا يمكن ان يقال اننا لا نمنع على ذلك بغيره مثلاً ما حدث
الصلوتين قطعاً وطلاً ولا شطراً بغيره البراهمة البتة في العلم بالاجتناب لا فعل الصلوتين فيجوز ان يثبت ما لم يثبت منه العبادة لا يمكن
ان يقال يحصل البراهمة البتة بتفصيل الظن التفصيلي المعتبر العلم به فيقتضيان المبدأ البقي في البراهمة والاستغناء هو الاثم من الوثيق التكرار
الان يقال بعد ثبوت التكليف بغيره الذي قد ورد الطريق اليه كما في عينه لا يمكن التفرع بالعلم بالاجتناب وبالعلم بالظن المطلق من ان
دليل الاستدلال يثبت ما لا جواز العلم بالظن لا يتبعه حكم العقل بوجوب كل من الطريقين ما لوجوب المصدق في غيري فان احراز الاجتناب وجب
كل من الصلوتين بالامر المفيد للحصل للاجتناب الذي هو احد الواجبين عقلاً كما هو الشأن في مثلاً الواجبات في غيري التي لا يحصل بها
لعل لبعض الاخر وجعل اعتباراً ضد الوجهين لئلا من العلم بالاجتناب قد عرف المجاوزة فان ذلك يجري مثلاً ذلك عند دوران الامر
بين العلم التفصيلي في الامثال والعلم الاجمالي به لكون كل منهما مفيداً لتفريع الذمة فلك مغايرة العلم التفصيلي المعين اخذه في مثلاً
الامثال عند تبرير الظن المطلق الذي يجوز اخذه مما لا وجه له فان الوظيفة الاولى في مقام الامثال هو العلم التفصيلي عند تقدير
ويقاء التكليف بتفصيل الوظيفة الى العلم بالظن والاجتناب وكونها في مرتبة واحدة لا ينبغي كون الاجتناب في مرتبة العلم التفصيلي فيرفع
الخير بينهما فاما بدراً فالاول في المقام بالادوية الاستنباطية بتقديم الاجتناب على الظن للاصل لكن مقتضى نفوي التجا به لا يتبادر
الوجه جبره الاجتناب في تقديم الظن على الاجتناب ثم لا يخفى ان مع ذلك كله في التقدير سوسه من حيث الحكم بجواز الاجتناب الموقوف على
التكرار في صورة تميز الظن المطلق التفصيلي المعين حيث انه المانع من ذلك الاجتناب ليس محضاً اعتباراً ضد الوجهين برفع باطلان
دليل البقاء او عدمه التبدل عليه وتبعاً لثبوت الاجتناب بل له مانع اخر لا يرتفع به ذلك هو ان الظاهر من دليل البقاء التمسك بخصومه
مستتر من غيرهما ولو فرض بعد القطع بكون داعي الامر هو التمسك بالماوريه لا حصص على وجهه انفق كما في المعاملات يحصل التمسك
فان التمسك هو التمسك بالبقاء ولو فرض من امرين او ازيد او التمسك بخصومه مستتر عن غيره فالاصل عدم سقوط الفرض الداعي الى التمسك
والاطلاق في دليله بالتبعية الى طريق التمسك حتى يرفع تبيين احد الطرفين باطلان كما كان ذلك الاطلاق موجوداً بالتبعية الى طرفي التمسك
في اعتباراً ضد الوجهين **والحاصل ان** التمسك هو دليل الماوريه في طلبه بجاهد مبرراً ولا وجه للتكرار وان لم يسلم ذلك فلا اقل من التمسك
ومقتضى قاعدة الاستشهاد بجاهد مبرراً والتمسك به ذلك بغيره جواز الاجتناب التكراري من العلم التفصيلي كالمظهر ويتضح
كل من صورته التمكن من العلم التفصيلي والتمكن من الظن التفصيلي بالآخر لو خذ لنا طوبى لتأمل فيما ذكره الظن المطلق التفصيلي
الكلام في النظر الخاص التفصيلي لعدم اعارف بينهما من الجهة التي هي محل التمسك فليس اعتباراً بقاءاً لا يبعد شعب العلم ومقتضى
الامثال بل مقتضى كفاية العلم به عن الواقع فيجوز الاجتناب الموقوف على التكرار الا عند معتداً بقاء الوجه في الاجزاء ولا يجوز
الاجتناب الاخر لعدم الامر بكل من اطراف التمسك ولو مقتضى التمسك ودليل العبادة في طلبها مبررة من غيرها ولها هذه الاشياء ان يسلم
ذلك التمسك مضافاً الى ان الامر لا يطاعه منصرفاً الى المعلومه بالتفصيل المطلق المعلومه ولو لا الاجمال مع التمكن من العزيمة التفصيلية
الموجبة للتمكن من الاطاعة التفصيلية ثم من زاد الجرم بالوصول الى الواقع في الواقع الموقوف حصول التمسك فيها على التكرار حصل الواقع

نفسه العنصرين الثقل والاحتكاك بالظنون الثمانية والمطلوب والاما الواجب منه الوجه ثم لا الحمل الاخر فبعد الغرض من جهة الاحتياط وبيدك على جواز جوشا الاحتياط لحد الظاهر بعدكم امكن الحمل على الوجوب والاستصحاب وتوقف من هذا فحينئذ الاحتياط من جهة افعال كون الواجبنا الى به فبعد الغرض من كون فدا خلا من جهة الواجب مدفع بان هذا المنذر من الحافة مثلا لا يد من اوله بالاحتمال لان بنيت الوجه كان فاسدا قطعاً لما سرجوه ظاهر على المكلف بعد فرض الاميان بما وجب عليه فظنة العنصر وان الاميان بذلك الحمل لم يكن الا لعدم فوف المصلحة الواجبة العقل وجودها فيه وان شئت فقل ان نية الوجه فيما يختص به من بامنهنا الاحتياط ساطعاً عما يخص الفاعلين ما عدا من جهة الوجبات لا ذم فوفهم باعتبار نية الوجه في هذا الاحتياط عدم مشرعيته وكونه لغوا ولا اخر احداً يلزم بذلك ولما الامتثال الواجب في نفس الوجه الظاهر وهو الوجوب في كل من اطراف الشبهة ولوقلتنا بوجوده التضمن لفصل الوجوب لا يحل والاعقبي اعتباراً فوفية في كل منها الوجوب لمعنى على القول الذي اشترنا اليه سابقاً في دفع مقالة المحكي قال في الغنية في مسئلة ان الامر بفضيلة الوجوب امر في رد من ادعى ان مقتضى ان فعلهم بان الامراء العمل بالاجاب التدبير جملة على الاجاب لا نهتم فانه واحوط للذين طاهر الى ان قال وقولهم ان ذلك احوط للذين خرج صحيح بل هو ضد الاحتياط لا نه يورث الى افعال فبعض منها اعتقاد وجوب الفعل ومنها العذر على اذنه على هذا الوجه ومنها اعتقاد دفع تركه وربما كره هذا الترك وكل ذلك فيجوز لان من فاه عليه مجزئة فبعضه يجوز كون المأمور به غير واجب الاقدام على ما لا يؤمن منه في الفتح كالاقدم على ما يقطع على ذلك منه انهم وظاهر هذه المقالة بل هو مجزئاً ان عند دوران الامر بين كون مفضي الامر بوجوب التدبير لا يجزئ على الاجاب بطله وجوبه بشر الا اعتقاد بوجوب العذر على اذنه على هذا الوجه ولا اعتباراً ببلوغ الترك لجوئه كون المأمور به واجب مع هذا الاحتمال فيجوز الاقدام على الوجوب على هذا الوجه كما تنوع منه في مقالة هو الاحتياط بالبناء على الوجوب فيما يحتمل التدبير لافضل باحتمال وجوبه مع عدم البناء عليه بهد بذلك مستندة بطرفه الاحتياط في نفسه كما في على ادخال المرفق في غسل اليد البنية منه اليد منه والظاهر من قوله سلكه اقتدوا لا خلق احداً يلزم بذلك عند السيد اية المكارف في كلامه في الغنية في رد الاستدلال على كون الامر للوجوب بانه احوط خلاف ذلك عند ترجيح تفصيل من جميع ما ذكر في مسئلة الاكتفاء بالامانة الاجمالي ان المكلف باعاً امره وحسبته او شئت وعلى كلا التدبرين اما الاحتياط فيه فما يتوقف على التكرار ام لا وعلى التقدير الاول انه لا يمكن من العلم الغشبي او الظن الخاص من الغشبي او الظن المطلق الغشبي العبري سلكه ام لا وان كان للمنافع من الاكتفاء بالامانة الاجمالي في التوضيح وانما غير وجوبه وكذا الامانة من الاكتفاء به في الغشبي كما لا يتوقف الاحتياط فيه على التكرار ولو مع التمكن من الاعتقاد الغشبي الا على فرض هو من العلم على اعتناء وعرفنا الوجوب في الاجراء فقولنا من الاحتياط مع التمكن من معرفة الوجوب وان المانع موجوداً يتوقف على التكرار مع القدرة وانما مع عدم فبعض الاحتياط بالتكرار مع الادان باختصاص التكليف في اطراف الشبهة والافان التكليف بما لا يطاق وحذف الى كره في مسئلة اشتباه التوب لظاهر الخارج من الغشبي من الغشبي كما لا يتوقف الاحتياط فيه على التكرار ولو مع التمكن من الاعتقاد الغشبي الا على فرض هو من العلم الاثنانين وانما المقام الاول هو كفاية العلم الاجمالي في تبيين التكليف واعتباره مكان التكليف في الجملة الذي قلناه به حجة المتأخرات فقوله ان للعلم الاجمالي صورة كثيرة لان الاجمال التقاربي خاص من جهة ضمن الحكم مع تبيين موضوعه كالوشك في ان هذا الوضع المعكول الكفر والخبر في طلقه الوجوب في الحرمة مع الجزم بتيقن احدهما له ولما من جهة متعلق الحكم مع تبيين ضمن الحكم فبعضه كمالاً لو شككتنا ان حكم الوجوب المعلوم في وجه الجحمة متعلق بالظواهر الجمة فان الحكم منه معكول وكذا الاشتباه في الموضوعين اما الشك في ان الواجب في الموضوعين ومن هذا القبيل الشك في ان الواجب في العلم والاعمال في بعضه من بعضه كمالاً لو شككتنا في ان حكم الحرمة المعلوم متعلق بهذا الوضع المعلوم كذا في بعض المتأخرين او في او وانما من جهة الحكم والمتعلق جميعاً كالقولنا بان احد الحكمين من الوجوب الحرمة متعلق باحد من الموضوعين المعلومين فبعضه كمالاً في الاثنانين في كل من الشك في ان من جهة الاشتباه في الظاهر اعتقاد من الشارع في كل واحد من الامثلة المذكورة او في الموضوع الحكم المتضمن الحكم وعلى الظاهر الجمة والوضوح لكل الردية في وجهه وانما من جهة اشتباهه ما في متعلق ذلك الحكم كالاتجاه لحد ذلك كله من الطرفين هل يرد تركه فاما الاشتباه في نفس الحكم في ان متعلق العلم بان من شدة ذلك لا جسيم من الغرض من اشتباهه في الاشتباه لا جله فشك في كل من الطرفين فبعضه كمالاً او واجباً وكذا في الاشتباه معكولاً كمالاً مع اللباس او اشتباهه في الترك مع اللباس فان حكم الوجوب الاول معكولاً كمالاً الحرمة في الشك وكذا متعلقه والاشتباه انما هو في ان هذه الحرمة من مضايق التردد او غيرها الذي مثلاً به لا شتبا الحكم الثاني في موضوعه المصدق صالح للفتيل به لا شتبا الحكم والوضوح جميعاً الثاني من اشتباهه للمتعلق فشك في ان هذه الحرمة من مضايق في اسم الموضوعين و من اجله فشك في ان الحكم المتعلق به هو الوجوب والحرمة ففعل من احد الحكمين متعلق باحد هاتين الحرمتين فتدبر فان

[illegible]

الظاهر انهم قالوا العلامية في ذلك كره في مسائل الخلاف المتباينة اذا حلف كل من المتباينين بمن التقي سقط
التقوى عندنا كما لو ادعى على الزوج بيع شعير او شراها فانكر وحلف سقطت الدعوى وكان الملك بائنا على حاله ولم يحكم بثبوت عقد
بحكم لا نقضا انتهى فان زاد عدم ثبوت عقد في الظاهر فهو كك لكن لا يندفع بهما لقلة العلم واراد عدم ثبوت عقد في الواقع من
البين ثبوتها لظاهرها على المتفق عليه معناه او مشتقا وظاهره هو الاول انما يبيع مقام دفعه عن حلفه لقلة العلم كما يظهر
من سابقه مما لا بد في هذا المبحث من التذكير منها قوله في الاول مسائل الخلاف من اختلافه ان البيع هذا الصديق له وهذا
الجارية فان حلفا للبايع انما باع الجارية بعت على ملكه كما كانت وانترعها من مدا المشتري كان ثبوتها وبجاء النص فيهما وان حلف
المشتري انما اشترى لغيره فان كان العبد محبدا لم يكن للبايع مطالبة بملكه لا بدعيه وان كان في البايع فانه لا يجوز له التصرف بملكه
معزوف انما للمشتري وان غش في مثله فانتر هذا فان كان البايع فله قبض الثمن فانبرده على المشتري وباعه العبد فضا وشا وهو
له به بقدر الثمن وان لم يكن فله هذا العبد فضا وشا ايضا او باع به ذلك الثمن ولو زاد الثمن فهو ان لا بدعيا لان احد منهما ائتم
في موضع اوفى فكل موضع فلنا ان الصنع يقع ظاهرا وباطنا فان للبايع التصرف في البيع بجميع انواع التصرف حتى لو طوى وان فله ما يقع ظاهرا
دون الباطن فان كان البايع ظاهرا المجرى التصرف والبيع بوجهه ووجب عليه رد على المشتري بالثمن المتبقي كما لا يجوز ان يبيع بملك غيره
مظلم وان كان المشتري ظاهرا فان البايع قد حصل به ملك المشتري وله عليه الثمن وهو من غير حجب بغيره بل يبيع حبيروا مقدا حصه
انتهى كل ذلك مندر ظاهرا الحكم بعدم سقوط عقد الظاهر بعد حلف كل واحد منهما على التقوى والعلم على طبق العقد الحاصل واقفا
وكيف كان بعد وضوح ان ناعدا بجملة العلم التفصيل على غاية التفصيص وضوح صفة حكمه الاشياء في جواهره عن بعضه لا بد في هذا
الموارد من التزام احد مور الاول كون العلم التفصيل في كل من طرفي التهمة موضوعا للحكم بان يقول بجواز انكاره بالثبوت دفعه عن
موضوع وجوب الاجتناب والعلوم بالتفصيل فلا يجبل الاجتناب من بيع التهمة الا اذا علم تفصيلا ان هذه مشمولة بالاجتناب
اكل الجحش وشربها الا اذا علم تفصيلا فيجوز بيع التهمة عند الاشياء ويجوز شرب البول كذلك وقد اشترانا الى الخ لا الى عدم جريان هذا
الالتزام على القول بجواز انكاره بالثبوت وان يقول بجواز انكاره بالثبوت بالثبوت المانع للضوء هو
الحديث العلوم حصلي تفصيلا من مكلف خاص فالماوم والامام كلاهما غير واجب لهذا المانع الا انهما مظهران في الواقع وقد انقضى ما اشترانا
اليه سابقا لعدم الالتزام في الثاني لعدم افتقار الدلالة الغرض الاجواز الانبام من نفع صلونه لنفسه نفع المعلوم ومع الجملة بالاجتناب مناط
الجواز حاصل فشا الالتزام في الاول لا الثاني ووجه الاجتناب عدم جواز البيع وادعه في الاول على عنوان البول والمدين مدعيه
العلم في الموضوع وهذا الالتزام التخصيص في الموارد ايضا بان يقال باختصاص حرمه بالخالف انما اذا علم قول الامام ثم تفصيلا
عدم جواز شراؤه ما لا يعرف انما اذا علم تفصيلا وهكذا التمس ان الحكم الظاهري في حق كل احد نافذ واقفا وحق الاخرين في حال من كانا
عبد الظاهر بوجهه عند من فلا حرج ان يربط عليها انما القصة الواضحة فهو له الانبام وكذا من حال العدة القوام وصل اليه فضا انما
لم يعلم كغيره في الدعوى بان استند الى بطلان امر او انقضاء من الزمان فان ملك هذا التصديق الواقع وكذا لما اشترى لغيره
في حق ملكه للتصديق في الواقع وكذا الاخذ من وصل اليه نصف الذم في مسئلة الصلح ومستحق التحالف في حق اخرين بين بين وبينه
الواضحة على الصحيح عند الفاضل كما هو الشأن في العبادات والمعاملات المتبادرين من الغير فحكم براه وضمنه اذ احسنا اجرا بالعدل الصريح وتضمن
الامام على يده وبكاه وسار بعفوه وان كان فيها غا لفالماتراء واقفا وبين نفوذ الحكم الظاهري في حق كل احد واقفا في حق كل احد واقفا
في حق الاخر لا نقضا الشا بصره الحكم الظاهري حكما واجبا وبطلان الواقع فعلان الاول في حق وضع المخالفة الى الالتزام ببلوغه عند وغا لقلة
العلم التفصيلي هو الثاني ولتدعيه لزم المخالفة هو الاول فان بعين بطلان القصة على ما لو الامام مثلا حصل الجرم فضا شاولا ما مو
اما لو كان جرم او مقصدا لم يجز ما لو صلتا لظاهرة الظاهر بطلانه واقفا انقضاء الحد وادعوت هذا الحكم حقيقة الانبام نزع عن بطلان
مبينا على طهارة الامام والخاص بل يبقى على طهارة الظاهر وان خالفنا الواقع فلا حاجة بطلان الالتزام في حق او اما الثاني للمشتري لمضيق الدامر
المطهرين والاحد لتمام الدرم من المودعين والمخضع عنده العين والعين في مسئلة الاضرار فضا كان محدوده على التفصيل عدم انتقال
تمام المثال لغيره لكا الواضحة لا يندفع الاستدراك للملك الظاهري بالتسليم الى كل من التصديق ملكا واقفا ولعل الالتزام بغيره في الشا لا لا
يجوز انما لقلة العلم التفصيلي لا يستقام التسوية منه ولا يندفع عند الزام عند الزمنا لسان بل من بغيره لاحكام المذكورة بما
اذا لم يقض الى العلم التفصيلي المخالفة والتمتع بما حصله المخالفة المعلومه تفصيلا بان يقول بجواز انكاره بالثبوت الحصر انما بجواز انكاره بغيره
او بدعيها الا في مثل شراء الجارية بالتسليم والميزة فما حصله المخالفة التفصيلية بل قد عرفنا ان ظاهر ذكرهم المسئلة في مسئلة البراءة والاجتناب

خفاص من غير جرمها بالجوهر والحرمة ولا التعبد ولو بالشيء الى حقه شره الحاربه والمحبين وبان الثبات في مسئلة تنصير العين والاهل بالادب
 عدم جواز اجتماعها في ملك واحد وان تخال كل احد تلك النصف مثلاً وفيها في مسئلة اختلاف الامم على قولين يجوز اطر حرمها والرجوع
 الى الاصل ما لم يعلم فيه المخالفة لنفسه لكنه انما يتبع لوجوهنا عنوان المسئلة ولو قلنا باختصاصها بما اذا علم انما لا يكون احداً للقولين
 قول الامام مع كون كلا القولين على خلاف الاصل فعلى هذا المحل لا يجوز جهة الرجوع الى الاصل لئلا يستلزم المخالفة لنفسه بل لا بد
 كافي في مسئلة انعام احد طرفي الشبهة بالاخر ان اشترطنا في حقه الانعام بطهارة الامام في نفس الامر فان شال ذلك لم يضر كون جزمه لمصلحة
 المخالفة لفظية بدون الاخرى حتى يثبت الحكم بغيره انما لم يقص الى العلم المتعبدى بالمخالفة انما في حكمهم بعد المخالفة بقرائن الثمن الى المخترع
 بمصونه الاختلاف في البيع وبراءة البيع الى البيع في مصونه الاختلاف في الثمن مما لو ابقى على حاله لزم المخالفة لنفسه فيمكن التزام العمل
 على المتعاصر الشرع الفهمي عقاباً من المخترع او الثمن فيلحق ما علم واستقاله منه نقاصاً عما قد عني انتقاله اليه كما سمعت من الشك في حقه
 مؤلفه لم يلزم الحكم الظاهري لشرع بعد المخالفة كذا يمكن التزام انتساح البيع بالمخالفة من اصله ومن جهة علم مؤلفه لعدم المتعبدى الانتساح
 بالمخالفة والمخالفة انما اقبل كل عقد بعد عقابها وبكره الاخر في مرحلة الظاهر اما العقد البغيض او ابقى فلا موجباً لانتساحه من
 اصله ومن جهة وفاء على في البيعين بل زودم الترجيح بل مرجح على فرض امتناعه على فواحد هاهنا لا يوجب ذلك لا يمكن التمسك
 بالرجوع الى الفرض وكذا يمكن التزام فسطح الحق منها على التمسك بالتمثيل البغض كل هذه الاحتمالات مما يظهر من التمسك بعد من
 فائدة الثانية في فروع المخالفة داخلها او تنكلاً احتمل ان يفسخ العقد اذا مضى على فواحد البيعين مستند على فواحد هاهنا حكمه على
 ان ينزل في فسطح المخالفة ان واحد هاهنا او برضى احد هاهنا دعوى الاخر او بفسخ الحاكم اذا بقي من شرطه ما استغنى عنه فسطحاً على التمسك
 الانتساح يفسخ من جهة ان اصله بالثبات كان ما لكاه على التمسك من جهة انتساحه ثم ان فواضاً على التمسك ومنه الحكم انفسخ ظاهر
 بالثبات وان كان احد هاهنا كان لا يفسخ ظاهر التمسك كما لا يرفع مفاسد ما اتخذ بنفسه ذلك في مسئلة الوعده بغيره فيمكن ان
 يكون شرطاً بالمخالفة الغير بغيره فيكون التمسك فيها فرض فيه فساد على عينه او الوعده من كل جهة فواضاً كذا شرع فسطحاً على التمسك
 بغيره ما لم يعد له او انتساحاً في القوس ولو اذعه واحد هاهنا وبدا من الجانب مضاع وبدا من الجانب في ذنبه التمسك في لصالح الشهاد
 مضاع في ذنبه الثاني والعين ما يشهد هاهنا الاشارة عنه ولو كان ذلك اجزاء مما يشهد كان الثاني انما لم يعد في الاشارة هاهنا
 المستلزم بغيره وذكره هاهنا في الصلح فهاهنا يكون ذلك الصلح فهاهنا يكون اختياراً فان انتساحاً لغيره في الصلح فهاهنا يكون
 في مسئلة الوعده بان التمسك من الجانبين بينهما انما لا يفسخ الاخرى من بعد ولو قبل بالتمسك من جهة انتساحه في انتساح الاشارة
 في المقام يتولى ما على هذه من التمسك من الجانبين كما لا يفسخ الاخرى من بعد ولو قبل بالتمسك من جهة انتساحه في انتساح الاشارة
 طائفة هاهنا على طائفة هاهنا على طائفة هاهنا هو الاول ثم لو كان زودم واختار المخالفة التمسك صورة التمسك فلا يفسخ فهاهنا
 عن المتصو من الشك على بلقي قواعد التمسك في صور عدم التمسك وحصلوا انتساحاً مقتضى لهماخذ هو الفرض لكن الجزم للمؤيد مع
 منها واحتمل الصلح الانتساح في الجزم فانه بعد كيف كان لا بد من دفع الاشكال عن كل مورد من هذه الوجوه او غيرها فان غلب العلم بالنفس
 بالحكم الواضح وجزمه فهاهنا لا يفسخ التمسك من الجانبين او نحو ما عرف من تادمر على من زودم بل لو اذعه من هاهنا من التمسك فهاهنا يكون
 العلم الاجمالي فيقول ان موافق العلم الاجمالي لا يمكن فيه المخالفة لفظية الامن حيث لا لزوم واما يمكن المخالفة بغيره حيث لا يمكن لغيره
 كما امره المرء ومن جرم وطهها بالمخالف من حيث طهها بهوكا لكل المرء دارة بين الوجوب والحرمة مع عدم كون احدهما المعين فهاهنا
 فيمضد الانتساح فان المخالفة في التمسك من الجانبين من جهة العمل لا تلازم من الفعل الواجب والوجوب لا يفسخ فهاهنا يكون
 الالتزام باحاطة الفعل بالمخالفة لوجوبه وحرمة في نفس الامر مثلاً لا تلازم من الوجوب والحرمة مع اعتناء فهاهنا لا يفسخ الانتساح في الفعل
 ان كان لا يفسخ فهاهنا لا يفسخ الانتساح في المخالفة عليه والتمسك بالاحاطة لفظية التمسك كالايجاب المرء من بين الوجوب والحرمة فهاهنا
 ترك ما في الاول فهاهنا في التمسك في المخالفة عليه والتمسك بالاحاطة لفظية التمسك كالايجاب المرء من بين الوجوب والحرمة فهاهنا
 المخالفة من كل جهة فهاهنا اصل كل فعل يتصرفه لا يمكن المكلف الرجوع بين الجاهل وهو تركه في زمان واحد فان كان المكلف للمعروف
 لهما التمسك من الوجوب والحرمة مع عدم اعتناء فهاهنا لا يفسخ الانتساح في المخالفة لفظية التمسك كالايجاب المرء من بين الوجوب والحرمة فهاهنا
 مقتضى المخالفة من كل جهة فهاهنا اصل كل فعل يتصرفه لا يمكن المكلف الرجوع بين الجاهل وهو تركه في زمان واحد فان كان المكلف للمعروف
 من جهة الموضوع والمكفلة فهاهنا انما كان الموضوعين والمكفلة سواء كان الانتساح والتمسك من بين يمكن موضوع واحد كذا
 للتشابه لا يكون او بين محكم او موضوعين كل هاهنا التمسك والمكفلة من موضوعين في زمان واحد فان كان ذلك لا يفسخ

من علم ان الامور قد تغيرت في زمان واحد

واما عدم وقوع قطع التعلق بالامر
 والعدم او الازالة فيجب على
 الامر في كل حال العلم بالقطع
 العلم بطلان الحكم المجعبي
 ثم احصل بان الحكم المجعبي
 والامر في الموقوف على نفسه
 عدم مقتضى الحاجة الى العلم به
 فالتمسك بالوضع كذا في
 ما لا يجوز الازالة والتبني
 المحذور ومقتضى قدس

واما عدم وقوع قطع التعلق بالامر
 والعدم او الازالة فيجب على
 الامر في كل حال العلم بالقطع
 العلم بطلان الحكم المجعبي
 ثم احصل بان الحكم المجعبي
 والامر في الموقوف على نفسه
 عدم مقتضى الحاجة الى العلم به
 فالتمسك بالوضع كذا في
 ما لا يجوز الازالة والتبني
 المحذور ومقتضى قدس

هذا الخطاب المعروض كونه نوصلاً حصل مضمونه راعى ان يباع العقل والشرع ثم لا وهو حاصل من دون الخطاب الغير يكون الخطاب
طلباً للتأصيل هو محال الا ان يقال ان المدعى الخطاب الغير على تمامه في شئ من ان يقصد منه التقيد باحد الحكمين لا يخرج حصول
منه شئ واحداً للخطابين الذي هو حاصل من غير دفع بعدم التباين فانهم **اقول** مستفيض وجوبه الاذعان بما علم انه مما جاء به النبي
ان الملتزم به هو شئ واحد الحكمين المفيد لرفع الالباحية لا الواحد المعين حتى يلزم التكليف من غير بيان ولا الواحد المتخرج حتى يدفع
بعدم التباين مع استحالة لكونه طلباً للتأصيل ثم ان الغير الذي هو المناصرة المقام للجهل بالحكم الواضح المراد به في الوجوب المحض انما
هو حكم ظاهر في مقتضى اختيار الغير ان كان الاجمال ناشئاً عن تعارض الخبرين واقتضاه العقل ان كان ناشئاً من جهز ووجد قوت
وجوب الغير في مرحلة الحكم الظاهري بالشرع والعقل الذي هو مقتضى ما ادله الشرع على الاذعان به لكونه مما علم انه مما جاء به
النبي فيجب في المقام اذعان بالتكليف المراد به لفظاً والواقع ولذا عان بالغير لفظاً الظاهر ويندفع لزوم طلب التأصيل بان
الخطاب المتخري ليس الغرض منه ما هو حاصل به من بل المقصود منه صدور واحد من الفعل والتركيع الا التزام حكم على وجه جعل
المبالات كما في مقال سابو الجوانث بل يرتكب الفعل لانه احد طرفي الخبرية ظاهر او يرتكب التركيب لانه كذلك التقيد بذلك الحكم
الواقع اجمالاً لا لالتقيد بالغير في مرحلة الظاهر معلوم من الشارح وكان في قوله سلم الله فانه اشارته الى ذلك وجوبها في
بعض الشرح من غير دفع الالتزام بالواحد الغير لانه لا بد له من خطاب اخر والمعرض منه عدم شئ من ان ذلك الخطاب حيث
كونه نوصلاً فالغرض منه وهو واحد من الفعل والتركيب حاصل به من غير محال لانه طلب للتأصيل الا ان يلزم بان الخطاب الغير على وجه
يقوت ليس الغرض منه ما هو حاصل به من بل المقصود منه صدور واحد من الفعل والتركيع الا التزام حكم على وجه جعله المبالاة والتقيد
به معلوم اجمالاً من الشارح فانه انتهى عبارته بعض الشرح وكيف كان فقل ما ذكرنا من وجوبه لاذعان بما علم انه مما جاء به النبي ولولا جاز
وعدم جواز الرجوع الى الاصل المخالف للمعلوم اجمالاً هو الوجه بما يظهر من المعروف بين الاخبار في مسألة الاجماع المركب من الافراد
القول بالمتنع عن الرجوع الى الحكم علم عدم كونه حكم الا مام في الواقع وعليه بنوا عدم جواز الفعل فيما علم به يكون الفصل طريقاً لقول اذا
فاننا لظن من هذا الاطلاق هو المنع من مخالفة ما عند الامام ثم التزاماً وحمل اطلاق كلامهم في عدم جواز طرح قول الامام في مسألة الاجماع
المركب على طرحه من حيث خصوص العمل لانه المسلم المعرف من طرح قول الجعية بما لا يشاهد عليه لا سيما بعد ما فهم من عدم جواز القول بالتفصيل
فاننا انظر من القول هو الراي والاعتقاد لا العمل والاستصحاب على ما يظهر من الشرح من الحكم بالغير الواضح مما يظهر من حكمه على ما حكم
من عدمه الشرح من الرجوع الى الاصل بما اذا اختلفت لانه على قولين ولم يكن مع احدهما دليل فانه لا ينبغي ان يحكموا بالقولين بل يحكموا
لحكم الواضح لان الغير الواضح لا يصلح حكمه ثالثاً كما يمكن من جهة بيان الظاهر من دليل الشرح الذي نقلناه مسبقاً من المناهج وان كان
الغير الواضح لكن الظاهر مما نقله سلم الله تعالى من عدمه في مسألة التزام من ان ذلك يجري مجرى خبر من اذا نقضنا هو الغير الظاهر
كما هو كونه تعارض الخبرين وان سلمنا اظهره ان الله الغير الواضح على حظه نفي خبره على الغير عدم جواز التمسك به بعد الاختلاف على قول
واحد معلوماً انه يلزم بطلان القول الاخر فقلنا انهم مخرون في العمل ولو كان اجماعهم على احد ما انتقض ذلك بان الغير ينتقض
بالاجماع على احد القولين هو الغير الواضح لا اقل من انما بين الغير الظاهر في عدم التمسك به على التقيد بنقولنا في اختلاف
الامة على قولين قد يكون على وجه يعلم بالبيانهم على القولين بحيث يعلم ان الحكم الواضح وقول الامام احدهما لا نفي احدهم وقد يكون
على وجه يجعل القولين بينهما ولا يعلم بدخول الامام في واحد لغيرهين ولم يعلم ان حكم الشرح في الغير بما هو في القسم من الاحتمال اذ لو
خصوص القسم الثاني لسجد الاطلاق على القسم الاول ولا يثبت على الحكم بالغير الواضح في هذا القسم المحم بمخالفة الواقع وطرح قول
الامام الا انهم لان يقال ان الحرم يكون احداً القولين قول الامام فتخصصه في القسم الثاني اشياء على ما علم في الشرح من جهة الاجماع فيلزم
اللفظ عدم اذيع كما يظهر من ذلك ان اسد لا الشارح على الغير ان الحق لو كان في واحد جبهة لغيره الاستصحاب لكن هذا الاستدلال
صحيح بغير تمامه تلك الفضة في نفسه امضاً الى قلب القاعده عليه بان الحق لو كان هو الغير لكان اللزم عليه بذلك القاعده
دفعاً بان بكل القولين من القولين المعين لكونه عا لغير الغير الواضح لان وراء الغير الظاهر الذي هو المناص عند الجمل كما تقدم صاحب
القولين من كلامه وعليه لا يظهر من كلام الشرح في بيان مخالفة من حيث الالتزام كما حصل انهم يظهر من الشرح في قوله الظاهر من
حيث الالتزام ولا سيما مع هذه القول والرجوع الى الاصل بان منه طرحاً القول الامام ثم كما انتم لم يظهر من الظاهر الرجوع الى الاصل القول
بهما كان اختلافه لانه في الوجوب المحض مع العلم بان احدهما قول الامام ثم فلا شبهة في القولين على حل الخلاف في كلامنا في القسم
خصوصاً في الفضة العلية سلمنا ظهورها في خبر المخالف لانه التزاماً بما كانا في مقام دعوى الاجماع من الكل على عدم الجواز في وجهه

عنا لعمامة صحت الاستدلال في حصوله في مستلزمه جواز القول بما انفصل عنه مما استدل به من دليل من خارج أو غير ذلك من التفسير
جاء لعدم قيام دليل صالح للتحقق في الخارج ما يقتضيه الدلالة التي مفادها الظاهر أن دليل القول بما انفصل عنه في الخارج لا ينفصل
الاجمال بمطلوب أحد القولين بحسب الواقع لأن ذلك لا ينافي صحتها بحسب الظاهر كما يكشف عنه ثبوت نظائره في اللفظين ووارد
كثرة كقولنا بجملة الوضوء والماء القليل الذي لا في أحد القولين المشبه طاهرهما بالمتنجس بطلان الصلوة ينبع من هذا الفصل
ناظر بحسب الواقع قطعاً لأن الثوب الملائق أن كان نجساً بطل الوضوء والصلوة معاً وإن كان طاهرهما قطعاً بالذات فالسبب في عدم
وارد الأثر في جملة الجاهل المعترض بها على معنى ما قبل الأثر والمنكسر منها على معنى ما قبل الفصل لعدم معوض التناقض بين الأصلين
بالفتنة إلى الواقع في غير ذلك مما لا يحضر له التيقن لعدم ضرورة سلبه لبعض المقامات من المفاهيم المتشابهة للحكمة الكافية في الإجماع المتكرر
من حيث العمل بالأصلين المتخالفين والعمل بالأصلين المتشابهين في الموضوعات صاحب الفصول في التامل في عبارته وورد
عليه أن الفلاس في غير محله لأن الأصول في الموضوعات حاكمة على أدلة التكليف في موضوع التكليف كما عرفت في الاستحسان
معارضة النفس بالحكم والعلوم بالاجمال ولست غير متيقن من موضوعه حتى لا نتمكن من جعله في الشارع إلا أن هذا العمل من الفرق غير محدد
في ورود الأثر من غير مقتضى المعاني مع ذلك الفاسد إذا كان من صفات الأصول النفس بالحكم الواقع في العلم التفصيلي
ومعارضته بما في هذا العلم الذي لا يمكن المخالفة العظمى فيه إلا من حيث كماله هو كون العمل بالأصول موجباً للتحكم الواقعي من
جسالة لأوامرنا من جواز ذلك لأن العقل والنقل لا يبدآن إلا من الأعلى جزء المخالفة العلية فليس التوجه من حيث لا لأوامرنا فإما جازم الأصول
المشاهدة في الواقع فبما لا يشهد بالحكمة مع التيقن الموضوعية جواز العمل بكل الأصلين المتشابهين ولا يتم إلزامنا في المذكور في عدم
في التيقن بالحكمة **أقول** أن لنا مسألتين لا يقتضي التامل فيهما الأولى أنه إذا اتفق للائحة قولان فصاعداً في موضوع واحد في موضوعين فإما
يصلح عدم خروج قول الأمام من القولين أو الأول أو لا يعلم ذلك وبسبب الاتفاق الكاشف عن فوله في التناقض ذلك من قولين فصاعداً
بالإجماع المركب فالعبرة فيه بخلاف الحكم ولو كان الموضوع معاً أو موضوعاً واحداً في موضوع واحد في موضوعين فإما
بعضهم والوجود بعضهم في محله داخلهم في استصحاب التيقن في ظاهر الجهد وحده القول واستصحاب التيقن في الأول وجوب التيقن في الثانية
حتى للإجماع المركب ما القول بالاستصحاب لا كراهة ظاهرهما في استصحاب الإجماع المركب على ما عرفت في إجماعه على ما عرفت في إجماعه
بما لحظه أدلة رجحان الاحتياط فليس في الإجماع نعم القول لا كراهة والاستصحاب الواقعي في إجماعه واحداً قول عدمه والوجوب منه
ظاهر من تلك الأمثلة وقولنا في الاستصحاب ما وجد منها عجب هذا القول في بعضهم بعدم جواز الرد بعضهم بجواز الرد مع الأرض
فالقول بجواز الرد في الإجماع المركب وما كان من مصادر يورث الإجماع المركب من هذا القبيل فهو مادة أفتراف من القول بما انفصل
لأن المناط فيه هو الفصل بين موارد الحكم وأفراد موضوعه ومواده اجتمعا كما في مسئلة وجوب الفصل بالوطي في الذكر وعدمه فالقول
بالوجوب بالنسبة إلى غير الرجل دون غيره من خرف الإجماع المتعلق على التيقن المطلعين مع عدم انفاد على كل واحد وقول بما انفصل
بين موارد الحكم وأفراد موضوعه وانعقاد الفصل بالنسبة إلى الظاهر وقول التذكير لو فرض أن كل من قال بقبوله التذكير قال بملامته
وكل من قال بعدمه قال بقبوله هذا لئلا من حيث انفاد الإجماع على قبول التذكير والظاهر أن عدم القول والتجاسر مع عدم انفاد
على كل واحد من مصادر الإجماع المركب ومن حيث عدم الفصل بين التيقن في الإجماع المركب فإما التيقن في ذلك الموضوع الواحد من مصادر عدم
القول بما انفصل وكذا الكلام في مثل قولنا أن كل من قال بقبوله خرافة الظاهر والغير لا كراهة في قولنا بالوجوب في المصادر وكل من قال
بملامته في عدم وجوب التيقن في الإجماع المركب فإما التيقن في ذلك الموضوع الواحد من مصادر عدم الفصل بين التيقن في الإجماع المركب فإما التيقن في ذلك الموضوع الواحد من مصادر عدم
القول بما انفصل وكذا الكلام في مثل قولنا أن كل من قال بقبوله خرافة الظاهر والغير لا كراهة في قولنا بالوجوب في المصادر وكل من قال
بملامته في عدم وجوب التيقن في الإجماع المركب فإما التيقن في ذلك الموضوع الواحد من مصادر عدم الفصل بين التيقن في الإجماع المركب فإما التيقن في ذلك الموضوع الواحد من مصادر عدم

الهوا قول به لدخوله في الافراد على السعالي والتفريع وان لم يحصل فذلك لكشف لم يعلم بذلك لدخوله فلا مانع من الخفاء لقوله وان
 منادرا لاصول كما هو الشأن بيننا لا يعلم من الحكم الوافي بقوله في الفصل يجوز ان القول بالفضل وان لو على حرف الاجتماع ولا يصدق العلم
 الاجمالي بطلان احد القولين بحسب الواقع مما لا يظهر له وجه مخدوع لا يتجمل به ختار في الاجتماع المركب عدم جواز التفريع في ذات الاصطلاح
 بلا خلاف بين من بينهم ولا كثر الخالفين سند لا عليه ظاهر في المقام ويجوز ان الدليل لا يمكن توجيهه بان مراده من ذلك الاختصاص هو وقوع
 افتراق الاجتماع المركب بعدم القول بالفضل من تدبر المظاهر الشارحة ان المشابهة في الفصل بينا علم موافقة قول الامام لاحد القولين
 او الاقوال في الاحكام هل هو مسألة واحدة المتوحد في التوبيل المشترك في القيمة الموضوعية او مسألة الانا بين المشبه بظاهرها بالقبول فلو
 نه بعد الحكم بجواز الفصل بمقابلة الشبهة الموضوعية او مسألة الانا بين المشبه بظاهرها بالقبول فلو نه بعد الحكم بجواز الفصل
 مقابلة الشبهة الموضوعية قال وهذا عند التعقيب من قبل مسألة ذلك المعنى في التوبيل المشترك حيث يحكم عليها بما لا يفيده لاس من قبل
 مسألة الانا بين المشبه بظاهرها بالقبول حيث يحكم فيها بوجوب التجنب للبعين الاجمالي فنقول لعدم ما لا يفيده التوبيل في ان يكون جواز
 الفسخ بالارشاد وعدم جواز الفسخ راسا في مسألة الامنة الموطوءة في مسألة الانا بين العلم الاجمالي فيكون احدا يحكم بالقبول
 الى مكلفه لاحد كعدم الاجمالي فيكون احدا يحكم بالقبول الى مكلف واحد كعدم العلم الاجمالي فيكون جوبا لاجتناب عن احد الانا
 بالقبول الى مكلف واحد وكذا الكلام فيما كان فيه طامع كسئلته وجوب الفصل بالوكل في عدم المعرفة والعدم او يمكن كسئلته جواز
 بيع الغائب جواز قبل المسلم بالذي واما العلم الاجمالي بوجوب الفصل في مسألة وجدان المنفعة في التوبيل المشترك فيفسر الى التفسير الى مكلف
 واحد فظهر من ذلك لاشكال على جواز الفصل فيها فمن غير هذه الحظرة هذا الظاهر الذي ليس من مخدوع كونه في نسخها مما لا يفيده
 علمه وظهوره بان وجه بطلان المقابلة انما هو ذلك لا ما زعمه سلفنا من ان الاصول في الموضوعات حاكمة على ابدان التكليف للفرج
 عن موضوع التكليف والاصل في الاحكام معارضة لقول الحكم المعلوم لا حال فان الاصل الحاكم على ابدان التكليف انما هو في ذاتها
 العلم الاجمالي بين مكلفين كما في واحد المعنى اما بالقبول الى الشبهة الموضوعية في مثل الشبهة المحصورة في المكلفين فلا مانع من
 جريان الاصل في الاول في الثالث ومن ان المانع من الجريان هو العلم الاجمالي الموجب لغيره انه ادلة الاصل من قبل المختص بالحل
 لعدم جواز الطرح من حيث الالتزام حتى يرفع بعدم دلالة العقل والنقل الا على حيز الخفاء لغة العلم مضافا الى ما عرف من دلالة العقل
 النقل على حيز الخفاء لانه لا لزما بمبدأ بصفاء ترجحا وما هو صحيح ما ذكرناه ما نقل سلمة الله تعالى من ظهور انما هي في مسألة رد ان الامر
 بين الوجوب الحر في عدم الرجوع الى الا باخذ ما عرف من ان الخفاء لغة من حيث الالتزام فخطا لا يجرى الى هذا الدوران فاذا انفقوا على
 هذا الرجوع الى الا باخذ ما عرفوا على عدم جواز الخفاء لغة من حيث الالتزام فثبت رجحاننا لانفاقا على عدم الرجوع الى الا باخذ في المقام وانما هو
 في الاخذ بالحرية او الرجوع الى التغير الاختلاف فيما اختلف لانه على قولين في ان المرجح هو الاصل او التغير كما يكتشف من محل الكلام في
 المقامين بخلاف ما يمكن ان يكون محل الكلام في اختلاف لانه فيما عدا رد ان الامر بين الوجوب الحر في عدم الرجوع الى الا باخذ في المقام وانما هو
 في عدم العلم بالكتكليف ان حصل الحرمان بان احد القولين قول المعصوم ولا بد عليه ما اوجب التغير من كونه مسئلة في الطرح قول الامام
 لعدم حصول العلم بالخفاء لانه في الرجوع الى الاصل وكذا البرد على الشيخ في ما اوردته المحقق عليه ان التغير لا يتصور في الطرح ان كان
 مله التغير الظاهري نحو اختلف في وجوب شئ او استحبابه لم يدل على احد ما دله وقوضا حصول العلم باحد ما قول المعصوم ثم ثبت
 الامر بعدم العلم بالكتكليف بذلك الشيء بين الحكم بالتغير راسا على ان اختلف الخبران في وجوب شئ واستحبابه بين الرجوع الى الاصل
 مغنضيا لغيره في محله هو الرجوع الى الاصل في جزمه فعارض الخبرين نعم اخبرنا هنا ان الرجوع الى الاصل انما هو في صورة عدم العلم
 بنفي الثالث في ارضنا العلم باحد ما قول المعصوم ثم يلزم بنفي الثالث حاصل المنع من التغير في العلم به وخاسلا اخبرنا بصواب الشيخ
 مع العلم بنفي الثالث في وجوب الرجوع الى الاصل مع عدم ذلك العلم ومغضى ما اخبرنا به الشيخ في وجبه الكشف في الاجتماع من غرض اللطف وعدم
 الرجوع حصول العلم في جميع صور اختلاف لانه على قولين مع عدم دليل على واحد منها ولكن ضعف هذه الظاهر في اكتشاف عندنا
 بين صورتين حصول العلم وعدمه وان كان من هذه التغير لائق كما اخبرنا ان التوهم عليه ما يرد المحققة واد عليه لان قول الامام ان كان التوهم
 المعين من وجوب الاستصحاب في التغير الوافي بينهما على ما عدا الامام ثم موجب فطشة كلا الفريقين وما اجاب عن ذلك لا بد في
 الفصول من ان التغير في الغنى لا ينافي في الحكم الغني به كما هو في الاجتماع بل هو طريق الى محصلة كما في التغير في العمل باحد الطرفين المتكافئين
 اتما يتبع وحمل التغير في كلام الشيخ في التغير الظاهري واما على التغير الوافي في المعين على التغير هو الغنى بالتغير في الغنى حتى يثبت
 المعين في الحكم المعين به وفي مخدع ما يستلزم التغير في ما غني به بالتغير في العمل باحد الطرفين كلام محقق في مسألة البرزخ وكيفية ان وقد اشرنا سابقا الى

ان الرجوع الى الاصل في امر خلاف الامر على قولين: اظهر من الرجوع اليه حق في دعوان الامر بين الوجوب المحرم مع العلم بكونه احداهما الله
الواضح للامانة وهذا الاضافه الى الحق من ظاهره على عدم الرجوع الى الامانة من التواضع على ذلك ثم انتم لم تفرق بين قولين في
صوره التدوير بين الوجوب المحرم وبين الاحتمال المحرم لان الحق العلة المحرمه من حاصله معبوضه من غير مجز مع الالتزام بالحرر
العلية المحرمه بخلافه على القول بالغير ان ترك الفعل في ذاته لا يوجب الجزاء بل في ذاته لا يوجب الجزاء بل في ذاته لا يوجب الجزاء
ما هو منسحب من القول كما انتم توجب عقلا اذا كان معلوما فاصفا كذلك ما هو منسحب عقلا عند الجزاء بل في ذاته لا يوجب الجزاء بل في ذاته لا يوجب الجزاء
مع انقضاء العلم بالتصديق كما وانما التفسير بين الجزاء والمغاضبه من بناء على استغناء التفسير الاستغناء من انما وكما في التفسير بين الرجوع
الى كل من الجهتين من التفسير كما وانما التفسير بين الرجوع من بناء على استغناء التفسير الاستغناء من انما وكما في التفسير بين الرجوع
للتعارض يفتقر لعقاب عقلا على ان كتاب ذلك المنعوض ولو لم يفتقر عليه كونه المنعوض عند ان كتابه اما الالتزام باحد الاحتمالين
يوجب عقابه ولو اتفق على انهما التزم به الحكم الواضح ان هذا الالتزام فانه لا يمكن في الاقضاء ان ذلك التكليف المجزى ويمكن استغناء الحكم
انهم من غوى لاجل التفسير عند التعارض في المفسر في الاستدلال وان كان الالتزام بحكم معين وان كان الوجوب بخصوص من الضم
انه ليس بالمشي بين الالتزام والوجوب وعلى القول بجزءه من التفسير في الاقضاء ان ذلك التكليف المجزى ويمكن استغناء الحكم
لا يلزم الحاقه القطع من حيث لا يلزم ولا من حيث العمل والرجوع لا يلزم بالحرر عدم القول بالعلم الوجوب وعدم دفع المفسر
على جلب المفسر ان ثم يحذفه على القول بالتفسير في قوله ان من يحذفه لغيره في قوله ان من يحذفه لغيره في قوله ان من يحذفه لغيره
على القول بعدم من حاقه لغيره في قوله ان من يحذفه لغيره في قوله ان من يحذفه لغيره في قوله ان من يحذفه لغيره
ان منها في صوره التدوير بين الوجوب المحرم مع العلم بانقضاء الحكم الثالثان العقلان حكم يوجب جانب المحرم بحكمهما ظاهر وان لم
يحكم به ولو لم يحفظ حكم الشارع والتفسير الاختلاف المتعارضان فيشهد من ذلك ان التفسير ملقى بنظر الشارع عن تلك مناس من التفسير
ثم الحكم بما دليل العقل في اطلاق يفسر التفسير الاستغناء في كالتفسير المستغناء من اجزاء العلم او العقل بلا حذر عدم امكان الجمع ولا
الفرق ولا التبيين او دليل شرعي الاطلاق له وعلى الاقضاء الحكم للعقل في التفسير كتاب المنعوض في ذاته لا يوجب الجزاء بل في ذاته لا يوجب الجزاء
في ذلك كما يفتقر لشارع مع الحكم بقاء المنعوض من الاستغناء كما بالفرخص حتى يلزم الشافعي في معنى استغناء العقل من الفرخص
لخصاص المنعوض من صوره العلم بالتصديق فيدخل ما نحن فيه منها اعتبار العلم في الموضوع وعلى الثاني ليس للعقل ما يفتقر منه ذلك بل
مصدق به بالتفسير للحكم اذا اختار احد الحكمين حكم يوجب ذلك الحاقا لئلا يلزم ان كتاب المنعوض ولو كان ذلك لما منع حكم بالتفسير في
التأنيده ايضا وجوده ما حكمه بالتفسير على ان التفسير لا يستغنى بقاء التفسير كغيره وحضره في كتاب المنعوض بالمعلوم بالاجمال كما في
في صوره اطلاق دليل التفسير الوجه في دفع الحكم العقلي مع وجود الاحتمال وجريان الاستغناء ان حكمه يفتقر لعقاب على المنعوض العقلي
بالاجمال حكم معلوق على عدم وصول الرخصة كما في حكمه البرائة المعلق على عدم وصول دليل التكليف ولو كان حكما يفتقر لارتفاع الهدم الاول
والاستغناء بحكم لفتح الحاقه العلية في المقام فندرجها في المحصل ان بعد العلم بالاجمال يوجب شي اخر من اصل التكليف في الفعل والترك
وبعد ذلك اطلاق التفسير في تكليف آخر من الامر واختار احد الاجرين والعقل الفرعي من حيث على ذلك الاختيار لهما مكاتب معلوما العقلا
فروع الاخر صولت وما قلنا سابقا ان في الحكم بالاجماع الحاقه الفرعية اما ههنا التكليف الاول فلا يجوز الحكم بالاجماع ما علم بعدم
ايتاحه واقعا وان كان الحكم بالاجماع حكما مبرا لعدم انعكاس الحكم الواضح بعد العلم برع الحكم الظاهري فلا يجوز ذلك الحاقه دليل
الوصول الى مقام العقل ومعلومها فان التزم احد الاجرين من الفعل والترك مستمرا لا يلزم من الجزاء الحاقه العلية ولا يجهل عند
لواتفق على ان الحكم الواضح وان اخارا الفعل في واقعه والترك في ذاته اخرى حصل دليلين على الحاقه التكليف الفرعي في مقام العمل
لكن بعد ذلك حاقا لاجل التفسير الثالث للتكليف الاخر مستمرا برفع الاخر عن التكليف الفرعي المراد فلا يلزم عقاب على شئ من الفعل
والترك في الواضحين بل في كل منهما افعال الاخر لا يفتقر الى شئ من ذلك الاختيار بعد استغناء عدم العقاب على شئ من الفعل
والترك في الواضحين عدم العقاب على شئ من الفعل الواضح وان التزم مستمرا بعد الحكم الاول فله كما لا يخفى ثم ان هذا كله ان كان من حيث ان الحكم في
المقام الاول وهو الحاقه القطع في الحكم المعلوم اجازة من حيث الالتزام بان لا يلزم من عدمه في مرحلة الظاهر انما انقضت الاصول ذلك
مسلكه بقاءها في المقام الثاني وهو الحاقه العلية فان كان خطاب مضمنا كما اذا كان الاجمال لظاهر من غير منعلق الحكم
فانما هو من جوارحه من حيث الفعل وان كان في بعض المقامات اجازة بل صرنا كما في الظاهر والحق والامانة سواء كانت في
حكمه او من صوره كما في كتابه لاننا بين التبيين الحاقه القول الشارع اجنب عن الحق والحرر كما في ذلك المخصص المشبهين

الحقا لعقول المولى كرم زبدا عندنا شبهة بينهما وذلك لان المقضي لوجوب الاطاعة وهو الطلب المعلوم بنفسه لا بوجوده والمانع مغفول
لان المتضمن منه هو التكامل النفسى لواجب العمل ومع التمكن من الامتثال للبرهان الجمل ما تعافا لا عقلا ولا شرعا ولا نجما الزيادة كما يستلزم
في عمله ظاهره وفى الشبهة الخالصة من العلم **قوله كمالا** ان العقلا لا يعرفون مقام الحكم فيجوز الحاقه الفطنة والعقلية وحرمانها بهن كون الخطاب
الفتاوى من غير اجابته معلوما ما النفسى من حيث الحكم والمتعلق معاود بهن كون الخطاب معلوما من حيث الحكم فقط وان كان المتعلق
مرتبا بهن امرين مثلا فان قلت قد قلت نعم فام يجوز الحاقه لانه لا التزام بينهما الشبهة الموضوعية ان اجزاء الاصل فيها بجزء مجزئ من
موضوع التكليف فاذ اجزئنا الصفا الظاهرة في ذلك من الانا بهن واخر جباها من موضوع التبعيض في الشارح فليكن امرين بانهما بناء على ما
كل منهما الحاقه لعقول الشارع واجنب عن الجبر فقلت اما على سلكنا فلا يعجزى للاصل مع العلم الاجمالى بجماسه احد هاتين الحالتين من دليل
بهتبه فلا وقع لهذا الاخر ارض واما على سلكنا فلهذا على ما يجاب عنه بما بين الاول ان الصفا الظاهرة في كل منهما بالخصوص على ما
جواز ان يكابر في حيث هو واما الاتا الفهم الوجود بينهما فلا اصل بديل على ما رتب لانه يحسن فيفسا فلا يتا من اجانبه بالمعنى لكونه
العقلية واما من اجانبه احد هاتين الصفتين على اختلاف المذكور في محله **قوله** ان كان المراد ان جريان للاصل في حكمه
انما هو اذا لوحظ من حيث فسر مع قطع النظر عن الاخر فلتابع ملاحظة الاخر فلا يعجزى له من ذلك حتى لا يحصى عنه لكنه مناض الحكم بجزء
الاصلى في كليهما ويخرج مجزئ من الموضوع وان كان المراد الاذعان بجريان الاصل لموضع ملاحظة الاخر فليكن في الخارج الاالاتا بهن في المنة
لهذه كل منهما وجواز ان يكابر من حيث فسر حكم الشرع فليكن ما بين اتا واثا كذا حتى ولو كان كان انما يعجزى للاصل من ان يكابر اتا
التبعيض حتى يلزم الحاقه العقلية مع العلم بجماسه فاذ تخصصى الى انما بهن لا يمكن الحكم بجماسه ما الاذعان ان طرعا الشبهة مكلفين كما في وجب
المخارج التوب للمشرك وهو خارج عما نحن فيه والالتكان الحكم فيما نحن فيه وجواز ان يكابها ولا يقول سلم الله بانه انما حكم الشارع يخرج
بجزء الاصل من موضوع التكليف ثابت بالادلة الاجمالية لا يعقل الا ارفع حكم ذلك الموضوع فمرجع اصالة الظاهر الى عدم وجوب
الاجانب الحقا لعقول واجنب عن الجبر **قوله** في ذلك مضرب فان الاصل في الشبهة الموضوعية ايضا معارض النفس الحكم الواضى المعكوم
بالاجمال وليس مخزيا فخرهم عن موضوعه كما كان الامر كذلك في الشبهة المحكية فيطلب به الفرق الذى تقدم منه سلم الله بين الشبهتين ولعله
لذلك لما اتامل واما على سلكنا فمذعر من انه ليس البين اصل بمشغوع من الشبهتين ومقام مناط الاصل مع الحكم مشاخر من مقام
وجوده وجران من ونسبه سلم الله في المقام بالحاقه والمعارضه والمناجات من باب المسامحة لان الاصل لا ينافى لا يراض ولا ينافى في دليل كما
هو واضح وان كان الحاقه لفتحها الفطنة لخطاب مرتد بهن خطابين كما اذا علمنا بجماسه هذا المانع او غير هذه المرة في الشبهة الموضوعية
او علمنا بوجوب الدعا عند رؤيته هلاك شىء رفضنا او بوجوب الصلوة عند ذكر التوب فحق الحاقه لفتحها الفطنة لخطاب وجوه احد قضا
الجماع مطلقا لا اذا اردنا في ما يعجزى من اجزاء ما ونود في ما يعجزى من اجزاء الجنبية وزوجيه وعلنا الاجالات انما ذلك المانع خيرا وذلك الجنبية
والامر للمرددين كونه خيرا واجنبية بل يقع التهى عن طريق خطاب من الخطابات الشرعية حتى يجرى ارتكابه وكذا المراد بين الدعا والصلوة
فان الاطاعة والعصية جبران عن موافقة الخطابات النفسانية ومخالفتها التاخير عدم الجواز مطلقا لعدم انحصار الاطاعة والعصية
بموافقة الخطابات النفسانية ومخالفتها لا عقلا ولا شرعا ولا عقلا بل كما يصدر فان على موافقة الخطا بالعلوم والاجمال ومخالفتها
عزما ولغزى من التواهد عليها من اجل الاخطاب تمسكوا بها علة الاسناد التى خرجت مفدا ماها العلم الاجمالى بوجودها اجابا وعزما
في الشبهة لا بد من اشتغالها وكلها من باب الخطا بالمرددين خطابين فلو لا يجرى التكليف مع ذلك العلم الاجمالى الى الجبر النفسى من معرفتها
وكان المبدء بالشرع وفى ذلك خوله فيما قبل حصول النفسى له عزما عاب ولا اثم بترك احكام تلك الشرع فيه وبطلان ذلك
امكان دعوى الاجماع بل الضرر وعلى كذا العلم الاجمالى في بخير التكليف فلهذا مضى الى استغلال العقل بالحكم بغير مخالفة القضا
مع ذلك العلم بالتكليف المرتد بهن من واستحقاق الذم والعقاب عليها ومن ذلك يظهر الحكم بها وعلما انما بوجوب شىء وحرمة شىء
فلو ترك الاول وعمل الاخر عدا ما يلو مستحقا للعقاب عزما وعقلا **قوله كمالا** ان بعد العلم بالتكليف فلو لم لا يثبت التكليف
في الحاقه لفتحها العقل لا عند العقلا ويخصر الفهم عند هاتى الحاقه لفتحها الشاثل الفرق بين الشبهة الموضوعية والشبهة
الحكمية في الاول دون الثاني لان الحاقه لفتحها الفطنة في الشبهة الموضوعية من صفات الاعمال الجمل والشبهة المحكية كما يظهر من كلامنا في
مسألة الاجماع المركبة وقد قلنا محله من تلك المواد من مضمون الاسناد وقد قلنا من هذه الشبهة الموضوعية التى يفتقر فيها الحاقه
الفطنة انما هي ما كان من قبل واجدى للمنى في التوب والمشاركة لانهما كان من قبل الشبهة المحكية وعمل العزم المقام فيما كان من قبل الشبهة الموضوعية
انما هو فيما اذا كان لا يشك في المكلف لانه المكلف فلا وجه لهذا التفصيل ان كان وجهه لفتحها لانه وان كان وجهه لفتحها لانه

من ان الاصل في الموضوع ما يخرج مما فيها من موضوع اوله التكليف بمكان الاصول في الشبهة الحكمية فانها سابقة لفرض الحكم الواجب فيكون
 اجمالا مقدره في كل مسلك كما ان كل محرم في الاصل في ذلك العلم الاجمالي في الشبهة الحكمية ولا يجوز في العلم بها بذلك و
 حرف على مسلكه سلبه فان مرجع الاخراج الموضوعي الى وضع الحكم المترتب على ذلك الموضوع فيكون الاصل في الموضوع في الحقيقة سابقة
 لفرض التكليف الاول في ان ذلك لا دليل الواضح حاكم على الاصل في المسألة موجه للتخصيص على اصطلاحنا لا صاروا منهم فان
 المختصين في تلك المسألة على ما في غير ذلك من حيث ان الاصل لا ما تقدم منه من الاخراج الموضوعي الرابع الفرق بين كون حكم الشبهة موضوعيا
 واحكاما في الواقع كونها في حيز الشبهة بين افعال كونه في حيز موضوع في الشبهة في الاول والآخر في ذلك ان الخطاب في الواقع
 المستقر في موضوعها في حكم خطاب واحد قبل الكل فذلك البعض معصية حراما كما لو قال اوله افعال كذا وكذا فانه بمنزلة افعالها اجمالا فلا
 فرق في العصية بين ترك واحد منها معاينا او واحدة من متعين عند وضعه في الخطاب في الواقع فيكون الخطاب في حكم خطاب واحد
 عن الخطاب في الكل ولا داعي الى التخصيص في ذلك الاول ومنع ذلك المترتبة معناه الى ما عرفت من عدم الفرق بين الخطابين بحكم اصطلاحنا
 فالأمر في هذه الوجوه هو الوجه الثاني ثم الاول لو لم يسلم حكم العقل بعد الغزوة وانما في حيزه الخطاب في العلم باليقين منها وهو
 الخطاب في الخطاب فان التخصيص في الوجه الثاني من مساوئ في الضعف ولم يظهر من قوة الثالث على الرابع فمد من هذا كله في شتبا
 الحكم من حيث افعال الحكم به وانما الكلام في شتاه من حيث الشخص المكلف به الحكم اذا كان ثابتا لموضوع واقعي قد بين شخصين
 كاحكام الخطاب في المسألة بالمعنى المذكور ومن واجبه في فصل ان مجرد تدبير التكليف بين الشخصين لا يوجب خطابا احدهما شيئا اذا اعتبر
 في الاخر وهو المعصية معلية التكليف بالكلية فاختارنا نحن في هذه المسألة بين شخصين غير متكافئين في العلم من ردد من الشارع انما يسئل على
 كل جيبان كلاهما في وجه هذا الخطاب في وجه خطاب احدهما في الواقع من الشخصين في وجه هذا الخطاب في الذي في شتبا
 توجه اليه في ذلك في كون جيبا في الحاصل ان الخطاب لو كان على هذا الوجه ان كنتم عالين انما لا يجنبنا ترك واجبا في ترك فاعلموا
 كان كل من اجب على شتبا في الخطاب في الخطاب في هذه الوجوه ان كنتم جيبا فاعلموا في موضوع الخطاب في غير استوطان يكون جيبا في الخطاب
 مستوك من بله فيضير من اجله الشارع مرجحا عند الشك كون كل منهما غير جيب لا منافاة في ذلك وبين العلم اجمالا في جيب واحد متعين
 نهما في الواقع اذا لم يلزم اليقين السابق بعد الجنبات في كل منهما يمين الجنبات في ذلك ما مود ما مستغنى به الى السابعة الكافية لفرضه
 ما لم يلزم اليقين الجنبات في الاصل فيخرج لجرير من موضوع التكليف وانما كان من ذلك القبيل اما علم بوجه احد التكليفين اليه وكل منهما غير
 جنب شرا فلا يوجب الامر بالانكشاف في كل واحد منهما وكذا الكلام لو كان الخطاب في غير الشك كما لو قال اجبنا انفسد على كل جيب في انما
 وان كانت موضوعه العلم بالنقض اكثر الى ان يكون الحكم المتعلق بموضوع واقعي مزج بثبوت في الواقع ولا يفتقر واحد منهما ان يقول
 بان يقول ما يجب ايضا لقصدان الطريق الى الواقع بالابتداء الى كل منهما بل مقتضى الطريق الى العلم بان يقول ان يجنب فكيف يجنب عليه الفصل
 في قوله بوجه الفصل على كل جنب التكليف الا في كل جيب الا بعد العلم بيقين الموضوع ولو كان العلم شرعا ثم لا يفتقر احدهما كما قلنا في
 بالآخر والثالث كما لو اقدم في الخارج منها لهما في صلو واحد مثلا علم بوجه خطابا ليه دخل في اشتباه معلق التكليف في قوله
 الكلام في جميع شتبا من لا ماس بالاشارة الى بعض فروع المسئلة التي يقع خطابها على ما تقدم في العلم الاجمالي بالتكليف من الخطاب
 الفصلية قد يكون بالسبب الى خطابه معقول باليقين وقد يكون بالسبب الى خطابه بمرتب بين خطابين فيها احدهما الاخر وادخاله في
 للغير بين الخطابين في قوله بوجه بوجه في الجنب فيهما او ادخال الخطاب في غير المتعدي كما لو فرضنا عدم غسل واحد منهما احليله
 فان قلنا ان الدخول والادخال في محققان بمرتكبة واحدة هي تلك الحركة الا ذاتية المستقلة للدخول والادخال والحد بين العلمين في الشاوري
 ذهنا دخل في الخطاب الفصلية الخطاب بالعلوم عقليا فلهذه عن تلك الحركة وان تردد بين جهة الدخول والادخال وان قلنا
 انها متساويان في الخارج كما في العلم بان جيلنا مما راى الجنب الى عنوان محرم فاحد هو القدر المشترك بين ادخال النفس ودخول
 الغير كان امينا من الخطاب الفصلية نظير ان تكايل الشبهة بين البعض لكونه مهتبا عند ادخال الجنب في المحرم نظير الحق
 عن شوبه في ذلك كما كان ادراكا بطورة الشبهة من تركها في الخطاب لانه هذا العلم بالانكشاف كذا امينا عن منه بل نظير ما عرفت
 هو ان تكايل في الشبهة في ذلك وان جيلنا كلا من الدخول والادخال عنوانا مستقلا دخل في الخطاب الفصلية الخطاب بالعلوم الاجمالي
 علم على هذا الفرق بله من انما من الدخول والادخال في غير وجه الوجه المستقلة في الحاصل ان دخول الحامل من الدخول في
 انفسا فان قلنا ان الفعل والافعال امر واحد في نفسه ومنه ما لا اعتبار فيكون مثلا في الشبهة في الدخول والادخال في الشبهة
 الى الفصل والافعال في النظر من الشبهة هو امر واحد كما يراه بعض كاشفا في الفرق بين السبب الى الخطاب بالانكشاف

في قوله بوجه الفصلية
 في قوله بوجه الفصلية
 في قوله بوجه الفصلية
 في قوله بوجه الفصلية
 في قوله بوجه الفصلية
 في قوله بوجه الفصلية
 في قوله بوجه الفصلية
 في قوله بوجه الفصلية
 في قوله بوجه الفصلية
 في قوله بوجه الفصلية

[illegible]

منقطع بالبرائة بدون الاحتياط وقال هذا هو الشرع الزاير الشهيرة لها في الذكري وجوب الاحتياط في مسئلة الشرع ليس هو مجزئ
الخير في مسئلة الجهر الاختاف فلا ينافي بين الجهر اصله كانه الماحض ما هو في الحقيقة فان قلنا بان الاختاف في الشك
والصبر وحسنه للمراة جهرية فيها لا احتياط كونه رجل يحصل القطع والبرائة بالبرائة لا يكون هناك اجتناب وان كان له فعلا يكون
مما لا يرد عليه عند ذلك وان قلنا بان يكون عذر في ذلك لا من بين محددين وجوب الجهر كاحتياط كونه رجل وجوب الاحتياط كونه امرأه
صوفها الاجتناب كذلك الكلام لو قلنا بان الاختاف في ذلك مستأنف ولا يتبع غيره فلهذا الزيادة فيه ولا امرأته بين عذر وبين ومنفعة لها
محصيل لها في ذلك الانتعاب بالامتناع لا لتزاور الا ان يكون احكام على عهده وهو الظاهر في الحكم هو الجهر لا اذا صحت عليه الاحتياط لسماع الجاهل
فيصير عليه الاحتياط لذاع خارج كما هو الشأن في سائر الامور الجهرية **والحاصل** ان الجهر على المرتبة اجمالا او نصا فان كان
المنع وجوب الجهر كما هو الظاهر من الشرع وعلاوة سعة الاحتياط في القول كان الاختاف وحسنه وان كان المنع نفس الجهر كما نذكره في ذاع عن ذلك
ففيكون ان يكون حكم الشهادة في الجهرية مثلا ما حكمنا به من غير نظم على طوعه ولا دفع الحاجة في دفع الحاجة الى الحكم بالجهر من جهة ما ورد
من ضرورة الجاهل في الجهر الاختاف قلنا الى ان ما دل على المعقولة انما دل على ضرورة النسبة الى الزمر لا عادة لو خالفوا لموضع ما
هذا من جهة الجاهل من اقل الامر بينهما بل الجاهل الجهر لخصت من ذلك ما يملك صلوة واجب عليه الرجوع الى العلم ان كان موافقا للعالم
سكتنا ذلك لانه على جهة الجاهل لكن نظام من الجهر الاختاف في هذا الجهر وهو يوجب في مقابل العهد الدنيا للجهر المشاغل للزود والشك في
المقدرة من جهة من حصل له في هذا الجهر في قرينة من الجهر الاختاف فكيف يمكن صحة صلوة من هذا الجهر المعلوم في منظومه في هذا الجاهل
كما في سائر المقامات فان ما على الشك الجهرية وان كان في صمد وليد العاكر عند ان علم بالحكم في النسبة ومن علماء عند وعلاوة بالحكم الجاهل
كعدمه وعدم ما قصد انما جهرية في الفرضية النسبة الجهرية شاملا ولا يتزود بما عهده في الجهر الاختاف في الزاوية بما هو جهرية
الشرع الاكتفاء بالثبات المستند الى الجهر الاختاف بالثبات بالنسبة اليه فلا يذهب على جهة الجاهل بالموضوع على وجه العوض
يشمل ما نحن فيه هذا كله هو الكلام في مقامها من جهة حكمها بالنسبة الى التكاليف المحضه بكل من الفرضية واما معاملتها الجهرية فيصير
الفاعل جواز نظر كل من الرجل والمرأة لكون الشهادة في الموضوع والاصل هو الاكراه وعلم كل واحد من الفرضية بكلينا والفرضية الاخر
بالنفس عنها من باب العلم الاجمالي والاحتياط في واجد المبني واعرض سلمة الله عليه بان عموما من الغرض على المؤمنين الا على نسائهم
او الرجال المذكورين في الآية يدل على وجوب الغرض عن الحنث والعتل وجهر ان الاستثناء مفرقة على ازاؤه وجوب الغرض عن كل حال
فيصير في النسبة على ما علم ان من النساء وهؤلاء الرجال ولم يعلم ان النسبة من النساء في غير ذلك الغرض السنفاد من النسبة
وجهر ان الامر بالغرض بالنسبة الى المؤمنين في اية الحجاب كالامر بالغرض بالنسبة الى المؤمنين بعينه ولا استثناء وانما وقع
بالنسبة الى الغير من ابداء فيهم من الامور بالغرض من افعالهم فظاهر الآية امر كل من الغرضين بالغرض عن الغرض الا ان الغرض الاخر
مختاره وجوب الغرض المذكور بعد الجاهل المنع الى الكل ولعل خلافا للتحقيق في غاية الامر هو الشك في ما دل على النسبة في الغرضية ذلك في
الحكم ببيان نظر المرأة اليها بالاصل وان كان جهر عليه بالان فيها النسبة بل لو سلمنا ان الحق في ذلك المشقة وجوب الغرض الى جميع الجاهل يمكن
ذلك في الاية لا يرد حرجه الى الكل والامر في الامور التي فيها صلة لا للتعاقب في قوله ولا يبعد من بينهما في ذلك في الجاهل من قوله
فيصير ويحفظ لغيره انما انما يظهر منها افعالها لا فيصير وكلاهما على خلاف الاصل وكيف كان هذا الجاهل هو الاية
كحرمه بطلان النسبة الى النسبة مما سبق عليه ثم قال في جامع المقاصد في النسبة الى الرجل كانه بالنسبة الى المرأة كانه جهرية فيصير
اشكال الامر بالغرض المستند في بعض العامة في نظر الرجل والمرأة اليها فان ظهر من نسبة الخلاف الى بعض العامة كون الحكم وقائفا على ما ورد
في احكام النسبة الى صغرنا فلا يرد على النسبة خلاف في بعض العامة فانما ياباها فان النسبة الى الاية ونظر من تلكه في الحكم على
الاجماع وناسا في الحكم من يرفع بينهما اشكاله بين الفصحة في هذه المقابلة عما يجري فيها علم والتكليف عاجلا ولا اجالا في الرجال بال
عن النساء وان امر النساء بالغرض عن الرجال وجهه يشك كل من الصنفين في جواز النظر الى النسبة فلا علم اجمالي له بالتكليف حتى يجهز خبرها
من كراهة الحد من كان ذلك العلم الاجمالي النسبة فكان الواجب عليها ان تلبس بمعداة الاختيار هو النظر في من هذا ما عرفت في موضوع الاحتياط
بالاحتياط اياها في التكاليف المتعلقة بها لا شيئا حالها الا في وجوب الاحتياط لغيرها بالنسبة اليها فان كانت الشهادة الموضوعية فيصير
للاختصاص في الاصل الا ما حرم من ذلك الباب والحكم مقيءا ملكها بالنسبة الى من يتبعون عليها على تقدير كونها لا احتياط كونه انما يتبعها
على ملك من يتبعون عليه على تقدير كونها انما لا احتياط كونه انما يتبعها انما يتبعها انما يتبعها انما يتبعها انما يتبعها

[illegible]

كما سنعرفه والمحكي عن ذلك المقام لمرارنا **الآثار** التي لو لم يكن التبعيد بالجزء الواحد الاجتماع التبعيد به في الاجتماع الله تعالى على ما علمنا في تلك المقامات فلا بد من كونهما جرحا شاملا على التفرقة العنصرية في قوله فيجب التبعيد بغيره والثالث ان العلم به موجب العقل على علم وعلم العقل لا يكون من يكون ما اجزى على تقدير ما اولى العكس وهذا الوجه كما ترى يتناقض على العقل في مطلق الامارة العقلية وان لم يفد العقل ولا علم على احسن وجوه فغير هذا الدليل فيتم على التكمافرة الاشارة في نتائجها من ان لا يثبت العقل الاحكام الوافقة في كل واحد من بعضها بالصفة الكاشفة لا في جعل تلك الاحكام من الشارع انما هو لاعلام الباحثين بغيره على ذلك المصالحا وانما سادس كما هو مقتضى اللطفا الواجب لا في مقتضى اللطفا الواجب مضى بل على تلك الاحكام فان النفس بل قول ما عدا العلم ينبغي ان يوجب في جرحهم المحلل وعكسوه بوجوب العقل في جعل الاحكام بمقتضى المصالح الوافقة وخلقت اللطفا لتبنيها الى العقاب لا في كمالهم في الحرمان الوافق للمصلحة مقتضى الصفة الكاشفة **فقول** فمقتضى تلك المقدمات فيجب التبعيد بما عدا ما يوصل الى الواقع ولو كان جرحا في الواقع في الواقع ونحو ذلك لا بد لاحتمال امتداده على الفاعل ليس في محله فان منبوا الاستدلال على لزوم الفهم على الشارع في جعل المكلفين متباعد بما لا يوصل الى الواقع لا على احتمال المكلف في اغناؤه للواقع حتى يجاب بتدليل الاحتمال على الجواز وكيف كان استدلال على الجواز باننا نقطع باننا لا يلزم من التبعيد في حال وظاهر ان العقل يحكم بان لا يفي في العمل به فانما نحن في شئ من مقتضى الحكم ان يكلفا في سطره استيعابها لصالحا **فقول** وانما القطع بمقتضى لزوم الحال في الواقع وهو في حاله العقل فيجب تبنيها في الحسن والمقتضى وحله باننا نعلم باننا الفهم وهو غير حاصل فينا غير منه وهو كمال في لحظة التبعيد بالظن من حيث هو وان كان يحصل من الجواز بعد الجرح بل يوجب ذلك في الجرح بل من علم العقل من حيث هذا الدليل في الاول بل التوابان في غير هذا كما انما لا نجد ضعفنا في ما علمنا باننا بوجوب الاحكام وحاصله من حكم العقل باليقين والامتناع الواجب في هذا الطريق في حكمه العقل في الحكم باننا لا يمكن انما على اشارة اليه في قوله لكلام من اننا لا نعلم بل من امكانه في الثاني واسمائه لا يثبت بل في حقوق ما بوجوب الاحكام العريضة وعدة من ليس القابل للتجاوز اما بالدليل وذلك مقتضى ما قالوه من ان ما فرغ من عملك قدرة في بقية الامكان حتى يقوم على وجوبه واسمائه لا يثبت وبه فان يحصل الامكان الا التي كرمها صاحب الفصول في الجواز ان المراد به انما عدم حكم العقل باليقين الوافق انما حكم العقل بعدم الفهم ما لم يستطع التخلوفا وغيره بالجواز الظاهري وذلك في المراد ان كان الاول فانما هو الجواز وان كان الثاني فانما هو الجواز في القول بالجواز في القول بالامتناع وان كان الثاني ان كان القابل للجواز عدمها حكم العقل بعدم الفهم ظاهرة حتى يصوره التمكن من العلم بالحق في حاله لا يستلزم العقل في الحكم بذلك الجواز الظاهري ولومع التمكن من العلم وان حصره بصوره الا عند ذلك ولا يثبت في الجواز لكن بعد جرح التبعيد المتابع فيهما وكيف كان فالدليل الاول المحكي من ان جرح مدعوع بان حاصله في الدليل ان لو لم يفع التبعيد بالجزء الواحد الاجتماع عز اليعسوب لم يفع التبعيد به في الاجتماع عن الله نعم ورح لا يبعد الدليل الذي ذكره لبطان الثاني على بطلان الاجتماع بل من مقتضى العقل العريضة بل هو بان على امكانه والاجماع على عدم قبول جرح التبعيد عن الله تعالى من دون مجزى مصدق لا يقضي بالاجماع على اسمائه في القول وهذا الجواب يحصل ما افاده الترتيب في مناخير شلهم للآدم وضع الاجماع وباننا في ذلك يظهر ان ما ذكرناه من بيان الملازمة في صالح الفصول ليس محله وكذا ما ذكره في الجواب من منع الملازمة بان الدليل في الاجتماع تعالى ونحوه على الكذب على تقدير القول بالامتناع من اثبات مضى لرباسه والعوز بتمام النبوة والتمسك بالزوم مع ذلك فالاجماع عنه نعم يستدل من هذا خفا واستعدا في حصوله في عدم قبوله وهذا يحتاج الى انضمام المعجز في تلك المقام انتهى في ذلك لان عمل البحث امكان القول واسمائه لا يوجب وعده في الملازمة اشرا كما في كونها جرحا واحدا من فلا بد في اثبات بطلان الثاني من دليل يثبت اسمائه لعدم الوقوع ومقتضى ممانته انه لا ادعان بطلان الثاني ومنع الملازمة لوجود الفارق وهو كما ترى ويمكن ان يجاب عن ذلك الدليل المبني على فرض التسليم والتسليم بان الاجماع على عدم الجواز انما هو اذ اني ناسيس الترتيب اصولا وفروعا على العمل بغير الواحد عن الله تعالى لا مثل ما نحن فيه مما ثبتنا حصل الدين وجميع فروعه بالادلة العقلية لكن عرض اخفاها من جهة القائلين بالحق ويمكن ان يقال على هذا الجواب ان مقتضى منع الاجتماع على عدم الجواز عند استدلالنا بالعلم وقد عرف من مفاصل صاحب الفصول في معرفته برباسه الله انه لا يظن المستدل ان اداء الامتناع في هذا العرض بل الظاهر انه يدعى لا تقطع لقلل الخفية الجواب طرعت من منع بطلان الثاني اما دليلا في الثاني فاجاب عن في الفصول اولا باننا نقض في التنبؤ وشهادة الشاهد من وجوهها من لا يوجب الكثير العجز المبني للعلم في الاحكام الموضوعة بل القطع ايضا لا يمكن ان يكون محلا لمرجأ وان كان وقوع الخطا في نفسه غير وثابا بالحق وهو انما ان ارد مجزى المحلل الظاهري وعكسه في الملازمة ممنوعة في ثبوت الاحكام في لظمنوط بمساعدة الدلة

عليها فلا فرق بين ان ينظر التحريم والتحليل المستفاد من الخبر الواحد ظاهر من او واضبط وان ارتد^{عليه السلام} ما هو حلال ولا حرام
 ما هو حلال واصنافا غير التحليل والتحريم من حيث الواقع فالله لا يفرق بين ما هو حلال وما هو حرام من حيث الواقع
 مثلا هو الحكم الظاهري لا الواقعي لان الواقعي ما كان علوي والمصالح والمفاسد وان لم يحل بطريق فلا يحصل من التبعيد
 بالخبر تحليل او تحريم واقعا لثبته الى الحلال والحرام الواقعي وان اعتبر بالنسبة للظاهر فالله لا يفرق بين ما هو حلال وما هو حرام من حيث الواقع
 بطلان الثاني ممنوع فان ثبوت الاحكام عندنا تابع لحسن تشريعها فقد يحسن وضع القاعدة في بعضها الى ما ورد بها فاسمها لا امر
 التكليف ان ادعى ان كتاب الفقه الواقعي ومن هذا الباب جواز الاعتماد على الامارات الشرعية من الاستصحاب وقول ذي الابدان
 مع امكان التخصيص عن الواقع وتحصيل العلم بها ولو من غير التزاع في صورته اسنادا بابل العلم وبقاء التكليف المنع اوضح ويرجع الى
 هذا الجواب الحق ما حقه التزاع في مناهج من انه لا يلزم من التبعيد بالخبر الواحد التحليل الظاهري للحرام الواقعي ولا تنافي بعد
 ملاحظة ان المفاسد والمصالح لا يجب ان يكون من ذاتيات المتعلق ولو ان مريل يبدل ببدل الحالات **والخاص** ان بعد
 الثامن في عتبات الفاضل في المقام يظهر ان احدهما كما هما بيان ونفس للآخر وكيف كان فالسنة لله والاولى ان يقال للفرق
 ان اذا امتنع التبعيد بالخبر المستند الى اسناد بابل العلم بالواقع فلا يعقل المنع عن العمل به فضلا عن امتناع اذ مع فرض عدم
 التمكن من العلم بالواقع اما ان يكون التكليف حكم في تلك الواقعة ولما ان لا يكون له فيها حكم كاليهايم والخامس في الاول فلو انما
 عن ارجاعه الى ما لا يبعد العلم من الاصول والامارات لثبته التي منها الخبر الواحد وعلى الثاني يلزم من تحصيل العلم بالحرام الواقعي ان
 الواجب الواقعي فلا يفتقر المستند منها فان الزم ان مع عدم التمكن من العلم لا وجوب ولا حرمة لان الواجب الحرام ما علم بطلان علمه
 تركه فلما لا يلزم من التبعيد بالخبر تحليل حرام او عكس وكيف كان فلا يفتقر المستند الى ازالة الاشاع في هذا الفرض بل الظاهر ان بعد
 الانقضاء لا اثر من السند وانما بعد من غير ما دعوا انقضاء بابل العلم وما ذكرنا ظاهره لا يخال للنقض عليه بخلاف الفرض لان الفرض
 اسنادا بابل العلم على المستفاد وليس شيء بعد من غير الحلال وتحليل الحرام من العمل بقوله المتعدي فكأن نقضه بالقطع مع احتمال كونه
 في الواقع جهلا لم يكن فان باب هذا الاحتمال منتهى على الفاعل **فحق** في حق ان هذا التخصيص يجمع اجزاء مملوكة من كلام صاحب
 الفصل وكما يظهر بالآثار فان كان وجهه ولو بغير عدم اخذ النقض الفرضي بالقطع فيه لبطال هذا النقض فيمكن ان يدفع بالانقض
 ابطال الاجمال للتدليل فيمكن ان يكون النقض الفرضي على فرض منعه من التبعيد بالخبر صورة الاستدلال والنقض بالثبوت والظهور
 القاطن على فرض منعه من التبعيد في صورة الانقضاء فان الظنون للقطعة الشافعية كما ممل في اعتبارها كما شهداه مع التمسك
 من التخصيص التفتيش الى ان يحصل العلم وانه مع دفع بطلان النقض بالقطع فدا شرا اليه وان حصل اسنادا لا يلزم لزوم الفهم
 وخلافه الخلف على الشارع في جعل ما يوصل الى الواقع طريقا وهذا المصنف لا يبين القن والقطع الذي لا يوصل الى الواقع في
 الواقع فانه يفتقر بعد وجهه ولو بغير هذا التتمين الجواب **فالحال** انه وان زاد الاشاع مع انقضاء بابل العلم والتمكن منه في مورد
 العمل بالخبر فان كان يجوز العمل بالخبر لجزءه فلو كان في الواقع وكاشف المتأخر عنه بحسب ملاحظة مصلحته سوى الكشف عن الواقع فهو
 وان كان في حال المذاكرة المستند من خبر الحلال وتحليل الحرام لكن كما يحتمل ان يكون الخبر ولذلك كما يحتمل كون الجواب لاجل ان يحيد
 في مورد الخبر بسبب قيام تلك الامانة مصلحة واجبة على المصلحة الواضحة التي تقوم عندنا لقولنا لا مارة للواقع كان محققا في حصول
 التحديد بسبب احتياج الفاعل بوجودها مصلحة واجبة على المصلحة الكاشفة في فعلها على تقدير حصولها واقعا ولا يفتقر على هذا الاحتمال الصلا
 كما لا يخفى **فالحال** انه انما يفتقر الى المقام شيئا للتحقق في العادة ان الفعل الشرعي انما يجب لكونه مصلحة ولا يمنع ان يكون مصلحة اذا فعلنا بخبر
 على مصلحة مخصوصة وكونها ظاهرة بمصلح الرأى صفة من صفاتها فخلت جملة الحوائج التي يجوز كون الفعل عندنا مصلحة تبقى
 موضع الخلق وان تلك مفضضة ذلك القول بوجوده ومصلحة نفس الشيء لا الاجتناب والاحتياط من تلك المصلحة بعد الاجتناب عن مصلحة
 مغايرة للمصلحة الاولى فثبت ان الاجتناب لو فرضنا ان فعلنا المصلحة مفضضة لمصلحة اخرى لولا الاجتناب وجوبها بعد الاجتناب
 احتجنا تلك المصلحة فثبت ان مصلحة الاجتناب مفضضة لوجوبها مفضضة ببدل الواقع ببدل الاعتقاد وهذا القول وان لم يكن
 القول بالتصويب محبا المعروف لوجود الفاعل في فعلها بانه على التصويب المعروف لا مصلحة ولا مفسدة في نفس الشيء وانما شتان
 ما عتقنا المصلحة وعلى هذا القول ببدل المصلحة والمفسدة الكاشفة في نفس الشيء ببدل الاعتقاد فثبت ان في حدوث المصلحة والمفسدة
 في الواقع لا اعتقاد وبغيره فان في وجود المصلحة والمفسدة في نفس الشيء ولا الاعتقاد على هذا القول وعدم وجوده راسا الا انه على
 التصويب المعروف في الا ان الظاهر بطلان ما ذهبنا اليه كما اعترف به العلامة في التهاينة في مسألة التصويب واجاب به صاحب المعالم في تعريف

الفقه قول العلامة بان ظننه الطريق لانها في طبيعة الحكم ظن اولسنا كون هذا القول عضو في اجزاء على طلائد وانغضا النظر عما
 يبعث من عدم كون ذلك مضوبا كان الجواب عن ابن زينة من جهة انه امر يمكن غير مستحيل وان لم يكن واقعا لاجتماع او غير وهذا
 المقدار كاف في رد دعواه الفقيه في التبعيد بالجزء لعدم فناء الجزم بالبيع مع هذا الاحتمال وان جزمنا بعدم وقوعه لانه يحصل فائده
 سلمته ملخصا **اقول** لم يفتح وجه اولونه هذا الجواب ايضا على جواب صاحب الفصول وانه على فرض انه لا امتناع على من
 الانقضاء ان لم يكن الامر بالعكس ذلك لان مبنى جوابه على هذا الاحتمال مصلحة اخرى في التبعيد بالجزء في رد دعواه الفقيه انما البيع
 الوافي من مثل حسن وضع القاعدة ونظمها الى موارد هذا المبدأ لا امر بالتكليف وهذا مما يفر به لا دعوان به لوجود نظائر كثيرة
 من الشهادة وقول ذي المبدأ ونحوها ومبنى جوابه بسلا الله على هذا الاحتمال لحدوث مصلحة موجبه لهذا بالمصلحة الواضحة بسبب
 قيام الامانة وكل من كون قيام الامانة سببا لحدوث المصلحة في الواقع ومن كونها مخرجة للمصلحة الواضحة للكتابة ولا قيام الامانة
 مما بعد لا دعوان به على فرض امكانه وذلك لان بيعه الاحكام للتصفا الكائنه وان كانت من المستثنى عند الخاصة وكذا ما لوجه
 والاضحية خالوا ان كان معروفا بينهم لان المعروف بينهم ان ليس من تلك الوجوه العلم والتجمل بعينه انما وان اوجبا غير الحكم في الظاهر
 لكنهما غير موجبين لبلد الحكم الوافي في الشيء والمصلحة الواضحة بان على حاله وان لم ينف حصول الجزم بوجوبه وكذا الشيء ولو لفقد
 الواضحة فان على حاله وان لم ينف حصول الجزم بوجوبه ومنه ذلك الحكم الحق للكتابة ان كان الجزم يكون ما هو متعارف في الواقع ماله حافظا
 للعهود لا بعد ماله بل الجواب ببدل الاعفاد لبلد الواضحة مستلزم للدور فان الاحكام الواضحة بعد ما كانت تابعة للتصفا فالوجه
 الواضحة مثلا منوقف على المصلحة الواضحة فلو قام خبر على وجوبه الى المصلحة الواضحة ووجب لك القيام حدوث المصلحة في الواقع
 لذلك الشيء واحتمال المصلحة الواضحة فيها لانه وجوبه لك الشيء منوقف على كونه ذا المصلحة الواضحة فلو توقف كونه ذا المصلحة
 على وجوبه لم يحصل من التبعيد بالجزء الامر به لذلك فلا يمكن كون الجزم الذي هو اقوى مرابطا لاعفاد موجبا لتبدلها في الواقع فانا
 ظننتها بالظن والاقول من عدم كونه لا مفسدة في هذا الفقه الحكم الظاهري ببدله ببدل الاعفاد من حيث غايتها للتعرف لزوم التدفعا لما هو
 باحضار الظن لا لجزم يكون لا بد من ذلك كان حكمه الظاهري وجوب حضا لا بترتيب على شيء من المصنفين كما لا يترتب مفسده
 على توقف الجزم الحكم الوافي على العلم فان لم ينفذ من سابق ان الحكم الوافي في العلم به حكم شاق فالجزم الشا به مثلا معلولة للفساد
 الواضحة بصورها من مفسده متوقفة على العلم بجزء الشارع المستثنى لان العلم من علمه تركه فالجزم العقلية متوقفة على الشارع و
 العلم بوجوب الشارع منوقف على كونه ذا المصلحة الواضحة فلا بد **والخلاصة** ان بعد المخرج من ان العلم والاعتقاد اليها من
 الوجوه التي ينشأ المصلحة من المفسده بغيرها فانها ما يغفل عن هذا الشيء وبعبارة اخرى في محكي التهاية وبعبارة اخرى وهو سلمه الله
 ويظهر ما في دعوى اولونه هذا الجواب عن ابن زينة في التبعيد الى ما الجواب بغيره في الفصول مع ان تبدل الاحكام الواضحة والعرف المخرج
 ما لا يتكرفد بوجوب السجواز بل ما هو واجب نفس الامر وقد وجب جواز فعل ما هو حرام في نفس الامر يكون العرف به دولة التكليف
 من الوجوه ما لم يترتب ما لا يتكرفد وكون الظن والاعفاد من تلك الوجوه مما يتكرفد ولا يمكن مضافا الى ان ابن زينة علموا بانهم من بلده ويحكم من
 مشكل احكاما ونظرة في عدم جواز التبعيد بالجزء الى جعل الاحكام على طينوا التصفا لغير من ايجابا عبيد الى المصالح الواضحة ومقتضى جعل
 طريق موصل اليها او فرض من جعله مضافا على طريقها هو مستلزم لخلاف للطف في لغة العرف من هذا الوجه على الحكم في ابر القضي ان بعد
 ما علم بالوحدان والاشياء انه لم يفتقر الى جباذه باعطا عن مبعده للواقع على ما هو عليه لمصلحة هو اعلم بها وكان يحصل الواقع
 في كل ما فانه على فرض امكانه بالتبعية الى كل احد مستلزما للعرف والرجح الشد بين فلا يستحيل العقل ذلك للطف ايضا الى الواضحة
 للطف لهما وهو حصل طريق موصل الى الواقع فالتاثير في مطلقه لهما ما لطف بسهولة الامر بالتكليف واستخلاصهم من العلم واجبت الخلف
 عن العرفه واما الوصول الى المصالح الواضحة رسا وكذا لا يلزم من جعل الطريق المتخلف حبا ناغا لغة الفرض بعد ملاحظة عرض هو قم
 ولوادعنا بالطف الوصول الى المصالح الواضحة الكائنه في الامر بحيث يستحيل عليه الخلف لعدم وقوع هذا اللطف وجبا تاسا في
 الشواهد على كون دعوى مكابر ما ذكرنا يرجع الى الجبا لا سنادا به بعينه في النتائج من ان المراد ان كان مجرد بسبب الدليل لفظي لا لفظيا
 وان لم يصب الواضحة لم يزل في الظن والاطمئنان المطابق للواقع فان لم يمكن ذلك لا رعا عليه فعلى فلا كلام وان رعا عليه لم يصبك مضى لك كان
 اعتناء بالعلية **اقول** بل كان عدم وصوله الى الواضحة عن نفسه منهم فهو كما ترى ان كان عن حضور فلم يصب فبطان الدليل محسوس ومجلا
 الاصل في الشيء ذلك هو الجواب عن التبعيد بالاحتمال لحدوث المصلحة في الواقع بسبب قيام الامانة وصرفه مقادها مظنونا كما سمع
 من هؤلاء الا ان مثل ولا تذكره صاحب القوانين من اننا بعد ما رأينا الجبا ان الشارع الحكم جونا اخذ العلم من اسواق المسلمين وحكم بالكل

وان لم يعلم كونه مذكرا وكذا رفع المولادة عن الجاهل والتاسي سخر فيها علمنا من ذلك انه نذر لهذا المقصود من قولهم ان الشرع
من الاعمال لا يشافى والمجاذم ذات الصفة وسائر الكاليف فلا مانع من ان يجوز العلم بالحق الحاصل من الخبر الواحد وان كان في ظاهره
موجباً لان كتاب الحرام وترك الواجب حتى يقال علمنا من ذلك الاعمال ان كانت بحيث تدفع الضرر للموجب وتزيل سببها للحرمة
فيجب لك في العالم انشاء الا فلا يكون في الجاهل ان يقرب بخلاف الحكم هنا بخلاف العلم والجهل لا في اصل الحكم لا في
لما لو كان ذلك الاختلاف صالحاً لاختلاف الحكم فلم لا يبعد له اولاً ثم ان كل ذلك انما هو اذا قلنا بان العادة والعرف جعل
انما هو الاصل في المصالح الواقعية وانما قلنا بان العادة والعرف انما هو الاصل في دفع الضرر والنجاة من الضرر
الذي هو اشر من اعل من الوصول الى تلك المصالح وانما اعتبر في مقام جعل الدفع مفسدة لزوم الترجيح بالرجح او ترجيح
المرجوح على الراجح لولا اعتبارها فيكون جعل القضا مفسد بن بالعلم بالخبر الواحد الذي قد لا يفسد الواضع وجوده في مصلحة
مفسدة لذلك ولا حاجة الى كون المصلحة في غير موضع يكون راجحة على المصالح المفسدة بحكم الاحكام فان الغرض الحاصل في
هو الاطاعة والاعتناء بالحاصل على كلا التقديرين كما كان يكون في ترجيح في التبعيد بالاحكام الواضحة فكذلك في التبعيد
بالخبر القد المستل من اعتبار المصالح النفس الامر في مقام جعل الاحكام هو هذا القدر كما يظهر من معانيهم في مسئلة ان الاحكام
ناحية للمصالح او نافية لجعل الجاهل من دون وجود مصلحة او نافية لنفسه بل هو في الاول الذي هو من هذا العبد لبيان ترجيح
بعض الامور بالوجوب بعضها بالحرمة من دون وجود مصلحة بل انما لها ترجيح بالرجح ورجح هذا الجواب الى منع بعض المصلحة
التي اخذها الاسناد في الشايع في غير هذا التهمة وهو قوله لان يجب ان جعل تلك الاحكام من الشارع انما هو لاداء الغرض من
على تلك المصالح والمفاسد وجوابنا الاخر من جعل الاحكام لذلك دعا وجعل للاطاعة والاعتناء بالرجح فيها الى الجاهل ولا
اقل من احكامها لا يفيج المفاسد ان شئ من ينزوي مفسدة الاضطرار هذه الاطاعة في دفع هذه التهمة لعدم كونها فائدة لذلك
فمن عرض عنها وشئ من يوضح المرام في التبعيد بالامارات الغرض العلمية فان جعل الجاهل في المقام فنقول ذلك ينشأ من وجوب الاول
ان يكون ذلك من باب تجريد الكشف عن الواقع فلا يلاحظ في التبعيد بالالامارات الى الواقع فلا مصلحة في سلوك هذا الطريق ولا مصلحة
الواقع كالامر بالمعروف عند غير في المفاسد التي امرها الاخرام منه في غير الاعراب عنه من دون ملاحظة في ذلك لا كون قول
الاعراب موصلاً الى الواقع دائماً او غالباً او الامر بالعلم بهذا القسم ليس بالارشاد الثاني ان يكون ذلك لمدخله في سلوك الامارة
في مصلحة العمل بها وان خالف الواقع فانه ضرر ذلك مصلحة سلوك هذا الطريق في التوجه مساوية لمصلحة الواقع وارجح منهما ان فرض
وجود المصلحة الواقعية اما القسم الاول فالوجه فيه لا يخلو من امور واحد ما كون الشارع العالم بالباطل لما يبدى من موافقة هذا العالم
لواقع وان لم يعلم بذلك المكلف الثاني كونها في نظر الشارع غالباً لما ينفذ الثالث كونها في نظره اغلب مطابقاً من العلوم التي جعلها
للمكلف الواقع لكون اكثرها في نظر الشارع هي الامور الاقوال والثالث هو بيان الامر بسلوك الطريق الذي هو الامارة ولو لم
يمكن المكلف من الاسباب المعينة للقطع والثاني لا يصح الامع بعدد اب العلم لان تقوية الواقع على المكلف لو في التادير من دون ذلك كونه
فيج **أقول** ايما بل الثالث لا يوضح ان كان الغرض الاصل من جعل الاحكام هو الاصل في المصالح الواقعية وان كان الاطاعة و
الاعتناء بالانجاء بحمل فاصل محضوا الغرض الاصل في الجرم الذي هو في الواقع جعل مركب اباً بالانجاء الاول للامر بنوصف على كون القطع
الممكن من محضه جعل مركباً دائماً او غالباً مع كون الغرض هو الاصل واما لو كان ذلك القطع مطابقاً للواقع في علم الشارع او كمال الغرض
هو الاعتناء فوجه الانجاء غير واضح الا ان يراود بالانجاء على جهة التجريد كما ذكرنا بظهر ان في الامر على الوجه الثاني مع التمكن من الاسباب
المعينة للقطع انما يسلم فيها لو كان القطع على طبق الواقع وكان الاصل هو الغرض من جعل الاحكام فلهذا هو اما القسم الثاني فهو على وجوه
احدها ان يكون الحكم مطلقاً نافعاً لذلك الامانة بحيث لا يكون في جواز الجاهل مع قطع النظر عن وجود هذه الامارة وعدمها محكم بكون
الاحكام الواقعية مختصة في الواقع بالعالمين بها والجاهل مع قطع النظر عن قيام امارة عنه على حكم العالمين بالحكم له او يحكم بما يعلم
اقتناع الامارة يؤدي اليه مصل هذا الوجه خلوا الواقع في نفسه من الحكم فلو قام امارة لاحد على حكم من الجاهل بهذا الحكم في الواقع
بالقبول في قيام الامارة له ومن يفي الامارة له فلا يحكم له في الواقع او يحكم في علم الله بما يعلم ان الامارة بعد التمام له تؤدي اليه
وهذا مضبوطاً على هذا الصواب من التخلية وقد فوات الاختيار بوجود الحكم لنفس الواقع وبغيره اخرى بوجود الحكم للمشترئين
العالم والجاهل وان ففان في الخبر والشايعين بالنسبة اليها المتأخر ان يكون الحكم الفعلي نافعاً لهذه الامارة معيقاً من نفسه في كل واقعة
حكماً بغيره في العالم والجاهل لولا قيام الامارة على خلافه بحيث يكون قيام الامارة ما حاشا من عقلة ذلك الحكم الواقعي كونه مصلحة

التسوية البهية الامارة غالبة على مصلحة الواقع فالحكم الوافي فعلى حق غير الظان فجاءه **القول** بل فعلى حق الظان على غيره
وشاق بالتسوية الى غير الظان على طبعه سواء خلقه لافادة لا بمعنى ان المنفعة لئلا الحكم موجودا للظن الحاصل من الامانة على
خلافه مانع وهذا ايضا كالاول لعدم ثبوت الحكم الوافي للظان بخلافه لان الصفة الواضحة الكافية في نفس الشيء المزاجية بصفة الشيء
حاصله من سلوك الظاهر الغير للوصل اليها لا بغير مشاء الحكم كذا لا يقال للكذب لا تنفع ان يرفع وانما فكذا لا يقال للصفة الطبع
نفسه بعد ان يرفع في المحسوس لما له الحاصل من سلوك الظاهر في ان يرفع واقعا والفرض يبينه وبين الوجه الاول بعد ان يرفع في عدم ثبوت
الحكم الوافي للظان بخلافه ان العالم بالامارة المطابقة حكمه حكم العالم في كون الامارة طريفا الى الحكم الوافي الثابت مع قطع النظر
عن الامارة ايضا كالعدم في عدم حدوث حكم في حقه بغيره نعم كما العالم بها مستحكمة الواقع ومصلحة الظاهر في هذا الوجه
الثاني وانما على الوجه الاول خبر عرفنا انه لا حكم في الواقع بغيره في سلوك الظاهر في حدوثه لافا لما له عليه من المصلحة للواقع
الحاصل بالعلم فلا ينصو عليه مطابقة ولا مخالفا لافادة على الوجه الثاني فالظن الحاصل من الامارة المطابقة مانع من المنافع
عن ضلته الحكم الوافي هو الظن بالخلاف لثالث ان لا يكون للامارة الغالبة على الواضحة ما يثبت في الفعل الذي يقتضيه الامارة
حكمه ولا يحدده فيه مصلحة الا ان العمل على طبق تلك الامارة والالتزام به في مقام العمل صوابه هو الواقع وبذلك لا يثبت في
المزاجية عليه واقعا يشتمل على مصلحة فاجبه الشارح ومعنى ايجاب العمل على الامارة وجوب طبيعي العمل عليها لا وجوب ايجاب
عمل على طبقها اذ قد لا تستقيم الامارة الرام الى المكلف فانه قد لا يستجيب او وجوب بغيره او ايجابه وجب عليه اذا اراد الفعل
ان يوضع على وجه الاستحباب او لا يباحه بمعنى حرمة مضد غيرهما كما لو قطع بينهما **القول** هذا مخالف لما تقدم من مسنده فانه من
جواز مخالفة الالتزام ولو في المعنوم بل الفصل فذكر ذلك المصلحة الخاصة من العمل على طبق الامارة على هذا الوجه لا بد ان
يكون متبذرا في ما يثبت من مصلحة الواقع لو كان الامارة العمل بها مع التمكن من العمل والامانة تقوينا لمصلحة الواقع وهو في
كل موضع كذا لم يثبت والفرض بين هذين الوجهين واضح لان الامارة المطابقة على الوجه الثاني وان لم يكن محدثة الحكم في الواقع
لكن الامارة المخالفة عليه محدثة له في وجهه الثاني لا يحددها الامارة حكما في الواقع راسا مطابقة كانت ومخالفة كانت فذلك
مع ذلك ما الفرض بين هذا الوجه الذي مرجعه الى المصلحة في العمل بالامارة وبذلك يحكم الواقع على مودها وبين الوجه الثاني
الواجب ان يكون الامارة سببا يحصل وبتبها على المكلف محدثا الحكم في الواقع فان الوجه الاخر لا يثبت محدثا وذلك لافا وانما
قيام الامارة على وجوب صلوه الجمعة مثلا مع كون الواجب في الواقع هو الظاهر فان كان في فعل الجمعة مصلحة يثابرها ما
يقوت بترك صلوة الظهر فصلوة الظهر في حق هذا الشخص خالبا عن المصلحة المزاجية فلا صفة يقتضي وجوبها الوافي منها وجوبه
والعدم واقعا وظاهرا مستقلا بصلوة الجمعة وان لم يكن في فعل الجمعة تلك المصلحة كان الامر بالعمل بتلك الامارة فيها لكونه مفقودا
للاوجب مع التمكن من اداها بالعلم والواجب ما شر كان في اختصاص الحكم الوافي بغيره فان عند الامارة على وجوب صلوة الجمعة
فترجع الوجه الثالث الى الوجه الثاني وهو كون الامارة سببا لكون مودها الحكم الوافي لا غير لفحصا الحكم الوافي في المثال
موجب صلوة الجمعة وهو التصويب الباطل لكون حدوث الحكم الوافي نائبا لراي المجتهد عليه والحاصل ان بعد جموع الوجه
الثاني والثالث الى امر واحد فالفرض يبينه وبين الوجه الاول وان كان واضحاً من حيث عدم سبق حكمه الوافي على الاول وخلو الثاني
في نفسها عن الحكم عليها فلا يثبت على الثاني الا ان كليهما مستلزم للتصويب الباطل قلت هذه المفاضة على دعوى موركمها بما
الاولا شرها وجهين في كون قيام الامارة محدثا الحكم الوافي عليها وجهان اولهما ان مدلول الامارة على الوجه الثاني حكمه الوافي
حدث ثبوتها موضوع ذلك الحكم الوافي هو الشيء مع قيام تلك الامارة كان موضوع الحكم الاخر الثابت واقعا لولا هاتين لغير
ففي المثال موضوع الوجوب الوافي هو صلوة الجمعة التي قام الامارة على وجوبها وموضوع الوجوب الثاني الامارة لولا تلك الامارة هو صلوة
الظهر فصلوة الظهر مع قطع النظر عن الامارات المخالفة موضوع للوجوب في ظهر يوم الجمعة ومع قيام الامارة على وجوب الجمعة يثبت
الموضوع الاول ويصير الجمعة موضوعا اذا انكشف مخالفة تلك الامارة للواقع كما لو قام بعد ذلك امارة على وجوب الظهر بغير
الموضوع على موضوع اخر وذلك لثبوت من ثبيل بئذ موضوع المسافر بالحاضر وبالعكس من الموضوعات للاحكام الواضحة التي
واما على الوجه الثالث فاول الامارة حكم ظاهري ساعد على الامارة عليه ولم يثبت الحكم الوافي عن حاله وجوبه لظهوره في المثال حكم
واضح بما ساعد على عدم وجوده اوله في الامارة اصلا فلو قام امارة على وجوب الجمعة كان ذلك حكما نظاما لغيره
للاواقع ولو قام بعد الامارة على وجوب الظهر كان حكما ظاهرا مطابقا للواقع فلم يثبت الوجه الثاني في كون قيام الامارة محدثا الحكم الوافي في

انما المبدأ للمنتج على الوجه الثاني هو الحكم الواقي بموضوعه وعلى الوجه الثالث لا يثبت الحكم الواقي بموضوعه انما المنتج في الحكم الثاني
 وموضوعه فاذ فعل المنتج على الاول فقد فعل الواجب الواقي واذا انكشف غا لفة الامارة للواقع بنبأ الامارة على وجود المنتج فقد
 انقلب موضوع الحكم لئلا الى موضوع آخر كما اذا انكشف المنتج بعد فعل صلوة العشاء صرا واذا فعل المنتج على الثاني فقد ترك الواجب
 الواقي الذي هو صلوة الظهر على طبق الامارة على ان يفعل الواجب الثاني وهو فعل الواجب الثاني فالتأخير في فعله يترتب عليه
 هذا الفرق بعد حصول الامتناع بفعل الواجب عليه فعلا سواء كان واجبا او قهرا او طهرا فالتأخير في فعله يترتب عليه هذا الفرق بعد حصول
 الشرع لا يقتضي الاجزاء فالفرق ظاهر فان الامر على الاول وافق ولا تأمل ما يقتضيه الاجزاء وعلى الثاني ظاهر فان سائر الحكم الظاهري
 اعني الترخيص ترك الواجب الثاني ومنها وجب كون الحكم الظاهري يجوز تركه الى آخره وفيه امتناع على مصلحته تركه فاما ما كان
 لاحد من مصلحة الظاهر لئلا يلزم نفوذ الواجب الواقي على المكلف مع التمكن من اتيائه بحيث يسهل العلم ببوله لم يتضرر علم بوجود
 الظاهر بطل وجوب العمل على طبق وجوب صلوة الجمعة والاعتقاد وجب العمل على طبق عدم وجوبه في نفس الامر من اول الامر لان الفرق بين
 بقاء حدوث الواجب لنفس الامر وانما عمل على طبقه ما دامت امارته الواجب فانها بعد ذلك قد تتحاشا بكتان وجوب الظاهر بعد
 وجوب الجمعة وجب جند ترتيب ما هو كبري هذا المعلوم اعني وجوب الايمان بالظهور ونقض آثار الوجوب الجمعة الامارات منه ما مثل
 ما لو فعل التأخير بعد الايمان بصلوة الجمعة على القول بحزمه التأخير في وقت الغرضية المرفوض كونهما الظاهر في الواقع فان هذا الاثر
 لمكان فونه لا يمكن نفذه فيجب عليه بعد الانكشاف فعل الظاهر لئلا يترتب عدم حصول الاجزاء بفعل الجمعة على هذا القول فحرم
 عليه التأخير قبل فعل الظاهر بناء على القول بالحرمة ثم لو كان الانكشاف بعد خروج الوقت فان قلنا ان الفضاخ عند الفوت
 المتوقف على فوات الواجب من حيثان بینه مصلحة لم يجب فيها عن بینه لان الواجب ان تركه الا ان مصلحته متداككة بالعمل على طبق
 الامارة فلا يثبت الفوت على هذا الترك وان قلنا انه متوقف على مجرد ترك الواجب الواقي ان كانت مصلحته متداككة وجب هنا
 لفرض العلم بترك صلوة الظاهر مع وجوبها عليه والاعتقاد لاجل ما ذكرنا ذكره في هذا القول من فروع مسألة التغطية والنسب
 لزوم الاتحاد للصلوة بغير الظاهر وعدمه بعد انكشاف الخلاف فان مصلحة الظاهر بكون صلوة على طبق الامر الظاهري فالحاصل
 من الامانة الغائبة على الاستصحاب ان كانت عند فعل الظاهر والواجب ففقدان بالقول بالظاهري الواجب فلا اتحاد عليه وان لم
 تكن عند فعله كما كان ولو لا اثر على الاستصحاب ما دام عدم انكشاف الخلاف وبعد انكشافه ينقض الاثبات في تركه من اول الامر على
 لان المرفوض من كونه متداككة بفعل الامر الذي هو كونه متداككة ومن تركه المسئلة فامل ان يثبت حكم الغايل بالنسب بغيره القبول
 وعدم لزوم اعادتها مع انكشاف الخلاف في الوقت بل الظاهر ان هذا التفرع مثل تركه القبول الى جهة بغيره كونهما قبله بعد انكشاف الخلاف
 لا يفرقان على مسألة التغطية والنسب لاجد عومهما التنبه الى الموضوعات كالحكام وهو على خلاف التفتيش والتجسس في خصامها
 عضوصول الاحكام ومسئوليتها على اوصاف عدم وقوع الحدث منه وهو من الموضوعات كالفضلة وكيف كان فقد علم من
 ذلك ان فعل الجمعة على طبق الامارة قد جازم ترك الظاهر تمام وقت ادعاء وجب لا يترتب حرمة على القولين من كون الجمعة واجبا او قهرا
 بالتنبه الى الوقت وان عرف تركها بالقبلة الى الفضاخ لاضاءة على القول الاول وبني وجوبه لفضا على القول الثاني على التيقن
 من اتمام الفضا وجوبه عند فوت المصلحة او عند فوت الغرضية الواضحة كما عرف وقد لا يستلزم ترك الظاهر لاني بعض اجزاء فعلها
 وجب بغير التفرع في الوقت ايضا لعدم وجوب الاتحاد على الاول لفعله الواجب الواقي عليه من دون خلل ولا حد في غير ظاهريه ووجوبه
 بالتنبه الى مكلفه عدم وجوب الاتحاد على القول الثاني لان اجزاء الجمعة من الظاهر بما كان ما دام عدم انكشاف الخلاف والعمل
 بالامانة معناه اذن في الدخول في صلوة الجمعة على وجوب الاذن في الدخول في التطوع بعد فعلها بغيره في الحكم يجوز
 فعل التأخير اذ انما العمل مصلحته اذ كانها معناه فعل التطوع في وقت الغرضية ولو شمل دليل المنع الغرضية الواضحة الماذون في ترك
 تركها ظاهر او الا كان جواز التطوع في تلك الحال حكما واضحا لظاهر كما لا يخفى ثم ان هذا كله كما كان على القول بعدم اقتضاء الامر
 الظاهر الترخيص للاجزاء واما على القول باقتضاءه لهم البدلية المطلقة لا البدلية كما لم يعدم انكشاف الخلاف من الامر الظاهري الشرع كما
 هو الظاهر في الجمع والتفرع في الظاهر بغيره بين الوجهين في الاحكام الغرضية ويختص في كون العامل بالامارة بغير المصلحة من مصلحة الموضوع
 الى الواقع ومصلحة العمل بالامارة فقط على فرض المخالفة على القول بكون وجوب العمل بالامارة حكما ظاهريا واجبا او مصلحة الواقع كما لا يخفى
 بالامارة على وجه الاخر وهو على مصلحة واحدة ولعل من قال بالاجزاء لا يترتب مسئلة وترتب على مسئلة عدمه وهو ظاهر جماعه مثل
 صلح ليلها من خارجها من اذعن الامارة ان كان في فعل الجمعة مصلحة بتركها فانها بغير صلوة الظاهر فلو كان

في وقت الغرضية الواضحة الماذون في تركها
 في وقت الغرضية الواضحة الماذون في تركها
 في وقت الغرضية الواضحة الماذون في تركها

العبد

القيد بالخبر الواحد ومطلق الامارة بالخبر العكبي ممنوع على إطلاقه وانما يقع اذا اورد القيد بالامارة للكشف عن الواقع
 مع كونه في نظر الشارع غالباً لها بغير وكاف للعلم والاعمال الجمل هو الوصول الى المصالح الواقعية مع كون المكلف
 منهكاً من تحصيل العلم المطابق للواقع من دون عسر وكلفة فان مع اجتماع تلك القيد وتوقيفها الواقع على المكلف ولو
 التاكد من دون تذاكر شئ في وجوبه مع استثناء تلك القيد كالأدعية لا ينعقد التمسك بها وقد يحكى عن بعض الفاعلة كابن
 شريح وابن الحسين البصري جبالاً لقول ابن شريح وجوب العمل بالخبر الواحد عقلاً لما فيه من دفع الضرر المظنون فان اردب
 وجوباً مضاعفاً حكم العقل بالعمل به عند عدم التمكن من العلم وبقاء التكليف محسن لكنه خارج عن محل البحث لا نعلم
 صلاحية الخبر الواحد ومطلق الامارة بالخبر العكبي بنفسه من حيث حكم العقل بغيره بل يفتنا الى ان القصد هو
 حكم العقل عند الاستدلال بوجوب القيد بالخبر ممنوع وكيفية حكمه بوجوباً مضاعفاً وان زاد وجوب العمل بالخصوص
 في حال الاستدلال مع كونه اية خارجة عن محل البحث ممنوع ان جعل الطريق يبدأ استدلالاً بالعلم انما يجزى عليه انه يمكن ان لا يكون
 عقلياً وهو الظن **القول الثاني** اللهم ان يكون الظن غالباً على العمل من الواقع مما يجعله طريقاً وان زاد حكمه صورة الانقياد الى الله
 وجوب القيد العيني فهو غلط يجوز تحصيل العلم به بطريقاً وان زاد وجوب القيد به غيراً فهو ما لا بد ركة العقل **القول الثالث**
 الا اذا علم العقل بمصداق الامارة للواقع لا سيما في شخص فرض ذلك لانه لا يعلم العقل بوجود مصلح في الامارة بتدارك
 هذا مصلح الواقع التي تقوت بالعمل بالامارة اللهم الا ان يكون في تحصيل العلم حرج يلزم في العمل بدفع اجتهاد بمصداق
 اخر من غيرها الى الواقع ان كان المحذور غير الكسوف في نظر الشارع من بينها في مقام البدل من الواقع ان كان المحذور
 او زالة مصلح الطريق **القول الرابع** الاستثناء اخذ مما ذكره في العضول في دفع شبهة ان فيه من ان يشوب الاحكام بانه محذور
 شرعاً فقد عجز عن وضع القواعد وغيرها الى ان يارنها انها لا ملائمة تكلف وان ادعى الى ان كتاب الفقيه الواضح **القول الخامس**
 فحينئذ يشوب هذا الحرج يجب اعتباراً بحكم العقل بمصداق الامارة المفروض انما اذا كان مستعداً وكان له لكل مدعى او في الاخرية الى العمل
 لولا احصائه في نظر الشارع فيحكم بالوجوب التخييري عند وجوده في العمل ثم اذا ثبت عدم استحالة القيد الشارع اه مدعى عارده
 المتأخرين من اصحابنا على ما سبب الاصل ولا عند الدخول في المسئلة والعرض منه المستند الدال عموماً اصلاً كان او لم يكن
 وبعداً سببه فيقتضون عن الدليل الخاص في المسئلة فان علموا الاصل اخذ عنه وان خالفه جعل بروج عدم الظاهر عليه فالاصل
 هو المحول واخذ التفتون ان لا ينفوا من الاخرية معرفة الحكم من الآثار **القول السادس** في التمسك من الأدلة الخاصة وبين العكس نعم يمتنع
 نقد التماسك من معرفة ان المطالبة بالكيل الى الخصمين في الدلالة وكيف كان فثبت ان المسئلة جواز القيد بما رواه العلماء
 شرعاً وادعاه فقهاء القيد بما رواه العلماء الذي لم يدل على التمسك به ولعل محرم بالادلة الاخرية ويكفي من الكتاب قوله
 لا تقف ما ليس لك به علم وقال سلمة الله بكفي من الكتاب قوله لا تقف ما ليس لك به علم على الله فقرر ذلك على ما ليس لك به
 من الله من اسناد الحكم الى الشارع فوافر ان **القول السابع** في القيد هو الالتزام والدين والادلة الاولى الى
 الدلالة على حرمته من الثانية فان مفادها بما يقتضيه التمسك انحصار القول على اهدى ما في المأذون فيشوب الافراء ولا ملائمة بين
 الافراء والالتزام فيها بغيري من لا يلزم من لا يلزم كما لو التزم بالعمل بما رواه العلم من دون اسناد يحصل للكنز
 والافراء واما التمسك من الافشاء فتشمل الامور فندى برفق ويكفي من السند قوله في هذا ما لفتنا من اصل التاكد وجب في
 وهو كسليم في ذلك لانه ايضا نظروا في ايمان الفضل ورفع المحذور من علم الدخول في التاكد ان صاحب الحق في فضائه لا لا رغبة
 على حرمته القيد والالتزام بما رواه العلم ومثله **القول الثامن** في القيد على الله بما لا يعلم مما لا اختياراً التامه عن الاخذ
 بالظن فظاهر كمالها التي عن اتباع القصد من الاستدلال بغيره جازماً على حرمته القيد بما رواه العلم بحيث يشمل عموماً القيد
 بالخبر الواحد وان يكفى من الاجماع ما ادعاه الفريد اليه في بعض مسائله من كون عدم الجواز بدلياً عند ادول فضل من اعيان
 الحق لا ينعقد التامه بل تحقيق الاجماع على اصالة حرمته القيد بما رواه العلم على المتبع في كتاباتهم ولعلنا نقل بعض العبادات الدالة
 على ذلك في محله ويكفي من العقل بغير العقل من يتكلف من قبل وكاه بما لا يعلم بوجهه من المولى ولو كان جاهلاً مع القصد
 بل لا التزام شئ على الله تعالى لا بعدالة له بانه منتهى في نعم قد ينوهم ان الاحاطة من هذا القيد وهو غلط
 فاضح للفرد الواحد بين الالتزام شئ من قبل المولى على انه منتهى مع عدم العلم بانه ينوهم ان الالتزام بانه لا احتمال ان يكون منتهى
 رغباً او منتهى وشتان ما بينهما فان العقل غير الاول وحسن الثاني ولذا ترى العلماء مطبقين على حسن الاحتياط في العمل

بمستحق

ان المحرم هو العمل بغير العلم بمجتهد به ومنه ما به واما العمل به من دون مقتد بمقتضا فان كان لرجا اذ لا الواقع ومحصل مطلوب
 اقتضاه من حسن ما لم يقارضه بالباطل لئلا يثبت من قبل الحق وجوبه للعمل على حلا من كذا لوطن الوجوب اقتضى الاستصحاب الحزم
 فان الاثنان بالحق لم يحرم وان لم يكن على وجه التقيد وجوبه والتدين به وان لم يكن بربحا اذ لا الواقع فان لم يتم منه طرح اصله
 الدليل على وجوبه لاخذ به حتى يعلم خلافه كان العمل عمرا ايضا لان منه طرحا للاصل والوجوب العمل كما فيها ذكر من مثال كون الظن
 بالوجوب على خلافه مستصفا القهر وان لم يلزم منه ذلك بخلاف العمل كما لوطن بوجوب ما لو تدبين الوجوب والحزم فان لاخذ على
 طبق الوجوب الاثنان كبر على ان يحكم الله للعين بما يركن في حجب هذا عملا لا لظن. مستأخذ وكذا في دينه لاخذ به لاجتنابا فان
 العمل بالظن هو التدين به لا الاثنان على طبعه والاحباط عما لا يتصور في دو انا الامر بين الوجوب الحزم فممكن ان يتبين حينا
 بما لا حظ لاحتمال كون الظن حجة لكهما معارضة باحتمال كونه محررا للعمل مع ما عرفت من ان معنى حجة الظن وعد منها وجوبه لا التزام
 به وعدمه لا العمل على طبعه وزنا العمل بالاحتمال فيما ذكره من ضعف ما تحمله التبدل الاسناد في تناقض من الاستدلال على الصا
 حرمه العمل بما وزاها العلم بما عدا الاحباط لم يحصل ان مقتضى ثبوت اشتغال الذمة بالتكاليف اجمالا على وجه البداية
 انقضا لاشتغال البعض لزوم محصل فراغ الذمة بغيرها اجمالا على البناء العقلاء وحكم القواعد العاقلة لزوم لاخذ بالاحباط
 سواء طابوا الظن او خالفه لمحصل البرائة به هيئت اختلاف ما لو اخذ بالظن لعدم ذهاب الظن دائما على طبق الاحباط بل المحقق في
 الخارج لظهورها عما لبثا هذا منها امكن فيه الاحباط واما بما لا يمكن فيه كما اذا دار الامر في المعاملات بين المخدومين وكذا انما
 لزيد لغيره فمقتضى الاحباط هو التوقف عن الفتوى انتهى محصلا وذلك لا تدره قال في محله محل النزاع ان المحرم انما اذا جرد
 وظن وجوب غسل الجفنة مثلا فمحصل هذا الظن والاعتقاد لا يشهد في جواز عدمه عندهم طاهر اخر وجهه عن محل النزاع وكذا
 الاثنان بذلك المظنون في الخارج فان يغسل غسل الجفنة ليس من محل النزاع بل محل النزاع جعل هذا المظنون حكما لنفسه يجعله
 حجة لربها حكمه عليه وان لم يعمل به اياها عصيانا او حثا فان كان محل النزاع هو الالتزام والتبطل العمل الخارج فكيف يثبت
 الاحباط في العمل الخارج حرمه الالتزام بالظن **الحاصل** ان التقيد بالظن مع الشك محرم سواء الشارع يقيد بالشك وهو
 باطل عقلا وشرعيا واما جرد العمل على طبعه فمحملة منوطة على كونها لقيا لاصل من الاصول التي ثبتت وجوب لاخذ بمضمونها
 فالعمل بالظن فلا يجمع فيه جهتان الحرة كما اذا عمل به ملتزما بحكم الله تعالى وكان العمل مخالفا لمقتضى الاصول وقد يحصل
 به جهة واحدة كما اذا خالف الاصل ولم يلزم به كونه حكم اقتداء بالتم ولم يخالف الاصل وقد لا يحصل به جهة حرة كما اذا لم يلزم
 بكونه حكم الله ولم يخالف الاصل فمحل النزاع في عمله التوابع اذ على وجه الاحباط فالحق من جميع ذلك ان حقيقة العمل بالظن
 هو الاستناد عليه في العمل والالتزام بكونه مقتضى حكم الله فمحملة من على وجه الاحباط فالحق من جميع ذلك ان حقيقة العمل بالظن
 بها ان العمل بالظن والتبطل به حرام ومقتضى الاصول او خالفها غائبا الامر بانه اذا خالف الاصول فسحق العتبار من جهتين من
 جهة الالتزام والتشريع ومن جهة مخالفة الاصل للمأمور به العين به حرم لم خلافا **الحق** ان كان الالتزام بما لا يعلم انه من الله
 موجبا لاستحقاق العتبار فالالتزام بخلاف ما لو علم انه من الله موجب لذلك لا الاولوية وعاقبة ذلك ظاهر لما مر منه سلم الله
 ان مخالفة الالتزامية في الاحكام العينية لا دليل على المنع منها ولو في المعلوم بالفضل وكيف كان قال في الشرح الكتاب السنة الى
 الجهتين فتا الشريعة الى الاولى قوله تعالى قل الله اذن لكم ام على الله فتعز من المفسر بل مقدم **الحق** قد ثبت المناقشة في كونه
 المدعى لان قولنا ان الله تعالى عبدا لظن وعما وزاها العلم اذ لم يعلم اذ الله به فهو افتراء فان كان الاستدلال
 ففسل المقول على خلافه الواقع لكن يرد ان المفسر من في الاستدلال بالابرة على ما سبب الاصل هو الشك انه فعلا عبدا
 مذ لك لم لا تكما يحتمل ان يكون ذلك كما اذن فيه كذا محتمل خلافه وعدم العلم بالاذن اعلم من العلم بعدم الاذن فمحملة
 الابه على ان ما ليس باذن من الله من استناد الحكم اليه فهو افتراء على ان ما نحن فيه من اتى القسمين قال وما اشرف
 اليها قوله رجل قضى الحق وهو لا يعلم **الحق** قد عرفت المناقشة في دلالة ايقن والظاهر ان دخول في المناقشة لا يقتضي
 اهلا وذلك ليس منه لا لا تدره والتزم بما لا يعلم قال وما اشرفه الى التاينة قوله نعم ان الظن لا يفتى من الحق شيئا و
 من افتى الناس بغير علم كان ما يفسد اكثر مما يصلح ومن اراد الاصول **الحق** لا لا تدره في الاصول على حرف المحقق
 العينية لها واخذوا ما لا يفسد لظواهرها كالتما على الجهة الاولى فان الذي لا يفتى عن الحق شيئا هو التبطل والالتزام
 بالظن لا العمل الخارج على طبعه فان مقتضاة الواقع ان لم يكن بما لبثه لخالفة الله للواقع اجمالا ممنوعة فكيف لا يفتى من الحق

شئنا ونخصه بحكمه بالعمل المخالف لاصل من الاصول منافع المعوم الذي نعلق الغرض بافادته بالعقل مضافا الى غيره العقل
 المسمى عنه معلوم فلا اهتمام في بناها واما الرواية فلما خرج هذا القوي من غير العالم فالفاء من غير علم افساده لا مرد من المفيد
 اخرنا اكثر من اصله لا مرد بهاء بالنظائر والتكاليف **والخاص** ان بعد وضوح حرمه القيد بالنظر وطاوعا العلم عقلا او
 وحرمه العمل الذي يترتب عنه الشارع كذلك لا حاجة الى دعوى اشارته الى التجهيز ثم ان ما ذكرنا من الحرمة من الجهتين
 على ما هو المقتضى من ان اعطيت الاصول الفطرية كانتا وعلمت من بعد بصوره عدم الظن على خلاف اعتبارها من باب السببية
 المطلقة وان قلنا باستلزام عدم كون الظن على خلافها بل ان يمنع اصلا الحرمة العمل بالنظر من الجهتين اتمام عدم
 العلم في المسئلة فلو وان الامر فيها بين العمل بالنظر وبين الرجوع الى الاصل الموجود في المسئلة على خلاف الظن وكما لا دليل على البتة
 بالظن كذلك لا دليل على القيد بذلك الاصل لان المفروض كون حجة من باب السببية المقتضية بعدم الظن على خلافها لا حرمه
 التجهيز بها او تفديم الظن لكونه اذني الى الواقع فبعض حكم العقل واما مع التمكن من العلم في المسئلة فلان عدم جواز الاكتفاء
 بها بمقتضى الظن وجوب مقتضى اليقين منتهى على القول بوجوب مقتضى الواقع علما ان اذ ادى الى العقل لا يحكم بان يدين
 وجوب مقتضى الظن وان القدر الموهوم لا يجب فيه فلا دليل على لزوم مقتضى العلم مع التمكن **والفصل** في الاغنية عن المحذور في مقام
 تاسيس الاصل هو نفس الشيء مع قطع النظر عن الدليل الوارد بالمجرب عنه في المقام هو القيد بما وراء العلم والعمل على طبعه وقد
 فطابقا لادلة على حرمه الاول وعدم دليل على حرمه الثاني فتقولا ان فرض عدم نبذ العلم او نبذ حرام عن المفروض مضافا الى ان في الضو
 الاول فرض لا استدلالا لا غلبة كفي الفرض وجوب القيد بالنظر بمقتضى مقتضات دليل الاستدلال وان فرض الاستدلال في خصوص
 مسئلة دفع العلم بالتكليف فيها كما لو دار الامر بين الوجوب الحرمة بقا ايضا وجوب القيد ومع عدم العلم كما لو ظن الوجوب وكان
 مقتضى الاصل هو الاباحة لا موجب وجوب القيد بالنظر فيبقى على اصالة الحرمة ولا وجوب القيد بالاصل لان المفروض عدم
 مساندته لدليله على المحبة مع وجود الظن على خلافه فيبقى هو ايضا على الاصل ولا علم بالتكليف لهذا القيد من حيث نبذ التجزئة
 القيد بالنظر لكونه اذني الى الواقع فبعض القيد بان كل ما عرفت بما وراء العلم وفخذا والعقل والترك وقد عرفت ان لا حرج فيها مع
 عدم القيد والالتزام وفي الفتوى الثانية بعد نبوت التكليف الاجمالي حكم العقل هو وجوب مقتضى القطع بالامتنان بمقتضى
 مع الامكان واجبا مع عدمه فكيف نثبت ان التكليف لا يحكم بان يدين وجوب مقتضى الظن سلمنا لكن مقتضى هذا الحكم وجوب
 القيد بالنظر مطلقا لا في خصوص ما لو كان الظن على خلاف الاصل مع القول بمقتضى الاصل من باب السببية المقتضية **والخاص**
 ان لا دغمان بحكم العقل بعدم وجوب مقتضى العلم بالواقع مقتضا القول باصالة جواز القيد بالنظر كما هي مقتضى استدلالهم
 على حجة الظن بقاعدة لزوم دفع القدر المظنون ولزوم ترجيح الواقع على المرجوح وسنطلع على ضعف الاستدلالين بعد تقريرها فهاذا
 القول مسنده الله مع دعواه كون حرمه القيد والالتزام والتدين بمورد الظن من ضروريات العقل من باب الاشارة الى ما يكون
 ان يستدل به على اصالة الجواز والى ضعفه ثم انك قد عرفت ان اظهر الايات الكتابية لا دلالة على اصالة الحرمة من الايات الثانية
 على العمل بالنظر وما وراء العلم وقد اتوا الكرام في المقصود الابرام في هذا المقام ولا سيما المختصون القدر في قوانينه والى
 اعراضنا عنهم على الاستدلال هنا كونهما طينة الدلالة فيلزم من فرض جزمها عدم جزمها وهذا ما لا يخفى **بجمل** **الذي** **الحق** **المتن**
 وقبله العلامة في الثانية والامكان العصب على ما حكى منهم وقد اشارنا الى ما عندنا في رد في حاشيا على الفتاوى وحيث لا مفر
 منه في الغرض لها بعد ما عرفت طوبى لها على عرصات هذه التعليق لانه ان اردنا الاستدلال بها على حرمه القيد والالتزام فبعد
 عرفت من ان من ضروريات العقل فضلا عن كونها اجماعا وان لم دلا لانه لا يثبت الا بالبرهان والادلة لا بد من مطالعة علمها
 ان اردنا دلا لها على حرمه العمل المطابق للظن ان لم يكن عن استناد اليها فان اردنا حرمه باخالف الواقع مع التمكن من العلم به فكيف في ذلك
 الادلة الدالة على الاحكام الواضحة مثلا لو كان القضي مضمون الوجوب ذلك الدليل على حرمه في الواقع فتقضي ذلك الدليل كلف في حرمه
 الابان به وان اردنا حرمه باخالف الاصول مع عدم التمكن من العلم فكيف فيه ايضا اذ الاصول بناء على هو المقتضى من اية
 بما يصور عدم العلم الشامل للظن وان اردنا حرمه العمل المطابق للظن من دون استناد اليه من غير عدم مخالفة العمل للمقتضى
 مع التمكن من عدم مقتضى الاصول مع الجزم عن الواقع فلا دلالة في غير هذا على حرمه ذلك ولا وجه لحرمه ايضا والظاهر ان
 مضمون الايات هو القيد بالنظر والمدن بغيره فلو سلم الخصم ذلك الظهور فمع الوفاق وطابق الكتاب الاجماع والعقلاء على التمكن
 ولو لم يسله كفي ما عدا في ثبانه فلا هم في احواله الكلام في دلائل الايات وعدمها وتباينها باصالة حرمه القيد بالنظر وما وراء

ما خرج او قبل يخرج من هذا الاصل من الامور العينية التي اقيم القابل على اعتبارها مع قطع النظر عن اسنادها بالعلم
 الذي جعله موجبا للرجوع الى الظن مطلقا وفي الجملة وسعرت ان بعد ثبوت الخروج بقدر الكفاية في معظم الفقه بغير اية
 مضافات دليل الاسناد بالعلم والوجدان وان كان مسددا لكثرة ما يوجب كونه الظن والاحكام امور اضرعية جعلها الشارع
 طريقا اليها وان كان اسنادها بالعلم الا يتم من الوجدان والشرعي هو منوع بعد ثبوت التيقن بما فيه الكفاية بل وسعرت ان التراجع بغير
 صفري وعلى فرض تسليم صفري الاسناد كالتراجع في الكبرى وهو التيقن بالظن وما خرج او قبل يخرج منها او بعضها الامارات المعولة
 في استنباط الاحكام الشرعية من الفاظ الكتاب التسمية وهي على منبئين الاول ما يعمل للتحقيق من المتكلم عند احكامه اذ انه خلاف
 ذلك كاصالة الحقيقة عند احكامه اذ انه في المحاذ واصله العموم والاطلاق في مرجع الكل الى ايضا لعدم الفرقة الصادرة عن المعنى
 الذي يقطع بآزاده المتكلم الحكم له لو حصل القطع بعدم الفرقة حال او لا وكفايته استعمال المطلق في الفرقة الشايع بناء على عدم رجوع
 الى الحد الوضع وكما في انما انما التي يعمد لها اهل الكتاب والعقلاء في محاذ وانهم كوفوع الامر عيب وهم الخطر ونحو ذلك من
 الفرقة العامة والخاصة وبالجملة الامور العينية عند اهل الكتاب في محاذ وانهم عيب او اواز المتكلم القاصد للمعنى خلاف مقتضى
 من دون نصية فرقة معتبرة عند ذلك منه فيجاء **القول الثاني** ما يعمل للتحقيق في ضاع الالفاظ والتجسس في اذهان من جاهدتها وظهور
 من خلافها كالتحصيل لفظا القصد هو صوغ المطلق وجه الارض والقراب لمخالص فيعين ان وقوع الامر عيب فهو الخطر هل يجب
 ظهوره في الاباحة المطلقة وان اشتهر في الجنا المشتهر هل يوجب احتياجا انهم الحقيقة الى الفرقة الصافية من الظهور العريضة
 عن اشتهر نظري احتياجا المطلق المصروف الى حضور افراده في تفهام سائر الافراد اليها وبالجملة فالملفوظ في هذا القسم ان للفظ ظاهر
 في هذا المعنى او غير ظاهر في القسم الاول ان الظاهر المخرج عن كونه ظاهرا اذ اوله والثاني الاول مستبعد عن الادعاء التوقفي
 العريضة وعن كون الامر الموجود من غير موجب للظهور وفي الثاني مستبعد عن اعطاء المتكلم على الفرقة وعدمه فالعلم من قبل الصغر
 والكبرى للتحصيل المراد في هذا الحكم مثلا ظاهر هذه الابطوار والابواب وكلما كان كك هو من المتكلم **القول الثالث** ان
 في الجملة اما الاشكال ولا خلاف فيه لان المعروف كون تلك الامور معتبرة عند اهل الكتاب في محاذ وانهم المقتضوا التفهم ومن المعكوف
 بديهة ان طريق محاذ وان الشارع في تفهم مفاصلة الخاطين لم يكن طريقا غيرا عما في الطريق في محاذ وان اهل الكتاب في تفهم
 مفاصلة واما الخلاف في الاشكال وضع في موضعين احدهما جواز العمل بظواهر الكتاب الثاني ان اهل الظواهر مطلقات في حق
 هذا الخاطين اتماما عليه دليل والمخصوص بغير دفع الحاجة منه الى الاستدلال بفاعله اسنادا وبالعلم في الاحكام الشرعية
 ام لا والخلاف الاول انظر الى عدم كون المقتضوا بالخطا استنفاده المطلب منه مستغلا والخلاف الثاني في ما ظاهرا في منع كون المتعارف
 بين اهل الكتاب اعتمادا غير من ضد انما له الخطاب على ما يفهم من الخطابات بواسطة ايضا لعدم الفرقة عند الخطاب
 فخرج كل الخلافين الى منع الصغرى واما الكبرى على كون الحكم عند الشارع في استنباط طريقه من خطا بانه المقتضوا التفهم ما
 هو المتعارف عند اهل الكتاب في الاستنفاده فاما الخلاف فيه ولا اشكال واما الخلاف الاول فظروف التراجع في جملة من الاحتياط
 حيث فهو الى المنع عن العمل بظواهر الكتاب من دون ورود ثبوت المقتضوا منها عن الحجج المعصومين صلوات الله عليهم اجمعين
 اقوى ما يثبت لهم على ذلك وجهها احدها الاجتنان المتوازنة للمدعي ظهورها في المنع من ذلك وقد جمع شيخنا الحارثي على تقدير
 الله بغير ثبوت شرط او لزامها في كتاب الفقه من الوسائل وقال عبد الله لو انما انصرت على ما ذكرت في اجازة هذا القول انتهى
 ولقد كررنا بعضها منها ما رآه من يقبل لغيا عن ابي عبد الله قال من ستر ابنه من كتاب الله فقد كفر وعنه قال من ستر القرآن
 بوابه ان اصابه بوجه وان اخطا بغيره من الساتر ان يجبر في البس في العبد مع عفو الرعية من تفسير القرآن ان لا يبرز اولها
 في شيء واوسطها في شيء واخرها في شيء وجميع البينات اذ صح من النبي والائمة صلوات الله عليهم ان يقبل القرآن لا يجوز الا بالاجماع
 والتصل بغيره وعن الكافي عن ابي بصير قال وحكي بافتاده امامه في القرآن من خطيئة وظهر الاختلاف لا على من عامه مازد
 في الوسائل عن علي قال انما لا تقنوا الناس بما لا يعلمون الى ان قال قالوا فما نضع بما لا جبرنا المصنوع فقال قيل
 عن ذلك علما ان محمد صلوات الله عليهم وما رآه من الحسين بن علي ان اهل البصرة كتبوا اليه يسألون عن القصد فكاتب اليه
 بسم الله الرحمن الرحيم اما بعد فلا تخوضوا في القرآن ولا تجادلوا فيه ولا تنكروا فيه فبر علم فانه سمعت حجة رسول الله صلى
 عليه واله يقول من فانه القرآن بغير علم فليدق مفعده من التثا وماراه عن عاصم بن الربيع عن ابي عبد الله فقال اما سالك
 عن القرآن فذلك انما من خطرت لك للنفا ونه الخلف لان القرآن ليس على ما ذكرت وكل ما سمعت فمعا على غير ما ذهبت

في قوله
 ما يعمل
 للتحقيق
 في اذهان
 من جاهدتها
 وظهور
 من خلافها
 كالتحصيل
 لفظا القصد
 هو صوغ
 المطلق
 وجه الارض
 والقراب
 لمخالص
 فيعين ان
 وقوع الامر
 عيب فهو
 الخطر هل
 يجب

البه والتميز انما القوم بعلمهم وعجزهم ولغومهم يملكون حق ذلك ونهروهم الذين يؤمنون به وعجزهم وافتقارهم فما أشد
 اشكالهم عليه ما بعده من هذا هب عفوهم ولذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما ليس شيء اصعب من طلب العلم من غير العلم
 وفي ذلك خبر الخليلي اجمعون الا من شاء الله واما اذا دلت عليه في ذلك انما يبره صراطا موعودا به وبذلك هو في قوله
 الى طاعة القوام بكما به والناطقين عن امره وان يستطوا اما احتاجوا اليه من ذلك عنهم لا عن انفسهم ثم قال ولورودهم الى
 الرسول والى اولى الامر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم فاما عن عجزهم فليس يعلم ذلك بل لا يوجد وقد علمت انما لا يستقيم
 ان يكونوا خلق كلهم ولا الامم لا يجهلون من يأمرون عليهم ومن يملكون امر الله وعصية جعل الله الولاة خواصا لغيرهم
 فانهم ذلك فاقموا بالذات والقرآن بربك فان الناس عجز مشركين في علمه كما شئوا لهم فيما سواه من الامور ولا دورين
 على اوله الا من حذوا به الذي جعله الله لهم فانهم انشاء الله واطلب الامور من مكان نبي الله انشاء الله وعن ابي عبد الله الله
 قال ابي خنيفة انت فقيه هذا القرآن قال نعم قال فما شئ فقههم قال بكباب الله وسنة بقرته قال يا ابا خنيفة تعرف كتاب الله حتى
 معرفته وتعرفنا الناس من المتسوخ قال نعم قال يا ابا خنيفة لقد سمعت عليا وملك ما جعل الله ذلك لا عند احد الا عند الله الذي
 عليهم وملك ولا هو الا عند الخاص من ذرية نبي الله وما ورثك من كتابه **فأقول** لعل مثال هذه الاختبا هو الذي جاء
 بعضهم لجمال مثل قوله الله احد وكفك في فاصل هذا الوجه يرجع الى منع الشارع بكشفه عن معصودا منكم لغيرهم
 مطالبه بنفس هذا الكلام فليس من قبل الخواص والعامة **فأقول** عن الاستدلال بها لاندك على المنع من العمل بالظواهر
 الواضحة المعنى بعد الفحص عن خفيها ومخضها واولادها خلف ظاهرها في الاختبا اذ من المعلوم ان هذا لا يتبعه فسر فان حلا
 من لعل الله اذا رأى كتاب مولا الله امره في ملبسائه المتعارف في مخالطته لغيره او افاضها او عجز بها فاعلم به واستدل به هذا
 فسر الا انفسه ككشف الغطاء ففي الحق الفاسد وقد مرنا في امره بالكره والفساد والتفسير في الفهم من المصراة بان لا يكتشف
 المغطى الى ان نقل عن فقيه القضاة الشاذلي واحد وهو كشف المراد عن المشكل والتاويل في معاهد المعطلين الى ما ينطبق على الظاهر
 وفي الجمع ان الفهم مطلوب لتفسيره في سفر المراد من وجهها اذا كشفت الى ان قال القرني بن التفسير التاويل هو ان التفسير كشف
 المراد عن اللفظ المشكل والتاويل وقادح المحملات الى ما ينطبق على الظاهر من الاختبا انما اشار الى ذلك في افتتاح التي صلى عليه
 والمو في خبرهم معاشر الناس لغيره والقرآن وافهموا اياته وانظروا الى محكماته ولا تتبعوا مشاهير فوالله ان يبين لكم زواجره ولا
 يوضح لكم تفسيره الا الذي انا آخذ به ومصدرة الى شابل يصدد بناء على ان الظاهر القبيح في زاجر ونفسه الى المشابهة وفي خفا
 اهل المؤمنين ثم على ان تدبوا الذي سأل عن ايات من القرآن فاجاب الى ان قال وقد جعل الله لتعلم اهل البيت من على العباد
 طاعتهم بقوله اطعوا الله واطعوا الرسول واولي الامر منكم وبقوله ولورودهم الى الرسول والى اولى الامر منهم لعلمه الذين يستنبطونه
 منهم وبقوله انما الله وكواعب الشياطين وبقوله ما يعلمنا اوله الا الله والرايخون في العلم وبقوله وماوا السيوون من ابوابها واليوون
 هو بيت العلم التي اسودت عليها الانبياء وابوابها اوصافهم الى ان قال ثم ان الله فتم كلامه ثلثة اشياء فعمل فاما منه يعرف العالم و
 الجاهل واما يعرفه الا من حفاذهم ولطف حسنه وجمع بينه من شرح الله صدره للاسلام واما لا يعلمه الا الله وملاكه
 والرايخون في العلم واما فضل ذلك للابن على هذا الباطل المسلولون على منارات رسول الله من علم الكتاب ما يجعله الله لهم **فأقول**
 الاضطرار الى الانعام من ولى امرهم فاستكبروا عن طاعة الحديث فانه ظاهر بل صريح في ان ما يخص علمهم ثم هو العلم الثالث
 الذي هو مفاد قوله تعالى لا يعلم الا الله والرايخون في العلم فهو العلم بما لا يعلمه الا الله والوسائل **فأقول** لا
 يخفى ان ايات الاحكام بالنسبة الى الاحكام النظرية كلها من القسم الثالث ولا اقل من الاحتمال وهو كان كيف الشئ ومنها
 كثير جدا بل يوجد في خبرنا **فأقول** غالبنا بالاحكام بالنسبة الى الاحكام النظرية محكمات لا مشاهير كما لا يخفى على
 المتأمل فيها واحتمال كونها من القسم الثالث مع كونها مشبهة لذلك لا مما لا يكون سلمنا الاحتمال لكنه في ذلك الامر كاني
 التشابه فيها لاحتمال ورود الشئ عليها فذلك مستبعد بعد الفحص عن التام وعدم الاطلاع عليه وكيف كان فالاحتمال اللفظي
 والعرفي منطابق على ان التفسير كشف الغطاء عن الامر المغطى او سلم كون الحمل للفظ على معناه العربية فسر فقولنا الظاهر
 ان المراد بالراي الخفي عن التفسير هو الاعتناء العقلية الظاهر الرجوع الى الاستدلال فلا يتم حل ظواهر الكتاب على ما فيها
 اللغوية والعرفية وحيث فالمراد بالتفسير الراي ما حمل للفظ على خلاف ظاهره او لاحتمال المراد لوجان ذلك في نظره والفاصل
 وعقله الفانور وشد اليه المراد عن مولا نا انما في قوله في الوسائل عن رسالة الحكم والمشابهة للمبتدئ المرتضى في الحديث

طويل بعضه قوله ثم اتما هلك الناس في المشابهة لانهم لم يفهموا على معناه ولم يفهموا عظمته فوضعوا المناد بلا من عند انفسهم
 بالانهم واستغنوا بذلك عن مسئلة لا وعشما يعرفونهم فبينوا قول رسول الله ثم زاد ظهورهم واما العمل على ما يظهر
 في بادى كراى من انما القرين والقرين من دون التامل في الامثلة العقلية ومن دون نفع في القرين كقلية مثل الالباب
 الاخر لئلا يخلو خلاف هذا المعنى والاختصاص الواردة في بيان المراد منها ونعني ناسخها من منسوخها وما يطرأ من هذا العمل
 الثاني وان كان الاول افرح بمرقاها للتسبيل الى الاختصاص التام منه عن التقدير والاحتياط في التام في ذلك الاخبارهم انما الفون التي
 يستغنون بكاتب الله نعم عن اهل البيت عليهم السلام بل يخطونهم برون من المعلوم ضرورته من مذهبنا فنقدم نص الامام
 على ظاهر القرآن كما ان من المعلوم ضرورته من مذهبهم العكس يوشك الى هذا ما تقدم في رد الامام على ابي حنيفة
 في عمله بكاتب الله ومن المعلوم انه كان يعمل بطواهره لا ان كان يقول بالاولى ولا غير ما لروى عندهم مع الكارخ السمرقند
 الى هذا قول ابي عبد الله في صدور الرواية المغفلة عن رشا الحكم والمثابرة قبل ما نقلناه سابقا فاجله الى الكتاب البتة
 علمنا بآيات في وصفاة ذكرهم الناس وهم اتهمنا على اهل كل زمان حتى عاندوا من اظهره لا بنولاه الامر وطلب علومهم وذلك
 انهم صرعوا القرآن بعضه ببعض واحضوا بالمنسوخ وهم يظنون انه التاسع واحضوا بالخاص وهم يفتنون في العلم واحضوا في
 الابد ونزكوا السني في اناولاهم ونظروا الى ما يقع الكلام والاطعمة ولم يعرفوا موارده ومشاره اذ لم يخذلوا من اهل
 فضلاء واصحابه **اقول** مانع من اجتماع الحكمين في التسبيل الى الاختصاص لانهما يكتنفا على صنفين صنف يمنع عن التفرق والتأويل
 بالرواية فيعمل على العمل الاول بغير هذا نقلناه او كما من اوتى الله نقله من الوسائط وما نقله من نفس الامام عليه السلام كلام طويل مفصل
 القرآن قال اني دون من المتصل به الله لم يمتك هذا الشر العظيم هو الله احد القرآن ما ولىه عنا اهل البيت عن وسائطنا القرآن
 عنا الشيعنا عن اهل البيت وقاتلنا الفاسقين فاما من فاته القرآن بوايهنا فان قوله مصداق صواب قد جعله اخذنا عن غير
 اهله وكان كن سلك مسبقا من غير حافظ فظننا ان نفقه له السالمة ولا يصح من العقلاء القاء والترويج وان نقول ان قوله امر
 قد جمع على هلاكه سقوط عند المنزلة الفاضلين وعند الغوام الجاهلين وان خطا القابل في القرآن بوايهنا فقد يتوه من التاكد
 مسته مثل من ركب جرها بما لا يلدخ ولا سيرة حصص لا يسمع هذا كما لا لهوا اهل السابعة وسخطا اصحابنا يظهر من هذا الصنفين
 الاختلافان مرادهم في قولهم انما يعرف القرآن من حوط به ان علم الكتاب عندنا معرفة جميع القرآن وعلم جميع الكتاب ذلك حتى لا شك فيه
 ادلا به في المشابهة من في البشر غيرهم وعبر من يعرف بغيرهم مصافا الى ان لفظا القرآن والكتاب ظني جميع ما بين الدنيتين بل صريح ذلك
 ابو عبد الله ثم بقوله علم الكتاب كلمة والله عندنا في رواية سديد وعبد الرحمن بن كثير وصفت بمنع عن العمل بالقرآن ولو بطواهره
 من يعمل من دون معرفة التاسع والمنسوخ والنقص عن المعارضات والمخصضا الضارة من الائمة الميامين مثل ابي حنيفة وسائر
 فضلاء العامة فيعمل على العمل الثاني واما قوله في رد ابي حنيفة ما وردك من كتابه حقا فتواشاده الى قوله ثم ثم اوردنا الكتاب الذين
 اصطفتنا والجملة بفضلي انصاف عدم الحكم بظهور هذه الاختصاص التي هي عن العمل بظاهر الكتاب بعد الفحص والتبني في شأنا الادلة
 خصوصا الانا لوارده عن العصورين ثم كيف ولو ذلك على المنع من العمل على هذا الوجه ذلك على عدم جواز العمل باحاديق هذا
 ففي رواية سلم بن قيس عن ابي المؤمنين ثم ان لم ياتي مثل القرآن منه فاسخ ومضوخ وخاص وطام ومكذوم مشابيه وقد كان يكون من وصول
 الله الكلام يكون له وجهان وكلام عام وكلام خاص مثل القرآن وقد هذا بل ان سلم ان الحديس بطريق كتابه في القرآن في ذلك
 يخص بالاختصاص البتة والمفهوم بآجال القرآن لا ياتي عن الاتزام باجائها هذا كمر مع معارضة الاختصاص المذكورة ما ذكرنا ما قال على جرح
 التمسك بظاهر القرآن مثل خبر الثقلين الشهور بين الفريقين وان كان التمسك بالعرف الظاهرة غير مشروط بوضحة الكتاب فكذلك التمسك
 بالعكس والتحصن بالمعبرين الكتاب والعرف وعدم الاقرار ان كان المراد بها ما ينفذ على كل على ما وافقه الاخر على عواليان سقط الا
 لكن العرف على عدم ازاؤه ذلك جهة اجزاء العرف مع عدم البيان والتفسير الكتاب وان كان المراد بظاهر حكمها كما هو الظاهر فيها فلا
 ولا لزمها الاعلى لسففلان كل منهما بالجهة ونزولها على وجوب التمسك بالكتاب بشرط بيان العرف حتى بالتسليم الى الصريح والظاهر
 من خلاف الظاهر من سابقنا من لاختصاص الظاهر في ذلك ما يدل على الامر بالتمسك بالقرآن والعمل بآياته والكلام في تبيينه فاشتر
 ماخر وفيها ما يدل على عرض لاختصاص المتعارضة بل هو مطلق لاختصاصه **قال** يني في خطبة بني ابي الناس ما حكى عن عبيد الله بن كذا
 افعه فافهمنا ما حكى في كتاب الله فلم اظفر من البين انه لا يظهر **لو** **قال** الخليفة لا تعبد كون القرآن واضع الدلالة وكان ما
 بهذه الفارض معبر حتى يرد الاختصاص في الوسائط اما العرف عن القرآن فاعمل بالكتاب التسنن معاذ لا يلهي العمل بالظاهر

في هذه الصفة وهو ظاهر القياس على ما قلنا في قولنا كانه غفل عن ان الميزان لا يبدل الوزن معبراً عنه بوزن به
ظاهر ان من قد صنفه وسننه ولو سلمنا ان العمل بهما عند المذاق على ما قلنا فهو كانه غفل عن ان الميزان لا يبدل الوزن معبراً عنه بوزن به
ما الكارحة هو ظاهر اجتناب العرض ولا اقل من ذلك انما على العمل بالكتاب في خصوص طرح الجزاء الفلاني وشيئاً من هذا
المقام كانت جنته في منابر المضافات ومنها الاجتناب الذي لا يرد في الشرط المخالف للكتاب في ابواب العهود ومنها الاجتناب الذي لا يرد
انما لا يرد في هذا ولا في غيره على جواز التمسك بالكتاب مثل قوله تعالى ان قال زاده من ان عملت ان المسخ ببعض الارس قال لكان ان الله
معه وهو قد استفاد الحكم من ظاهر الكتاب في قولنا انما في مقام معنى الذي لا يرد في عن يولي خبر انما انما فاسق وقال الله تعالى انما
فنبشوا ولا يرد في ربيع الدنيا في لابه لا يحصل الا يكون اعني ظاهرهما معاً غفلت عنه في قوله تعالى ان الله تعالى انما
يقول بوضوح ما الله وهو من المؤمنين فاذا شهد عندك المؤمنون وصدقهم وقوله لمن اطل الجحوس في بيت الخلاه لاستماع القضا
معتدلاً لا يرد في شيئا اقام بوجه انما سمعت قولاً فله عهده فجل ان التمسك والبصر والفوائد كلها وانك كان عنه مسؤلاً فان في الونس
واما ما روي في بعض الاجتناب من قولهم انما سمعت قوله ثم ويحذر ذلك فوجه ان من سمع ان ظاهر هذا ان على حكم نظري لم يجر
الجزء بخلافه الاجتناب لا يرد في ظاهره لا يرد في انكاره لاجل ذلك وان كان لا يجوز الجزم بازاده الظاهر لاجل ان التمسك والتقصير
الشامل عن ذلك في وجه الاستدلال بما مثاله هذه الاجتناب من قولهم انما سمعت وقولاً بمراد من من في الخطبة الشافعية
كانهم جميعاً قول الله ثم تلك لتار الاخر اياه انكاراً ويوجب عليهم قولهم بكن ظاهر ان من عجزوا بوجه التوجيه عليهم بوجه خصامه
فالتوجيه على المخالف لظاهر لابه لا على الجزم بخلافه حتى يوجبوا انكار عليه واما احتمال التمسك ونحوه فقد عرفت ان الكلام في
اجتناب الظاهر بعد الفصل الاخير وفيها قوله ثم في حصول التمسك لظاهره بوجه العبد ان يرفع قال الله عز وجل حتى يرفع وجهه
تجوز في عدم غلبها بالعدل المنقطع انه تعالى قال فان طلقها فلا جناح عليهما من بعد قوله ثم التمسك بقوله فعدوا المحض من الذين اوتوا
الكتاب انهم في قوله تعالى ولا تشكوا المشركين وقوله في رواية عبد الله لا على حكم من عجزوا في طرفة عجل على الصبر فله ان هذا
وشبهه بغيره من كتاب الله فاجعل عليكم في الدين من رجع ثم قال امسح عليه فاحالهم مع حكم المسح على الصبر المعطى بالمرارة الى
الكتاب مؤمناً الى ان هذا الاجتناب الى السؤال لوجود في القرآن ولا يخفى ان استفادة الحكم المذكور من ظاهر الآية الشريفة مما
لا يطرأ ولا للاستدلال المتفق على اننا لا يرد في الشريعة انما ذلك على نفق وجوب الحج اعني المسح على نفس الاصب عند ولا يرد في بادئ النظر
بين سقوط المسح واستاوين بفائده مع سقوطه عند مباشرة المسح في المسح وهو ظاهر لا يرد في المسح على ما حكم به الامام ثم لكن يعلم عند
التأمل ان الموجب للحج هو غلبت المباشرة في المسح هو الشا فلو ادنا صل المسح بغير الحج ولبا على سقوط اعتبار المباشرة
في المسح فيصير على الاصب المعطى فاذا احال الامام ثم استفادته مثل هذا الحكم النظري الذي لا يستفاد الا بعد التأمل الى الكتاب
فكيف يحتاج معرفة نفق وجوب غسل الوضوء عند الحج الشد به المستفاد من ظاهر الآية المذكورة وعرف ذلك من الاحكام التي
منها اكل غار ما للسان من في القرآن الى ودعا القبر بذلك من هذا البيت ثم اقول ان هذا البيت يرض على ما في الجناح
الوسايل بان الاحكام النظرية كلها مستفاد من الايات التي يختص معرفة بها بهم ولما صاحب الوسايل ان يمنع ابناء الحد في الا
امثال ذلك لا يحتاج الى السؤال لوجوده في القرآن وان يدعي ان الحكم مستفاد من الآية بعد البيان فيكون قوله ان هذا
شبهه بغيره من كتاب الله من باب التعلم والبيان لا من باب الظاهر عدم احتياج امثال ذلك الى السؤال فمدت ومنها ما ورد ان المصل
او ما في الشفران من علمه بغيره العسر وجب عليه لا حازه ولا فلا وفي بعض الروايات ان من علمه بغيره لمدوا الظاهر ولو يحكم لاشا
الاطلاق في نافي الوسايل ان المراه في نفسه حاله بيان ان المراد بقوله لا جناح عليكم ان تقصروا وبيان الترخيص في اصل خبر العسر
وكونه منبهاً على التفتيش فلا ينافي بين العسر على المتخا وعدم صحة الامام منه بمعنى ان الظاهر من قوله لا جناح هو الترخيص في
العسر مع جواز الامام وذلك مما ينافي بين العسر فغرض الامام ثم من التفسير بان العسر هو وجوب التقصير والتعبير
بقوله لا جناح عن الوجوب هو لبيان ان خبر العسر انما هو التخصيص على العنا ومثل هذا المخالف للظاهر في احتياج الى التفسير
ملا يشبهه عقيدة كونه اياه ومحمد بن مسلم في صدره هذه الروايات المدا لاهل البيت بالتمسك بالامام ثم اننا استدلنا على ذلك بغيره
ولم يفل فعلوا فكيف وجب لك كما اوجب الامام في المحض وقال في اوله في قوله عز وجل ان اتقوا الله فاعلموا ان الله من ينج
البيوت او اعلم فلا جناح عليهم بطلون بها الا نرون ان الطوائف بينهما فاجب بغيره لان الله عز وجل ذكره في كتابه وصنعه بغيره
وكذلك في التقصير شئاً من صحة الحج وفي تكرار استغفار ذكره في كتابه وهذا انهم بذلك على بغير الامام لهما في التمسك لاستفاد الاحكام من

بالاصل لاجل العلم الاجمالي ولما عيبد التحصيص فحتمال وجود المحقق الواقع بنفي الأصل المتأخر عن زمانه واعتبارا واحدا بالتحصيص
 لعمومها التامان مثلا بحيث لم ينو العلم الاجمالي بوجود المحقق للملك لعمومها ارتفاع اثر العلم الاجمالي التامان لا ارتفاع مؤثره وذلك
 ١ لا ارتفاع لا موجب له نفع اثر العلم الاجمالي بوجود محقق العوضا الارث مثلا فيجب التحصيص عنها حتى يقع الاطلاع على فصلها فيرفع
 العلم الاجمالي ويرفع اثره وهكذا الكلام في سائر أبواب لفقه **والخاص** ان المصنف لا يجد ذم بين ظاهر الكتاب استنباطا لمقتضى
 ولا بعد ثم ان المشتكى الى كثرة الاختلاف بين كاتبي مناهج الفاضل التراتبي وجواز التمسك بالعام قبل التفصيل في المقتضى التامان
 الوجه الثاني في المنع عن العمل بظاهر الكتاب على فرض صحة التمسك بالعام ان يكون من غيرهم فلا تفعل ثم انك قد عرفت ان هذه المسئلة منع الاجابة
 من العمل بظاهر الكتاب هي الاختلاف المانع من قبيل الزمان الا انه يظهر من كلام السيد الصمد شارح الواضحة في آخر كلامه ان المنع عن العمل
 بظاهر الكتاب هو مقتضى الأصل وان العمل بظاهر الاختلاف يخرج بالتدليل حيث لا بعد ثباته في القرن بمكان وظواهره وانما لا يصح
 انكاره وانه يفتي النزاع في جواز العمل بظاهره وان التحق مع الاجتار بين ما خلاصناه ان التوضيح يظهر بعد مذهب **الاول**
 ان بقاء التمسك على الانقراض مما لا شك فيه ولزوم العمل بمقتضاه موقوف على فهم المكلفين ما كفوا به وهو يكون في الأكثر بالقبول
 ودلائل التمسك بما تكون ظواهره انما هي في كل لغة انما هو على انها المعقبات مجردة عن العربية والقله المجازات معها يفتي العقل المجازي
 الاصطفا والاعمال على ما فهمت وان كان اخيرا في القرون الاولى خفا الفريضة واشتباها على الخاطئة الثانية باقية الثانية ان المشتابة
 يكون في أصل اللغة كما اشتراها للفظ كذلك يكون مجبلا اصطلاحا مثل ان يقول احدنا في استعمال العوضا واريد بالتحصيص من غيرهم فربما
 مضطرا واطلقا المطلقا واريد بالمعنى والادب احكام حكما بل ظاهره على الاستمرار ولكن مسانعة واما ما طرأ حدا واريد به خصوص
 فوما ما يتطابق به مع غيرهم لوزني محتمل ان ذلك في كلامه وان لم يصح التمسك به مع علينا بعدم عقله وسماحة فتح لا يجوز لنا القطع
 بزمه ولا يحصل لنا الظن به اللهم الا ان يكون العام البناء على الاطلاق فربما بالتسليم الى المقتضى من القيد وكذا غيرهما والقرآن من هذا
 الوجه القليل وان كان عربيا لكن نزل على اصطلاح خاص لا اقول على وضع جديد بل انما من ان تكون كل ويكون جنما زان لا يعرفها العرب
 ومع ذلك وصحت منه كلمات لا يعلم المراد منها اصلها كما لم يفتقروا او ابل السور ثم ان الله تعالى لم يدع المكلفين حتى ايرتلى الى رسول الله
 قوله وهو انما نزل الملك الكتاب به ثبات بمكان من ولو كانت مشتباة لا يهتد بهم على اتباع المشتابة ولم يبين لهم المشتباة ما هي
 وكما هي لم يبين لهم المراد من هذا اللفظ وجعل لبنا موكولا الى خلفا وشوا التبعي منى الناس عن التفسير بالاذاء وكذا الاو
 عليهم وكذا جعلوا لنا الأصل عدم العمل بالظن الا ما اخرجه للتدليل وانما قد هانا ان المصنف قد يقول مقتضى المبدأ الاول هو
 العمل بظاهره ومقتضى الثاني بعدم العمل لان ما صا منها مشتباة لا يحصل الظن بالمراد منه وتبقى على ظهوره وحصل منه منع
 في الأصل المذكور في طالع العمل به بل جواز العمل به لان الأصل الثابت عند الخاصة هو عدم جواز العمل بالظن الا ما اخر
 التدليل مثل عمل الصحيح النبوي والائمة بما الظن المستقيم من الاختلاف اذ اسمعوه من غير تحصيل قطع بالمراد وغيرهم على
 ذلك بما ان الظاهر المحكي وجوب العمل بالحكم الاجمالي لا مانع الضمري والمعلوم عندنا من اذان الحكم للقرآن او ما قيل في الظاهر
 فلا كيف وهم قد عرفت به بغيرها بخلافه ولم يبينوا دليل على ان الحق الشامل للظاهر هو المراد من في القرآن والاختلاف لا يظهر
 اقتضا من الاحاديث الواردة في تفسير هذا القول فان قلنا ان المشتابة كما تدل عليه بعض الاحاديث ما اشبه على جباهه فتقول
 لا شيء من الظاهر يشبه وكل مشتابة به مشبه فلا شيء من الظاهر عينا به واذ لم يكن مشتباة كان محكما وكل محكم يجب العمل به واما
 اما الكبري فلان ما دبت ما الضمري فان معنى قوله وما اشبه على جباهه هو ان غير الامام هو وهو الذي غير عنه بالجاهل بعد
 علمه بالوضع بغيره من الجهل بالمراد من اللفظ بحيث يصير معنى دقا منه ولا شك ان الظاهر يكون المراد منه مظنونا فلا يكون متبها
 هذا المعنى بل ما اولها من المظن ايضا متبها لان الجهل للمعاني العلم بخلافه عشا التمام يقصد على الظن فيكون الثقلان انهما جاهلا
 والماعلا لا لا سلم ان الاشياء محصورة في صورته الثلثة التردد بل كل غير معلوم متبها وان كان مظنونا اما انما بانها وان سلمنا
 الاختلاف وكون الظاهر غير متبها لكن لا سلم انه محكم ولا دليل على اختصاصها بالاثبات فيها وقوله تقامنه بان محكما من ام الكتاب لا يدل
 على المحصر لا بقاء ان ما ذكرتم لو لم يزل على جواز العمل بظاهر الاختلاف ايضا لان فيها محكما ومشتباة واما ما وضعتا واما ما
 الخاص مطلقا اريد منه المبدأ لا نقول قد عرفت ما جفتنا من الجواز ونقول هذا نوحنا انا لو حلتنا وانفسا لعلمنا بظاهر
 الكتاب لست عند عدم نصب الفريضة العقلية والتعليق والعلوية المتصلة على ذلك انها ولكن منغما من ذلك العمل بالقرآن
 انصنا الله من اتباع المشتابة ولم يبين حتى يفتنه لنا وضعنا وسولة عن غير القرآن ولا ريب ان عني النص يحتاج الى التفسير

يشاء التكويد ومخوذك ويعوى كون الظاهر المراد مشبهاً لأن العمل المقابل العلم يثبت على النظر وكون الحكم مراداً للتصريح
 من غير التناوي فان صدق الجاهل على غير العالم مطلقاً لا بل ان صدق في المشابهة على مضمون الدلالة واذا كان الغالب الكلا
 افاده الظن على ثم المتعنى غالباً للحدوث في الخلقة في المشابهة وهو كما ترى وأما كون اجتناب المنع من التفسير بالواو واجتناب التفسير
 علم القرآن فمن جوبت به من استجبال الاجمال والتشابه فقد عرفت الجواب منه فلا موجب لعدم جواز العمل بظاهر القرآن إلا الا
 المانع عن العمل بالنظر الحق عند الحاجة كما ادعاه رده وغيره ولما قلنا فلا تنك سنعرف ان الاجماع العام على جني الاجتناب الاحكام
 فاهم عند مدعهم على التبعيد بمصداق الخبر والحكم بالاعتراض من مصدرة لا على العمل بالقواهر وخرجه من تحت الأصل بالنسبة الى
 ظواهر الاجتناب ليس من باب قيام الدليل الخاص عليه فكما ان الخطاب للمجموع من الامام ثم جعل ظاهرة لأجل اتصاله بجني ظواهر الخطاب
 الاصل من المنكح لأجل الافادة والاستفاد سواء كان من الشارع او من غيره فكذا لا يعمل بظاهر الخبر المحكي عنه بعد ثبوت التبعيد
 بصدوره عنه لذلك وجبتهم على جمع الاحاديث وكيفية وندوبها والعمل بالاصول لا بقيد أكثر من حفظ الاجتناب من الزيادة
 والحكم بمقتضى تلك الاصول وأما جني الظواهر وجوب العمل بها فاستفاده من وجوب العمل بما عرفت منق واما شرعياً فمقتضى ذلك
 وذلك لمقتضى جارية القرآن المجيد أيضاً اذ من المعلوم انهم لم يقصد به الا لغا والنسبة بل يقصد به الافادة والاستفاد ولو سلمنا
 اشتراك ذلك فاصالة الفاء الكلام للافادة والاستفاد كما عليه بناء أهل اللسان الذين امرنا بما عرفت في مقام فهم الخطاب فيجيبه
 بل لك تمام الأصل الا في حيز العمل بالنظر على ما عرفت مفصلاً ولكن الخارج من ليس خصوص ظواهر الاجتناب حتى يتوهم بانها في
 الأصل بل الخارج منه مطلق الظهور لانتهاج كل من كل منكم في الكلام المعبره للاهتمام كما اعترف به في المقدمة الاولى بل
 تلك القاعدة مؤسسه من زمان واحد في الكلام الى خاصنا هذا وأما دعوى العلم بكون ظواهر الخطابات في القرآن المجيد من
 المشابهة واحتمال كونه منها حتى يجبر هذه الدعوى سند المنع كون الفاء الخطابات الكتابية للاهتمام بالنسبة الى خبر التبعيد
 وخلافه مقتضى الله عليهم ضد عرفت ضعفها لعدم ضد المشابهة على الظواهر صراحة ولعلنا لم يتجسس عليها واحتمال كونها من
 المشابهة بعينها من ان زعمنا محتمل جداً المجتهد ودعوى اغتباط العلم بكونها من الحكم عدم لما عرفت من اتصاله بجني الظواهر
 لان مقتضى ذلك الأصل جواز العمل الا ان يعلم كونها من المشابهة مضافاً الى ما عرفت من ان ظاهراً لا يبره هو المحصر في المقتضى عليها
 اسم المشابهة وحصل في مسمى الحكم ومن العجائب في استدلال الغوم على جني ظواهر الكتاب بظواهر الاجتناب الدلالة على عرض الاجتناب على
 الكتابات العرض على الحكم عرض على القرآن ونحو يقول به وذلك لان مع دعوى العلم بكون كل الظواهر من المشابهة بل ودعوى احتمالها
 لا يفي عنكم حتى يبرهن الاجتناب عليها الا ان يقال جبراً ربه بعد البين ان محكماً وذلك مقتضى اطلاق ذلك الاجتناب من دون دليل فاد
 فمقتضى العرض على الكتاب سواء كان مشبهاً بالاجتناب ام لا فلا يحتاج الى ترجيح الظواهر الحكم الى الاثران بالكتاب وكذا الكلام في
 لنا الاشارة الى مقتضى جني ظواهر الكتابات في بعض لغاتها واجاب عنها بالتحال التي لا يخفى على المتأمل فيها وبعد التامل
 نبرهن الاستدلال على عدم المصنف عدم تمام ما اجاب به في جوابها والجملة فلو ما اعترف ببره من انه لو ثبتنا وانفسنا
 لعلمنا بظواهر الكتاب لا بد لنا من من اثبات المنع ثم انك قد عرفت مما ذكرنا حصر ما ذكرنا في محرم تحت القراع من ان خلاف
 علمنا اثبات الاجتناب في ظواهر الكتاب ليس في الوجه الذي ذكرنا من اغتباط الظواهر التقطعية في العبادات القاصرة لافادة الخطاب
 واستفادها وانما يكون خلافهم في الخطابات الكتابية فمقتضى المراء من انفسها بل يصحبه فيفسر اهل الذكر ان
 انما ليست بظواهر بعد احتمال كون محكماتها من المشابهة كما عرفت في كلام السيد المتقدم ذكره ويبقى التنبه على امور الاول
 فانه في المناج في حق المسئلة الظاهر ان هذه المسئلة فلهذا الجدي هي مقدم الجزم بالظواهر القرآن اذا تعرض مع غيره ولم
 يكن المعنى مرجح على بعض الاقوال اذ ليست بغير معلقة بالفروع والاصول الا وروى في بيانها اولى الحكم الموافق لها جازم وخبر
 كبره بل انفسد الاجماع على اكثر ما مع ان جمل ان الاصول والفروع بل كلها اما خلق الحكم فيها با موافقة لا يمكن العمل بها الا
 بعد اخذ فصيلها من الاجتناب انتهى للكل جبراً ربه على القول بوضع الالفاظ العبادات لا لتمام وعدم عرض ما يوجب الاجتناب
 في الاطلاق يمكن التمسك به لذلك الاطلاق بالنسبة الى جميع ما يشك في كونها او شرط وان لم يرد بعض على القول بالجمع
 للتصحيح او عرض الاجتناب في الاطلاق فان القول في المعاملات ما يثبت في الفروع الغير المخصوصة المنصوصة بالنسبة
 المنكثرة كثيراً جداً مثل او قوماً لغتوا واحلوا البيع ونحوه عن النص في زمان معبوضه ولا فووا التسليمها اموا لكونها نظرية
 اليهم واحلوا ما رواه ذلك وان جازم فاسق بجا ونسبوا ولو لا نفر من كل فرقة منهم مستولوا لفرغوا من الدين كله لا يقدح في

وما على المحقق من سبل وجوه ذلك مما لا يحصى بل في العنايات أيضاً كثرة متعلولة بها انما المتروكون بحسب ذلك بغير التخيير
 الحرام وانما انتم الى القضاة عسلوا وان كنتم حجتاً فاطهر اول لو وجد العلماء قبيحتوا وهذه المعجزة قد ورد فيها الخلل في الجملة الا
 انه ليس كل مرجع يشك فيه بالكتاب وقد دبره من سبلهم عن المفاد من المكافؤ فلا حظوا بفتح ما بوجوب الانزام على الفاضل
 في الظاهر فله الحق وهو صحتا في موضوع في كتاب فغيره عنك فيها ما الكتاب حفظ ومثل هذا التبع منوفاً على وجه سبيلها
 فضلاً اننا انما انا لخلعنا لغيره في الكتاب على وجهين غلطين في المؤدية تحت مختلف به الحكم كما في قوله نعم حتى يظهر بجهت في التمسك
 من الظاهر الظاهر في الاعتقاد والتعريف من الظاهر ان الظاهر في القضاة عن المحقق ولا علواً اما ان يقولوا ان الفرائض كلها كانت في
 خصوصاً ما كان الاختلاف في المآزاة في الفاضل بل في التوازي خلقوا بين ما بل في التوازي الفرائض مطلقاً جوهراً كانت وانما يرد
 قابل في التوازي الجوهري من حفظ الاختلاف في المآزاة لا يرد في التوازي في المآزاة على التمسك واما ان لا يقولوا به كما قلنا الحق لعدم ثبوت
 بالتسليم الى شاعره لا يتبع ولا يتبعها بعداً شيئاً ما كان لكل شيخ واوان يرويان الفرائض عند ضلوعه من يرويه عن النبي والنور
 في مآزاة ما فارب لا يقضي التوازي في المآزاة مع الذين احدثوا الفرائض باختمها انهم ضلوا عن قضائهم التوازي في المآزاة
 ذلك في التوازي اصل الفرائض كما لا يخفى على الاول فيما يميزه اتيان مفادها لان المفروض ثبوت كل الفرائض من الله نعم بل من الجمع
 منهم ما عمل الظاهر على التصديق والظاهر ان اختلافنا في التصويف والظهور مع المكافؤ لا بد من الحكم بالتوفيق والتسليم الى
 غيرهما في المثال لتكاثر حاصل لتساوي ظهور الفرائض في مؤيد بها ان لم يرض بالترجيح بمفاد بعض الابات بعضها في
 المقام فويلهم فاذا انظر في مؤيد مفاد الفرائض الاولى وعلى التمسك فان تنحوا في الاستدلال بكل فرائضه في شؤن عجزه
 كل الفرائض حق عند الاختلاف كانت بالاجماع وفيهم مآزاة كما يفرق التماسك في الفرائض بكل فرائضه كان الحكم كما تقدم
 لكونها على هذا التقدير ولبين والاكمل لعله الحق بصرفه الا انه باخلاف الفرائض من الفاضلات ولبين جبهة ظاهر الفرائض
 فيضحي عجزه المتناهي منه لشفاء الموضوع واما في السبيل امر مخرج لاحد الفرائض من ابدى اخرى وغيرها كما في المفروض وجبنا في ذلك
 الفرائض وعلينا بمجودها ان عجزنا ذلك الترخيص كما علمه بناء اهل التشا في غير كلنا ان لعنا هذه المفاد الهام والفول باعينا اننا
 القول بعدم جريان المرحلات الخيرية في الابات وان لم نعثر اول يكن مرجع فلا بد من التوفيق على التعارض والتسليم الى الفواقد فهمكم
 في المثال باسبغ المحرر في الاحكام ان لم يثبت توازي التخفيف والتجواز في موضوع قوله نعم فانوا منكم من جئت لزمان المستقامين
 الاطلاق من مرجع منه ايام الجحود في الثاني على الوجهين من كون المقام من استصحاب الحكم المختص بالعلماء بالعلوم والتمسك في موضوع
 ومثله الاستصحاب في قوله نعم او فاما بالحق في التسليم الى ملاحظة خصمه بمقتضى جبا العبيد واخذوا بها ان العلم بالعلوم فراجع الى التمسك
 انهم لاختلاف في فروع التعميم الكتاب الجهد وعده والحكمي من القضاة والاستدلال لبعض الطرسي رضوا ان يتعلمهم بهما الى
 ان الفرائض المشمول بحسب شرا هو ما بين في المصنف من دون زيادة ومقتضى هذا القول من جوهريهم من الحكمي عن اهل
 الاصول الاول وهو الظاهر من الكيفية وتبعه على ما فهمه الشيخ الطوسي صاحب الاجماع حيث ذكرنا الاحتياط الذي لا على ذلك مؤلفهم
 والاصناف الاحتياط الذي لا على ذلك كثرة لكن الظاهر من كثير منها فروع التعميم والتفصيل في التسليم الى الابات والكلمات التي لا بد
 على ضابط اهل بيت العصمة صلوات الله عليهم باسمهم وعلى قس اعلمهم باسمهم ويخوف ذلك واما ما للتسليم الى الابات الاحكام فلا بد
 من اكثرها ذلك في مفضي حكم العقل بهذا فيكون في الحما العبيد الذين جعوا الفرائض في اخفا خفاثا لخلعنا المستحقين له
 بالتصديق من الله تعالى في اخفا خفاثا لخلعنا باسمهم واما الابات المتعلقة بالاحكام الشرعية فلا داعي في غيرها بل في توازي
 فاصل القعدة ان الظاهر من بعض الاحتجاجات على عدم وقوع مخبر في فنيها الكتاب وجوبه في الحكم واما الزيادة فيه فلا بد
 بظهر من الاحتجاج ولا يساعده عليه الاعتقاد وانما عرف ذلك الاحتجاج في العلم في فروع التعميم في الفرائض على القول لا يجمع من التمسك في الفواقد
 لعدم العلم الاجمالي بالاحتمال في الظاهر بل ذلك الاحتجاج كون المخبر والمنفوس كل ما مستفاد لا يختلف طهره واما ما دينا بوجوبه
 وسقط مع ادلوه من حصول العلم بذلك ضايفاً الامر هو الاذعان بذلك في جميع الفرائض بالتسليم الى موضوع وموضوعين في ذلك
 بنصب من قبل الشبهة الجبرية لا يرد في علم الاجمالي في ما مع انه لو كان من قبل الشبهة الكثيرة في الكثير المتساوية للتسليم في
 في غنا العلم الاجمالي فيها امكن القول بعدم فوج ذلك في الاستدلال في الظواهر لاحتمال كون الظاهر المصروف عن طاهر من
 الظواهر الغير المتعلقة بالاحكام الشرعية العينية التي امرنا بالرجوع فيها الى الظاهر الكتاب من الظواهر المتعلقة بالامثال والفصوص
 عوفاً فاهم ذلك حتى لا يقول ذلك الاحتجاج موجود في كل من محصوره فلو كان معتر لبار الازنكات عجزها ولا نقول به وذلك

لما يتجوز بعد من لزوم الاحتياط في التهمة المحسوسة، فما هو إذا كان الطراز التيمه على الاستدلال المكلف، أو إذا كان الحريم وجوباً جازماً عن
 قوبه أو عن ناسية العلم الاجمالي بخلافها، وأما إذا علم الجواز لطعام وطعام السلطان الخاص بهما ليس من شأن المكلف الاستدلال
 به غايه فلا يلزم الاحتياط بحسب من طعامه بل يجب التكليف بالاحتياط عن مثل هذا الطعام الخاص بالاحتياط، لا يكلف به يمكن غايه من الاحتياط
 وجوباً بالاحتياط من طراز التهمة، إنما هو فيما إذا لم يكن القطع بكونه الحرام كان التكليف محتملاً للاحتياط، ولو فرضنا القطع بحرمه طعام سلطاناً
 لا يكون تكليفه حالاً، فوجب الاحتياط عنه محتملاً، وإن صح هذا التكليف مع احتمال وقوعه لا يثبت له كونه واجباً، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط
 فوجب عنه والعلم الاجمالي بالتقصير في التحريم في الآيات الكتابية المشروعة، إنما يكون موقفاً للاستدلال المكلف من حيث مغلطه بالاحكام الشرعية
 وأما الاحتياط في العلم بالاحتياط، فوجب عنه العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، فوجب عنه العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط
 المتضمنة لما يعمل وإن فرضنا كون التهمة محسوسة، فما كان كل ذلك، إنما هو على غير المتشبه والتشبه بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط
 لو يمكن حصوله لكان الاجماع المدعى المستظهر، فلا يعلم بوجوه التحريم فيها، ويكفي عدم العلم في الحكم بالعدم، وإن كان يوجب وجوب
 العمل بظواهر الكتاب، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط
 الكتابية هذه التهمة، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط
 إلا أن المقدم عليه، وجب في المثال وهو أنه إذا لم يرد عليه، ومحصل ما اطال فيه، ومع قيام الاجماع على حجة الظواهر، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط
 غير الخاطيء، بل المشافهين، ومنع كون الظن الحاصل منها، مع اعتبار النظر في المتأخر، وإن كان عليه من القنون المستفاد من الاحتياط
 حيث أنها مستفاد من القنن الحاصل قبل التطور، وإن كان مستفاداً منه، إلا أنه لا يجوز العمل بما جازاً فكيف يتبع الاجماع على حجة الظواهر
 بحيث يتأخر الظواهر، مع كون حجة الظواهر، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط
 على العموم، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط
 بالاجماع العام، على حجة الظواهر، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط
 موجب لكونه الاجماع، ظناً أو اعتقداً، وبسبب الجواب عن المنع الأول عند تعرض الخلاف في حجة الظواهر، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط
 إلى غير الخاطيء، وأما المنع الثاني، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط
 لحصل المقتضى، الظاهر، إنما يستدل إلى مقتضى الآية، والى دفع المانع، بل عدم المانع من توارط تأثير المقتضى، فعمل للفظ على مقتضى المقتضى
 مثلاً، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط
 على المعنى، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط
 عن احتياط العام، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط
 إلا أن بعض العامة، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط
 على حجة الظواهر، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط
 إنما هو حرمه العمل بالظن، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط
 آخرها، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط
 بالنسبة إلى القنن، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط
 الجته مسانداً إلى ظواهر الآيات، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط
 من فرض وجوده، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط
 إلى الأولى، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط
 إنما هو مقتضى عمومها، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط
 في كلام صاحب العواين، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط
 لو كان من حرج ظواهر الكتاب، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط
 لعدم العلم، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط
 ما لا يتخصص في السابق، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط
 إلا باع في هذا الجواب، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط، لا سيما إذا كان العلم بالاحتياط

العلم على التجربة هو وجوب العمل بذلك الظاهر بان القطع بوجوب العمل بالشئ من القطع بدوام التمسك بقوله تعالى قطع العلم
 غايد في الوصول الى وجوب العمل وازاد فضل الشئ ووجوب العمل من التمسك من شئ لا يستحق القطع بعينه المحقق في الكتاب والظاهر
 والحد **القول** هذا الخبر من صاحب الغوايين وهو لا يخفى ضعفه فان الامارة سواء كانت ظاهرا للكتاب وغيره ما اذا انت الى حكم بصيرت
 هذا الحكم في الواقع مظهر بعد قيام الدليل على عيبها **هذا** الخبر لا يثبت في الحكم المظنون من حيث الواقع مظهر عما يشهد الظاهر
 والحكم الفعلي الذي هو موجب الامارة فطرح الظن انما هو في طريقه وبذلك دفع الفاضل في الاعراض عن طريقه في الفقه بان العلم
 في معناه المحقق في المراتب الاحكام هو الاصح من الظاهر وهو الواجب فاذا احكام الظاهر من مع كونه مظهر في الواقع معلومة
 فعلى العلم بعينه المحقق فيها فكيف يدعى ان الظن ليس علم وان المظنون ليس معلوم ويكتف عن ذلك ان الاحكام الظاهرية التي هي
 الامانة تنقسم الى الاحكام المتكلمية والواقعية كقوله الاحكام الواقعية فالواقعية العلم بوجوب العمل بالاحكام الظاهرية لا بنفسها
 فكيف يصير نفس تلك الاحكام معلومة بل يقول وجوب العمل بالدليل مخرج على شئ من مقتضاها ولو في مرحلة الظاهر فلا يمكن ان يقال
 ان الحكم الظاهري الذي هو مقتضى الدليل هو نفس وجوب العمل لنقل الظاهر ان هذا الجواب الذي ينسب سلمه الى التوهم جواب
 مخفي في الصواب الجواب عن المنع الرابع ان الظواهر التي قام القاطع على حجة علم فلا يثبت لها الايات الناهية سلمنا كونها انما تكون
 لانهم من التوهم ما حرمه اتباع الظن انما يثبت وجوبه بآثاره ولا يلزم عليه تخصيص حتى يقال عليه يلزم انما هو المحقق في المحققين
 دعوى الاجتماع على حجة كل ظاهر لا ينافي ذلك الاجتماع ولا غيره من سائر الادلة التي اقرى من ذلك الظاهر ولو سلمنا عدم التخصص من
 لزوم التخصص فيجعل الفقهية المستندة على التخصص في تخصص نداء الاجتماع على تلك الفقهية كل يقول كل ظاهر حجة الاما يلزم من حجة
 عدم حجة فساد الظواهر بآثاره على حجة بآثارها وظاهر العوضا بالنسبة الى شئ ما لا يثبتها خارج عن التجربة لان شئها انفسها انما هو
 لظاهر الكتاب بذلك التمول داخل في المستثنى شموله لا عند ذلك من الظن في العلم بهم القاطع على حجة بآثارها على التجربة ايضا فلا يلزم
 الاجتماع الواحد مختصا ومحصيا وكل من جعل بآثار الكتاب من حيث ظاهره فعمله على ما قلنا فليس هذا الاجتماع مجرد الدعوى فساد
 بهذا هذا كقولنا الفصل بين طاهر الكتاب طاهر غيره واما التفصيل الاخر في الذي يظهر من صاحب الغوايين في آخر مسئلة حجة الكتاب في
 مسئلة الاجتهاد والتقليد في القانون المبني على ان قلت قلت هو الفرق بين من قصد فهم الكلام فالظاهر هو بآثاره بالنسبة اليه من بالظن
 الخاص سواء كان مخاطبا كافي الخطا بالاشهاد به ام لا كما في الشاخر في الكتاب المتضمن لوجوب كل من يتولى هذا ويرى من لم يصددها فاما
 كما اشارنا الى التجربة الاثنية الصادرة عنهم في مقام الجواب عن سؤال السائلين وبالنسبة الى الكتاب لا يجوز بناء على عدم كونها
 موجهة اليها وعدم كونها بالاشهاد بالنسبة اليها فانهم هو اللغوي ليس حجة لنا الا من ياب الظن المطلق التام هي حجة في مسئلة
 بالعلم وقد اشار الى ذلك في مواضع اخرى في واثيقه فاما ذكره مسئلة حجة الاجتماع المقبول في باب الاخلاص قال واما الاجتماع على
 ما ادعاه الشيخ وغيره كما سبق في جوابه لا يدل على حجة الجواز الواحد مطلقا ايضا بل غاية ما ثبت هو الاجتماع الاحكام مع وصفها وانما
 بين اصحاب الائمة ولا ريب في حال زمانهم وزماننا متفاوتة غاية التفاوت بسبب لهذا الوساطة وما كان حصول الفرقان على حد
 الامام وقلنا الاختلاف من جهة النقل والقطع وسائر التصرفات وكذلك بسبب اختلاف وفقاوت الفرقان في فهم اللفظ وقب
 فاعلموا الاصطلاحات وفقاوت الفرقان في فهم اللفظ بسبب علاج التعارض المتفاوت فبالنسبة الى الزمانين انما يمكن توجيه
 هذا التفصيل بما يظهر اكثر من التامل في معناه لانه وهو ان الظهور للفظ ليس حجة الا من ياب الظن النوعي وهو كون اللفظ لو
 خرج طبعه معينا للظن **المزاد** في هذا خلاف ما صرح به في مواضع من ان العرف بالظن الفعلي في ظواهر الالفاظ كما لا يخفى على
 المتبحر في معناه لان حجة بالنسبة الى الظاهر حجة من باب الظن الخاص كيف كان فاذا قلنا ما عيبنا الظهور للفظ من باب الظن النوعي
 فان كان مقصودا من الكلام انهم من قصد انما يثبت عليه القاطع الكلام على وجه لا يقع الخطاب معناه خلاف المزاجين
 وفوقه في خلاف المقصود كان اما لفظة مستقاة من الاتفاق الى ما اكتف به الكلام واما لفظة من المنكسر في الغاء الكلام على وجه
 بالمراد معلوم ان احكام العقل من المنكسر والتسامع احكاما لا يوجب في نفسه مع صفات الاجتماع من العلم بالمراد مطلق العقل على عدم الالتفات
 باحكام العقل في جميع امور العقل فاعلموا **في** هذا العمل هذا البناء مفقودا من الحاجة الى حصول حجة الظهور للفظ
 من باب الظن النوعي فان احكام العقل اذا كان مرجعا الى نفسه بالنسبة الى المنكسر فلا ينفك مما لا ينفك عن الظن الفعلي بالمراد ولو عجز
 وفوقه العقل من المنكسر في سائر احكامها مع احتمال عدم وقوعها في كلامه التخصص اذ يوجب عليه دعوى الاجتماع على عدم الاعتناء
 بهذا الاحتمال ممنوعه فلو انما اذ يمكن الشخص بمضوء انما هو في حجة خلاف المقصود لا يخصه بتغير العقل فاذا اذام

الاعتناء بغيره
والاعتناء بغيره
والاعتناء بغيره
والاعتناء بغيره

انها واثباتها يكون ضافاً عن ظاهرها وان يكون الخطاب في تمام المراد في شئ من الخفاء فليكن ذلك الاعتناء بالحل
غفلة من المنكسر او متناً ولا يوجب على المنكسر ان يثبت لنفسه بقصد انها مع ان عدم تحقق الغفلة من المنكسر في محل الكلام مقرر
لكونه معصوماً منها وليس خفاً الغفلة عنها سبباً عن غفلتنا عما بل لا يوجب الا خفاء الخافض من مدخله المنكسر ومن تلقى اليه
الكلام فليس هنا شئ يوجب بنفسه الظن بالمراد حتى لو فرضنا ان الغفلة باحتمال وجود المراد في الخفاء في خفاءها عليها اليقين
ما يوجب وجوبه حتى لو فرضنا انها لم نجد لها الا حكام العادة ولو قلنا انها لو كانت ظاهرة بانها اذ كثيراً من الامور فليخفى
عليها بل لا يبعد دعوى العلم بان ما اخفى علينا من الاجتناب والفرار اكثر مما ظفرت به مع اننا لو سلمنا حصولها في شئ من الغفلة
المستقلة لكن الغفلة في الخفاء وما اعتمد عليه المنكسر من الامور العقلية والنقلية الكلية والجزئية المعلومه عند الخاطب لفتنة الظاهر
الكلام ليس كما يحصل الظن بانها بعد التحقق في البحث ولو فرض حصول الظن من الخارج بازاده الظاهر من الكلام يمكن ذلك
فما سلمنا الى الكلام كانهما عليه اول البحث بقولنا وبالجملة الامور المعبره عند ذلك في محاورهم **وهو** كل هذه الامور
من موانع حصول الظن يكون الظاهر اذ اظن بها واحتمل وجودها احتمالاً لا سائياً لعدمها واتم مع مرجح احتمال وجودها
بالنسبة الى احتمال عدمها بالنسبة الى كل ظاهر حتى مع العلم بان ما اخفى علينا اكثر وحتى مع العلم بوجودها لخاصة بين المنكسر
الخاطب فلا موجب لمخرج الظاهر من افادته الظن بالمراد اذ العلم يكون ما اخفى علينا من الصوائف لما ظفرت به ولا فائدة العلم
بكون الحالة الخاصة ذلة على خلاف ما سبق من ظاهر الكلام لا احتمالاً كونهما كذا ومؤكداً وظن ولو سلم العلم الاجناب في
الصوائف منها الخفاء في الخفاء بما جزم مع ملاحظة ما وصل اليه بعد العلم التفصيلي بجملة من الصوائف فيما وصل اليه من
ذلك العلم الاجناب **والحاصل** ان مع قطع النظر عن الصوائف الموجودة فيها ظفرت به من الظواهر علم بوجوده في شئ من الظاهر
نظفرت به ولا فائدة في هذا الظاهر من الخطاب بعد التحقق وعدم الاطلاع على الصفات ظناً فليكن بالمراد ولو فرضنا في هذا المثال
في اليقين ما يخرج الظاهر عن افادته الظن النوعي والاحتياط بنفسه الظن بالمراد ثم لو كان الغالب الخافض والاحتياط في مقام بيان الاحتمال
خلاف الظاهر من شئ من مفصلة او شئ من صائفة كان دعوى عدم افادته الظن العقلي بالمراد محتملة لكن المشاهدة المعاني ولا يتأخر مقام
بيان الاحتمال خلافاً لبيان الاحتمال وجود الصفات في العلم بالمراد لا في وجوده ولا في عدمه بل في العلم بالمراد لا في العلم بالمراد
ملاحظة ذلك فالظاهر ان صاحب الغفلة لا يفرق بين الخاطب غيره لا يفرق بين الخاطب غيره لا يفرق بين الخاطب غيره لا يفرق بين الخاطب غيره
مجته الظن بالمراد الخاص من ظاهر الخطأ والخطأ في غيره ويصدق عليه الظن بالمراد لغير الخاطب بقاؤه الاستدلال ويكون من غير الخاطب
الجهل بالمراد على انفاق فليكن جزمياً وبالجملة فظواهر الالفاظ هي بغير عدم الاعتناء باحتمال افادته خلافاً اذا كان مشتاكاً
الاحتمال غفلة المنكسر في كنهها الا فادته او الخاطب كنهها الاستفاده لان احتمال الغفلة مما هو مرجح في نفسه ومبين على عدم
الاعتناء به في جميع الامور ومن ما اذا كان الاحتمال سبباً عن خفاء امور مجرداها العقلية والاطنية بانها لو كانت واصلت
الباشا ومن هنا ظفرت ما ذكرنا سابقاً في ابل هذا الوجه من انفاق اعتكاف وسابو العقل على عدم الاعتناء باحتمال الغفلة
على العمل بظواهر الكلام في التقاوع الا فادته او شئ من الصفات والوضايات والمكاشاة لا ينعفع في هذا التوصل كما تصكروه تلك
صاحب الفصول في حقه لان الاجماع معطى على غير ظواهر الالفاظ الشارحة للمعارض والاعتناء عليهما في الكشف بها عن
مراد المنكسر من غير ذلك بين الخاطب غيره بل يلبس ان السامع يثبت على ظاهر الايراد ولو شبهه والعقد والاميل وغير ذلك
لم يكن مخاطباً عما انتهى وذلك لان السامع في مجلس الخطاب حكم الخطاب من حيث ليس عنده الاحتمال غفلة المنكسر والاجماع
على عدم الاعتناء بها لانها لا يوجب الاجماع على عدم الاعتناء بها لانها لا يثبت كون اصلا عدم الغفلة من الغفلة من غير
باب الغفلة من شئ من خفاء الغفلة من شئ من الخاطب من بحكم هذه الصائفة والاعتناء في غير ظاهر الخطاب ويحتمل
ان الغالب انما هو الغفلة من الاحتمال المنكسر على الغفلة من مفصلة مرجح لندرة مرجحة وان المشاهدة المحسوسة في التقيد
والتحصيل الى اكثر الوضوئاً ولا خلاف مع عدم وجوده في الكلام ولا يلبس لانها لا تكون الاعتناء وفي ذلك كله على الغفلة الخاصة
سواء كانت مفصلة عند الاحتمال كالعقلية والعقلية الخاصة كجبرام كانت مغالاة مفصلة لكن عرضها الانقطاع احد
ذلك وهو من القطع للاختصاص وجعلوا التقاوع من جهة العقل بالمعنى وغير ذلك جميع ذلك مما لا يحصل الظن بانها لو كانت واصلت
السامع اسكان ان بها انه لو حصل الظن لم يكن على اعتباره ولعل خلاص نعم الظن الخاص في مقام باحتمال الغفلة الخاصة
الخطاب ما اطبق عليه اعتناء في جميع ادوارهم ونالهم هذا غاية ما يمكن من الوجه لهذا التقيد ولكن الانصاف لا يفرق في العمل

بالظهور للقضي حال عدم التصار عن الظاهر بين مضادها من لم يفسد فان جميع ما دل من اجتماع العكسا واهل اللسان حجة
 الظاهر القسبة الى من مضادها من جهة ما من لم يفسد لان اهل اللسان اذا نظر الى الكلام متا من متكم الى الخطاب يكون ما وده ظاهرا
 اذا لم يكن واذا بين مضادته بعدا القصص مظان وجودها لا يفرقون في استخراج مراد المتكلم من بين كونهم مفصرون بالخطاب عن
 فاذا وقع المكتوب من شخص الى شخص بيد انث فلا ينافي ما سخر مراد المتكلم من الخطاب الوجه الى المكتوب له فاذا فرغنا استاذ هذا
 اننا لسمع المكتوب له فيما اراد المولى منهم فلا يجوز له الاعتذار في تولد الامثال لعدم الاطلاق على غير المولى وهذا ما يقع في اللغة
 العربية هذا حال اهل اللسان في العيان ان الوارد اليهم واتا العكسا لا خلاف بينهم في الرجوع الى اشارة الحقيقة في اللفاظ الجري من الظن
 الموجب من متكم الى مخاطب سواء كان ذلك في الاحكام الجزئية كالوصايا والقضارة من الموصي المعين الى شخص معين ثم تمت الحاجة الى العمل بها
 مع بعدا الموصي اليه فان العكسا لا ينافي ما لو كان في الانشاء بوجوده لعل بظاهر ذلك الكلام الموجب الى الموصي اليه ليقفوا وكذا في الافار بما كان في الحكم
 الكلية كالاجتناب عن الغارة من الانصاف مع كون المفصوم منها بينهم مخاطبهم لا غير فانه لو بنا من احد من العكسا في استفاد الاك
 من هو الموصي عند عدم الدليل على جهة اصل عدم الغرابة بالنسبة الى غير الخطاب من مضادها مدعوى كون ذلك منهم للبا على كوالا
 القضاة عنهم ثم من قبلنا بالمفصّلين داخل القضاة لم ينعقد بين الاجتناب منهم قبل كان السائل قبل غا الباعن موضع حاجته في
 بحكم موضع الحاجة وكان الدليل بين دفع مضاد من الخاصين في تحليل السؤال مع ان هذه الدعوى لم يصب في اجتناب الجزئية الكتابية لغير فاته
 اولى بان يكون من هذا القبيل في نفع غير التفصيل المذكور لان المفصل معتر بان ظاهر الكلام الذي هو من قبل الباعن الموصي جهة
 ما حصل لا الدخول في مطلق الفن وانما كل ما في غرض الظهور الكلام الموجب الى مخاطب من القسبة الى غيره ولا يمكن من دعوى كون الاجتناب
 قبلنا لبعث المؤقتين مع الاتفاق على جهة الخطاب استغاهي منها ما لسانهم دون الكتاب لغير رفع الاختلاف في غرض الخطاب استغاهي
 من المصدق من وعدم **الحاصل** الصانع حاصل لكل منبوع في طريقة تفقا السلبين بانهم يكونون بظواهر الاجتناب من دون انشاء
 على جهة الظن المطلق الثابت بدليل الاستدلال بدليل بان يدعى الانقاع وينكر العمل بالاجتناب لانهما قد يكون معقلا لغير معلوم ما بالاجتناب
 والاجتناب المناوئة فيكسفت لك بان بناء العمل على الظواهر ليس على جهة الظن المطلق وبدل على ذلك لغيره سببه احتج الامثلة بانهم كانوا يملكون
 بظواهر الخط الواردة اليهم من الامثلة الماصين كما يكونون بظواهر الاموال التي يجمعونها من ثمنهم لا يفرقون بينها ابا الحق في عدم كمالهم
في الحاصل ان الغرض في جهة اصل الحقيقة وعدم الغرابة بين الخطاب من غير غا لغير السيرة العكس من العكسا واحدا لا يفرق وهذا هو
 السبب في اول بين الاتصاف من دعوى الاجماع على جهة اصول القسط للمضاد في اشارة ما مراد المتكلم من جهة ما من اجتنابهم وعدم
 الغرابة وعدم التسط وعدم الثقل ونحوه هذا كله مع ان الوجه المذكور في ذلك التفصيل لا ينافي على الغرض من الخطاب عدم الغفلة والخطا
 فيهم الماربعين مطا في اصنام عدم الغرابة يجب عدم كون طول القسط الكتابية من الظنون لخصوصه وان قلنا بتمويل الخطاب للغائبين
 لان الظن المحصول كان هو الحاصل من المشاهدة لتأخر من قل عدم الغفلة والخطا فلا يجري في حق الغائبين لغير المشاهدة وان قلنا
 بتمويل الخطاب لهم وان كان هو الحاصل من الخطاب عدم الغرابة ونحوها في الغائبين ان يثملهم الخطاب **في الحاصل** ان الظن المحصول
 والمعد من اتماما هو من اصل عدم الغرابة سواء كانا من تمويل الخطاب لامل بانوجه ما ذكر في وجه التفصيل مع ما ذكره صاحب
 الغوايب من من بناء كون ظواهر الكتابية ونحوها محصور على تمويل الخطاب للغائبين وتما يمكن ان يستدل بآرائهم وزيادة على ما مر من ان
 انكسجندا الظواهر من اجاعا لعلنا واهل اللسان ما ورد في الاجتناب المناوئة معنى من الامر الرجوع الى الكتاب عرض الاجتناب عليه لتبطل
 في العمل فان هذا الظواهر المناوئة معنى ان الصلة جهة ظواهر الكتاب جهة لسانهم فيها في جهة ظواهر الكتاب بالقسبة الى اجتناب
 الامثلة الذين لم يكونوا موجودين عند تولد الكتاب في غيرهم ولا الامثلة المشاهدين من امثالنا ما دلنا لاشتركا والاولا بالجماع على عدم
 الفصل فان كان من قبلنا ليجتهد اهل الكتاب في كشفهم من بابا فنل الخاص لم يفرق بين اجتناب الامثلة وبين امثالنا في ذلك نعم المطلق
 وما ذكرنا يظهر بالتفصيل في الفاضل القدره في المقام في مواضع من نواتهم فانه لا يفرق بين جهة الكتاب كما كان الاجتناب ايضا
 من بابا لخطابات استغاهي فيكون لا لهما على كون الكتاب معلوم جهة اتماما هو لسانهم بذلك الاجتناب وطرد حكمها بالقسبة اليها
 اتمها بعدا بدليل بالخصوص في غاية الغرابة من احكامها من جهة الجزئية وان قلنا بان اجتناب الظنلين ونحوها فقل على الغرض على
 كتاب الله منهم بعدا لكتابهم الا ان من لا ينافي لبعث المصنفين قلنا فنل الكلام الى ذلك الاجتناب ونقول ان الاستدلال لغيرها
 عن جهة موقوف على ان يكون ذلك الاجتناب من قبل القسم الاول لا باب غير الخطاب استغاهي مع الاحتجاج وانما ان لا يقطع لنا كونا
 الكالنا بالقسبة الى المشاهدين في هذا المعنى في كون الكتاب من القسم الاول كما ذكرنا الفتح من الاجتناب في ولا لهما وان كان خلاف

انظر فان غابها الفتن يكون جواز العمل بما ينشأ من هذه الكتابات بطلانهم ولا فاعل على جهة هذا القول يمكن ان يكون المراد من قولها ان الفتن
 الامم كما ذكره الاخبار يتوهم وان كان مختلفا في الظاهر فاق فانها في الاجتهاد وجهه من جهة فتن تلك ان خبا الفتن ومما قيل على
 عرض الاخبار على الكتاب يدل على ان كتاب من هذا القبيل ان يكون وضع الكتاب على وضع ما ليس لمقتضين فتن بعد قبول علمية
 تلك الاختصاصات كما هو الظاهر بعضها متعمد ولا لهما على التمسك بمفاهيم القطع من حيث هو متفاهم للقطع لا يكون المراد
 لزوم التمسك بالاحكام الثابتة والمراتب المعلومة منه كما هو ثابت في اكثرها وكذلك في ما دل على عرض الاختصاص على الكتاب وثابتا
 بعد تسليم ذلك فنقول ان دلالته على التمسك بالالفاظ والعرض عليها بغية منظورها وعلو طواهرها ظاهرها اذ ذهب جماعة من
 الاخباريين الى ان المراد التمسك بما سطره الامم به والعرض على ما سطره به وان كان خلاف الظاهر فيقتضي نقل الكلام الى
 هذه الاخبار ونقول دلالته على ما نحن فيه من ايماننا بولفنا العلم بان تلك الاختصاصات من غير ان اللفظان الموقفين الذين يوضون
 ما فهمه المخادرون بغية ان اظن الحاصل انما من تلك الاختصاصات يكون حجة الاجل في ذلك وهو في ما بعد في ما نحن فيه من خبا الفتن
 التي هي ما نرى على العلم بان متفاهم مخاطبين بها علمنا او ظنا كان ذلك واني لك ما ثبتنا العلم في الخطابين انتهى ما اردنا نقله **في**
 التقدير لولا سلفنا ان عرض الموقفين في اللفظان هو الرضا بما يفهمه الزادون عليها من الرضا وان كان خلاف ما اردوه
 فلا بد من كون واحد من الكتاب الاختصاصات من هذا القبيل بل نقول بكونها من باب الخطاب لشفاها حجة للتكثير مع الخطابين في
 التمسك بمقام محقق متفاهم من باب لفظي الخاص به لانه الاختصاص والعهد في جهة طواهر الكتاب غير من جهة الفتن من جهة المتأخر
 الامر بما سبناط الاحكام من طواهر الكتاب لعمالة الاختصاصات اما الاحكام الثابتة والمراتب المعلومة كما نرى اذ ذلك من جهة الاحكام الثابتة
 على جهة الاحكام والاختصاص في غايته لانه ان لم ينع عدم وجوده فمع كفاية القصد وانه الاجماع او الفعل الفاعل في موارد الاختصاص
 لهذا الامر والبلوغ في العمل بالكتاب التبع على ذلك العبد فانه لا ينبغي ان هذه التاكيدات تتأود من الائمة للاختصاصات
 الاحكام المعلومة بما علمنا الاجماع والقصد وانه في ذلك الزمان في ذلك الاختصاص الامر بالعلم بالكتاب على الاحكام المذكورة فلا يعلو
 بالاجماع والقصد مما لا وجوب له على الاحكام المعلومة من الكتاب بنص صحتها لانه لا يوجب الاختصاصات باللفظان الموجب للقطع في المراد
 ايضا مما لا وجوب لعدم وجوده في ذلك ولا نذكره في الان يكون المماثورية هو العمل بالظواهر فيقولون مفاد ذلك ان الاختصاص
 الامر لو كان الفتن بان المكلف لا يتكلم في الامور التي يكون العمل بالكتاب من حيث نفسه لا محتمل ان يكون المكلف هو العمل بعد البيان في ذلك
 فبغير من الائمة لهذا الاختصاصين البكر ان التمسك به لك الاختصاصات واما مع افادتها لنبينا لولاها لفتوا القطع بعد ارادة
 للاسناد في طواهر الكتاب بعد ورود تفسيرها من الائمة ومع حصول القطع بان ما يتخذها اختصاصا الاخبار يتوهم من دلالته الاختصاص المتعمد
 من التفسير بالواقي واجتماع علم القرآن عنهم على مد عام غير لادافته له على مصادره والحاصل انما خالفون بينهم الاختصاص الامم
 من تلك الاختصاصات طواهر الكتاب بنفسه لم سواء كان منهم فمما علمنا او ظنا ثبت ذلك جهة طواهرهم من من باب لفظي الخاص
 مع احتمال النقل وجود الغرض القاصد فيكون جهة الاصول الخارجية لتسببه الى تلك الاختصاصات فلهذا لم يثبت ذلك في
 جهة الامتثال انما من باب لفظي الخاص بالاجماع المركب واما خبا الفتن فيمكن منع ظهوره الذي وجوب طاعته ووجوبه على الفتن
 يدعى ان لا يثبت مقام اعتبار الفتن الحاصل منها في شخص من الاطاعة والمعصية بمعنى ان المستقام في وجوب التمسك بالفتن المستقام
 من الجز ليس الا وجوب الطاعة الحاصلة في العمل بما يقتضيه من الكتاب من قول الامام واما ان العمل بما يقتضيه من باب الفتن المطلق او من
 باب الفتن الخاص بالجز فيكون عندنا **افق** قد استصاحبنا لعلنا بيننا بهذا الجز على جهة الكتاب وروى في الاخبار بان الامر
 بالتمسك بالكتاب بجماع عطف اهل البيت عليهم السلام فيكون كل منهما مستقلا لا بالعادة فالعدم افادتهما كما في بعض الروايات
 يدل على موضع فهم جميع القرآن ببيان اهل البيت وادعى العباد ان المصولة ان مؤلف الاخبار بين خلاف لظهوره من عن يظن
 في جهة طواهر الكتاب بنفسه لا في جهة هذا الجز وهذا الاختصاص الظاهر في كل منهما في جهة الكتاب بنص عوى القطع من اجتماع تلك
 الفتن لا يمنع ظهوره في ذلك فذكر بروى السيد شاذ الوافان الامر بالتمسك بالكتاب لله لا يدل على انه يمكن الفهم بنفسه
 بل لا بد منه هو الاستعداد للعلم بعد الانعام مد فوعده بان الظاهر من التمسك بالكتاب هو التمسك به من جهة طواهره من جهة
 ما يثبت ان الظاهر من التمسك بالاعتداه واخبارهم ذلك ايضا باعتراف الخصم كما ان الحاجة الى التمسك في التمسك بالاختصاص
 بالعبادة التي لا يضر بالتمسك بالاختصاص ولا وجوب الحاجة الى الاثران بالميتين كما عرفت في الكتاب فكذا الكلام في الحاجة الى التمسك
 في التمسك بالكتاب لا يثبت انما **الحاصل** ان لا فرق بين الكتاب والاختصاص وروى ما على اهل الشافعية على غيرهم في عدم

[illegible]

انظر من غابها الظن يكون جواز العمل بما يقتضيه الكتاب بآثارهم ولا فاع على جهة هذا القول يمكن ان يكون المراد من قولنا اننا
 الامم كما ذكرنا الاخبار يكون وان كان خلاف ذلك فاعرف اننا في الجتهات وجهه من الوجهين فان تلك الاجتهات الثقلين وما كان على
 عرض الاجار على الكتاب يدل على ان الكتاب من هذا القبيل اي كون وضع الكتاب على وضع ما يفتقر لمتقنين فلك بعد قبول علمهم
 تلك الاجتهات صدور كما هو الظاهر في بعضها متع او لا لا لها على التمسك بمفاهيم المقطع من حيث هو متفاهم المقطع لا يكون المراد
 لزوم التمسك بالاحكام الثابتة والمراد ان المعلومة منه كما هو ثابت واكثرها وكذا ذلك على عرض الاجتهات على الكتاب وثابتا
 هذا فسلم ذلك فنقول ان ذلك لا لها على التمسك بالافاظ والعرض عليها يعني مقلوها هو اهلها فظاهره ان ذهب جماعة من
 الاخباريين الى ان المراد التمسك بما صرح الامم به والتمسك به على ما فسر به به وان كان خلاف ذلك فظاهره عند نقل الكلام الى
 هذه الاخبار ونقول ذلك لا لها على ما نحن فيه من ايمانهم لوليت العلم بان تلك الاجتهات ايضا من قبيل البهات الموثقين الذين يوصون
 ما يفهمه المخادرون بعين انظر الحاصل الثامن انك الاجتهات يكون جهة الاجتهاد لك وهو في ما لا يجد ما يفتقر منه بخلاف الكتاب
 في خبرنا ونذكر العلم بان متفاهم الخطابين معا علمنا او ظنا كان ذلك وان لك ما ثبتان العلم في الخطابين انتهى ما اردنا نقله **وحيث**
 انما لم يثبت ان خبر من الموثقين في البهات منهم هو الرضا بما يفهمه الواردون عليها من الزمان وان كان خلاف ذلك فاعرف
 فلو لم يكن كون واحد من الكتاب الاجتهات من هذا القبيل بل يقول بكونها من باب الخطاب لشفا هي جهة التمسك مع الخطابين في
 التمسك بمقام محصل مفاهيم من باب لفظ الخاص بل لالة الاجتهاد والعدد في خبرنا هو الكتاب غير خبر الثقلين من الاجتهات المذكورة
 الاثر من سببها الاحكام من ظهور الكتاب اجتهات لخصاصها بالاحكام الثابتة والمراد ان المعلومة كما نرى اذ ذلك فغير الاحكام الظاهرة
 على جهة الاجمال والاجتماع في غايتها لانه ان لم ينع عدم وجوده فتح كفاية القصوره او الاجماع او العمل الطامع في موارد هذا المعنى
 لهذا الامر والبلوغ في العمل بالكتاب التوجيه على هذا العمل فانه لا ينبغي ان هذا التاكيد ما اتموا ودرست الامم لا احصى في كتاب
 الاحكام المعلومة اتماء علمنا والاجماع والقصوره في ذلك الزمان فكل تلك الاجتهات الاثر في العمل بالكتاب على الاحكام المذكورة فلهذا
 والاجماع والقصوره مما لا يجبر على الاحكام المعلومة من الكتاب بنص صريحه الا لسبب الاحتياط في العمل بما لا موجب للمقطع بالمراد
 ايضا مما لا يجبر به لعدم وجود مثل ذلك وكما لا نذكره في الآتي ان يكون المأمور به هو العمل بالظواهر فيقولون مقادير تلك الاجتهات
 الاثر لو كان الظن بان المختلف لاجتهات لانه هو العمل بظاهر الكتاب من حيث نفسه لا حيثما يكون المكلف هو العمل بعدا لبيان عدم
 تفسير من الامم لذهنا الاجتهات بين اليك ان التمسك بالاجتهات مضار به واما مع ان هذا التاكيد انما هو لغو القطع بعدم اثاره
 للاستكمال في ظهور الكتاب بعد ورود تفسيره من الامم ومع حصول القطع بان ما يفهمه اخبارنا الاخباريون من ذلك لانه اجتهات المتع
 من التفسير بالآتي واجتهاد علم القرآن ففهم على مد عام فكل لا اجتهاد له فمصادره والحاصل انما قالوا من ففهم الاجتهات الامم
 من تلك الاجتهات جهة طاهر الكتاب بنفسه لم سواء كان منهم ففهمنا عليها او ظنا فثبت بذلك جهة الظواهر لهم من باب لفظ الخاص
 مع اجتهات النقل وجوده في هذه القضية فمكون جهة الاصول التجارية بالنسبة الى تلك الاجتهات لان قطعهم لم ومضى ثبت ذلك
 للجهة لا مثالا انما من باب لفظ الخاص والاجماع المركب واما خبر الثقلين فيمكن منع ظهوره الذي وجوب طاعته وجوده معا ففهمنا
 يدعو الى التمسك في مقام اجتهات النقل الحاصل منها في تضعيف الاطاعة والمعصية بمعنى ان المستقام وجوب التمسك بالثقلين المستقام
 من الخبر ليس الا وجوب الاطاعة الحاصلة بالعمل بما يفهم من الكتاب من قول الامام واما ان العمل بما يفهم من باب لفظ المطلق او من
 بآثار لفظ الخاص فالجواب عن ذلك **افق** فداست له صاحبا لغوا بين في هذا الخبر على جهة الكتاب وقد توهم الاخباريين بان الامر
 بالتمسك بالكتاب بجماع عطف اهل البيت عليه السلام في كون كل منها مستغلا بالافادة قال وعدم اثرها كما في بعض آياتها لا
 يدل على توضيحهم جميع القرآن ببيان اهل البيت وادعى العباد ان المستفاد من قولهم الاخباريين خلاف لظهوره من غير بطون
 في جهة طاهر الكتاب بنفسه الاولى عد هذا الخبر في هذا الاجتهات الظاهر في كل منها في جهة الكتاب بغير توجيه وعوى القطع من اجتماع تلك
 الظنون لا منع ظهوره في ذلك فلهذا يدعو السيد شارح الوافية ان الامم التمسك بالكتاب لا يدل على انه يمكن الفهم بنفسه
 بل ان لا بد منه هو الاستعانة بفهم بعد الامم مدققة بان الظاهر من التمسك بالكتاب هو التمسك به من حيث حاجته الى الاجتهاد
 ما يثبت بان الظاهر من التمسك بالتمسك به واخبارهم ذلك ايضا باعتراف الخصم وكما ان الحاجة الى الفهم في التمسك بالاجتهات
 بالعينة الى الوجه الفخ لا يضر بالتمسك بالاجتهات ولا يوجب الحاجة الى الامم والمثبت كما اعترف في الكتاب فكذلك الكلام في الحاجة الى الفهم
 في التمسك بالكتاب بالنسبة اليه **الحاصل** ان لا فرق بين الكتاب والاجتهاد عند ورودها على اهل البيت وعلى غيرهم في عدم

خاتمة الاولين في الفهم الى المخرج واجتاج الاخرين اليه والمبين للتدبيره ارجاء دون الغلبة الى الكتاب غير ذم الغلبة الى
كلا الفريقين فها هو زائد على الترجمة وكما ان الظاهر من الغلبة بالاشارة هو الفهم ولومع الترجمة فكذلك الظاهر من الغلبة بالكتاب
هو الفهم ولومع الترجمة فكذلك الظاهر من الغلبة بالكتاب هو الفهم ولومع الترجمة فظاهر الترجمة عدم الحاجة الى ذلك الامر لا بد وكلا
داعي الى ذلك بل الامر بالتمسك بالاختيار الى ابدية الاستعداد والفهم بعد الاتهام فكذلك الكتاب ثم ان لصاحب العلم في هذا المقام
كلما جعل التحصيل المتقدم ولا يأس بالاشارة السهلة الى الدليل الرابع من ذلك جرحه جزوا احد سعيه كواستدراكه لطلب العلم
في غير القصر وروى من الاحكام لفقد الاجماع والتسعة المتوازية **القول الثاني** في معنى ووضوح كون اصل البراءة لا يهبط غير القصر
كون الكتاب بطلان البراءة لا ينفذ لان الحكم المستفاد من ظاهر الكتاب هو معلوم لا مظهر وذلك بواسطة منجبه مقدمه
خارجيه وهي في خطاب الحكم بما للظاهر وهو بغير خلاف من غير ذلك لا يضر من غير ذلك الظاهر لسنا ولكن ذلك لا يخل ويختص
بمن قبل الشكاه لا بعدل عنده الى غيره الا بدليل لاننا نقول احكام الكتاب كلها من قبل خطاب المشافه وفقد لا يتخصص
بالموجودين في فن الخطاب وان ثبوت حكمه في حق من نازل بما هو الاجماع وفضا القصر وانه ما تراك التكليف بين الكلا
في الاجازة ان يكون افرز في بعض تلك الظواهر ما لم يرد على اذ خلافتها وقد وقع ذلك في مواضع علمنا بها بالاجماع ونحوه فمحمل
الاعتماد في غير هذا لما يراه على الامارات المصيبة للظن القوي الجزوا احد من جملة ما يقع في القطع بالحكم
وبسبب وجهه الظن المستفاد من ظاهر الكتاب الحاصل من غير ما ينظر من ظاهر الكتاب **القول الثالث** من مجموعنا بالنظر الى اناطه التكليف
به لا يناء الفرق بينهما على كون الخطاب متوجها البناء وقد بينت خلافه وظهور اختصاص الاجماع والقصر وانه الذي على المشاركة
التكليف المستفاد من ظاهر الكتاب بغير صورته وجوبه الجزوا احد من جملة ما يقع في القطع بالحكم المستفاد من ظاهر الكتاب
وظاهر هذه المقالة ان غاية ربه بان ظواهر المصيبة للظن القوي الجزوا احد من جملة ما يقع في القطع بالحكم المستفاد من ظاهر الكتاب
بان ظواهر الكتاب بطلان البراءة لا ينفذ لان الحكم المستفاد من ظاهر الكتاب هو معلوم لا مظهر وذلك بواسطة منجبه مقدمه
عن كونها فظهر المراد اننا باحتصاص الخطاب بالموجودين لعدم جريان المصيبة الخارجية لتسبب البهم يجوز ان يكون بطلان
الظواهر بغير ما يبدل الى الطين على اذ خلافتها وقد وقع ذلك في مواضع علمنا اذ خلافتها الظواهر بها بالاجماع ونحوه فمحمل
الاجماع مثلا مع ذلك يجوز ان فارجح ذلك يجوزنا الا فرزنا في سائر الظواهر التي يكسب الاجماع ونحوه من استنباط القطع من
الاقران فيها فمحمل كونها مضرة ومحمل الاعتماد في غير هذا الاقران فيها على الامارات المصيبة للظن القوي الجزوا احد من جملة ما يقع
ومع هذا الاحتمال ينبغي القطع بالحكم المستفاد من تلك الظواهر وبسبب وجه الظن المستفاد منها **القول الرابع** من غير ما انظر الى
اناطه التكليف لا يناء الفرق بين الظواهر وعجزها في اناطه التكليف على كون الخطاب متوجها البناء يكون الحكم المستفاد من
الظواهر بطلان البراءة لا ينفذ لان الحكم المستفاد من ظاهر الكتاب هو معلوم لا مظهر وذلك بواسطة منجبه مقدمه
منوط ببطلان الحكم المستفاد من سائر الامارات لكونه مظهره وقد بينت في مسئله الخطا الشافعي اختصاصا بالمشافه
او الموجودين في زمان الخطاب بغيره الى كل من يكون الحكم المستفاد مظهره لا معلوما بعد العلم بيقا التكليف الاستعداد بالعلم
ببساو بان في اناطه التكليف بملوما او دله السلطان رة على هذا المقام من ان تسليم كون ظواهر الاقران خطية المراد لا ينفذ لان
فما عدا الاستعداد لعدم وفائها الا باقل قليل من الاحكام لعله غير اذ لان المحفوظ في هذا الاقران الذي اوردده صاحب الخطا
رہ على منسره هو خصوص الاحكام المدلول عليها بالكتاب المجيد البين كونه مظهره او فظنته ولا منافاة بين ذلك وبين بطلان
الاستعداد لا على وعلى من ثبوت كون الاقران خطية المراد بل يمكن ان يقال ان صاحب العلم بعد ما سلم ولا لة الا ان على عجزه الاجماع
فعلية كون الظواهر خطية المراد ما يخرج عن الاستعداد لا بطلان الاستعداد ولا بطلان العلم مقتضيا بالعلم عجزه الاختصاص
وقولنا رة وظواهر اختصاص الاجماع معطوف على قوله لا يناء الفرق اة والظاهر ان من غير من ذلك يقع اعراض آخر وهو اننا
سلمنا ان الحكم الذي ينفذه امتا لنا من ظواهر الكتاب بطلان البراءة لا ينفذ لان الحكم المستفاد منها لكن قاعدة الاشتراك الثانية بالاجماع
والقصر هو مفسنه لغيره الحكم المستفاد من ظاهر الكتاب بطلان البراءة لا ينفذ لان الحكم المستفاد منها وخاصل الذبح دعوى اختصاص الاجماع
والقصر وانه الذي على المشاركة في التكليف المستفاد من ظاهر الكتاب بغير صورته معارضه بالجماع للشرائط الالهة فانه لا ينفذ
حيث على الاعتقاد بالظاهر وطرح الجزيل المعروف بينهم بغير عموم الكتاب بخصوص الجز وعلمنا استظهر من هذا النبوة لا ينفذ
ولا اشتبا من الارب منها بل لا يظهر ربه بالاجماع من السلطان رة والافضل الصالح وانه ايضا علمنا استظهر من الجزية مقالته

فمن لم يسمع أو أذناه أو لمصر أو لم يسمع
 كون الظلم في الظلم في الظلم في الظلم
 الظلم في الظلم في الظلم في الظلم
 من قول الله في الظلم في الظلم في الظلم
 من الظلم في الظلم في الظلم في الظلم
 من الظلم في الظلم في الظلم في الظلم
 من الظلم في الظلم في الظلم في الظلم
 من الظلم في الظلم في الظلم في الظلم
 من الظلم في الظلم في الظلم في الظلم

في عدم العدل به عنه قد روي عنك فاعرف من على المعادلات ان مقام كون الحكم مدلول الخطاب يجب تفاهم العرب ومعاير ذلك
اصل اللسان في مقام كونه مطلقون المراد من جهة تضاف وقد يفتقران في مثل مناط الجبر والاعتبار في ذلك لا الاطلاق هو الظاهر في الجبر
وهو كون الكلام بحيث يحل على ذلك المعنى ولو بواسطه الظاهر في المقامات المكتشفة بالكلام سواء اذ اتقن بالمراد لا وسواء
كان ظن من ثبوت الاعتناء على خلافه لا لا ويصير به بالسبب المطلق المانط هو الظهور العرفي ما لم يكن ظن من معبر على خلاف ذلك
عنه بالسبب المتعبد ام المناط لا اذا لا ذلك بل كون المدلول مطلقون المراد فلا غيره بالظهور العرفي عالم بطلان كون مراد المتكلم
بغيره بالجهة من باب الوصف بغير وجوده والعلل المتبقية في خلاف بينهما الاعتناء اذا كان مطلقون المراد لكن مقتضى ما مر من جهة
على العمل بالظهور العرفي في جميع الصلوات كونه وما رويما يظهر من العلل من التوفيق في العمل بالجهة الصريحة في القول المشهور
طرح مع اعتنائهم بعدم جهة الشهرة فليس من جهة مراد الشهرة لذلك الجبر الصحيح مرسوم او اطلاق بل من جهة مرادها للجبر في
الصلوات بناء على ما قل من الدليل على جهة الجبر حيث استدل بشمل الخالف للشهرة ولذا لا ينامون في العمل بظواهر الكتاب
والشبهة المتواترة اذا عارضها الشهرة في الامور الجبر الخالف للشهرة تمامه اذا عارض الشهرة نفس الجبر لا عمومه واطلاقه
فلا ينامون في عموم اذا كانت الشهرة على التخصيص ثم يباين على الشاهد من ماضي المناظر من ادراك عصره وكذا
الغوايب من عدم الدليل على جهة الظواهر لا لم يقدرا ^{ابناء} احصل لظن العرفي من جهة هذا ولا انذكر الفاضل هذا
لكن الانصاف ان هذا الخالف لطريقه اصل اللسان والعلل في كل زمان ولذا عقد بعض الاخباريين كالاصوليين استصحاب
حكم العام والمطلق حتى يثبت المختص والمقتضى من الاستصحابات الجمع عليها وهذا وان يرجع الى الاستصحاب المصطلح في الجبر
الاستصحابين الى استصحاب المختص والمقتضى لان العرف من الاستصحابين انما يكون اسنادا للعموم والاطلاق من الفواعل الاجمالية
ان الظاهر في الاختلاف بينهما في المرجع في مقام بيان العمل على هذا الجبل الاطلاق هو طريقه العرفي في العمل اللسان والاختلاف تام هو في
لتخصيص طريقه اصل العرف هو الباعث على السبب المطلق في اسناد الظهور سواء كان ظهورا خفيا او جازيا بالذات بين الصلوات
عن ذلك الظهور بحيث يكون معبرا عنده في العرف في الباعث على السبب المقتضى يفعلون بالمداهل عند العمل بالمراد في الشك
في المداهل لا يعملون بها عند قيام الظن العرفي على خلافها كما اذا عارضها من الاستصحاب الاطلاق في الجبر الصحيح مثلا فرفع الظن في
الظاهر العرفي ظاهر وهو موهوم المراد عارض الشهرة عنده من لا يقول باعبارها وذلك لا طلاقا وانهم لا يدعون على اسناد الظهور الا اذا
حصل الظن بالمداهل ذلك الظاهر والانتفاء ان الظاهر وان كان لا ينفك غالبا عن كون مطلقون المراد لان ما مر من صورته الظاهر
على عدم الالتفات في رفع المبدء عن الظاهر لا يثبت عند المتكلم في رفع المبدء عن ظاهره ما لشد القين بالمداهل الخلف فضلا عن
صوره لا شك فلا ينعنون بذلك لظن او اشك ما اوجب له معتبره الخاوارزمية فيكون على العمل بالمدلول العرفي مع ذلك لظن الخا
او اشك كما يظهر من ذلك الخاوارزمية الواضحة بين الخواص العبدية في مطلق الخاوارزمية واشتراك التلطف مع الالهي المفعولة ثم اقرن
الكلام بحال او مقال يكون في العرف ظهوره ومقتضى الظهور نفس الكلام خرج بعرف الظهور الى الانحلال مع الكفاية مقتضى الحال
او المبالغة ظاهر مع التماس وتبعي ظهوره في الكلام على ما له مع مرجوحه ظهوره في العرف من وجه لا اجل الاختلاف في الكفاية والتجاذب الخلف
في ترجيح المصلحة المرجوح على الجنا والعكس التوضيح وكذا الكلام في العام المصغف في مرجع البعض من اوجه العمل المصغف للمصغف
الصالح للقول الى الكلام الامر الذي الواضح بين الخواص العبدية في مطلق الخاوارزمية واشتراك التلطف مع الالهي المفعولة ثم اقرن
هذا الاختلاف انما الى الاختلاف في ميزان ما عند العرف في مثال هذه المقتضيات هو الكفاية او التجاذب الظاهر لا ينفك في العرف ذلك
بين كون ذلك الامر الذي لظاهره المقتضى المقتضى ما به او منفصلا عنه واما لو لم يكن ذلك الامر المنفصل ذلك الظهور بل كان مراد
احدا بل يصلح للصرف باحدا لهما كما لو اطلق المولى اكرم العلماء ثم ورد قول اخر منه لا اكرمهم ما واشتركت في ذلك العالم الغافل فلا
ذاعى نوع المبدء من ظاهر العموم بالكلام الجبل باحتمال الازد من التبيين في العالم بل بظاهر العموم في العمل المشترك على الجاهل فيفضل في
جهة الظاهر في الكلام ان كان معروفا بالمداهل في الصلوات ان يكون حثا من جهة العرفي فلا يمتنع به باحدا المصغف وان كان التلطف
والعمل وجود الصلوات وان كان امره منفصل يصلح لكونه صار ما جعل على احدا المصغف ان كان مراد بالامر المنفصل مثل ما مامنا
به من قولنا اكرم العلماء ولا اكرمهم بل باحدا لهما ولا يمتنع في التبعين التبعين بين المراد بالصلوات في الامر المنفصل وبين الصلوات في التبعين
بالكلام من الحال والمقال وان زاد بالصلوات في الماهدين المراد هو وجوده بظاهره في ظهوره اصل الكلام في التفسير بينهما
ظاهر الوجوب المرجوح وكلاهما من هو متعارف من لوجه ما شئت ومقتضى ما عرفنا ما اولنا بان المبدء الاستغناء او اداة الاستغناء

چپی

[illegible]

چون که از استاد خود آموخته بود که
کتاب را به هر کس که خواهد داد
ببخشد و از او بخواهد که
از او بخواهد که از او بخواهد

[illegible]

ويميزه بفعل الاختصاص التبيين في الفاسق بقيام احتمال الوقوع في التدمر لعدم المساواة لان الفاسق لا يدع عن الكذب فان قيل
لا يجرى جنس القسوة بتمام الكذب بل قد هو من جنس عدم الاعتناء باحتمال وقوع كذب العاقل لا وجوب التماسك بالاحتمال لانه لو كان
في حدسه لان القسوة والعذر الزجر لا يختصان بالاعتناء بالاحتمال بل بالاعتناء باليقين في عدم وقوع الفاسق في التدمر
من جهة الخطأ المحكم من جهة العاقل والعاقل على ما يصح التحليل لا يعرف خطئنا من ذلك لان الفاسق لا يتركه ففعلنا
فعلنا الكذب عن العاقل من الاجتناب عن الفاسق لان هذا هو الذي يصح لا ناطقه والقسوة والعذر الزجر لا يختصان به بل يختصان
ولا انه لا يتركه على قول التهمة في عدم سبها وانما لا يتركها على اعتبارها في عدم كذبها فان كان يتركها لا لانه لا يتركه على ما ذكره الوجوب
وجوب قول جنس العاقل لبقاء احتمال خطا العاقل فيما احترق بتمام هذا الكذب فيجب التيقن في جنس العاقل منه لاحتمال خطئه و
سهو وهو خلاف الامة المفصلة بين العاقل والفاسق فانه الامر وجوب في جنس الفاسق من وجوب في العاقل من جهة خطئه
فلما ثبت بالامانة عدم جواز الاعتناء باحتمال عدم كذبهم في خطئه احتمال خطئه وعقله واستباده والخطا عدم الخطا في الحق هذا
اصل علمه الجاني العاقل والعلماء في جميع الموارد ثم لو كان الجهر من بكثرة مله الخطا والاشياء الجاهلة من عدم انما عدم الخطا
والاشياء والافعال من قول الراوي والشاهد القسوة وان كان يتركها في الامور ثبوت ذلك من الاجماع لان المصنف في هذه
اعتناء هذا في جميع موارد ليس لعل خالف مقتصر لعلوم هذا الشايع وهو انما ذكر على وجوب قول العاقل بل لما ذكرنا من ان
المردود وجوب قول العاقل رفع التهمة عنه من جهة احتمال عدم الكذب لا من وجوب عدم خطئه وقوله ما ذكرنا من ان
دبتنا احد من العلم على غير ما يقدر على التماسك مع استدلاله على ما يتركه السؤال والكاظم ان كان من عدم
ولا انه لا يتركها من انما قول قول العاقل على وجوب من وجوب الاعتناء هو الوجه فيما ذهب اليه المصنف بل اطبقوا عليه كما
انما من على عدم القسوة التماسك في الحسن انما الاستدلال المحقق ان علمه في الاجتناب عن خطئه من ان التماسك هو الخطا
فاحسن اخذ في عدمه على اصل الاصل لا يفتقر الى اشكال وانما الاجتناب عن خطئه وانما خطئه ليس جهة الاعلى من كان محكم
الجهر الجاهل من جهة علمه كما في المصلحة الاحكام الشرعية بالاعتناء بالاحتمال في جنسها من انما لا يتركه من كل جرح في خطئه
من المحكم انما يكون ما لا يقبل الاجتناب عن الخطئ من باب جرح ما خرج فان قلت على هذا اذا اعتنى الفاسق بغير علمه
عدم الكذب من قبل شها منه في الاحتمال عدم الكذب من قبل العاقل من احتمال خطئه وخطئه في الأصل الجهر عليه مع
شها منه من دونه انما عاقل ليس المراد شها ذكر عدم علمه العاقل انما القسوة تامة الحكم بهما وجودا وعدمه ما ثبتا كما في التماسك
والقسوة وهو ما قاله الروايات المذكورة لان ذلك لا يخلو من القسوة حيث قيام احتمال عدم الكذب ممتنع من جهة عدم التماسك
في العاقل من جهة الجهر فلا يتركه على وجوب قول العاقل انما يمكن في خطئه او عدم خطئه في الخطا المختص بالجار التحصيل في ذلك ايضا
على شرط العاقل انما لا يتركه من القسوة صورة العلم بعدم عدم الكذب بل لا يتركه بل لا يتركه في الاعلى من انما
كون الموصف فيها انما هو العلم من الجهر ان كان ما يستلزم التيقن بطلان الثبات والاشياء والعرف من جهة عدم ثبات العمل على
مقتضوجهم وان كان عاقل لا يتركه وجوب التيقن في جنس التماسك بالاحتمال من جهة العلم بكونه من جهة العلم بكونه
على ضل من العمل بغير الفاسق من جهة التيقن وجوب التيقن في جنس الخطا في الجهر من جهة العلم بكونه من جهة العلم بكونه
موجب وجوب التيقن في جنس الفاسق من جهة العلم بكونه من جهة العلم بكونه من جهة العلم بكونه من جهة العلم بكونه
لعلنا الفرق في جنس الفاسق لانه ان يكون المناط في الفرق ان هذا الجهر من الاجتناب عن خطئه الكذب وليس ذلك في الفاسق
فيما التيقن في جنس الفاسق لانه ان يكون المناط في الفرق ان هذا الجهر من الاجتناب عن خطئه الكذب وليس ذلك في الفاسق
علمه كذا به فانما الجهر انما هو العلم بكونه من جهة العلم بكونه من جهة العلم بكونه من جهة العلم بكونه
والعلم انما لا يتركه من جهة العلم بكونه من جهة العلم بكونه من جهة العلم بكونه من جهة العلم بكونه
الكذب ولا تاتي لوان فرض العلم بكونه من جهة العلم بكونه من جهة العلم بكونه من جهة العلم بكونه
الاعتناء بالاحتمال الخطا في عدم سبها وعلى من وجوب عدم كذبها في التيقن بكونه من جهة العلم بكونه من جهة العلم بكونه
انما في الامة الاجتناب عن سبها من جهة العلم بكونه من جهة العلم بكونه من جهة العلم بكونه من جهة العلم بكونه
بغيره من جهة العلم بكونه من جهة العلم بكونه من جهة العلم بكونه من جهة العلم بكونه من جهة العلم بكونه
في جنس العاقل فلهذا من امر محسوس كونه عال لا امام ثم كذا وقد جرح من مقتضاه وحده كقولنا ان مقتضى اجماع العلماء على كذا وكذا

لا يتركه الا في الجاهل
عليه

او التهمة واهل الحق او غير ذلك فلا يمكن ان يراد به دخول الامام في المحرم وقد نفى عنه وضاعا الى من عد الامام ثم كونه لغيره حلالا
او احتياطا او فضا لا فقهنا اصل الحديث فان عد ذلك من عد الامام وان كان انراة العدم من جهة مقتضى المعنى القوي لكنه روي
فان اضافت الاجماع الى عد الامام ثم فلا ينبغي الاشتغال في عدم محرمية هذه الامور لان من خصوا العلم لثانف بقوله الحكم من الاما
به من جهة هذا الاتفاق الا انه انما نقل سبب العلم ولم ينقل للمعلوم الذي هو محرم وهو قول الامام حفيدي في نقل الخبر وسكانه
بالمجرى الواحد **الحاصل** ان من عرف في المقدم الاول ان الغايل مصدق في اخباره وبعدها علمنا ان مدعى الاجماع لم يجمع على
عصره بل الملع على قول بعضهم واقصوه حدسه موافقة السابقين فعنه قوله لجمع علمنا شيئا بمقتضى مقتضاه في اخباره ما يقتضاه
حدس ذلك واتا ان حدسه ذلك على طريق الواقع فلم يقع دليل على المحرم به او التقييد به فخصوا الجرم بها سنا من امر موافقة
الامام ثم واتوا بتقدير **بما** **المصلحة** الزائدة في مباحة المقام ولعمري ما قال ولعل ما حقه سلمة تعقيل المقدم الاول فلو فرضه
وهو ان من البدقته ان معنى كل جملة كذا محسب عفا دي بقول المجتزأ ان التصاقه كذا او حبان بها كذا محسب على ولواريد في الواقع ايضا
فالمعنى ان كذا في الواقع باعضا دى ولولم يلتفت اليه المجتزأ ولا المجزئ وبقول كل جملة ليس الا مصدق في عفا دي المجزأ خبر من علمه به ولكن
كلها صله احد ما عليه باعضا الحواس الظاهرة او بعضها من الوحي والامام او العكس والنظر والتحس والوجدان وغير ذلك من
الطريق المصلحة للقطع ومن تلك الطريق ما يعلم عدم تحقق الخطا في مقتضى المطلوب للواقع عقلا كما لو وجد الامام او غاذه
كالمحسوس انما يميزه ببعضها اما من غير ذلك وبعضها مما لا ينظر اليه ككثير من المعلومات والحس والوجدان والنظر والاستدلال
والعائنه الا انما يعلم طريق حصول العلم فيه قطعا فاما في طريقه ما يعلم فيه عدم الخطا عقلا او غاذه يعلم بوجود بعضه في
المجزة اعتقادا دون ان مطالعته للواقع ويكون مجزئ وهذا من قبيل الاجتناع الاحاديث التي طريق العلم بها التماز ومن
الافار ورواها في المحفوظات والنجابات في المقامات واما لها فانها راجعة الى الوترية لواتماع والخطا فيها من منع عادة
وليس طريقها التحس في النظر الذي انما هو من خطا بعد حصول العلم باعفا دي المجزئ مكلفا لشارع بقصد فهمه باعفا دي
الحكم بالمطابقة للواقع وهذا معنى المجزئ بخلاف ما كان طريقه ما يقرب فيه الخطا كالحس والوجدان والاستدلال والاستفراء
واما لها فان معنى قول الاجتناب به مصدق في علم المجزئ ولكن لا يلزم له ان المطابقة للواقع وجبته لنا وعليها لاحتمال الخطا وهذا
هو الشرحان اقل ما بين هجوم مجزئ المجزئ الواحد هذه الابهة واما لها لا يؤولون في غير قول المقام في المسائل المح كذا او لا يقع كذا ولا
يحكون مجزئ بالمجزة لان كرمها الى الاستدلال ولا مجزئ المرسل مثل قول الشيخ في التصاقه كذا وهو التزم حصول العلم بمجرى
او مائة من العلوم مثلا موضوع واقعة او وجوده بل وموت شخص عدم حصوله بمائة الف ويزيد من العلم وغيره بالتوحيد النبوي
والامانة والحق والحكماء والجهل بوجود العقل وبساطة الاملاك واما في ذلك انتهى نعم لو فرض ان السبب المقول ما يستلزم عادة
موافقة قول الامام ثم او وجود دليل على بعضه حتى لا يثبتها امكن اثباته في ذلك السبب المحسوس في الغايل والاستفال منه الى ان يكون
بجانبه الاشتغال فيحقق ذلك فاشترى الى ان يتبع الاجماع الكل لا يجتمع علمنا عصره بل يدعى ذلك الحسوس في حكم الاجماع المضان
الى عد الامامة الاجماع المطابق لذلك في معانيه بل يختلف كما يقال في الجحش الغير المأكول غير الطير بحسب اجزاء واتا الخلق واتي
الطير اذ يقال ان عمل الخلق هو كذا واما كذا فكذا الجملان من معشاق مثل هذا كونه فورا واحدا بين العلم ما وضعف مما ذكره في عمل
الخلق لا تدغم من اضافنا لكل واقعة ظاهرة الاحتكا او فقهنا المذهب شبه ذلك لعدم اشتغال ذلك على نقله في وان طلق الاجماع
اضافة على جميعه من انراة الحق المصطلح للعلم ولو سألنا عن وجود الخالف من انراة عدم العلم فذكر في المجزئ فظاهر الحكم كذا وكذا
حكمنا في السبب الذي قوم الامام ثم الماع من ان الاجماع الاصطلاحي يقتضي قول الامام ثم فيدخل في الخبر والتمسك الا ان مستند علم
الحاكمي بقول الامام احد امور اربعة الحسك اذا سمع الحكم من الامام ثم في جملة جملة لا يبرر ثباتها من قبيل العلم بقول الامام هو
في غلبها لعلنا لا حقا عنقه زمان حصول الحق الا انه ملو ان الله جلها جميعا لا يثبت الى الوارد على جملة علمها لا يوجد المصصوم
بهمنا فانا لو ايقولوا وضاعا فعلا او فرضنا على فعله مع التمكن من رده لو كان على خلاف القوام يعلم ذلك الوارد في القول المصصوم
لوضعه او غير ذلك من المعنى وانما امكن في زمان الغيبة ثباتها الا اننا علم من علمه على احد من هؤلاء الحاكمي للاجماع بالتقرير
والتمسك وغيرهم ولذا صرح الشيخ في الهند في مقام التزويق السبب في حيث نكر الاجماع من تاييد جوبه في اللغة انه لو كان في اللغة لم
يمكن التوصل الى معرفة موافقة الامام للجمعة في حبانها المفضولة بعدة كونا فالسبب من عدم لزوم التماس الامام ما هو الحق عند هذا
هذا عن وجه صدى لا تدعى الى ان لا يجمع الاجماع باجماع المطابقة اصلا لا بالادخل دخول الامام الا بالاعتناء الذي يتناهى

۴

مضموناً من أركانها النظرية والعرفية فالعامة من هذا القبيل **الثالث** في اكتشاف قول الامام فقهنا الانواع الخمس وهذا هو وجهنا
ان يحصل العلم بالضرر على ما هو عليه من اخطائنا في استكشافه وهذا على وجه واحد فان يحصل العلم بالضرر من جهة واحدة
يكون الخطأ من جهة واحدة في الحق يكون بحيث لو حصل لنا تلك الاجزاء لم يحصل لنا العلم كحصولها لثانها ان يحصل العلم من
اجزاء خارجة عن العلم بعد اجزاء علمية على الخطا لكن ليس اجزاء علمية بل اجزاء عامة لا علمية قول الامام بحيث لو حصل لنا العلم بالخطا
ايضاً لكان للمفوضين الوجه الاول في جاعته كثير ولخبرنا بالاجزاء على ما هو حاصل العلم بالاجزاء فاعلم ان الاجزاء على ما هو
كون اجزاء وهؤلاء الاجزاء ملازمة للخطا والعلم به والمفوضين الثاني في جاعته انظر الى الخطا المفوضين الثانية اجزاء على ما هو حاصل العلم
لواحد وان كان فلا يوجب حصول العلم وعلى هذا الاحتمال يمكن ان يقال ان ذلك سلم فيما لو كان اجزاء الجزئية من الاجزاء المنفصلة ليقول الامام فقهنا
فان يكون على نحو بل العلم على ما يكون على ما لا بد له وان كان قد يوجب العلم بمحصل اجزاء كما في الاجزاء من اجزاء الحسوس واما لو كان الخطا
عن الاجزاء المتكثرة فلا يوجب حصول العلم على ما هو عليه من اخطائنا في استكشافه سائلاً عن الفاصل الثاني وان كان للمفوضين اجزاء من اجزاء الحكم لا من
الاجزاء وان كان الغرض من ذلك اننا يمكن ان يستكشف من طريقه كل اهل بين ومنه هي لك التبريد والمذهب هكذا يمكن ان يستكشف من اجزاء
ما مضى من اجزاء علمية على ما هو عليه من اخطائنا في استكشافه سائلاً عن الفاصل الثاني وان كان للمفوضين اجزاء من اجزاء الحكم لا من
سائلكم بل فليست اجزاء علمية على ما هو عليه من اخطائنا في استكشافه سائلاً عن الفاصل الثاني وان كان للمفوضين اجزاء من اجزاء الحكم لا من
حسوس علمية على ما هو عليه من اخطائنا في استكشافه سائلاً عن الفاصل الثاني وان كان للمفوضين اجزاء من اجزاء الحكم لا من
الحقيقي طائفة المذكورة كان ذلك العلم بالضرر من جهة واحدة في استكشافه سائلاً عن الفاصل الثاني وان كان للمفوضين اجزاء من اجزاء الحكم لا من
بنوا فقهنا العلم ببعضه من بعض والعلم بغيره من بعض ذلك فان اقررت المألوف يدين في محصل الاجزاء المتكثرة ذلك الطريق وان كان قد
عحصل العلم بالاجزاء الخاصة بالادوية الثانية بغيره من اجزاء علمية على ما هو عليه من اخطائنا في استكشافه سائلاً عن الفاصل الثاني وان كان للمفوضين اجزاء من اجزاء الحكم لا من
نظيره واجزاء كثيرة الخطا بل لم يستطع علمه في ما هو عليه من اخطائنا في استكشافه سائلاً عن الفاصل الثاني وان كان للمفوضين اجزاء من اجزاء الحكم لا من
منهم في موارد اخرى ويجوز جملته من اجزاء علمية على ما هو عليه من اخطائنا في استكشافه سائلاً عن الفاصل الثاني وان كان للمفوضين اجزاء من اجزاء الحكم لا من
الاستماع عن الامام مع عدم معرفته بغيره واستكشافه في قوله من فاعلم ان الخطا يحصل العلم بالضرر من جهة واحدة في استكشافه سائلاً عن الفاصل الثاني وان كان للمفوضين اجزاء من اجزاء الحكم لا من
من علمنا اننا المتكثر من الاجزاء في زمان البينة ولنا القاء ليس طريقاً للعلم فلا يجمع دعوى ان يستدل به من كون المستند بالاجزاء
المندرجة على السنة باطلها هو الحق وسعرت ان الحق قد يستدل به من اجزاء علمية على ما هو عليه من اخطائنا في استكشافه سائلاً عن الفاصل الثاني وان كان للمفوضين اجزاء من اجزاء الحكم لا من
لمن اجزاء العلم بالضرر من جهة واحدة في استكشافه سائلاً عن الفاصل الثاني وان كان للمفوضين اجزاء من اجزاء الحكم لا من
قول الامام من ومن ملازمه وان كان قد يستدل به من اجزاء علمية على ما هو عليه من اخطائنا في استكشافه سائلاً عن الفاصل الثاني وان كان للمفوضين اجزاء من اجزاء الحكم لا من
الاخير من الحق من زوجه لم يتحول الاطلاق لمدى الاستدلال والوجاهة ان لم يكن هناك اجزاء علمية على ما هو عليه من اخطائنا في استكشافه سائلاً عن الفاصل الثاني وان كان للمفوضين اجزاء من اجزاء الحكم لا من
وجهه في الوقت العلم بطل الاجزاء كذا الاجزاء العلوم استندنا الى الحق من جهة واحدة في استكشافه سائلاً عن الفاصل الثاني وان كان للمفوضين اجزاء من اجزاء الحكم لا من
في معاملة الغرض التي هي في القابلة الخاصة بالادوية الثانية بغيره من اجزاء علمية على ما هو عليه من اخطائنا في استكشافه سائلاً عن الفاصل الثاني وان كان للمفوضين اجزاء من اجزاء الحكم لا من
الجمل واحد يشمل الدين مقامه انما لا يشترط في الحق بل في الحق ايضاً كذلك حدس في كثير من الاجزاء على ما هو عليه من اخطائنا في استكشافه سائلاً عن الفاصل الثاني وان كان للمفوضين اجزاء من اجزاء الحكم لا من
في الصلوات المذكورة من ذلك المعروف من منع التحويل للدين ومن ان الحق من الكفاية في الحق بل في الحق ايضاً كذلك حدس في كثير من الاجزاء على ما هو عليه من اخطائنا في استكشافه سائلاً عن الفاصل الثاني وان كان للمفوضين اجزاء من اجزاء الحكم لا من
الظاهر من ذلك العلم بطل الاجزاء كذا الاجزاء العلوم استندنا الى الحق من جهة واحدة في استكشافه سائلاً عن الفاصل الثاني وان كان للمفوضين اجزاء من اجزاء الحكم لا من
انفا في الكل كما لا يخفى من اجزاء علمية على ما هو عليه من اخطائنا في استكشافه سائلاً عن الفاصل الثاني وان كان للمفوضين اجزاء من اجزاء الحكم لا من
نظير الاجزاء على ان اجزاء علمية على ما هو عليه من اخطائنا في استكشافه سائلاً عن الفاصل الثاني وان كان للمفوضين اجزاء من اجزاء الحكم لا من
المستند من اجزاء علمية على ما هو عليه من اخطائنا في استكشافه سائلاً عن الفاصل الثاني وان كان للمفوضين اجزاء من اجزاء الحكم لا من
ما هو حاصل العلم بالضرر من جهة واحدة في استكشافه سائلاً عن الفاصل الثاني وان كان للمفوضين اجزاء من اجزاء الحكم لا من
فانما هو الله حكماً انما اعترض على نفسه بان المعبر من الاجزاء استندنا الى الحق من جهة واحدة في استكشافه سائلاً عن الفاصل الثاني وان كان للمفوضين اجزاء من اجزاء الحكم لا من
في حصول مثل ذلك في الجرح من اجزاء علمية على ما هو عليه من اخطائنا في استكشافه سائلاً عن الفاصل الثاني وان كان للمفوضين اجزاء من اجزاء الحكم لا من
مراعاة امره كوجوب اللطف وغيره ثم اورد ان المندرجة في اجزاء علمية على ما هو عليه من اخطائنا في استكشافه سائلاً عن الفاصل الثاني وان كان للمفوضين اجزاء من اجزاء الحكم لا من
سمع فاجاب عن ذلك قوله ان ملازمه انما كان ذلك على استلزام انفا في الحق كذا العلم بالضرر من جهة واحدة في استكشافه سائلاً عن الفاصل الثاني وان كان للمفوضين اجزاء من اجزاء الحكم لا من

وانما العرض من الشغل فيكون الانتفاع بمصلحة جارية فلا يوافقنا في كوننا قد وجدنا حجة على حكاية الانتفاع في كان الاثبات معلوما وعلى ثبوت ذلك كلف
عن مضاف المصنوع للادارة المعلوم لكل احد ما بان الرجوع في حكاية الاجماع الى مثل هذا المصنوع الرجوع النافذ في ذلك لا يلزم
ان الانتفاع زائلا وهذا كلام في اعتبارنا مثل ذلك كقولنا لا يجنب الايمان والقنونا التجار عدا الكرم وغيرهما من الملكات وانما يرجع الى
الاجنب في العقاب المقتضى لا يؤول علمها وان جاء بها العن من الثقات حتى قد ردا لها مثل ما اودكو انما وروى عن ذلك لا يلزم
ذلك الرجوع الى الجهد لا ندون لم يرجع الى البحث نفس الاحكام فانه يرجع في اولها وانما رها الهوى الاول اتمعه منه فيكون روا
فلم لا يقبل رواية هذا القدر وانما بطرنا بمكة الرجوع الى البحث لا توافكا كانت الاثبات مستلزما فانه وبالمجدة اذ اقامت له في مكانه
اثبات الملكات اثار مضافا لثبوتها في رعيته وهذا هو الذي قد استدل به من الجهد في التبريل على الحكم ثم قال على ان العطف في الجواب
عن السؤال الاول هو الوجه الاول وعليه فلا اثر لهذا السؤال انتهى قلنا ان الظاهر من الاجماع اتفاق اهل عصر واحد لا جميع العصور
كما يظهر من غايرهم وشاكلنا منهم ومن المعلوم ان اجماع اهل عصر واحد مع قطع النظر عن موافقة اهل الى الاعضا المتقدمة في زمانهم
لا يوجب من طرفي الحكم في مصير الحكم من الامام ثم ولذا قد يختلف احتمال غاير من تقدم علمها واكثرهم في عصر
العلم من باب وجوب اللطف في القول بغير ان في المقام كما ذكر في قوله **العلم** هذا الظاهر انما يستلزم من غريب جماعة العلماء واما
تقدم من غير التبين والتحقق في الثاني جثمان الظاهر منهم اتفاق الكل في عصر واحد واما ما نسبته الى من علمها فانما هو من
على من يلبس هو اتفاق الكل من اهل الارض من السابغ الى ثمانية الاجماع ولذا نهضون دعوى الاجماع بوجودها في كل
في الاعضا السابقة فيكون في ان علمنا العصر اذا كثرت في الاعضا السابقة بعدد اعينها في الاعراض علمها حاشا في قطع
صدم من سواءهم في المصداقا اذا كان في حصر يلبس يمكن الاطاحة بلبسهم في المسئلة فيدعي الاجماع الا ان مثل هذا الامر لا يستلزم
غاده لموافقة المصنوع فالتصور المستلزم غاده لقول الامام **مسجل** العطف في الثاني والممكن المصنوع له غير مستلزم غاده **العلم**
فدفعه سلمه الله الى هذا العطف في الفاضل الترتيب في مناهج بل كل منكر العلم يحقق الاجماع في المناهج ان العلم باثبات جميع العلماء
الموجودين من زمان الى هذا الزمان وفي عصر من تلك الاعضاء من الرعيته انما في جزم المنع كيف ولذا يتوقف على العلم ولا بد
جميع احوال جميع العلماء في عصرهم ثم على العلم بان كل ما يبرز منهم وصل منهم الى المستفيين ثم على العلم بان كل ما وصل اليهم ودونوه
وصل اليها فانما تدون بعض الاقوال وبعض الكتب التي هي أصح وفيه ولم يصل البناء ومن ان يحصل هذا العلم مع ثبات الارض وتكون
العلم في كل زمان واتفاق كثير منهم في غري ليس بها مصنف لم يبدونوا انفسهم في احوالهم ايضا كما يشاهد كثير من الفاضلين وانما
نقل المستفيين في احوال جميع علماء عصرهم غير متعارف بعد انفسنا العصر في الاطاحة بجميع من كان فيه مستبعد فانا لا نتمكن من الاطاحة بجميع
علماء عصرنا وكيف في بعض السابق علمنا مع ان نقل القول لا يجنب الا القن سبما مع مشاهير ما وقع من الخطا ونقل المناهج في كثير من
عصير العلم باثبات في الجميع واما ما نرى من العلم بعدم الخلاف في كثير من الاحكام فاما هو اما في المسائل التي قد روي في سبيل العلم فيها
او ما بقاها مما علمنا بالاول او اخذ العلم في صيغ الملتذا والصوره ان الكل باقون في مكانه او ما في ذلك لا خافه الى الاجماع
انتهى كيف كان فاذا اتفقنا في الاجماع خصوصا اذا كان ظاهرا واتفاق جميع علماء الاعضا او اكثرهم الا من يتد كما هو الغالب في اجاعات
مثل الفاضلين في التبريل المصنوع في وجوه احدهما ان بلادها اتفاقا في المردفين بالقنودون كل ما بل القنودون من اهل عصره واطلها
الثاني ان يربط اجماع الكل في عصره في ذلك زمانها والمردفين من اهل عصره وهذا الاستفاده ليست ضرورية وان كانت فيحصل
لان اتفاق اهل عصره فضلا عن المردفين منهم لا يستلزم غاده اتفاق غيرهم ومن قبلهم خصوصا بعد اختلاف الخلف في كثير من
المخار لا يجمع هذه الرعيته فيكون شافها ولو فرض حصوله للجد كان من باب الحكم الخاص بما لا يوجب العلم غاده نعم هو مارة عليه على ذلك
لان الاتفاق في الانتفاضة عند اهل عصره كونه من الانتفاضة عند قنودهم وقد يحصل العلم في عصره اما زان الحوم مثل ملاحظة
مخار من ذكر الخلف في المسئلة ولو كان من الواقع في شاف في الشبهة والظاهر بحيث يكون في الاهمية في ذلك وذكر المسئلة في
ذكرها لعل لا يستلزم اذا اتفقت في ذلك دعوى خاصة الاجماع سيما بمثل قولهم اجمع العلماء كما في الاخذ من بين العلماء ونحو ذلك
لكن الكلام في كون دعوى الانتفاع في مستند الى البحث الى حد لا يرد حانه الحقي لا مدخله في العلم عيش تلك الاما زان اعتبار
الحسن في ذلك والقن في ذلك ما اذا علم اتفاق الكل في زمانها في جماعة من عصرهم كما ذكر في اذ اهل المعبر في انتمسلة نوح الكرم
لحق القصر واليه من المقلد من اوطا البسبيل في المسئلة ادعي الاجماع لوجوده في كتب المنة فذكر اسرارهم وهو يحمل ان لم يكن في هذا
انتم في في موضعهم فيكون مقلدا مع انا لا علم انتم لا هذا الاجماع الا من علم اشار الى استناده في دعواه الى حسن اقلهم وان

[illegible]

طافض وفي المقام اثبات كون الاجماع المتقوّل من الحكمين الخاصه ولو سلمنا ان معنى التجميع هو ترتيبا ثانيا للعامه ولو ازمرا لعمدها بما
 يتم بما كان للادام العادى من غير ان يكون فيه وفي المقام من لا يربطه هذه موافقه الامام على الاتفاق اذ يابا لمعانها من نفسه فغا اذ
 لو كان موافقه العامه من لوازم الاتفاق والمزبور مع ملاحظه ان التجميع في صوره اقامه القطع بما لو كانت الموافقه من لوازم نفس الاتفاق
 المتنازع الى انضمام ما لا يخفى على ما لا يخفى في الاتفاق المتنازع اليها ومع ان ترتيب الادام العادى للمزبور عليه كان نفس المزبور مستلزما
 له بعد ما دل على شري كقولنا بغيره حكم القابض مع عدم جواز بعض البغين بالقليل في ان اللوازم العامه والمبغين السابق كما انما سلمه
 لما في ترتيبه الاصل المتشدد بنفسه حكمه في هذا العادل والنجاء اشارة الى ان اللوازم العامه للمزبور المتنازع فيها من ترتيب الادام العادى
 فنقل عن اللوازم العامه كما شهد عليه في الحقا الما لم يثبت في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه
 لوازمها الشرعيه من وجوب الاداء والحكم في الميزان فلو كان ترتيب تلك اللوازم فيما لو اجتمع في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه
 فيكون انما ولو كان حكم القابض مصاديق القابض مستعينا لترتيب تلك اللوازم لاستغنىها باختصاصها بالانضمام عن تنهاها الشاهدين
 ولم يكن شأنه الفرع من اجله الى النقل وكان شأنه الفرع مع مجموعها ثابتا من حيثها من كل ذلك من اللوازم الشرعيه للمزبور من كل ذلك
 من انشوا لعمده على ان شرطها انما لا يثبت في هذا الميزان فلو كان ترتيبها في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه
 على فنى من موصوفه في ذلك ثانيا فيمنع من الشرع حكمه بالسبب الى انما لا يثبت في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه
 ففى من على المزبور السابق بالانضمام فيمنع من الشرع مصاديق القابض مستعينا لترتيب تلك اللوازم لاستغنىها باختصاصها بالانضمام عن تنهاها الشاهدين
 مثلا بموتها ما هو العلم بالموثوق لا من لوث فان العلم انما هو القابض بالانضمام الى انما لا يثبت في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه
 جهلا كما لو كان مقتضى حكم الشرع مصاديق القابض من ترتيب الادام العامه كان معنى جزمها في انما لا يثبت في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه
 انما العلم بالموثوق بالانضمام هو كما في قوله سلمه في هذا الخبر فانما لا يثبت في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه
 بحيث لا يثبت في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه
 وكيف كان فانهم لو كانت الفاعله المفعوله بالانضمام لا يلفظ الاجماع على فنى من موصوفه في ذلك ثانيا فيمنع من الشرع حكمه بالسبب الى انما لا يثبت في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه
 لغرضه من عاده للقطع بقول الامام ثم وان كانت قد عرفت ان معنى جزمها في انما لا يثبت في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه
 لو ان ما عرفت انما لا يثبت في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه
 كى من جزمه بالسبب الى انما لا يثبت في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه
 مطالبه لخصه والى انما لا يثبت في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه
 جزمه في ذلك الاجماع المنقول حكاه عدم ثبوت حكم شرعي به ثم ان ما ذكره سلمه في ذكرنا لا يثبت في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه
 جزمه في نقل الشهور ونقل الفتاوى عن انما لا يثبت في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه
 الامارات والافعال القطع من الحكم الواضحة من الامام ثم لكن حصل من القطع بوجود دليل على جزمه في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه
 من جهة الالاف والافعال القطع من الحكم الواضحة من الامام ثم لكن حصل من القطع بوجود دليل على جزمه في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه
 اوسع باعلاق فيهم الجناح والنجاء من المنع من منه كان هذا اللعن والاعتناء كما جاز انما لا يثبت في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه
 مضى قبل من جزمها كما انما هو من الجناح والنجاء من المنع من منه كان هذا اللعن والاعتناء كما جاز انما لا يثبت في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه
 لو اجتمع من شأن جميع ذلك بل قد يكون نفس الفتاوى التي نقلها القائل للاجماع اجالا مستلزما لوجود دليل على جزمه في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه
 لو كان نقل الاتفاق بنفسه مستلزما لاعتناء موافقه الامام ثم فبمقتضى الاجماع المنقول بالانضمام من جزمها في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه
 منكما انما سلمنا من استلزام الاتفاق والى انما لا يثبت في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه
 ذلك معنى قد يفتقر لا بوجوب ثبوت الملازمه العامه التي هي المناط في انتقال من الخبر اليه الا ترى ان انما لا يثبت في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه
 فانه من جهة الجناح والنجاء من المنع من منه كان هذا اللعن والاعتناء كما جاز انما لا يثبت في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه
 وفي الحقيقة ليس هو بنفسه الموجب على العلم في مقام الالاف والافعال القطع من الحكم الواضحة من الامام ثم لكن حصل من القطع بوجود دليل على جزمه في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه
 كلام طويل ذكرنا وان كان يحصل كلامه على ما نقلنا من انما لا يثبت في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه
 على انما لا يثبت في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه
 القضاة في هذا الموضع على ما علم انما لا يثبت في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه في جملة ما دل على ان ترتيبه

في قوله تعالى

المقاد
اتما

التي هي المتشابهة مع ان ذلك لا يعلم فيها حاصل معرفة الجمع بل في المسئلة الغريبة لا يخرج من غايته ولا يخرج من غايته
 بعد العلم بالاجماع واستامرة القاعات والقواعد البرية المبني عليها معرفة تلك الايات والابان فمعرفة تلك المسئلة المشابهة انما هي التي
 بها منقطة على عدم التمكن من العلم بالنسبة الى عرفنا وقد غرنا فيها الى التمكن من العلم في غالبها بالنسبة الى عرفنا فالحكم بقوله تعالى
 القدر وعرفنا زمان القاع والجماع على العلم بالنسبة الى عرفنا وقد غرنا فيها الى التمكن من العلم في غالبها بالنسبة الى عرفنا فالحكم بقوله تعالى
 النجدة الى عرفنا معرفة ما بالنسبة الى عرفنا وقد غرنا فيها الى التمكن من العلم في غالبها بالنسبة الى عرفنا فالحكم بقوله تعالى
 من امر معرفة تلك الايات والابان القاعات قبل عرفنا بل من ذلك سنة مائة والثاني حطوا واستكشوا والتجسسوا من ذلك التثبت وجمدان
 السبل لم يفتل بعد جهته كما حصل فيها فكشف منه ولا غنى عما عليه قوله وان كان من الادلة القليلة باعتبار كونه اصلها كانت اليلة 20
 الشكل الا انما في قوله تعالى والذين هم في غيبهم ولا ينطقون الا بالقول والذين هم في غيبهم ولا ينطقون الا بالقول والذين هم في غيبهم
 جهته بطه وتورعه في نقل بعضه الى العلم وبلغ نظره وموقفه على الكتب الاقوال والاشياء التي كانت منها وهو وصول الى ما بهن في قوله
 العلم يختلف فيها الاختلاف فاحتمل ذلك كما به في قوله تعالى والذين هم في غيبهم ولا ينطقون الا بالقول والذين هم في غيبهم ولا ينطقون
 المتبع موضوع على السمع في قوله تعالى والذين هم في غيبهم ولا ينطقون الا بالقول والذين هم في غيبهم ولا ينطقون الا بالقول والذين هم في غيبهم
 الالهي اهلها الامور بعد كونها في الجماع فاحتمل ذلك كما به في قوله تعالى والذين هم في غيبهم ولا ينطقون الا بالقول والذين هم في غيبهم ولا ينطقون
 عند من يرجع احد الشيء من على الاخر في التفسير الدخلة او كما جاز في الواجب في التفسير الى الواجب ونفس الامر لا يلهي من كلام
 في ان غيبه ذلك في قوله تعالى والذين هم في غيبهم ولا ينطقون الا بالقول والذين هم في غيبهم ولا ينطقون الا بالقول والذين هم في غيبهم
 في قوله تعالى والذين هم في غيبهم ولا ينطقون الا بالقول والذين هم في غيبهم ولا ينطقون الا بالقول والذين هم في غيبهم ولا ينطقون
 لو قال هذا كذا انما هو عند العلم وقد يكون في لفظه وان ظهر من ذلك كذا في قوله تعالى والذين هم في غيبهم ولا ينطقون الا بالقول
 وقال هذا كذا انما هو عند العلم وقد يكون في لفظه وان ظهر من ذلك كذا في قوله تعالى والذين هم في غيبهم ولا ينطقون الا بالقول
 عند هذا في قوله تعالى والذين هم في غيبهم ولا ينطقون الا بالقول والذين هم في غيبهم ولا ينطقون الا بالقول والذين هم في غيبهم ولا ينطقون
 وكذا في قوله تعالى والذين هم في غيبهم ولا ينطقون الا بالقول والذين هم في غيبهم ولا ينطقون الا بالقول والذين هم في غيبهم ولا ينطقون
 علم بذلك لكثرة وفقدان زمان فلو لم يكن ذلك لاسيما الموجه لا في هذا العلم والاهل في ذلك انما هو في قوله تعالى والذين هم في غيبهم ولا ينطقون
 الاجماع فوه مضاعفا بذلك كما هو ظاهر لا يخفى ان ذلك انما هو ما يقع من اهلنا عندنا من انما هو في قوله تعالى والذين هم في غيبهم ولا ينطقون
 الامر في قوله تعالى والذين هم في غيبهم ولا ينطقون الا بالقول والذين هم في غيبهم ولا ينطقون الا بالقول والذين هم في غيبهم ولا ينطقون
 بناء على ان السبيل لا يخفى في قوله تعالى والذين هم في غيبهم ولا ينطقون الا بالقول والذين هم في غيبهم ولا ينطقون الا بالقول والذين هم في غيبهم ولا ينطقون
 من هو في قوله تعالى والذين هم في غيبهم ولا ينطقون الا بالقول والذين هم في غيبهم ولا ينطقون الا بالقول والذين هم في غيبهم ولا ينطقون
 فاذا وقع الالتباس فيما مضى بيننا ولا بد من التأمل بعد ملاحظة ما ذكره من انما هو في قوله تعالى والذين هم في غيبهم ولا ينطقون
 على سبيل العلم واليقين لا وجه لا غيبا في المنقول على سبيل الاجمال دون العلم على التخصيص مع اننا لو كان المنقول معلوما لما كان في
 الاستكشاف من ملاحظة كذا الاطوار التي هي اهل من كذا في قوله تعالى والذين هم في غيبهم ولا ينطقون الا بالقول والذين هم في غيبهم ولا ينطقون
 فاذا كان ذلك المنقول لاجل الامور لا وجه لا غيبا في المنقول على سبيل الاجمال دون العلم على التخصيص مع اننا لو كان المنقول معلوما لما كان في
 بيان انما غيبا في الاجماع المعقول مشروط بملاحظة ما يمكن معرفة من الاقوال وهو ينفسر من ذلك ولا يمكن يحصل التبع من الاقوال والتعليل
 المنكوح لا يصاد على ذلك بعينه فاما في قوله تعالى والذين هم في غيبهم ولا ينطقون الا بالقول والذين هم في غيبهم ولا ينطقون الا بالقول والذين هم في غيبهم ولا ينطقون
 اطوارا في قوله تعالى والذين هم في غيبهم ولا ينطقون الا بالقول والذين هم في غيبهم ولا ينطقون الا بالقول والذين هم في غيبهم ولا ينطقون
 الاجماع المنقول فاذا كان مصداقه في قوله تعالى والذين هم في غيبهم ولا ينطقون الا بالقول والذين هم في غيبهم ولا ينطقون الا بالقول والذين هم في غيبهم ولا ينطقون
 حق في قوله تعالى والذين هم في غيبهم ولا ينطقون الا بالقول والذين هم في غيبهم ولا ينطقون الا بالقول والذين هم في غيبهم ولا ينطقون
 بالتواضع لما لا يفرق في الاستكشاف من ملاحظة كذا الاطوار التي هي اهل من كذا في قوله تعالى والذين هم في غيبهم ولا ينطقون
 كذا في قوله تعالى والذين هم في غيبهم ولا ينطقون الا بالقول والذين هم في غيبهم ولا ينطقون الا بالقول والذين هم في غيبهم ولا ينطقون
 سبيل الحق العلم والاجماع المرفوع من حصوله في قوله تعالى والذين هم في غيبهم ولا ينطقون الا بالقول والذين هم في غيبهم ولا ينطقون
 بحيث يعمد من ذلك لاسيما كما هو مقتضى لاجلها سواء كان من الامور المعلومة والمفترضة من الاقوال المنقولة في النقل والمشافرة

المفاد نفوذ بما يستغنى التبع بما ذكر من التوجع الى الكلام نافل الاجماع لاستظهار عدم مزية عليه في التبع والتفرد بتلك الامور العكس لادان
فقره فلو كان نادرا لا يقدح به فيلزم من غير وجوبه في نفسه وبقوله من غير ان التافل ما حصره وسواء ادى تكملة الى الموافقة والمخالفة
كما هو الشأن في مفرزنا الاول ومن هنا ما يتعلق بالمسئلة فليس لاجماع الاكثاها فالتفصيل للتوجع الى التقل هو مقتضى التافل الى التام يحصل التبع
من جهة التسليم لتمام ذلك في نفسه عليه في هذه المسئلة عينا استظهر من خالو فقلده زمانا من مذهب كلامه موقفا بما عداه مع الموافقة للكشف عن
موافق الشيخ ونفوسه بالنظر **القول** يظهر في حقيقته في المقدمه الثالثة ان مراده من ما نسب هو الامانة والكشف عن الحق المعبره لا العلة الثانية في دفع
بذلك ما اوردها عليه من انما يقولنا بعد ما سهر العلة ان كانت لا تدعي انه في انما الامانة انما هو عند الكشف عن الحق ولا يحصل الكشف في الا
بعد تلك الملاحظات من كون التافل للامانة ضابطا متبعا موزعا في التقل ومن التبع فيها يمكن معرفته من الاقوال على وجه العلم والميقن ومن
ملاحظة بيانها للمعلق في الاستكشاف في كل ما يعمد عليه من الاشياء والامان من سواء كان المكتشف بها من الامور المعلومة كما لو اكتشف في الاجماع
وموافقة المعصوم فيها او من الامور المظنونة كما لو اكتشف فيها حديث معبر او غيره من الاقوال القديمة فان تلك الملاحظات مقتضى الاشياء في الاقوال
وبغيرها ما يتعلق بالمسئلة من بيانها الاصولية والفقونية وغيرها وبما كان الكشف والامور في نفسه هو الذي يتبرع به لا لالة القلبية بما
ظننا اصله وان كان الكشف موجبا للقطع بوجود ذلك الدليل القلبي ثم الملاحظة لتلك الامور انما استظهر عدم مزية لها في السبيل لمصلحة التبع
والتفرد عند مجرى نظره وان ادى نظره الى مخالفة التافل وفيما ادى تكملة الى الموافقة كان كلام التافل موقفا للكشف عن موافق الشيخ و
مقوله بالنظر وان استظهر من جهة التافل عليه عند وعمل فقلده في هذا خاصة نظره واحتماله وصول التافل الى التام يحصل التبع به وروايتهم ان الله
السبيل للكشف ان كان اخبار من اجل الكشف سواء ما شرط الكشف لفظيا او كثر ما يتعلق من فعل يظهر وجهه في المقدمه الثانية من
ذكر الامانة لادع على انما يظهر العادل من حيث انه جبر العادل وان كانا غيرا تلك الملاحظات على هذا المقدمه وجهها وان كانا غيرا من اجل
انما يظهر من شأنه الكشف ولو لم يحصل الكشف ضابطا فلا يظهر وجهه لاشياء تلك الملاحظات كما في ما رواه الاشياء المعبره من باب القلبية
فالمراد فاذا لو حط جميع ما ذكره من المخالف والمخالفة ان وجد يظهر من المظنون من ادى من السبيل المقتول كما لحق في التبع عينا في الدليل القطعي
ولو يوسا **القول** كما لو فرض في نفسه بعد العادل بانما انباء مثلا وفرض في نفسه طاهر الكمال لاجماع الحصول والاشياء المتوافقة مع نفسه ثم ينظر في
حصوله في ذلك الاستكشاف معبره انما في المكتشف عينا في نفسه حيث كان موهوبا على النقل العادل للموجب للعلم بالسبيل في ما اذا استكشف لاجماع
ينقل لاجماع او كان المكتشف غير الدليل القاطع اي في ما اذا استكشف جود الدليل القلبي لمصلحة التبع لاجماع والامانة **القول** يظهر في المناقشة
هذه المقادير من المناقشة في سابقها قال له وانما بعد نافل الاجماع والتقل الى من نافل واحد في مسئلة واحدة فان موافق الجميع لو
كل مع ما علم على حصول احد الحاصل وانما الف لو حط جميع ما ذكره في نفسه في نفسه في النقل لاجماع جبال التافل زمانا في
المعاضد وعدم وفلده وكثره ثم ليكمل بما هو المحصل يحكم على نفسه بوجه ما تدبره واحد وان موافق النقل بعد التافل **القول** يظهر
من ذلك ما ذكره في المسلك عند مفارقات الامانات مع المصنف سلكه في مسئلة التعارض اما الحكم بكون الاجماع للمنفردة
المعدية المتوافقة مع كون التافل معددا ودليلا واحدا فقلده لان الدليل عند له هو الاتفاق الكاشف عن موافقة المعصوم تلك
الاجماع للمنفردة كواشف عن ذلك الاتفاق في وجهه الدليل بعددته على الدليل الموصل الى الحكم لادع الدليل على ذلك الدليل
قدرة وقال لو ليس ذكرنا من غرضنا ان نقل لاجماع المنفردة من نقل لاقوال اجال لا يجري في نقلها انفسها ايقه وكذا في نقل الاشياء التي
يبني عليها معرفة الاحكام والحكم فيها اذا وجد المنقول موافقا لما وجدنا في القامش لمصلحة الجميع كما هو ظاهر هذا في نفسه بوجه ما يجوز
عليه طريقه معظم الاحتكام من عدم الاستدلال لان لاجماع المنقول على وجه الاعتماد والاستقلال فالتفرد به وعدم الثبوت او بوجه التعلق
وجوهها فانما يتصور على ما قلنا ولا سيما في ما شاع من النزاع والجدل وعرفت في الاقوال وكان من الفروع المتأخرة التي لا ينبغي فيها دعوى الاجماع
لفعله المعترض لها الا على بعض الوجوه التي لا يحد بها ان كان التافل من الاجماع في نفسه لمصلحة خاصة او ضرورة او غيرها مما يأتى بها في الاجماع
التي تحققت في نفسه من المسائل التي لا يحد بها من القامش والتفرد من النقل لانه في كلامه **القول** نقل الاقوال فحصل الدليل في نفسه انما في نفسه
الاجماع لان معناه الاتفاق الكاشف عن موافقة الامام في خلاف نقل الاقوال فحصل الدليل في نفسه لانه في كلامه **القول** نقل الاقوال فحصل الدليل في نفسه انما في نفسه
في بعض الفروض فان كان يجري في نقل لاجماع من عدم العبارة به مع التحكم من الملاحظات المنفردة من يجري في نقل الاقوال فحصل الدليل في نفسه انما في نفسه
ولقد عرفت من من نقل سابق الاشياء التي يبنى عليها معرفة الاحكام مثل نقل اربابا في نفسه في الغفلة للاختصاص في كبرهم الفقهية مع التحكم من
الملاحظات المنفردة من يجري في نقل الاقوال فحصل الدليل في نفسه انما في نفسه لانه في كلامه **القول** نقل الاقوال فحصل الدليل في نفسه انما في نفسه
التصديقة في الغفلة للاختصاص في كبرهم الفقهية مع التحكم من من لوجه كبر الاختصاص وملاحظة موافقة المنقول لما فيه من الغفلة لا يعتمد على مجرد النقل

نقل
هذا

وكذا الكلام في ظاهري المنهاج التوابع من اللغة والنحو ونحوها في ذلك الكتاب ان لكل مسئلة منها اهل خبره يعتمد عليه فاذا كان الظاهر من اهل
 الخبر لا يعتمد عليه لامر عدم التمكن من ترجيح اهل الخبر ورجح يعتمد عليه من اهل الاغما على الالة الدالة على خبر جرح الخبر واما عدم رجحان طرفه
 معظم الاستدلال بالاجماع المنقول فهو اذ لم يبدل ذلك الا بين ما خرى لما خرى بل لم يجد الاستدلال به وكذا في هذه المسئلة وما عداها
 من المناخرين راسا وما تشوبح التزم والمحال والمسئلة المدققة عليها الاجماع ومعهم الاخوان المتخلفين بها او كونها من الفروع والقائده التي لا ينبغي
 بها دعوى الاجماع للملة المتقر من هذا العمل على بعض الوجوه التي لا يبعد جوازها في المحل الثالث من حال الاجماع ان المنقول من استيفاءها
 الكلام على الغنوى من نفاذهم على العمل بالاصل عند عدم الدليل نحوه او كون الثاني من لا يبعد بقوله لما عداه او فوضوا به فوهن الاجماع
 بافعال ذلك فوجوده من مقام صلاحه الاجماع عليه بما تم الايقاع على حصوله فمما افادته ان فائدة الاجماع المنقول والاعتماد
 عليه مخصصه ومما بين الاول ما اذا كان جزءا لتبلا استكشافا للغير فيها اذا تمكن المنقول ليس من ملاحظة ما يمكن معرفته في الاقوال على وجه
 العلم واليقين ومن ملاحظة ما هو له تعالى في الاستكشاف الثاني ما اذا كان سببا مستقلا فيما اذا كان المنقول له العمل ووصول
 الثاني الى ما لم يصل هو اليه فمقدم عليه مستلغا في هذا خاصة بحسب استظهار من حال النافل وقوله وفائدة واكتفى خبرنا هذا
 القابله الثانية للاجماع المنقول كالمسئلة لان تلك القابله من الانفاذ باجتناب النافل المستدل احسن مما يستلزم عادة مؤاندة الامامة
 وان كان هذا الاتفاق لو قلنا انما يمكن ان يحصل العلم به عند مضمونه لكن ليس علمنا بذلك بل ونظير لاجتماع معتين فيكون قد وجب
 العلم به عند خبره وفكلا يوجب اليقين بما يستلزم عادة وجود الدليل المعتبر في القابله الثانية لان استكشاف كل بعض منهم الى الاثر له دليل
 ليس من ارجاء القابله للعادة الا في انه ليس من الجهد ان يكون القابله ما القابلون بخاسه التوابع بعضهم قد استدلوا لا لاجتناب القابله
 في ذلك مع عدم الظهور بما يجرها بعضهم قد ظفروا بالقابله لم يبدل به لفتوا سنده او لكونه من الاحاد عند او لفتوا ولا لانه او لفتا
 كخبرنا القابله ومن جرحها عليه في بعض من الترجيح فاذا ارجح في نظر المجتهد المباحثا القابله فلا بد منه اتفاق القابله على اجتناب المستند
 الى الامور المتخلفة للذكور وبما يجملها ما لا يقتضيه الدليل في قولنا المستند بزيادة الظهور في القطع كما هو متبحر في حصوله عن امرنا ان اتفاق
 من يمكن حصوله فيهم على امر لا يبدل من عادة مواضعة الامام ثم كذا لا يبدل من عادة مواضعة الامام ثم كذا لا يبدل من وجود دليل
 معبر عنه لكن من جهة اخرى في المثال لم يبق في المقام الا ان يحصل المجتهد ما لا ينافي من قولنا في العلم او غير الخصة
 الى ذلك فيحصل من مجموع المصطلح له والمنقول اليه التمسك بحكم المصطلح من حيث جوب العمل به بقيد القطع في جملة المقام بالذم وهو قول
 الامام ثم او وجود دليل معتبر لا يوجب اجتناب الرجوع الى الحكم الامام ثم حصل الحكم الظاهري المصطلحون في الدليل لكن هذه القابله التي هي الاولى
 من القابله بين ايضا مبني على كون مجموع المنقول من الاقوال المصطلح من الامارات ملزوما عاديا بالاقول الامام ثم او وجود دليل
 المعتبر الا في معنى التمسك بالمنقول منزلة المصطلح والذم حجة الخبر الواحد كما عرفت من غايبه الامر وجوب قصد بنى الباطل للاجماع في قوله
 بالقابله الى ما يمكن كونه مستندا اليه وقوله لا يوجب عليه امر عدم الملازمة بين هذا القول وبين مواضعة الامام ثم او بين وجود دليل
 المعتبر عند عرفنا على ما قلنا انما ملزمة اعطيت النقل لو كان ما يمكن ان يستدل به في حتم ملازمة القابله ايضا الا ان يكون مخصصا
 الثالث في اجتناب الرجوع الى انما عليه لو كانت متوقفة على مفاد ما عداه او عطف لغيره كما ذكرنا في هذا ما ذكره هذا البعض ليس مقتضيا
 في مسئلة اجتناب الاجماع المنقول ولا قول مجتهد في الجملة من حيث اجتناب اجماع مطلق واتما رجوع حصوله الى ان الحاشي للاجماع مصادق في جملة خبر من حيث
 فان من كون ما يجزى عن حقه ملازمة انفسه وبصفة ما اذا كان اخر لصلح الحكم الواضحي او دلا للدليل المعبر عنه اكل كان حكايته بحجة لعدم اذنه
 حجة الخبر المصطلح والافلا وهذا بقول به كل من يقول بحجة الخبر المصطلح وقد عرفت ذلك البعض بجزائري في نقل التمهيد وفناوى اخاد العلماء
 جميع ما ذكرنا بظهر الكلام في التواتر المنقول وان نقل التواتر في خبر لا يثبت حجة وان قلنا بحجة خبر التواتر لان التواتر موصوف في الخبر يحصل باجتناب عادة
 بقيد العلم الشاسع وبخلاف عدده داخلان خصوصيات المقامات ليس كل تواتر ثبت شخصيا يستلزم في نفس امر عادة تحقيق العلم بالخبر فاذا احسب
 ما التواتر قد اجتناب اجتناب عادة العلم بالواقع وقبول الخبر لا يثبت شيئا لان القروض ان العلم يتحقق بضمين التواتر ليس من لوازم اجتناب اجتناب الثابت
 بغير العادلة ثم لا يخبر باجتناب عادة يستلزم عادة العلم بضمين الخبر بان يكون حصول العلم بالخبر لا من المصطلح لاجتناب اجتناب خبره لاجتناب العاد
 عادلا وان يبدى موت زيد وحضرتنا انما كانا للآدم من قول خبر الحكم بضمين التواتر وهو اجتناب اجتناب التواتر وهو العلم بضمين موت زيد
 الا ان لا ندم من جند على الاجماع المنقول وان كانا اجتناب النافل مستندا الى حدس من مستند الى المبادئ المحسوسة المستلزمة للعلم بمواضعة الامام ثم
 هو المنقول بحجة التواتر المنقول **الحاشي** ان عرفنا التواتر باجتناب اجتناب خبره بقيد العلم بنفسه ومع قطع النظر عن الفرقين الحاشي بان كان المقادير
 الناطقة لاجتناب الخبر المصطلح والخبر من خبره في فائدة العلم كان الامر كما ذكرنا وعرفنا باجتناب اجتناب خبره بباطلهم على الكذب عادة فاجتناب الناطقة

[illegible]

५

[illegible]

عن الحق الجزر الواحد هذه الاختصاصات المتفاوتة معقولة يقال أولا ان تلك الاختصاصات من الجزر التي ليس موضوع حكمه مذكورا في الكتاب فاستند
طنا عرض السند على هذا الجواب بان كتابنا هذا حكمه مذكورا في الكتاب مسكلا عليه بما ورد من غير ان يكون مقصودا او مقصودا امثله فلو لم يرد في الكتاب ان
الاعتناء به فمما لا يترك في القرآن ثبوت كل شيء حتى لا يثبت ان الله ما نزلنا من غير ان يكون مقصودا عليه فلو لم يرد في الكتاب ان
القرآن الا فلو لم يترك الله فيه خطاب عنه وآياها من غير ان يكون مقصودا في الكتاب استند على كل الاحكام لان اختصاص الكتاب بملكه كذا
او عبد الله ما من شئ الا وحيه كتابا وحيه مقابلا ان تقاضيهما انما هو في ذلك المثل على عبد الله ما من شئ الا وحيه مقابلا ان تقاضيهما انما هو في ذلك المثل على عبد الله
في كتابه فلو لم يترك الله فيه خطاب عنه وآياها من غير ان يكون مقصودا عليه فلو لم يرد في الكتاب ان
الجزر الواحد هو من الاختصاصات والاحتجاج وغيره والجزر الذي في العالم من ان اوله لا يثبت له حكمه في كتابنا هذا فلو لم يرد في الكتاب ان
في استند على الا وجوده بها ووجوده عند الامامة والقبول ما لا يوجد من الاحكام في الكتاب عنهم الرجال وعقولهم وكان موجودا في
الاختصاص الا اذا كانت بل الشك والتمسك وعلية من الحديث وكذا القواعد والقبول ما لا يوجد من الاحكام في الكتاب عنهم الرجال وعقولهم وكان موجودا في
يحمل مواضعه ما لا يوجد من الاختصاصات بل الشك والتمسك وعلية من الحديث وكذا القواعد والقبول ما لا يوجد من الاحكام في الكتاب عنهم الرجال وعقولهم وكان موجودا في
وقائها انما الجزر الذي موضوع حكمه مذكورا في الكتاب استند على كل الاحكام لان اختصاص الكتاب بملكه كذا
تلك الاختصاصات والاحتجاج وغيره والجزر الذي في العالم من ان اوله لا يثبت له حكمه في كتابنا هذا فلو لم يرد في الكتاب ان
المحمول وكذا في كتابنا هذا فلو لم يترك الله فيه خطاب عنه وآياها من غير ان يكون مقصودا عليه فلو لم يرد في الكتاب ان
والسند النبوية او بعبارة ذلك النبوة لا يوجد حكمها في كتابنا هذا فلو لم يترك الله فيه خطاب عنه وآياها من غير ان يكون مقصودا عليه فلو لم يرد في الكتاب ان
اهم من ان لا يكون مقصودا عليه فلو لم يترك الله فيه خطاب عنه وآياها من غير ان يكون مقصودا عليه فلو لم يرد في الكتاب ان
وما لم يكن فيه سند من غير ان لا يكون مقصودا عليه فلو لم يترك الله فيه خطاب عنه وآياها من غير ان يكون مقصودا عليه فلو لم يرد في الكتاب ان
رحمة لكم بل يارسول الله ومن اصحابك قال الهل يلقى المؤمنون في الجنة من غير ان لا يكون مقصودا عليه فلو لم يترك الله فيه خطاب عنه وآياها من غير ان يكون مقصودا عليه فلو لم يرد في الكتاب ان
الروايات من غير ان لا يكون مقصودا عليه فلو لم يترك الله فيه خطاب عنه وآياها من غير ان يكون مقصودا عليه فلو لم يرد في الكتاب ان
ما ورد عليكم من غير ان لا يكون مقصودا عليه فلو لم يترك الله فيه خطاب عنه وآياها من غير ان يكون مقصودا عليه فلو لم يرد في الكتاب ان
في شئ من هذا ورواياتنا على هذا في كتابنا هذا فلو لم يترك الله فيه خطاب عنه وآياها من غير ان يكون مقصودا عليه فلو لم يرد في الكتاب ان
معنا بل يوجد من غير ان لا يكون مقصودا عليه فلو لم يترك الله فيه خطاب عنه وآياها من غير ان يكون مقصودا عليه فلو لم يرد في الكتاب ان
ما في الارض جميعا وانما هم عليكم المنة ونظرا بها فاما لا يثبت لهم عدم وجودها في كتابنا هذا فلو لم يترك الله فيه خطاب عنه وآياها من غير ان يكون مقصودا عليه فلو لم يرد في الكتاب ان
اجوبنا وكذا في كتابنا هذا فلو لم يترك الله فيه خطاب عنه وآياها من غير ان يكون مقصودا عليه فلو لم يرد في الكتاب ان
الروايات من غير ان لا يكون مقصودا عليه فلو لم يترك الله فيه خطاب عنه وآياها من غير ان يكون مقصودا عليه فلو لم يرد في الكتاب ان
بها تلك الاختصاصات والاحتجاج وغيره والجزر الذي في العالم من ان اوله لا يثبت له حكمه في كتابنا هذا فلو لم يترك الله فيه خطاب عنه وآياها من غير ان يكون مقصودا عليه فلو لم يرد في الكتاب ان
ذكرنا المحققين ان لا دليل على وجوب العمل بالجزر الواحد للاجتماع على استماعه في كتابنا هذا فلو لم يترك الله فيه خطاب عنه وآياها من غير ان يكون مقصودا عليه فلو لم يرد في الكتاب ان
وذلك لان الكتاب لا يثبت له حكمه في كتابنا هذا فلو لم يترك الله فيه خطاب عنه وآياها من غير ان يكون مقصودا عليه فلو لم يرد في الكتاب ان
فخاص من غير ان لا يكون مقصودا عليه فلو لم يترك الله فيه خطاب عنه وآياها من غير ان يكون مقصودا عليه فلو لم يرد في الكتاب ان
الذي لا يرد على نفسه يتولد من ذلك ما من وافدا لا يثبت له حكمه في كتابنا هذا فلو لم يترك الله فيه خطاب عنه وآياها من غير ان يكون مقصودا عليه فلو لم يرد في الكتاب ان
عموم من القرآن والسند ككثير من الحكم المعاملات بل العبادات التي لا يثبت لها حكمه في كتابنا هذا فلو لم يترك الله فيه خطاب عنه وآياها من غير ان يكون مقصودا عليه فلو لم يرد في الكتاب ان
انما يثبت المطلق فلا يثبت في العرف فلا يثبت له حكمه في كتابنا هذا فلو لم يترك الله فيه خطاب عنه وآياها من غير ان يكون مقصودا عليه فلو لم يرد في الكتاب ان
يكون على كون الاختصاصات في كتابنا هذا فلو لم يترك الله فيه خطاب عنه وآياها من غير ان يكون مقصودا عليه فلو لم يرد في الكتاب ان
استند الاختصاصات في كتابنا هذا فلو لم يترك الله فيه خطاب عنه وآياها من غير ان يكون مقصودا عليه فلو لم يرد في الكتاب ان
حكمه في كتابنا هذا فلو لم يترك الله فيه خطاب عنه وآياها من غير ان يكون مقصودا عليه فلو لم يرد في الكتاب ان
مدلوله الطبعي لا يثبت له حكمه في كتابنا هذا فلو لم يترك الله فيه خطاب عنه وآياها من غير ان يكون مقصودا عليه فلو لم يرد في الكتاب ان
يجمع مع الفرض طرعا اما بفيد العوم حكمه في كتابنا هذا فلو لم يترك الله فيه خطاب عنه وآياها من غير ان يكون مقصودا عليه فلو لم يرد في الكتاب ان
نظيرها على التقادير والاحتجاج وغيره والجزر الذي في العالم من ان اوله لا يثبت له حكمه في كتابنا هذا فلو لم يترك الله فيه خطاب عنه وآياها من غير ان يكون مقصودا عليه فلو لم يرد في الكتاب ان

[illegible][illegible]

المأخوذ من الأسماء صل ان عليهم لجهن لا شأنا لها على وسائط أخرى كان هذا الموضع يجهل الزلل بالبناء هو الجزر المصطلح الذي هو ما يحكم
الشعور اذ هو يوجب العادل بذلك الباقى غير بلا واسطة وصنف هذا الاثر على ظاهره واضح لان البناء من ذلك عرقا وفرد كل واسطة
من الوسائط انما يخرج جزئيا ولا واسطة فان الشيخ قدس سره اذا انحصرت المصنفات في حقها فالتصديق في حقها الصفا قال كتبنا الى الصدوق
يكذبان هكنا اجابا لا شأنا له في هذه الوسائط فخرج الشيخ قوله عن المصنف انه وهذا خبر لا واسطة يجب مضد بعضها والاحكام بعضها ثبت
شعرا ان المصنف هذا الشيخ يقول عن المصنف في هذا الاجتناب انما هو قول المصنف الثابت بخبر الشيخ عن المصنف ايضا خبر عادل وهو المصنف
فحكم بصدقنا والقصد في حد ذاته يكون كما لو سمعنا من المصنف اخباره بقوله عن المصنف ان المصنف عادل فصدقه خبره فيكون كما لو سمعنا
اباه بصدقه بقوله عن المصنف الصفا فصدقه كما نتراد عادل فثبت خبر الصفا انه كذب البطل العكس وان كان الصفا عادلا لا يجب مضد بقوله ان الحكم
يكمل لهذا القول كما لو شاهدنا انما هو بكتبته فيكون المكتوب محتج به في كل الاحوال اجتنابا بغيره وهذا لا يوجب جميع الاحتياط لان
كل واسطة يخرج موقفا لکن قد يترك كل الامر ان لا يثبت انما على وجوب مضد في خبره ومقتضى وجوب مضد ليس الا وتنبأ ان آثار الشريعة المنزلة
على حد علمه فانما في الخبر ان زيدا على مضد وجوب خبره انما آثار الشريعة المنزلة على حد علمه فانما في الخبر ان زيدا على مضد وجوب خبره انما آثار الشريعة المنزلة
ويكون ذلك عادلا في الخبر اجتزاعه وانما عادلا في خبره مضد في الخبر على ما عرف وجوب وتنبأ ان آثار الشريعة المنزلة على حد علمه فانما في الخبر ان زيدا على مضد وجوب خبره انما آثار الشريعة المنزلة
صلا للزهد من آثار الشريعة المنزلة على حد علمه وان كان هو وجوب مضد بغيره على ذلك فلا بد ان هذا الحكم الشرعي لا يخل
عرقا انما هو هذا الاثر ليس من آثار الشريعة الثانية للخبر مع قطع النظر عن الاثر حتى يحكم بمقتضى الاثر بغيره على اجتنابه و**والاصطلاح**
ان الاثر يدل على تنبأ ان آثار الشريعة الثانية للخبر انما هو قول المصنف الثابت بخبر الشيخ عن المصنف ايضا خبر عادل وهو المصنف
للخبر ان كان خبرا وجوبا اخرى لا يثبت ذلك على وجوب خبره في الخبر انما يثبت موضوع الخبر بل لا يثبت الاثر على وجوب خبره لان الحكم لا
يتم في موضوع التمسك بموضوعه لو لم يثبت خبره في الخبر انما يثبت موضوع الخبر بل لا يثبت الاثر على وجوب خبره لان الحكم لا يتم في موضوع التمسك بموضوعه
لا بد من موضوع الشهادة لا يثبت خبره في الخبر انما يثبت موضوع الخبر بل لا يثبت الاثر على وجوب خبره لان الحكم لا يتم في موضوع التمسك بموضوعه
مفاده ان العادل اذا حكم بنبأ مضد فاما الموضوع على العادل بالبناء والحكم وجوب المضد في المثال المتقدم اذ الخبر في الشيخ بان المصنف قال
كذلك فحق الموضع وهو على البناء والبناء وهو قول المصنف بكذا بغيره على الحكم وهو وجوب المضد واما اجتناب المصنف ان الصفا قال كذا
فلم ينفق في حق العادل بالبناء بالنبذة البنا حتى يجب علينا مضد بغيره بمقتضى المقوم بل بما للمصنف بالبناء الى الشيخ في هذا المصنف ان الصفا قال كذا
من ذلك ينافي ذلك التكليف بمقتضى ظاهر المقوم الذي هو على العادل بالبناء من دون واسطة ثم بعد ما امرنا بمضد في الشيخ فخرج باننا
البناء من دون واسطة فحق الموضع على المصنف بالبناء البنا بحكم الاثر بوجوب مضد في الشيخ علينا فاما الموضوع الاول فحق الموضع في الشيخ
بالبناء مع قطع النظر عن حكم المقوم بوجوب مضد في الموضوع الثاني هو على المصنف بالبناء لا ينفق الا مع ملاحظة وجوب مضد في الشيخ
في بناءه فحق كل موضوع لا ينفق على ملاحظة الموضوع السابق مع حكمه وظاهر الاثر بوجوب مضد في الموضوع السابق مع حكمه وظاهر الاثر بوجوب مضد في الموضوع السابق مع حكمه
ملاحظة الحكم ولعل ذلك هو مراد البعض من بقوله ان الاثر لا يشمل الاجتناب مع الواسطة وان مضرت مغايرة من هذا الفيل شهادة
الفرع فان ظاهر الاثر بوجوب مضد في الموضوع السابق مع حكمه وظاهر الاثر بوجوب مضد في الموضوع السابق مع حكمه وظاهر الاثر بوجوب مضد في الموضوع السابق مع حكمه
كان مشهورا لعل ذلك هو مراد البعض من بقوله ان الاثر لا يشمل الاجتناب مع الواسطة وان مضرت مغايرة من هذا الفيل شهادة
الاثر بوجوب مضد في الموضوع السابق مع حكمه وظاهر الاثر بوجوب مضد في الموضوع السابق مع حكمه وظاهر الاثر بوجوب مضد في الموضوع السابق مع حكمه
خارجية لكونه من الاغراض متوقف على تحقق الموضوع فلو توقف تحقق الموضوع على تحقق الحكم لم الدور ولكن ينعف هذا
الاشكال او لا ينافيها ضرورة ومثله في نظره الثابت بالاجماع كالاقرار بالاشارة السابق لوقف تحقيق الاقرار السابق على قبول
الاقرار بالحق واما النقض فعلى البعض السابق بقبول المصنف بالبناء البنا بحكم الاثر بوجوب مضد في الموضوع السابق مع حكمه وظاهر الاثر بوجوب مضد في الموضوع السابق مع حكمه
فغير مقتضى التطبيق على اجنبية لان الحكم بنبأ ثبت لموضوع فحق موضوع بوجوب مضد في الموضوع السابق مع حكمه وظاهر الاثر بوجوب مضد في الموضوع السابق مع حكمه
منه بالظاهر الشرعي لا ينفق لعل ذلك هو مراد البعض من بقوله ان الاثر لا يشمل الاجتناب مع الواسطة وان مضرت مغايرة من هذا الفيل شهادة
منه بالظاهر الشرعي لا ينفق لعل ذلك هو مراد البعض من بقوله ان الاثر لا يشمل الاجتناب مع الواسطة وان مضرت مغايرة من هذا الفيل شهادة
على وجود الحكم لبعضها الاخر وهذا لا ينافي كون افراد العام منسوبا في انما في قبول الحكم في نظر المنكاه فانه المعتبر في الحكم الثابت افراد
العام لا التام في الوجود الخارج حتى لا يكون مضد في الوجود الخارج والامر بالخارج اصل فيها في جميع افراد
مخول العام بل انما مضد في ترتيب وجوب المضد في عليها وان اختلف في الوجود الخارج فحق الموضوع الاخر على ملاحظة

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الرأس والاختار

وہاں سے ان کے کہنے کے مطابق تھیں جو ان کے پاس آج بھی
ہو رہا ہے اور ان کے پاس آج بھی ہے

خوابدار

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وعندها انما يعلم انها الحق فوسع عليك ومع وجود الدال على ارتفاع الحالة الشافية لاحكم لقوله لا يفيض اليقين والتسلق اليها فاعلم ان الله
 تعالى راجعنا الاستسقاء وكانت شبهة انما يرفع اليه عنها ما يجر الكداني ولعله قد جعله بل الجزاء الوتوفى به بعد سبها العقل على اعتبار رفع
 الاستسقاء ولو كان بخلافه فمقتضى ذلك بان ذلك الجزاء كان زائعا لا مستقلا للقطب من اشارة العوم والاطلاق ومقتضى ان لا يكون
 جازما القون القطب كالجبر هو اولاً ان يكون زائعا لا مستقلا للقطب من اشارة العوم والاطلاق ومقتضى ان لا يكون
 الدال عليها من القون القطب **الحاصل ان** التبر او بقاء العقلاء كاشف عن صدورها استغنى عنهم من صاحب شرفه و
 التبراهل به فان كان صاحب شرفه فينا صلوات الله عليه في الحكمة لاطلاع لاجل التثبت منه وان كان صاحب شرفه من سابعه على شرفه في التبر
 لا جلا من شأن من صاحب شرفه ويكون ذلك الامتناع والنهز من غير ان يصدق نفس خارج منه فيما نحن فيه من حق العمل بالجزاء الوتوفى به برفع
 به ايضا الحرز من التبره بما وراها العلم من باب التبرع لو روي او تحصن في العمل بذلك الجزاء كذا برفع به كماله المنزه من حيث خفاقة
 اولاً الاصول العامة لاستقلاء الموضوع مع ورود ذلك التبرع كذا برفع به كماله المنزه من حيث خفاقة اولاً الاصول
 اللطيفة لو روي والمقتضى والمقتضى على العموم والاطلاق مضافا الى اعني الاصول اللطيفة انما هو لاجل اهل التثابته وليس بانهم على
 اعتبارهم مثل العوم والاطلاق في حق مقام وجود الجزاء الوتوفى به فلهذا قلنا ان مقتضى ان لا يكون وجود المقتضى للعوم والاطلاق في
 حق والمعلوم من بنائهم رفع اليه عن العوم لوجوده للتخصيص الذي هو مانع عن العوم لاعداد المقتضى في وجع الى التبر الاول فلهذا قلنا لا يخفى
 ان مقتضى ما ذكرنا اعني ان ارفع مساوئنا بسندل عليه التبر في العوم والمخصوص ولو استدلت بالتبر في العوم والمخصوص ولو استدلت
 بالتبر في العوم فلهذا قلنا لا يستلزم وجود ارفع على نحو العوم ولو استدلت به على مقتضى خفاقة في ابطاله وجود ارفع الخاص ولما كان
 به على مقتضى خفاقة الجزاء الوتوفى به في ما نحن فيه فإنا على النسخ بالعوم كالأصل المانع من العمل بما نزل العلم لا يكتفي في مقام ارفع واطلاق الاستسقاء
 بالتبر لان غاية الامر ان التبر من بين التبرين ذلك المانع العام تغاير من دليلين احدهما الحق من الآخر كافي في غاير من العمل الخاص
 مع دليل على مقام خفاقة ذلك فافترساح اليه فان قلت سلبنا ان هذا التبر من غير ان يصدق في حق المقتضى ان يبين قولنا خفاقة في
 العمل بالجزاء الوتوفى به من بين قولنا لا العمل بما وراها العلم او قولنا اكرم كل عالم كونه الجزاء الوتوفى به به انما لا يوجد كرام بعض العلم كونه من
 وجه بلفظ صوبه العوم من وجه في الاول انما هو من غير الجزاء الوتوفى به للعظمى والفقير وهو شائبه الحق في العقل من قولنا لا يصدق في ذلك
 في الثاني انما هو على خطه الجزاء الوتوفى به بالتبره من غير مقام حكم ذلك الدليل العام فيقال ان ذلك البعض لا يدل على العوم على وجه اكرم والجزء
 على عدم اوجب مانه الاجماع والجزء الدال على علمه التبره كماله في الاثر في البعض الآخر من العلم مانه الاخرى وهو ايضا اشياء
 لان تغاير ما هو بين الجزاء العوم لعدم الشافين بعض مدلولها بل تغاير ما بل تجب التبره بالتبر الدليل المخصوص بين مدلول الجزاء العوم
 التبره منها العوم المطلق ولعله السر في اقبل من ان العوم في العوم والمخصوص بعض الدليل لا يكتفي على الدليل مذكوره العرف بين الضم ووجود
 الاجماع على التبره في شرا للبرع في كنف العقل من قول المصوم قد روي به وضاوه وانما لكشفه الاول فمقتضى العلم والعلوم بطريق التبر
 ولو قلنا ولو احضرت الضم ما علمنا عدد من غير ما هم خاصة وفي الثاني انما هو العلم خاصة كانت واعية نظيره ولو قلنا وفي الثاني انما هو العلم
 يحصل الاستكشاف عليهم ونسبنا الثالث من اشارة الخاصة من المسلمين كاعطاء التبره او اشارة الاثمة ومرة الى اطلابهم فندرج في جميع
 الطوايف الخاصة وانما هو العقلاء وعلمهم بنائهم في توسع ما يبرهن من سيرة المسلمين لا شتما على عقلاء اهل هذه التبره للتدبير فينا
 التبره من لم يدين به من وشرفه وسببه اهل المذاهبة حتى سبنا بها وقد يجر من التبره والاجماع العلى كامة كرامة سلة اهل التبره فينا
 الاجماع الذي اذاعه النبي في الخامس من وجوده في الاجماع ما ذكره العلامة في حكمه شارب من اجماع الفقهاء على العمل بالجزاء الوتوفى به فيكون
 ذكره انما يجر على ما حكموا من غير ما علمنا من اجماع الفقهاء في الواحد وهذا الوجه لا يجر من اجماع الا ان اريد في الجملة اجماع المسلمين بالجزء من ذلك
 الزمان الذي لا يحد الا من لا يجره فلم يثبت على احد من الجزاء الوتوفى به فضلا عن ثبوت غير الامام قد روي ان اهل البيت والجماعة الذين يثبتون
 الى كل اهل البيت من المصطفى عدم كشفه عنهم من بعض التبره لعدم اربناهم بوضع في ذلك اليوم ولعل هذا امر او التبره من حيث شارب من
 هذا الوجه بما انما هو على الجزاء الواحد المأمور الذين عشتهم التبره بطلانهم وانشاء التبره عليهم في التبره على التبره لان الشروط في ذلك الاشياء
 على ان لا يكون له وجه سوى ارضاء من خوفه ونفسه وما اشبه ذلك لان يقال انه لو كان علمهم مستورا بترك الامام قبل ولا اجماع
 التبره على العالمين انما هو الحق وان لم يظنوا الا انما هو اذ لعل هذا المسئلة باعظم من مسئلة الخلاف في ان كان علمهم مستورا بترك الامام
 الحق وروفا لثبوتهم في الاستكشاف على ارضاء **الحاصل** لعل من سلة الله من هذا التبره الذي منعه واولا التبره الى الذين لا يثبتون الا من
 راي التبره ما ذكره وانما علمنا ان التبره كان يجره سلة الى الاطراف وبارهم ببيان الاحكام لهم وهم كانوا الخائفين وكان لمرسل الله تعالى الجزاء

[illegible]

فما قيل على القول الثاني ان بها جهة الظنون الخاصة لم يكونا يجرى بنفس القول الخاص من الادلة منها طمينة الادلة عند ما اوصف المذكور
بها لجهة طريق خاصة وظلمات محسوسة فان قلت بالواقع اول بعد وهذا هو الحق في المقام اذ ليست جهة الادلة لتسوية من يتصور
الظن منها بالواقع وانما هي طرف مفرقة لاداء الواقع على نحو الطرف المفرقة بالموصوفات في حق الاحكام المفردة ثم قال بعد الفراغ عن السئلة
على بطلان القول الاول بالاداء والاجماع وذكر ما يبرهن على صحة الاداء في المقام احدها الملازمة بين كونها مكلفين بالاحكام
الشريعة وان لم ينقطع عنها التكليف الاحكام في الجملة وان الواجب علينا ولا هو يحصل العلم بتغيره الذي من حكم المكلف ان يقطع معكبه
بتغيره من متعلقا كلفناه وسقوط التكليف تناسوا حصل عند العلم اذ اذ الواقع اذ لا وجه نقول ان جهة التكليف العلم بتغيره لا كما فلا
في وجوده وحققوا البرهان به وانما عند علمنا سبيل العلم به كان الواجب علينا عكس الظن بالزام في حكمه وهو الاثر في العلم به من جهة الاختيار
عند النزول من العلم في حكم العقل بعد استنباط العلم والقطع بيقا ما تكلف دون ما يحصل به الظن اذ اذ الواقع كما به عليه لساننا بالاختيار
جهة الظن وبينما يكون بعد العلم في جهة الاول هو الاختيار ما يطرأ كونه جهة العلم ما يطرأ على جهة سواء حصل عند الظن بالواقع او لا
وفي الوجه الثاني لا يلزم حصول الظن بالواقع في حكم المكلف لا كسبنا من جهة الظن بالواقع طمينا لا كسنا المكلف بذلك الظن العلى سبنا بعد ما
من التمس عن القول بالظن والاختيار بداهة ان جهة يحصل ذلك بمقتضى حكم العقل لزم علينا ان نرى من معروض الشارع بالعلم وليس ذلك
الا الدليل القاطع ان الدليل على جهة كل طريق ما يبرهن على جهة واعيانا في نظر الشارع يكون جهة دون ما يبرهن عليه ثم قال بعد ان علمنا
الاخرضا على هذا البرهان في جهة الثانية ان ذلك انما هو الشارع لبعكنا ما اصبحت كذا طريقا للوصول اليها اما العلم بالواقع او العلم
الظن او غيرهما بل استدلال العلم وعدمه ووجه فان كان سبيل العلم بذلك الطريق مضمونا فالواجب الاختيار والجرى على مقتضاها لا يجوز الاختيار
بغيره الا لقطع بعدم الوصول الى الواقع من جهة ذات بين الطرفين وانما سبيل العلم به بغير الرجوع الى الظن به فيكون ما ظن ان طريقه
من الشارع طريقا لمضاهاة الى الواقع وذلك انما يكون لقضاء الادلة الظنية على كونها ليس كذلك بل انما للظن بالواقع لا من العلم بالجملة
الشارع طريقا الى ما يطرأ فيكون ذلك بمقتضى حكم العقل ثم قال بعد ان علمنا من الاخرضا ان علمه فيها الثاني ان جهة بقاء التكليف و
استدلال العلم به مع كون فحسبه العقل او عكس العلم به هو الرجوع الى الظن قطعاً على سبيل القضية المملوءة من فاهم دليل نافع على
جهة عقل الظنون بما فيه الكفاية في استعلام الاحكام اذ في هذه تلك القضية المملوءة من جهة كمال فلا يبعد جهة ما زاد عليه ولا سواها
من كل وجه فحسبه ذلك جهة الجمع نظر الى انما التجميع في نظر العقل وعدم امكان دفع البديهي الجمع ولا القول بالبعض دون التبعين بطلان الجمع
ولا مرجع يوجب الاختيار بان كل منهما يثبت العلم بالجهة المطلوبة لكن وانما اذا فاهم الدليل القاطع على جهة بعض الظن ما يبرهن بدون البعض لاداء
الباشع لا يوجب ذلك البعض لا يوجب القول بالمتعة للرجوع بين الظنون بالجهة في بعض تلك الظنون دون البعض ثم قال الرابع ان بعد فضا
المرشاة انما كانت تحتها انما يمس سبل الاهدال فان اكتفينا بالمرجع الظن كما مر في الوجه السابق كان ما ذكر على جهة الدليل القاطع هو السبع دون
غيره ياد في هذه المتقدمة وان سلمنا عدم القيمة به وفساوى الظنون تح بالملحظة المذكورة بالنسبة الى الجهة وعدمها فالاداء جهة
الجمع لا ما فاهم الدليل لغيره على ما هو الدليل القاطع الفاضل يكون الجهة هي الظنون الخاصة دون غيرها من الدليل العشر انما جهة من
جهة الجمع فيبقى به جهة ما عداها ثم قال الخامس ان بعد الباشع على جهة الظن في الجملة على سبيل القضية المملوءة كالفصل في الفصول الستة المذكورة
اذ لا ريب ان جهة جميع الظنون او الظنون الخاصة دون فاهم مرجع لاحد الوجهين لزم الباشع على جهة الجمع للساوى الظنون اذ في نظر
العقل بطلان المرجع من جهة مرجع فاضل بالظن وانما اذا كان البعض من تلك الظنون مقطوعاً بجهة على فرض جهة الظن في الجملة دون
البعض الآخر بين ذلك الحكم بالجهة دون الثاني فانه لعلنا لا نرى من الفصول المذكورة دون ما عداها ان حكم العقل بجهة على ما ذكره
من جهة استقاء المرجع بينهما عكس الواقع فانه يوجب الحكم بجهة الجمع كذلك بل انما هو من جهة عدم علمه بالمرجع فلا يوجب البعض البعض من فاهم
مرجع عنده فبعضه على الحكم بجهة الكل بعد القطع بعدم المناس من الرجوع اليه في الجملة ففهم الحكم ح انما يجرى من جهة الحكم بالواقع ولا يجرى ذلك
عند دون ان الامر من الاختصاص الاعلى على نحو ما هو المفروض في المقام لتبوء جهة الاختصاص على التبعين من بعد تبوء جهة الظن في الجملة لا كالا
ان في جهة الاختصاص انما السائل في جهة الثاني وجه فكيف يوجب العقل مقام الحكم بالجهة الرجوع الى الثاني مع الاكتفاء بذلك الظنون
استعلام الاحكام والمفروض كون جهة الاختصاص عند مقتضى ما عدا العقل بجهة الثاني مستوكفاً بل انما هو العقلية فبعضه بجهة الاختصاص
والا ففاهم مقام الحكم حتى يبين جهة من الظنون اهي لا ينفرد هذا الوجه وساقفه على فرض ما يثبتها فاضل في جهة الظن العقل
الحاصل مما ذكرنا الدليل القاطع على اعتبارها بالخصوص وكذا الكلام في الوجه الثالث انما الوجه الثاني فيقتضاه عدم الجهره بالظن العقلية
والدوران مدلاً للظن العقلية بالجهة بعد استدلال العلم بالظن وهو الوجه الثالث اعتمد عليه في تنقيح فصوله من انما يثبتها بالجهة

[illegible]

[illegible]

[illegible]

طالع غنیمت

كان خدته الفاضل الذي في مناهج على عدم التلازم بين الظن والتجرب او لا يجاب او وافق وبين الظن بالعقاب بل ان الظن بان هذا الحكم الله
 امر الظن بالظن على غاياته امر آخر ولا منه به ما كما ان لا يقول بحجة الظن مطلقا وبوجه الظن هو محمول الظن بحكم الله تعالى ولا يكون
 يكون مقتضى الظن والتلازم للمؤلفه والعقاب من بط من فهمهم المكلف وغيره ومن لا يقول بحجة الظن كيف يعلم ان محمول حصوله لم يشر اليه
 العقاب بانها العلم لان الظن على التلازم بين الظن بان الحكم بعد العقاب والتواب فيما فرض من عقوبات الجمل البسيط والمركب لا يوجد في غيره
 هو علم العقل فيجب التكليف مع الشك والقطع بالعقد اما مع الظن بالوجوب التجري فلا يستعمل العقل فيجب المؤلفه ولا اجماع ابعاض على الجنائ
 البره مع الظن بالوجوب والحرمة كما هو موضع النزاع كما ينظر الخلاف من يقول بحجة الأصل بخصو ما يقع به البلوى وبوجه انه لا يكتفى بالمشكك
 ضع اسفلا للعقل ومنع ثبوت الاجماع بلا مدعى ثبات ان تجزأ الوجوب التجري بالواجب من مسئلة العقاب فيكون الظن بانها لظاير
 ان له بانثبات ذلك بعد ما حقق ان شبه الحكم الوافي بالحكم قبل يعلق العلم به من قبل اطلاق الواجب على الواجب المشروط قبل تحقيق شرطه
 لم يثبت لك بفعل ولا يتبع علم يكن العقاب مطلقا فالصغرى جبراً بانه من عدم ثبوت الصغرى يعلم فشا ما بانها بقرن فاعاد دفع الضرر
 يكفي للعلم على ثبوت الاستحسان وجهه الفشا ان هذه الشاعه موقوفه على ثبوت الصغرى وهي الظن بالعقاب فلو كانت القاعدة دليل عليه
 لزوم الذي رتبوا على المشكك ان دفع الضرر المشكوك لازم فوجهه فيما نحن فيه الحكم بالزوم الاحراز في صورة الظن بانها على عدم ثبوت دليل
 على في العقاب عند الظن فوجهه وجود العقاب محتمل لا يثبت فعه لكنه وجوب عن الاعتراف باستقلال العقل في تمام الاجماع على عدم المؤلفه
 على الوجوب التجري المشكوك في **افق** على ما حظه ذلك لا يثبت للعقاب وجوب دفع الضرر المشكوك من خصصه به في المؤلفه والعقاب في
 وفي بعض نسخ الرسالة بعد قوله على الوجوب التجري المشكوك **قولنا** ان مقتضى وجود العقاب في الواقع بهي بالاحتمال مشكوكا
 فانهم انهم لم يفتق منه مقتضى صحيحا خصوصاً مع تمامه المطلب مع عدم هذه الزيادة وان اردت ان يبين الضرر المظنون لمفسده المظنونه فبوجه انها
 منع الصغرى فاما وان لم ينفى الصغرى المصالح والمفاسد فيجوز ان كتاب ما نحن من عدم كون فعل الخرام عليه نامة لثبوت المفسده مع قطع
 بثبوت الحرمة لاحتمال نيل ركها بمصلحة فعل آخر لا يعلمه المكلف ويعلمه اعلام الشارع ونظره الكثرة والتوبة وغيرها من الحسنات التي **هي**
 التبعات وبوجه علمه ان الظن بثبوت مفسده المفسده مع الشك في وجوبه لا يقع كما في صورته القطع بثبوت المفسده مع الشك في المانع
 فاما احتمال وجوب المانع للضرر او وجوب ما يندرك الضرر لا يثبت به عند العقلاء سواء اجماع الظن بوجود مفسده الضرر المانع القطع به بل
 اكثر موارد الزام العقلاء التجري عن مقتضى المظنونه كسلوك الظن في الخوف وشرب الا ودية الخوف ومنه ذلك من موارد الظن بمفسده الضرر
 دون العلة الشاعه بل المذاكر جميعا بان حركات الانشا من المانع المقتضى جلبها والمقتضى مضوئها على المفسدهات من العلة الشاعه ان
 الموانع والمزايا كانت اما لا يحصل ولا طها ولو كان كذلك على العلة الشاعه كان التحقيق عدم حصول حركه ووجوبه الى فعله والواقع على خلاف ذلك
 ذلك هذا وهذا اضعف من هذا الجواب بان في معنى الشارع عن العمل بالظن كونه الاما خرج من حصة في تركه اذ كانت الضرر المظنون ولذا لا يجرى
 من اعادة اجماعا في القيس هذا الجواب يرجع الى منع الكبرى وجهه اضعف من ان يشرى بها من ان يشرى بها من العمل بالظن وانما العلم انما يدل على من
 من جهته لا يفتق عن الواقع ولا يدل على من العمل به مقام احراز الواقع والاحتياط لاجله والحد من غايته **افق** انما معنا الصغرى على
 ضد الزاد العقاب في الضرر فلما ان منع الصغرى يصل على نقد بزيادة المفسده من الضرر بغير ربح لا يوجب عليه الا براه وانه نية على ان
 العبد والعاد في جعل الاحكام الواجبة هو الاطاعة والاشهاد وان ملاحظه المصالح والمفاسد جلبها انما هو لمك لزوم مفسده الذبح ببل
 من وجوبها وجوب على الجمع وان ثبوت الاحكام مانع لحسن نشر بها فلا يلزم ان يكون مانعاً لوجود الصغرى الكا منه في نفس العقل يمكن
 لنا ان تمنع التلازم بين الظن بالوجوب مثلاً الحاصل من الامارة وبها يمكن تميز المفسد على المخالفين ان لا يكون جعل الوجوب لغير
 المفسد على المخالفين بل على اخرى ليست في نفس الفصل بل في نفس جعل الوجوب في الصغرى غير تامة وكيف كان اذ لم يتم منع الصغرى بالضرر
 السابق لمانع الكبرى فلا يلزم ان الضرر وان كان مطلقاً الا ان حكم الشارع قطعاً واطناً لا يرجع في مورد الظن الى البره والاشتمال
 ونحوه بل هو لغرض اغان الظن واجب القطع او الظن بذلك ذلك الضرر المظنون والا كان وجوب العمل على الأصل المخالف للظن الشاك في
 بل العلة المفسده وهو ما لغرض الحكم المتعاضد لا يثبت له الى المصالح واجادهم عن المفاسد **وقوله** في ذلك انه لا يمكن
 في المنع من وجوبه في ذلك الشارع الحكم طلب فعله من اطلاباً حتمياً محضاً لا يرضى به الا لا تخفى علينا ذلك **في** السلام على
 فلا يكون ذلك العقل مستقل بوجوب فعله لا في ذلك ولا في الثاني لا يظن في ذلك الا في الواقع في مفسده والواجب المطلق الوافي والحرمة
 التجري النفس الامر في بطلان فصل الثاني الوافي في مفسده التمام الوافي والنجس النفس الامر في الامانة لوصح الشارع بالاختصاص في ترك العمل
 في هذه القصة كغنى لك من مصلحته بهذا ذلك هذا ذلك الضرر المظنون ولذا وقع الاجماع على عدم وجوب اغان الظن بالوجوب التجري

هذا
 وجوده
 كان
 في

الاشارة الى ان هذا هو الوجه الذي لا ينفك عنه في كل وقت

ان يحصل الظن من الاشياء على قولنا ان الظن في الحقيقة الموضوعية هي من غير ان يكون له مفهوم باليقين ثم لا فرق بين ان يحصل الظن من غير
 الشارح ذلك من ان الظن هو كذا عرف من ان الظن بالاشياء بالوجوب الجزم ومن حكم الشارح يجوز ان لا يكون له شبهة الموضوعية وبين ان
 يحصل الظن من غير ان الشارح عرف من ان هذا هو ذلك ان الظن كما في الظن ان كذا مطلق كونه في نفسه لا ينفك عن الشارح فانه يجوز ان يكون له شبهة لان الظن
 لا يكون له شبهة لان له كذا مطلقا بالوجوب يحصل مطلقا في نفسه حتى لا نقول ان مع الجزم يدفع الظن المطلق بحكم العقل كذا في دفع
 اليه عنه فظن ان كذا وذلك لان من الكلام وان حكم العقل بل هو يدفع القدر انما هو في صور عدم القطع او الظن ان كذا فلا يحكم
 بالضرورة مع القطع او الظن وليس البتة حتى دفع اليه من الحكم المطلق من كذا الظن فلا يغفل ان كذا عرف ذلك فقول ان اصل البراهمة والاشارة
 ان فام عليهم ان الدليل القطعي حيث يدل على وجوب الرجوع اليها في صور عدم العلم ولوم وجود الظن الجزم فلا اشكال في عدم
 وجوب برهان ظن القس في ذلك لا يوجب البرهان والاشارة على وجه الاعتراف من ان رخص الشارح الحكم بالعلم على ما في ظن القس
 لا يكون الاصلية بل ان كذا مطلقا في نفسه لا ينفك عن الشارح فانه يجوز ان يكون له شبهة لان الظن المطلق على النحو وطلقات الدليل
 المطلق بل في على عينا الاستصحاب في الاحكام الشرعية كما في لغة بعض الحكماء الاستصحاب في خصوص اقل القليل بالقبول كذا الدليل
 لم يثبت على الرجوع الى البراهمة من غير الظن بالكلية لان العمد في دليل البراهمة والاجماع والعقل المختص بالضرورة العلم بالكلية فيقول ان
 من يثبت بعض الاحكام الظنية على الاستصحاب والبراهمة عند عدم العمل الشامل بصورة الظن يحصل الظن رخص الشارح عرف ذلك في عدم
 ظن الضر وهذا العقل لا يكون في عدم الظن بالضرورة ونوم ان ذلك لا يثبت الظنية لانها من العمل المستعمل يدفع القدر المطلقا في دفع
 بل العرف ان الشارح لا يمكنه ان لا يثبت في مطلق القدر الا من مصلحته ينادي بها القدر المطلق على وجه يثبتون حكم الشارح ليس على
 للعقل فلا وجه لوجوب ارجاع الظنية الى العمل على هذا الحكم الجزم والاشارة على وجه ما اشارنا سابقا من منع الظن بالضرورة ولا يلزم
 العمل يدفع القدر المطلق انما يوجب في هذا الوجه انما هو على فرض تسليم الصريح الا في نفسها سواء بدلت القدر القاطع او الفسح كما عرفنا
 في البرهان ضرر مطلقا حتى يقع الحاجة الى القطع بالضرورة والاشارة والبراهمة او ظنتها ماضيا الى البراهمة والاستصحاب والبراهمة
 معلقة بعدم العلم ومع تسليم ضرر القدر لا يكون عليه الا على عينا الظن بالكلية في الظن المطلق في دفعنا علم واحكام على كذا الاستصحاب
 والبراهمة فلا يثبتها منها لا يخصص حتى يكون ان كذا مطلقا او يثبتها فندبر ثم ان كذا مطلقا في نفسه لا ينفك عن الشارح فانه يجوز
 لم يؤخذ هذا الدليل لعدم الاستدلال بالاشارة والافلاستدلال بعد اثبات صريح الاستدلال واثبات بقا التكليف في العمل بالظن واجب لفائدة
 دفع القدر المطلق في تسليم ضرر الظن بالضرورة لا يوجب القطع او الظن بالضرورة والاشارة والاستصحاب ان يرفع القطع او الظن بعدم جوا
 الرجوع اليها كما لا يخفى نعم لو سلمت كذا الدليل مع قطع النظر عن دعوى الاستدلال لا يوجب عن اثباتها واربعها اثبات صحة ظن حصول
 اثاره ولو في صورته فرض الانقاص لا يوجب يمكن دفعه بكل من منع الصريح مع الكبرى ثم ان كذا هذا الدليل على فرض تسليم الضرر والكبرى
 كليتها ما هو وجوب العمل بالظن ان الظن بالاحكام لا يثبتها على القدر بصورة مخالفة ما ظن وجوبه او من رخص فاذ كان الظن مخالفا للعلم
 كالوحي باخا ما احتمل وجوبه لغيره من ادعوى عدم هذا الدليل على وجوب العمل ودعوى الاجماع المركبة عدم القول بالفصل ولا يخصص مجرى دعوى
 ان العمل في الصورة الاولى يمكن بالظن من حيث هو بل من حيث كونه لحياتا وهذا الحققة نافية للعمل بالظن في القدر الثاني فما حصل ذلك
 الدليل هو العمل بالاحكام كذا عدم العمل بالظن **رأى** فانه قد وجدنا ان الاحكام الكلية هو الواحد باحتمال او جوا والحرمة
 مطلقا كان او مشكوكا او موهوما والدليل المذكور انما هو لاجب الاحكام في حضور صور ما للظن بالوجوب والحرمة ولم يحكم بوجوب
 الاحكام في صورته المشكوكا والوهم فاحصل الدليل وجوب العمل بظن الوجوب والحرمة من حيث هو كذا من حيث كونه لحياتا فليس
 في البرهان حقيقة نافية للعمل بالظن في الصورة الثانية فلا مانع من دعوى الاجماع المركبة عدم القول بالفصل ولا يخصص مجرى دعوى
 في خصوص ما كان الحقيقة الماخوذة في احد شطري الاجماع المركبة وجوده في الشطر الاخر بل انما يمكن القول بالفصل بين اراء الظن فيثبت
 الحقيقة بعد الاقرار بيقين المتكلم بذلك لاجماع المركبة الذي هو الدليل على المتكلم ان اختلافنا في اراء الحقيقة الماخوذة في العلم او اريد
 التعلل بنسبة المناط المطلق فاللزم حيث ملاحظة وجود الحقيقة الماخوذة في بعض الاراء في البعض الاخر الذي يتبعه اليه بالعلم انما
 ذكرنا بطلان وجهه في سائر الاحكام او لا يوجب قوله فاذ كان الظن مخالفا للاحكام او لا يوجب صورته المشكوكا في الحقائق فلا
 للعمل بالظن حيث يثبت وجوب العمل بالظن في الصورة الاولى هو الاحكام من حيث هو حيث يثبت بطلان هذه الحقيقة نافية للعمل بالظن في
 الصورة الثانية فان مع وجوب الاحكام في نفسه كما في ذلك الامر في علمه يوجب الاحكام في نفسه كما في ذلك الامر في علمه يوجب
 صلوة الجملة والقدر على الايمان بها ولو كان احدهما مضمون عدم الوجوب بظن ما يثبت خبيثا والآخر باخذ المستند في استدلاله هذا وجوب

[illegible]

في جريد الظن

١٥

فلما لو نفى التبع عن ذلك انتهت حاشته فلا بد في وجود النفس لا شيء ولا يجب تمام الجنس عند غياب مضمحل بالجنس التبع الآخر
 موجود في نفس الأمر وجود مضمحل بالنفس لا شيء فلا بد من الجزم بوجوده لا سيما لا بد من وقوع الأصل كون النفس نوع القول في الكلام
 بالجنس التبع لا سيما من استحياب الظاهر ولم يدع احد ان أصل البراءة من النوع من الترك هو جوب كذا الثابت لا لا بد من وقوع التبع
 هو الزمان الاستحياب هو ما لا بد من وقوعه في الزمان الثابت لا لا بد من وقوعه في الزمان الثابت لا لا بد من وقوعه في الزمان
 عن القول باصل البراءة فلا بد من وقوعه في الزمان لا لا بد من وقوعه في الزمان لا لا بد من وقوعه في الزمان لا لا بد من وقوعه في الزمان
 مع كون المفروض هو المحرم سبق الزمان بقوله لا لا بد من وقوعه في الزمان لا لا بد من وقوعه في الزمان لا لا بد من وقوعه في الزمان
 ان اشار الاستحياب برفع النوع من القول لا لا بد من وقوعه في الزمان لا لا بد من وقوعه في الزمان لا لا بد من وقوعه في الزمان
 الاستحياب على استحياب الوجوب كذا لا لا بد من وقوعه في الزمان لا لا بد من وقوعه في الزمان لا لا بد من وقوعه في الزمان
 ربه من الحكم الاستحياب لا لا بد من وقوعه في الزمان لا لا بد من وقوعه في الزمان لا لا بد من وقوعه في الزمان
 بعد ما عرف من ان الخلاف بين الظاهر والبراءة لا لا بد من وقوعه في الزمان لا لا بد من وقوعه في الزمان لا لا بد من وقوعه في الزمان
 فرضه دم ولا يلزم على الوجوب فلا خلاف في البراءة **النظر في الجواب** قول المورود انما هو ان ما كان من هذا الجنس لا شيء
 هو في معنى أصل البراءة في مقابل الدليل الظني وهو معتمد فهو فاسد لا يندفع ما لا يلاحظه فاعرض للمولفين لا شيء في مقابل أصل البراءة
 هذا لا يظن ولا يلاحظ به بل يرجع الكلام منه الى مثل جريان أصل البراءة فيها لا ينقض فيه ومقابل طرح هذه التوقف الاستحياب والمورد لا يوافقان
 الأصل البراءة من مضمحل القولين جميعا لا لا بد من وقوعه في الزمان لا لا بد من وقوعه في الزمان لا لا بد من وقوعه في الزمان
 أصل المورود في مقابل جناب المسند بل يبيع ما فاده الهد له لعله الظني وانما هذا الظاهر انما هو في العمل بايجابها من القولين
 فرض استحياب كل واحد منهما هو واجبا عليه فلا مفعول لأصل البراءة مع ظهور الخبرين التوجه الى التجهيز كما تراه الاستدلال بالبراهة المورود
 ان القول بمصروفه وجوب المحرم وجوب الاختفاء وان احدهما ثابت في نفس الامر جري ما وجد بثبوت الخبرين وجوب واحد هما المصنفين
 كان مثبت ذلك من جميع احكام الامانة في على الاخرى لان الأصل عدم وجوب شيء من التجهيز والاختفاء والدليل الظني دل على وجوب احدهما
 فنهجه باصل البراءة فبان فلهذا من المورد اعترض هو الخبر في استحياب واحد الاخرين في الاختلاف من دون ثبوت وجوب شيء منهما لعدم
 على ما عاكس به كل واحد من احكام القولين وان افاد عند صاحبه الظن بختاره فلا يعتد على نفى وجوب الاخرين بالأصل ملكت الخبر في التوجه
 الى المصنفين او القولين من الخبرين في احكام المداولين لم يكون خبرا في أصل المسئلة ولو كان من المورد هو الخبرين لكان لم يذكر من وجوب
 الاخرين بالأصل لكن جعل المقام ما لا مندوحة منه بفضلي زائد الخبر الاول فلا يجري لأصل التنبه الى كليهما الجزم بوجود واحد هاتين
 هذا حاصل ما فاده في النظر الخامس من القاصص منهم ما حقق في المتن الى ما حقق في الحاشية وقال في اخرها ووجه هذا الاستثناء هو
 من ان ما لا يمكن للجدد عنه هو نفس الجرم والاختفاء لا وجوبها فلا يمكن تركها بنفسها معا لاها بهت وجوبها فاحمد يحصل ايجابا كل واحد
 منها لا يثبت الوجوب **والفصل في** شكل هذه التكاليف ناشئة من زوم كونها من المورد وما لا مندوحة منه من ما عارضه من اماناتان متكافئتان
 والا فاذ كان مقابلا للمادتين بعين وجوب كل من الخبرين الاختفاء ولو ثبتت خبرا واحد مع فرض حلول كل منهما عن الخاص من مضمحلها انما
 وادفع الوجوب للمصنف التنبه الى كل منهما بالأصل فان حصل الجزم بوجود واحد هاتين كان ذلك لعدم الاجمال في اعتبار التخصيص جري الأصل في
 الوجوب ليجتهد الذي هو مفاد كل من الامانة في رد الوجوب لمتقدمات العلوم لبا لا بد ان يكون اعتبارا ولم يحصل الجزم في ذلك الوجوب المتقدمة لأصل
 بنوع كل الوجوبين وعلى كلا المتدبرين يكون الخبر الاختفاء ما لا مندوحة منه عند ثبوت وجوب أصل التنبه ويكشف عن ذلك ان التذكير
 ولهم يكن في دليل اماناتان متكافئتان **والفصل في** ما لا مندوحة منه في المورد وجود الامانة كعدمها مع وضوح ذلك من مقابلها لا لا بد من وقوعه
 الزم بقاء القول بالامانة كان خبرا الذي هو معنى أصل البراءة في مقابل الظني وهو فاسد وان كان الخبرين العمل بالدليلين فلا يجري
 لثبوت وجوبها اختار جريا وان كان الخبرين استحيابا واحد لا يبين فهو ثابت في المقام ما لا مندوحة منه وكيف كان فاعترض الخبرين من مقاب
 المورد معارضته من الوجوه الثلاثة ان كان خبره عدم اشراج دليل لا مندوحة من الظن حاشا الى ان لا بد من التخصيص من أصل الظن بالاشراج الى
 البراءة لا يجري جميع هذه المقدمات في نفس الامر كونها لا احد شخصين كما اننا اشرك في جميع المقدمات في دليل اماناتان متكافئتان لا يجري هنا
 الخبرين معترضة كل منهما على غير كون المصنف ملك خبرا وكذا في التنبه ولا يثبت الخبرين لان كلاهما في مقابله ومضمحلها كذا في دليل
 عليها من الكلام في حكم الزاوية في مخرج التصرف لا بد ان يحصل في مقابله ما لا يندفع من ثبوتها على انما لا يندفع من الامانة التذكر
 غلو في الزاوية باصلا لا العدد بكان اشرك ويمكن ان يكون هذا الأصل هو أصل العشا وعدم التمسك وامنا لا خلاف في المسخنة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
لو اننا لم نكن من
الراغبين

في مقدّمات بلال الأندلسي

[illegible]

برکت

فانجیتہ الطلق

[illegible]

فہمیت الطق

[illegible]

في حجية الظن

١٤٨

حسب مكانه وهو على الواقع بحكم العقول من غير توقف لا سيما في الواقع على ما لا يخفى من الطرفين المعتبرين ولهم ما يشاء مما يتأخر في الشارع طريقا الى الواقع سوى العلم في معرفة الاحكام ولو مع استصحاب سبيل العلم وهو الاشارة التوجيهية لا سيما العلم الذي انتهى كلفه رفع مقامه **فصل** ما ذكر في المفهوم من عدم الفرق بين علم المكلف واداء الواقع على ما هو بين العلم واداء الواقع من الطرفين المقر بما لا اشكال فيه فالسكوت يقتضي ما بين من ان المناط في حصول العلم واداء الواقع في العلم بغيره في العلم واداء الواقع على ما هو بينه ان يفرض في الشارع ما استلزم بهما ما يفعل نفس ما اذاه الشارع في حق الاوامر والالتزامات ما يفعل ما حكم حكما جليا ما يفرض في الشارع وهو مضمون الطرفين المحل في حق العلم عند علمه من الخطأ من حيث ان نفس الامر الواقع في العلم لا من حيث شئ مستفاد في مقابل المراد الواقع فضلا عن ان يكون هو المناط في عدم تحصيل العلم واليقين **فصل** مضمون الاوامر والالتزامات المنطوقة باضالا للمكلفين من اداء الواقع في حق مضمون الاوامر والالتزامات المنطوقة بالعلماء الطرفين المقر بما لا يخفى ذلك المراد الواقع في سبيل الجعل لا الحقيقة وقد اعترض به الحق المذكور حيث عجز عنه اذ الواقع من الطرفين المجموعا فكل من الواقع الحقيقي والواقعي الجعلي لا يكون بنفسه اطاعا وامتثال الامور المتعلق بهما فيحصل العلم بيقين لو كان كذلك من الاجراء المتعلقين بالاداءين مما لا يخفى من سبيل العلم الاطاعة الامثال كان مجزعا كما منها مسقطا للبرهان دون امتثال الاما الامثال لا سيما فيحصل العلم بالواقع ان الظاهر من قوله بشهادة في هذه المقدمة انه في مقام التوبة بين القطع بالحكم والواقع بين القطع بالعلم في المصنوع وعدم الترتيب بينهما كما هو مقتضى الوجه الاول من الوجهين فان المناط في وجوبه لاخذ العلم وتحصيل اليقين من الدليل ان كان اليقين معجزة الاحكام او اليقين الاوابع الا ان مفهوم الدليل على الكفاءة فيبره كان ذلك التبريد في العلم والتدليل على الكفاءة بهما من اليقين معجزة الاحكام او اليقين الاوابع فيكون ما لو كان المناط فيحصل اليقين فيحصل الاحكام واداء الاعمال على وجه اذاه الشارع منافي للظاهر من عدم العمل به وجه واحد ومربو له فان الواقع اذا سلكا العلم به مضاعفا ظاهريا كما اننا لو مضاعفنا نصب على من كان مودعا مضاعفا ظاهريا سواء بين الواقعي الجعلي في الواقع لم لا ينافي ذلك كون الواقع على شئ من الواقع حقيقة والواقع جلي فيما لا يخفى في معنى الطرفين للواقع لم يظهر من هذه القول بان مضمون الطرفين المجموع في مستفاد مقابل المراد الواقعي والاشياء على عدم تحصيل اليقين دون الواقع وقد اذ لنا اننا ظاهر ما لزمه من مقتضى على ان المراد بالحكم الواقع ما كان على طريق المصالح وبالحكم الظاهري ما ساعد عليه الطرفين سواء كان عقليا كما علم او غيرهما كالمطابق المنصوب من الشارع فيكون التبريد بينهما المأمور من وجه وكذا الامتثال بين ذلك وبين القول بان اذاه كل من الواقع الحقيقي والواقع الجعلي لا يكون بنفسه امتثال الاطاعة للامر المتعلق بهما فيحصل العلم بيقين كل من الاجراء المتعلقين بالاداءين الواقعي والجعلي لو كان مما لا يخفى من سبيل العلم الاطاعا وامتثال الاما الامثال كالتصديق المراد منها مجزعا في الخارج لو كان مجزعا وجوب كل منهما مسقطا للبرهان واما امثال وكيفية كان في عدم توقف الاشياء على العلم بالامر ان كان المكلف معتمدا من امثال الامر فيكون مجزعا في امثالها بمعنى ان المكلف في حق يحصل العلم بالواقع في حق علمه وينتفع بوضع الامر الاخر والواقع كونه ظاهرا فاحذف موضوع عدم العلم بالواقع وبين ذلك يحصل الواقع وامتثال الامر الظاهري **فصل** نقل هذا الفرق بين الطرفين والواقع ليس من احد مسلمة المتقدم على شئ من القوة ولعله يجوز ان الحكم الواقعي اذا كان ظاهريا في حق نفسه بوجوب التقبل في معرفة ما هو يكون مجزعا بين يحصل القطع به انما هو طريق عقلي وبين يحصل الطرفين المنصوب ويجوز ان يضاف في الطرفين الى الجلي والاشياء كلفنا امثالها لو كان مسلما بين في الرتبة كالمعبر في التخصيصات بما يحصل فتد حصل مقدمه امثال فلا حاجة الى علم الاخر وكلنا حصل مقدمه حصل الحكم الظاهري بناء على التبريد في مقدم ولو كان المراد الظاهري حضور ما الخلف موضوع عدم العلم بالواقع كان ترجعا على الواقع ومطابقا للاختلاف الموضوع بينهما من كون في نفسه واحدة واما على التبريد في مقدمه هو انما الجلي وحده لكن لا مع اعتبارنا وصف الجلي في الموضوع ووجه عدم حكمه باحد القولين المتشابهين في الرتبة يحصل كلامه في مقدمه الرتبة بقاء هذا الحكم هو كون الطرفين المنصوب منصوبا او لمع استباح بآراء العلم كما في علمه بيقين علمه متساوي الطرفين في الرتبة وان شئت فقل ان المكلف بين الواقع والامر الجلي يحصل مراد الشارع في حق امثالها على طريق العلم وهو ما يحصل بكل واحد منهما وكيفية كان هذا مع التمكن من امثالها واما او فقد علمه امثال احد ما بين الامثال الاخر كما هو الثاني في الواقع التبريد كما لا يخفى من يحصل العلم بالواقع يمكن من سلولة التبريد في المقول فيكون معلوما او انعكس الامر بان يمكن من يحصل العلم بالواقع التبريد في المقول في العلم بالامر الجلي واما انما الظن في العلم به ولو عجز عنهما ما انما الظن بهما مقام العلم بهما فيمكن العقل في جميع الظن في العلم بالامر الجلي في الظن في العلم بالواقع لم يعلم وجه بل الظن بالواقع اولى في مقام الامثال لما اشبهت بهما من حكم العقل في نقل ما ولو بآراء الواقع

في معيار دليل الاستدلال

١٧٧

بها اصبحت ثابتة فلا يلزم ان المخرج احد الدلائل عند القياس من كل حين لاحد الايمانين يوقف على القطع باعنياء مفلا
 او فلاك والا فاصلا لعدم اعميا القن الاخرين في غير ما بين حمله بل لا اذ لم يتجلى هذا مع ان القن المفروض انما قام على وجه بعض الخلقون
 الواقع من حيث الخصوص لا على وجهين الثابتين بل لا استدلنا فاما **اقول** ان كان فرضه سدا هذا اذا كان المعقود شيئا متيقنا
 من اوجده دون ان يبين القضية المملنة في مطلق القن او مطلقا لا اعتبارا منه فاعمل الكاشف عن رضا الشارع بالعدل والقن والجملة
 الاستدلال وكشف عن وجهين القضية المملنة في خصوص مطلقا لا اعتبارا منه فلا كلام معدوان كان فرضه لما شئتوا ولا اعتبارا من كانه من قول
 اجملا هذا مع ان القن المفروض من اعم فلا يكون في صورة دوران العن بين الايمانين بين الايمانين خاص بالقن القوي لم يثبت
 حويز من علمه بان المخرج كالمعين لاحد الايمانين لا بان يكون مقطوعا لا اعتبارا من هذا الايمانين من زوار وعرفهم به ولو قدر بان القضية
 المملنة القدر المتيقن منها هو الجزية فيقولون ان الجزية تدور بين الايمانين بين وجهين مطلقا لا اعتبارا من وجه القن كما عرف من على
 المعالاة بل لا يخرج مطلقا لا اعتبارا من وجهه ونظر العقل قطعا وهذا القدر من وجهه ما ذكره رسالة الله سبحانه من ان القن المفروض انما
 قام الالاندة لم يجعل القن المفروض بل لا على وجهين الثابتين بل لا استدل دليل عقل كالمدة ان حيدودا لا كمثل ولا في وجهين القضية
 اذا وحيد بعض الخلقون مطلقا لا اعتبارا من بان ما كشف عنه هو ذلك البعض ولعل في قوله سلمه الله في آخر الكلام فاما من اشار الى الله
 فتدبر جادا سلمه الله واما على التاقي فاعمل انما يحكم بوجوده اطاعة على الوجه الاخر بل الواقع فاذا فرضنا ان متكول الايمانين
 منطلق الواقع اقوى فاعمل من القن المظهر الايمانين كان الاول اولى بالتحديد في نظر العقل ولذا قال صاحب المعالم ان العقل فاضل
 القن اذا كان له جهات متعددة من تفاوت القو والضعف العقل من القوى منها الى الضعيف في ما هي لقولنا ان قيام القن على وجهين
 مما يجب ان يفتقر العقل الى ما لا يمكن ان يكون صادقا لواقع اوبدلة على سبيل القن بخلاف جميع التجميع بل لا ذكرنا سابقا وذكرنا لم يثبت
 يرجع الى القن بل لا اعتبارا من اجملا مائة وراك الواقع اوبدلة على سبيل القن بخلاف جميع التجميع بل لا ذكرنا سابقا وذكرنا لم يثبت
 تكون الاطاعة بمقتضى ما في التجميع ما بين القن والواقع والقن لا يكون الا في وجه مطلق القن والثاني لا طرأ له لا من جهة ما فيها
 مؤما الاستدلال الايمانين **اقول** بالثابتين ما سبقنا ان يمكن دفع الاول ما لنا القن الايمانين او غيرهما احيى يوقف على وجه مطلق القن و
 وقع الثاني بان القن المطلق الايمانين اقوى من متكول الايمانين فهو مطلق العقل وعند العقله قال سلمه الله وربما الزمر
 بالاول من من ان وجه مطلق القن وادركه الزامنا على الغامضين بمطابق القن فقال كما يقولون يجب علينا في كل واقعة الباعل حكم ولعل
 كونه معلوما يجب علينا العقل بالقن فكذلك نقول بعد ما وجب علينا العمل بالقن ولا نعلم وجهين يجب علينا في وجهين هذا القن العمل بالقن ثم اعلم
 على نفسه ما حاصله ان وجوب العمل بمطابق وجهين لا ينافي مع كون القن مطلقا بل لا يكون ح دليل على وجهين من وجهين بل لا ينافي مع كون القن مطلقا
 التجميع فيجب بالاحكام ولا يجري به لملك وجهين من وجهين فاما عدم التجميع وقيدناه ان الزمر ما مضى مفلا الاستدلال والعمل بل لا ينافي مع كون القن مطلقا
 دخل القن المشكوك الايمانين وهو موهوم فلا وجه بين وجهين مطلق القن فمقتضى علم العمل مطلق القن وجهين لا غير ما لنا
 يكون مطلق القن وجهين واما العمل الاول لا وجهين والوجهين والوجهين على التاقي لا يجوز الرجوع مطلق القن فلو رجوع مطلق القن سافط على كل
 قدور وليس المعترض من العمل بان وجهين مطلق القن **اقول** لعل هذا البعض المعلوم شيئا القدر من وجهين مطلقا لا اعتبارا من
 على انما بدأ فله بطول فان الوجه الرابع انه بعد فضا المحدث ما القن وجه القن على سبيل الاماها فاننا كفتنا المخرج القن كما ترى في الوجه
 السابق ان ما دل على وجه الدليل القن هو المنبع دون وجهه فافترق الوجه المتقدم وان سلمنا عدم العجز وفساد القن وجهين بل لا ينافي مع كون القن مطلقا
 المذكورة ما لتسبب الى وجهين وعدمها فالوجهين الاماها الدليل الغير وجه هو الدليل القن لقيامه مقام تعلمه فافترق الدليل
 يكون التجميع القنون الخاصة دون غيرها وجهين الاخذها دون ما سواها فانما تنبذ الدليل القاطع الدال على وجهين ذلك فافترق الدليل
 الاماها الدليل القاطع على وجهين بعض القنون بما فيها الكفاية كانت القضية المملنة بما فيها الدليل كذا كونه متطلبه فلا يسرع في
 الحكمها الى غيرها حسبما ترى انا انما الدليل القن على وجهين كل لم يكن الحال منه علما ذكرنا فلتاقيها القن مقام العمل وفترق وجهين
 منزلة فلا وجه في الاضطرار لعل الدال على وجهين هو الدال على وجهين الثاني عا به الامران يكون الدال على وجهين ان الدليل
 القاطع انما هو الدليل القن المفروض والدال على وجهين فهو الاول خاصة فلتاقيها على اذكرت ولغيره المقتضى في المقام ثم يبرر
 الدليل القن انما هو على خصوص بعض القنون من الدليل القاطع الدال عليه في تطبيق القضية المملنة المذكورة في توضيح الوجهين
 الامران بل لا يقتضي في انما الدليل القن على وجهين من القنون الخاصة فافترق وجهين من وجهين فلتاقيها الدليل القن من القن
 فاض وجهين من القنون فان ذلك يقع الغارض مع بين القن المعلق بالحكم والقن المتعلق سبب وجهين ذلك نظر فلتاقيها الاول بالقن

على وجهين
 الدليل القن

في حجبنا الظن

[illegible]

في المعية الدليل الاشد

110

[illegible]

في حيدر الظن

[illegible]

١٨٤

في المعجم اللاتيني

[illegible]

في المعما النتيج الإند

191

[illegible]

فی حجیر الظن

[illegible]

في الظن الموضوع

٢٠

[illegible]

كفاهم من العلم ولم يعفد القلب على مقتضاه وجعلها له **وَالْحَاصِلُ** ان عبد العلم يشق لا يقدر

[illegible]

في الظن في اصول الدين

—

في حجة الظن

712

[illegible]

فی انزال الظن المطلق ہی مومن اور مرتجع امر

۲۲۱

في حجية الظن

٢٠٢

غايتها التماس ما ذكرنا به لتمام التماس ما قبل الدليل الثابت حيث شرط الظن كالمحك من الاحتياط المظنون الصحت منها مظهر
 انصوص لو توفى من بينهما ما ذكرنا به لتمام التماس ما قبل الدليل الثابت حيث شرط الظن كالمحك من الاحتياط المظنون الصحت منها مظهر
 فحجه العقل شرط وحكم العقل وصفه الظن حجية القياس في نفاذ الاثبات والاعتقاد بالظن لا يثبت لان الاثر المذكور اعرض الظن ليس من
 الامور المحسوسة ومن ان حصل اشراط الظن من الشائع فاعلمنا من الشائع ان المحل لا يثبت بالظن البتة لانها من حيثها لا يثبت الى الواقع
 وعنده من الجزاء نعلم من جهة واحدة ونحو القياس حد مد في نظر سبب ان لا اشكال في الحكم يكون الجرح المذكور عن عند واحد سواء
 ومن هنا يمكن ان لا يثبت الظن السابق ما ذكرنا من الدليل المذكور المقتضى بالظن ما ذكرنا في الشرح على اعتباره ولو لم يجر القياس للتمسك
 على كونه كالحكم من جميع الجهات التي لها مدخل في الوصول الى ما قد كان مما ذكر على اعتباره العقل الحاكم بغير الاحتياط الى حجة عند
 استدلالنا بالعلم والظن في الشرع فلا وجه لاعتباره مع مزاجه القياس في واقعها موصفاً بغيره الظن في غاية الامر هو في ضرورة
 ادخال ذلك الامارة والقياس مشتركاً فلا يحكم العقل بيقين الا ان يدعى المدعى ان العقل لا يثبت في القياس لا يثبت عند الامارة
 المزاجية من القوة التي تكون لها على تقدير عدم المزاج وان كان لا يبرهن عن تلك القوة في الظن وعن مغايرتها الوهم والخيال
 العقلية اذا وجد في شيء من مقتضى العلم والظن من القوة العقلية في الواقع والجماع الى العمل على اعتبارها مع فساد العلم ودلوا على ان
 الشائع ان القياس لا يبرهن ما يثبت من الظن ولا يبرهن الشائع به خلو هذا المقام بغير ما يثبت في الشريعة والجماع المذكورين من جهة القياس
 ام لا يثبت انفسها بما عايناه من القوة وطلبت من المتبادر الظن الشافي والوحي والطبيعي وما ذكرنا من صفات ثابتة لاجل الاستدلال على ان
 ما خرج ان يقولوا بوجوب الظن الشافي بعضه ان الظن التضييع اذا انقضت عن الامارة المتشبهة بل لا يستلزم بالاجمال ما زاننا من جهة العلم
 ذلك في حجة القياس لا يثبت في القول بذلك على اي وجه من وجهه بل لا يستلزم بالاجمال ما زاننا من جهة العلم
 وجهه لا يثبت في ذلك الامارة فما فهم في العمل بالظن ان كل ما ذكرنا كانت حجة مظهره بوصف الظن كالحكم لا يثبت فيها في الامور المحسوسة
 الموضوع سواء كان الحاكم بالظن هو الشائع او العقل ولو فرض تحقق الموضوع ولو بالظن القياس المطابق في الحكم على الموضوع المحقق ولو
 فرض انما الموضوع ولو بالظن القياس الحاكم في كل ما ذكرنا في الموضوع وذلك لا يثبت به العقل العقول العقلية علم من شئون شتى
 في شئون المنفعة لتمامه وان كان المتبادر الحكم عنواناً في شئون الحكم لفرع شئونه كما لا يثبت بقول الشائع او يحكم العقل في ما يوجب العلم
 العالم الحاكم وجوب كرام العالم الفاسق وجوب كرام الفاسق الحاكم لتمامه فكذا لا يثبت بقول الشائع عمل بكل جرم ظنون الصحت من الظن
 وجوب العمل بالظن في شئ من شئونه منه وكذا لا يثبت بحكم العقل بعد ملاحظة الاستدلال وجوب العمل بكل ما ذكرنا في شئ من شئونه
 دون مدخله بخصوص الامارة وجوب العمل بما ذكرنا به من ذلك لوصف وكما انه لا يثبت في الحكم العقلي بين شئ من شئونه
 جيباً وسبب التحمل في الامر في شئ من موضوع الحكم الشرعي بين الاشياء الا اذا كان نفس الموضوع امراً جلياً مظهره بالظن المظنون
 الصحت او الامارة المتبادرة للظن لا يثبت في الموضوعات الوثوقية واصلاً في الحكم بما لا يثبت في القياس من موضوعنا ان دليل حجة الجزاء لم
 ينعاد الا على حجة الصحت المصطلح التي يبرهنها الظن الشافي كما لا يثبت في ما ذكرنا من وجوده سواء اوجبنا الظن العقلية في الواقع
 فيس عدم حصول الظن العقلي بعد دونه وكذا الكلام اذا يثبت على حجة القياس من باب القياس والظن التوحيدي في شئ من شئونه ما عند
 في اهل الشريعة وذلك لعدم مدخله في وصف الظن العقلي في موضوع الحكم في المعاني ولو فرضنا ان دليل حجة الجزاء لم ينعاد الا على
 حجة مظهر . الثاني مطلبنا من الاحتياط انصوص المظنون بالظن لا يثبتنا فرضنا حصول ذلك الظن بالظن فقد حصل موضوع
 الحكم وثبت الجرح وكذا الكلام اذا يثبتنا على حجة القياس من باب الظن العقلي في حصول ذلك الظن بعينه القياس مناط شئ من الحكم في
 المعاني شئ من الموضوع التي يمكن من الامور الجملة وذلك لو فرضنا ارتفاع الظن التوحيدي من الجزاء وارتفاع الظن العقلي من القياس والظن
 الخالف خطراً في الحكم لا يرفع موضوعه وكذا الكلام فيما لو كان الحاكم هو العقل وكان موضوعه حكمه وصفه الظن في الكلام في
 مقامين الاول ان مقتضى ذلك المنع عن القياس هو مجموع منه التمسك بالاشهاد الشرعية بغير ما لم يفتضها من موضوعها من غير
 خصوصاً لتمامها الشريعة الثاني ان مقتضى ذلك المنع عن القياس هو مجموع منه التمسك بالاشهاد الشرعية بغير ما لم يفتضها من موضوعها من غير
 ارتفاع ذلك الظن بالظن لا يرفع ذلك في واقعنا الجرح التمسك لما كان لا يثبت من موضوعها الظن العقلي وحصول القياس المطابق في شئ من شئونه
 انقضاء القياس لو كان ما صدر من غير الامارة اما المقام الاول فلا يثبت في موضوعه ولا الاحتياط المنع التصويبه والظن المنع
 من اهل القياس في خصوص معرفة الحكم الشرعي كذا عمل الاجماع والقصور في هذا ذلك فلا يثبت على ما علم من اهل القياس موضوع
 الحكم الشرعي ولا يثبت في المنع عن اهل القياس في الحكم الشرعي في موضوعه في شئ من شئونه على ذلك لا يثبت في موضوعه

فے جینڈا لظن

115

[illegible]

في جيز الظن

وجوه الأول فاعلم ان اشتغال الدور من التغير بين المواقف للظن يقتضي ان يكون الدور الحاف لظن فاعلم ان اشتغال الدور
 في المشتغل لا يقتضي ان يكون الاشتغال في المشتغل لا يقتضي ان يكون الاشتغال في المشتغل لا يقتضي ان يكون الاشتغال في المشتغل
 مدد فاعلم ان اشتغال الدور من التغير بين المواقف للظن يقتضي ان يكون الدور الحاف لظن فاعلم ان اشتغال الدور
 في المشتغل لا يقتضي ان يكون الاشتغال في المشتغل لا يقتضي ان يكون الاشتغال في المشتغل لا يقتضي ان يكون الاشتغال في المشتغل
 لاشتغال الدور من التغير بين المواقف للظن يقتضي ان يكون الدور الحاف لظن فاعلم ان اشتغال الدور
 في المشتغل لا يقتضي ان يكون الاشتغال في المشتغل لا يقتضي ان يكون الاشتغال في المشتغل لا يقتضي ان يكون الاشتغال في المشتغل
 لدور الحاف لظن فاعلم ان اشتغال الدور من التغير بين المواقف للظن يقتضي ان يكون الدور الحاف لظن فاعلم ان اشتغال الدور
 في المشتغل لا يقتضي ان يكون الاشتغال في المشتغل لا يقتضي ان يكون الاشتغال في المشتغل لا يقتضي ان يكون الاشتغال في المشتغل
 المجهز في العمل به ويتجسد ان كان من جهة بعض الاشياء الدالة على وجوب الاشتغال في المشتغل فاعلم ان اشتغال الدور
 على من عدم متصور تلك الاشياء المتصورة كاشية ان الاشتغال في المشتغل لا يقتضي ان يكون الاشتغال في المشتغل
 الاشتغال في المشتغل لا يقتضي ان يكون الاشتغال في المشتغل لا يقتضي ان يكون الاشتغال في المشتغل لا يقتضي ان يكون الاشتغال في المشتغل
 المتصورة انما هي متصورة على ثبوت الترجيح حتى يكون دليل الترجيح دالة على اشتغال الدور في المشتغل فاعلم ان اشتغال الدور
 الاشتغال مع وجود اشتغال في المشتغل لا يقتضي ان يكون الاشتغال في المشتغل لا يقتضي ان يكون الاشتغال في المشتغل لا يقتضي ان يكون الاشتغال في المشتغل
 ببعض الاشياء الحاف لظن فاعلم ان اشتغال الدور من التغير بين المواقف للظن يقتضي ان يكون الدور الحاف لظن فاعلم ان اشتغال الدور
 في المشتغل لا يقتضي ان يكون الاشتغال في المشتغل لا يقتضي ان يكون الاشتغال في المشتغل لا يقتضي ان يكون الاشتغال في المشتغل
 طويلا لظن فاعلم ان اشتغال الدور من التغير بين المواقف للظن يقتضي ان يكون الدور الحاف لظن فاعلم ان اشتغال الدور
 انما المراد بالظن دليل على اشتغال الدور في المشتغل لا يقتضي ان يكون الاشتغال في المشتغل لا يقتضي ان يكون الاشتغال في المشتغل
 ولا يدخل فيه ما كان من متصورة مطالعة الامانة من متصور كاشية ان الاشتغال في المشتغل لا يقتضي ان يكون الاشتغال في المشتغل
 انما هو خروج ذلك عن مقتضى تلك الامانة وان كان من متصور كاشية ان الاشتغال في المشتغل لا يقتضي ان يكون الاشتغال في المشتغل
 ان يكون دليل الترجيح في المشتغل لا يقتضي ان يكون الاشتغال في المشتغل لا يقتضي ان يكون الاشتغال في المشتغل لا يقتضي ان يكون الاشتغال في المشتغل
 ان بعض كلماتهم يتبادران في الترجيح من جهة بعض الاشياء الحاف لظن فاعلم ان اشتغال الدور من التغير بين المواقف للظن يقتضي ان يكون الدور الحاف لظن
 استظهر بعض مشايخنا الانشغال على الترجيح بكل ما عدا التغير فيها فاعلم ان اشتغال الدور من التغير بين المواقف للظن يقتضي ان يكون الدور الحاف لظن
 مضمون الجمل الواقعة لما ذكره في الواقع من مضمون الاشياء الحاف لظن فاعلم ان اشتغال الدور من التغير بين المواقف للظن يقتضي ان يكون الدور الحاف لظن
 لتقديم احداهما على الاخر في الظن بموافقة احد الحكماء لظن فاعلم ان اشتغال الدور من التغير بين المواقف للظن يقتضي ان يكون الدور الحاف لظن
 لو انما افق في مقام التغير في تقديم كل واحد على الاخر في الترجيح كاشية ان الاشتغال في المشتغل لا يقتضي ان يكون الاشتغال في المشتغل
 ناسبق لظن فاعلم ان اشتغال الدور من التغير بين المواقف للظن يقتضي ان يكون الدور الحاف لظن فاعلم ان اشتغال الدور
 الاكثر من كونها لا يوفق لما لا يوفق في الترجيح على ما علمنا لمدنية الا ان يقال لظن فاعلم ان اشتغال الدور من التغير بين المواقف للظن يقتضي ان يكون الدور الحاف لظن
 في الترجيح كاشية ان الاشتغال في المشتغل لا يقتضي ان يكون الاشتغال في المشتغل لا يقتضي ان يكون الاشتغال في المشتغل لا يقتضي ان يكون الاشتغال في المشتغل
 لا يرجع الى نفسه ولا يشغل ما كان من جهة بعض الاشياء الحاف لظن فاعلم ان اشتغال الدور من التغير بين المواقف للظن يقتضي ان يكون الدور الحاف لظن
 لظن فاعلم ان اشتغال الدور من التغير بين المواقف للظن يقتضي ان يكون الدور الحاف لظن فاعلم ان اشتغال الدور
 انما افق في ذلك مقتضى الانشغال في هذه الكلمات لا يوجب الخطأ باختيار مطلق الظن في الترجيح بل يمكن التماس ما استفاد من الظن
 منها ولو سلمنا ان الظن فان اشتغال الدور من التغير بين المواقف للظن يقتضي ان يكون الدور الحاف لظن فاعلم ان اشتغال الدور
 شتاق في كلا المقامين وانما نظر مسلمة في مقتضى الانشغال في الترجيح كاشية ان الاشتغال في المشتغل لا يقتضي ان يكون الاشتغال في المشتغل
 على التغير في مقتضى التوقف على هذه الاستفاد على هذا الترجيح وانما التفاضل بين مقتضى الامانة في علمه وبين مقتضى التفاضل في الترجيح
 مقتضى التفاضل بين مقتضى التوقف على هذه الاستفاد على هذا الترجيح وانما التفاضل بين مقتضى الامانة في علمه وبين مقتضى التفاضل في الترجيح
 بل لا يتبدل الظن ولا يفتقر حجة ذلك الظن في مقابل العمل به في مقابل الاشتغال في الترجيح كاشية ان الاشتغال في المشتغل لا يقتضي ان يكون الاشتغال في المشتغل
 المتصور لا يتبادر الى ذهنه من كون ذلك الظن في مقابل العمل به في مقابل الاشتغال في الترجيح كاشية ان الاشتغال في المشتغل لا يقتضي ان يكون الاشتغال في المشتغل
 الترجيح كاشية ان الاشتغال في المشتغل لا يقتضي ان يكون الاشتغال في المشتغل لا يقتضي ان يكون الاشتغال في المشتغل لا يقتضي ان يكون الاشتغال في المشتغل
 الى الواقع من مقتضى الترجيح كاشية ان الاشتغال في المشتغل لا يقتضي ان يكون الاشتغال في المشتغل لا يقتضي ان يكون الاشتغال في المشتغل لا يقتضي ان يكون الاشتغال في المشتغل
 كون جمل التفاضل في الواقع من مقتضى الترجيح كاشية ان الاشتغال في المشتغل لا يقتضي ان يكون الاشتغال في المشتغل لا يقتضي ان يكون الاشتغال في المشتغل لا يقتضي ان يكون الاشتغال في المشتغل
 في جمل كون الترجيح في الظن التفاضل من مقتضى الترجيح كاشية ان الاشتغال في المشتغل لا يقتضي ان يكون الاشتغال في المشتغل لا يقتضي ان يكون الاشتغال في المشتغل لا يقتضي ان يكون الاشتغال في المشتغل

هذا هو مقتضى الانشغال في الترجيح كاشية ان الاشتغال في المشتغل لا يقتضي ان يكون الاشتغال في المشتغل لا يقتضي ان يكون الاشتغال في المشتغل لا يقتضي ان يكون الاشتغال في المشتغل

المجلد الثاني في أصالة البراءة

والله أكبر

بسم الله الرحمن الرحيم والصلوة والسلام على محمد وآله الطاهرين ولعننا الله على أعدائهم أجمعين في يوم الدين أما بعد الثالث من قاعد الكتاب في حكم الشك فأتى في هذا الموضع من هذا الكتاب المكلف للفتن إلى الحكم الشرعي والفتن في الوافعة على ثلثة أقسام لا تأتى أن يحصل له القطع بحكم الشرع وأما أن يحصل له الظن وأما أن يحصل له الشك وقد عرضنا في القطع حينئذ في نفسه لا يحصل جاعل أن يجتبه ضرورة لا نظرية والظن يمكن أن يجتبه منعاً لكونه كاشفاً عنه ظناً ومراً له لكن العمل به لا اعتباراً عليه في الشرعيات موقوف على نفي القيد به وهو غير رافع إلا في الجملة وقد ذكرنا ما زاد في موضوع الأحكام الشرعية على سلك من يرى حجة الظن بالفعل في الأحكام أو في طريقها وأما الشك فلما لم يكن فيه كشف صلاً لا يحصل أن يجتبه ضرورة في مودعه حكم شرعي كان فهو الوافعة المشكوك فيه كذا كان حكمًا ظاهرياً لكونه مقابلاً للحكم الواقعي المشكوك به في بطلان عليه الواقعي الثاني أيضاً لا يحكم بالواقعي الوافعة المشكوك في حكمها وأما نفي القيد إلى ذلك الحكم المشكوك فيه كان موضوع هذا الحكم الظاهري وهي الوافعة المشكوك في حكمها لا يستغنى لا بعد منصوص حكم نفس الوافعة والشك فيه لا شراباً في نفسه لحكمه ولا غير من شأنه من حيث شك المكلف فيه فافترضنا ورده حكم شرعي لهذا الفعل المشكوك في الحكم كان هذا الحكم سائراً طبقاً من ذلك المشكوك في ذلك المشكوك فيه واقعي يقول مطلوب هذا الوارد ظاهري لكونه المعنوية في الظاهر واقعي تأويل لا مصادره في ذلك الحكم لا آخر موضوعه حتى لا يدل الدال على هذا الحكم الظاهري صلاً في حكم الشك كل من لم يرد اعتناء من الشرع وأما ما ملأ على الحكم الأول الثاني لنفس الموضوع علماً أو ظناً معتبراً يختص باسم الدليل وقد بينا بالاجتهاد في كتاب الأول فدل على الدليل مقبلاً بالاعتناء وهذا العبدان اصطلاحاً من الوجهين الجاهل والناسيب المذكورة في مذهبنا القصد والاجتهاد أشارنا إليها في الفائدة الأخيرة من مؤلفات الجاهل قال فيها الجاهل هذه العقيدة والمفهوم والاعتناء وصفاً كالمصنوع عبارة الآن عن شخص واحد لا بد له من القياس إلى الأحكام الشرعية الواقعية عندها ما عرف من مسندنا بما لا يعلم ولا يقين إلى الأحكام الظاهرية يستقيمها ما عرف من كونها حلالاً لها على سبيل اليقين أو التامين عما ذكرنا من آثار من هذا الحكم الظاهري عن الحكم الواقعي لا يحصل مقيد موضوعه لشك في الحكم الواقعي يظهر لك وجوب تقديم الأدلة على الأصول لا في موضوع الأصول برفع وجود الدليل فلا يتأخر بهما لا لعدم اتحاد الموضوع بل لا ارتفاع موضوعه الأصل وهو الشك في الأصول الدليل الأول لا يوليه لا يتأخر ولا يتأخر في بين كون حكم شرب الثمن المشكوك فيه هو لا بأس به بل كون حكم شرب الثمن في نفسه مع قطع النظر عن الشك به هو المحرم فإدعاءنا بالتأخر للدليل وجوب العلم بالحرمة والظن المعتبر يخرج شرب الثمن عن موضوعه دليل الأول وهو كون الشك في الحكم واقعاً لا عن حكمه على لزوم حكم الدليل الأول في شخصه وطلوع ظاهر من هنا فخرجنا أن إطلاق القيد هو التامين في المقام فخرجنا من التامين جميع المعارضات تلك إطلاقاً في الخاص على الدليل الأول العام على الأصل يقال فيخصص الأصل بالدليل لا يخرج عن الأصل والدليل يمكن

في اقسام البرائة

الاول مع لسانها ويكون الحكم الواقعي عن كونها في موضعها الظن بما جازها الاصل وانما لانها في كل سلك شوقها
 لموضع خاص لا يوجد احد لموضع من اقسامها وجودها في موضعها الظن بما جازها الاصل وانما لانها في كل سلك شوقها
 حكمها مع لسانها في الموضع لا ينافي في موضعها الاصل وانما لانها في كل سلك شوقها
 الحسن وبغداد لانها في موضعها الاصل وانما لانها في كل سلك شوقها
 ولحسنه في موضعها الاصل وانما لانها في كل سلك شوقها
 بالشك عدم العلم بالحق في دليل الاصل وهو في كل سلك شوقها
 من العلم والحق والشرع في موضعها الاصل وانما لانها في كل سلك شوقها
 معتبر في موضعها الاصل وانما لانها في كل سلك شوقها
 منها فندرج في ان نزيل دليل الاصل وانما لانها في كل سلك شوقها
 عليها في الموضع في موضعها الاصل وانما لانها في كل سلك شوقها
 القاب بعينها في موضعها الاصل وانما لانها في كل سلك شوقها
 ونظرنا في الكلام في موضعها الاصل وانما لانها في كل سلك شوقها
 البرائة في موضعها الاصل وانما لانها في كل سلك شوقها
 وكذا الفصل الخامس في موضعها الاصل وانما لانها في كل سلك شوقها
 عما اولى عدم وجوبها في موضعها الاصل وانما لانها في كل سلك شوقها
 من الجاهل والحق في موضعها الاصل وانما لانها في كل سلك شوقها
 حكمهم في موضعها الاصل وانما لانها في كل سلك شوقها
 التماس الاصل في موضعها الاصل وانما لانها في كل سلك شوقها
 وهي حصة في موضعها الاصل وانما لانها في كل سلك شوقها
 للعلم في موضعها الاصل وانما لانها في كل سلك شوقها
 والحق في موضعها الاصل وانما لانها في كل سلك شوقها
 مؤلفه في موضعها الاصل وانما لانها في كل سلك شوقها
 عليها في موضعها الاصل وانما لانها في كل سلك شوقها
 الغرض في موضعها الاصل وانما لانها في كل سلك شوقها
 بل في موضعها الاصل وانما لانها في كل سلك شوقها
 مؤلفه في موضعها الاصل وانما لانها في كل سلك شوقها
 وانما في موضعها الاصل وانما لانها في كل سلك شوقها
 جميع الامور في موضعها الاصل وانما لانها في كل سلك شوقها
 على عدم ملائمتها في موضعها الاصل وانما لانها في كل سلك شوقها
 في موضعها الاصل وانما لانها في كل سلك شوقها
 وهو المستحق في موضعها الاصل وانما لانها في كل سلك شوقها
 علمه في موضعها الاصل وانما لانها في كل سلك شوقها
 او علمه في موضعها الاصل وانما لانها في كل سلك شوقها
 منها في موضعها الاصل وانما لانها في كل سلك شوقها
 معلوم في موضعها الاصل وانما لانها في كل سلك شوقها
 انما في موضعها الاصل وانما لانها في كل سلك شوقها
 فلا في موضعها الاصل وانما لانها في كل سلك شوقها

في اقسام البرائة
 في موضعها الاصل وانما لانها في كل سلك شوقها

فصل البرائة

٢٥

هذه الرافضة لما قلنا بل على عدم وجوب الاحتياط ثم الرجوع الى ما قبله فاعلم ان التقاض من جهة واحدة لا يخرج من جهة واحدة من جهة واحدة
 الجواب قال سال الدين الرميل بنون في حكايتها من لا فعل لها ما قال لا اما ان كان فيها الزلل من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
 وقد عرفت اننا في الجها الواحد هو اعظم من ذلك فلو كان في الجها اثنين احد رجليه للزاد يعلم ان ذلك محرم عليه بها. فبها لا يخفى في هذا فقال
 بعد الجها اثنين هود من الاخرى الجها الواحد ان الله تعالى حرم عليه ذلك وذلك لانه لا يمكن معها على الاحتياط فلو كان في الاخرى معدود
 قال ثم اذا انقضت عدتها فهو معدود وان لم يكن في الجها واحد بل في الجها الواحد ان كان مع العلم بالعداة في الجها الواحد في انقضائها فان
 كان الشك في اصل الانقضاء مع العلم بهذا رها فهو غير في الموضوع خلاف ما نحن فيه مع ان مقتضى الاستصحاب المرفوض لا يرد فان عدم الجواز
 ومنه يعلم ان لو كان الشك في معدن والعداة في غير محله فمضى في الشك عنها وليس معدودا فيها انما كان اصلها لعدتها واحدة واحكامها
 في المحرم لا يزعم من طائفة من الجوابين من يؤول الى ان لا يكون الاحتياط في كل وقت فان كانت تعلم ان علمها واحدة ولا بد من حكم هو
 فقال ثم اذا علمت على علمها العداة في الجها فبذلك في العلم بالمرءى المقتضى عدم علمها بغير علمها واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
 انما قولهم بعد قوله ثم اذا انقضت عدتها فهو معدود في غير جهة واحدة مع الجها واحد اصل العداة لوجوب العقل في العلم بالمرءى وانما رها في
 مع موضوع الحكم بين المسلمين الكاشف عن قصد الجاهل وكيفية عدته في الجها واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
 ان علمها واحد في طلاق الموت ولقد كن نشأ الجها واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
 عن سبيل الزعم لعدم قدرته على الاحتياط وحمل شمله معدود في الجها واحد في العلم بالمرءى لا بد من كونها واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
 هذا التعليل بل على ذلك في الجها واحد على الاحتياط فلا يجوز حمله على الغافل الا اذا شكك في علمه على قولنا بل على كل تقدير في وجهه
 التعليل بين الجها اثنين قد تروى في وجهه لا مكان ان بها ان التعليل لا يرد انما هو على فرض حمل الاحتياط على الجها واحد في كل حين
 في كلا المقامين بالتبعية الى المتعلق لا شك ولا يمكن فيها ما التبس الى الغافل والمتعلق للحي والاما ان حمل على السؤال بعد ان يمكن المتعلق
 الشاك من السؤال من ان الحدة محرم عليه لا لعقل العالم ويمكن ذلك من السؤال من المزمع في علمه في كل وقت في وجهه في كل وقت
 الشاك من انما يراى الجها اثنين اعد لا بد ان يكون في صوته انفاك لاعتد الجها اثنين من الاخرى والا فمضى في وجهه لاعتد الجها اثنين في كل وقت
 في علمه في وجهه لاعتد الجها اثنين في علمه في وجهه لاعتد الجها اثنين في علمه في وجهه لاعتد الجها اثنين في علمه في وجهه لاعتد الجها اثنين في علمه في وجهه
 من وجهه في الموضوع ولا يبرهن الحكم في الشك من ان الجها واحد في العلم بالمرءى لا بد من كونها واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
 يمكن من السؤال لعقل العالم بالحكم واما العالم بالحكم الجاهل بالموضوع فهو انما يمكن من السؤال من المزمع في علمه في كل وقت في وجهه في كل وقت
 في الجها اثنين لعرضهما في المتعلق لا كما لا بد من حمل العداة في علمه في وجهه لاعتد الجها اثنين في علمه في وجهه لاعتد الجها اثنين في علمه في وجهه
 حيثما لا يمكن في السؤال في الزائدة على الطلب هو الزائدة في الشبهة في العلم بالمرءى لا بد من كونها واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
 سند من حيث يتبين من انما في وجهه لاعتد الجها اثنين في علمه في وجهه لاعتد الجها اثنين في علمه في وجهه لاعتد الجها اثنين في علمه في وجهه
 كافي شرح الزايد ان قوله كل شيء في حلاله وحرامه يعلم احد مما قلناه الاول ان كل فعل من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
 فانه لا بد من العلم بالمرءى لا كما لا بد من حمل العداة في علمه في وجهه لاعتد الجها اثنين في علمه في وجهه لاعتد الجها اثنين في علمه في وجهه
 الاحتياط لانه لا بد من العلم بالمرءى لا كما لا بد من حمل العداة في علمه في وجهه لاعتد الجها اثنين في علمه في وجهه لاعتد الجها اثنين في علمه في وجهه
 الاخر انما يعلم من انما في وجهه لاعتد الجها اثنين في علمه في وجهه لاعتد الجها اثنين في علمه في وجهه لاعتد الجها اثنين في علمه في وجهه
 حكم لكل فوهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
 انك تعلم ان كل فعل من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
 من الشارح على احد مما قلناه في الاخرى في وجهه لاعتد الجها اثنين في علمه في وجهه لاعتد الجها اثنين في علمه في وجهه لاعتد الجها اثنين في علمه في وجهه
 قوله في حلاله وحرامه انما يعلم احد مما قلناه الاول ان كل فعل من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
 الحلال والحرام مع العلم بالمرءى لا كما لا بد من حمل العداة في علمه في وجهه لاعتد الجها اثنين في علمه في وجهه لاعتد الجها اثنين في علمه في وجهه
 الذي ينفذ انما قلنا بالاحتياط في العلم بالمرءى لا كما لا بد من حمل العداة في علمه في وجهه لاعتد الجها اثنين في علمه في وجهه لاعتد الجها اثنين في علمه في وجهه
 مما لا يخفى في العلم بالمرءى لا كما لا بد من حمل العداة في علمه في وجهه لاعتد الجها اثنين في علمه في وجهه لاعتد الجها اثنين في علمه في وجهه
 ثلثة اقول في العلم بالمرءى لا كما لا بد من حمل العداة في علمه في وجهه لاعتد الجها اثنين في علمه في وجهه لاعتد الجها اثنين في علمه في وجهه
 بالاحتياط في العلم بالمرءى لا كما لا بد من حمل العداة في علمه في وجهه لاعتد الجها اثنين في علمه في وجهه لاعتد الجها اثنين في علمه في وجهه

هذا هو الوجه في الجها واحد في العلم بالمرءى لا كما لا بد من حمل العداة في علمه في وجهه لاعتد الجها اثنين في علمه في وجهه لاعتد الجها اثنين في علمه في وجهه

فصل الثامن البراءة ٢٤١

[illegible]

في الصلوات البرائة

٢٤٠

في المقام ما يتعلق بأمر آخر من العقاب فقد عرفنا ان القضا العمل ليس الا بما علم التكليف جارا وادوارين هما ان كان في الشبهة المحسنة
وبما اخرى يجب على الحكم بطلان الدعوى لو وقع تكليف الجاهل بمفهوم عدم اليقظة ما من وادوارين هما ان كان في الشبهة المحسنة
المستقيمة المحسنة ايضا كالمشقة التي توجب للمريض على الركبة في المضرة فوجب وجوب دفعها غير ان لا ينعقد اذا اقلل له حكمه بموجب الامر
عن الضرر الذي ينوي المقطوع اذا كان ركابه لبعض المتعدي التي تستلزم وجوب التنازع بل امره في بعض الموارد فضلا عن محله بموجب الامر
عن الضرر الذي ينوي المحمل لاحتمال الوقوع على تقدير الاستقلال بغير ما يثبت عليه القضا لكونه من باب الشبهة الموضوعية لا ان المحرم هو
مفهوم ان ركابه القضا في هذا المقام شكوك كضلال المسكر المعلوم المحرم على هذا المذاهب انما هي الشبهة الموضوعية لا ان المحمل لا يجنب عنها
بالتقاضي الاجتناب بين انفسا ويصح نفي الكلام في الشبهة الموضوعية انما هي مقدم في الشبهة على مورد الاول ان الحكم عن الحق القضا في اعتبار
اصل الزاوية من مابعد البلوى حمولة في غير الاول دون الثاني ولا بد من حكمه بكل ما قد تيسر في بعض المقامات في بعض حال الشبهة
قال في القضا بطلان فالاول الفصل الثالث في مسند الاحكام وهو عندنا خمسة الكاتبة لتسند الاجماع والقضا الاستصحاب ونرضي لذلك
في الاربعين والاربعة انما الاستصحاب فاستلزام الاول استصحابا العقل وهو التمسك بالبرائة الاصلية كما نقول في مورد الاجتناب ان الاستصحاب
ببرائة العقل وضمان يختلفان في حكم بالاولى الا ان يفسر على الثاني كما يقول بعض الاصحاب في غير ما يرضى في مورد الاجتناب
مع فنيها فيقول الاستصحاب لا يوجب اجبا عندنا في الزاوية الاصلية الثاني ان يقال عدم الدليل على كذا لا يوجب شيئا فهو هذا
بما علم انه لو كان هناك دليل لظفر انما الامع ذلك فانه يجب التوقف ولا يكون ذلك الاستصحاب لغيره من القول بالاجتناب لعدم دليل الوجوب
والحظر انما استلزاما لشرع كما لم يتم محالنا في ثبات الصلوات الى ان قال بليس هذا جهة انتهى موضع التاج من كل من سب من سب وقال في المقام
في المسئلة الثانية من مسائل الفصل الثاني من خصوصيات الكتاب اعلم ان الاصل في الشواغل الشرعية انما هي ما يقع متعكفا شرعا في الجاهل
محضها من حيث في انفسها بالبرائة الاصلية فيقول لو كان ذلك الحكم ثابتا لكان عليه ولا يشرع في ذلك ليس كذلك فيجب في كل ما في هذا الدليل
ببيان مقدم من بعد انما لا يكون له عليه شيئا مان بسط طريق الاستصحاب وبين عدم دلالة عليه الثاني ان بيننا ان لو كان هذا الحكم
لذلك عليه استلزام الدليل لانه لو لم يكن عليه لا يلزم التكليف في الطريق للتكليف في العلم وهو كالتكليف في الاطلاق ولو كان عليه لا يلزم ذلك
الا اننا لا نكاد نلتزم ذلك في موضعين بل في موضعين احدهما انما في تلك الطريق وعند هذا يكون ذلك دليل على نفي الحكم انتهى قال في
المسئلة الاولى من الفصل الثالث المحسنة في الحكم بوزان الامر بين الاول والاكثر لا يقال ان لو ثبت ذلك لكان في ذلك من الممكن ان يكون
هنا كدليل ولا يلزم من عدم الظفر به عدم موكان العلم الاكثر لحوط لانا نقول ذلك الدليل المحمل لا يتصل اصل لانا فبينا ان معني
عدم الدليل لانا الشرع في العلم بالبرائة الاصلية وذلك بوجه ما اذا ما من الاحتمال انتهى حكى عن الحديث الاسوي الذي في جواب ان يخفى
هذا الكلام هو ان الحديث المأثور انما ينعى الاحاد في المرتبة عنهم عليهم في مسئلة لو كان بها حكم مخالف للصل لاشبه بعلوم السجدة فانما
يظهر في حديث ذلك الحكم فيفهم ان الحكم قطعنا بعد من لا يجازي غير من افاضل علمنا انما اربعة الاف منهم لانا مدد القضا في كل
المعبر في زمان من لا يمتنع عليهم التسليم في مدته في كل سنة ثمانية سنه وكان هم وهم الامير اطاعا الذين عندهم واليه حكم كتابي في
منهم في الاصول لانا يحتاج الشريعة الى سلوك طريق العامة وليس في ذلك الاصول في زمان النبوة الكبرى فان رسول الله والائمة بعدهما
من في اصولنا في زمان شيعتهم كما في قولنا انما المقصد من مثل تلك الصلوات يجوز التمسك بان في كل وقت وليس على حكم مخالف للاصل في كل
على عدم ذلك الحكم في الواقع الى ان قال ولا يجوز التمسك به في المسئلة المفروضة الاصل في العامة لظاهر ما في رواية الظاهر عندنا حكمنا على خبر
نومرنا الذي هو على جهة واحدة على غيره وما خصهم احدنا عليهم شيئا يظهر عند غيره ولم يقع هذا ما اضطر احقا ما جاء به انتهى كل ذلك
سلكه الله في المبدأ الدليل الصحيح للتكليف لا يلزم التكليف بما لا يظفر في التكليف الى العلم به وهو ما لا يظفر في التكليف في التكليف
منه فلا يثبت في ما لم يكن في الواقع دليل ثبات اصله او كان ولم يكن المكلف من اوصوا اليها ولكن متبعة لافعة للتكليف في التكليف
ولا يظفر في التكليف في المسئلة فان الحكم الفصل في جميع هذه الصلوات في جميع هذه الصلوات في جميع هذه الصلوات في جميع هذه الصلوات
انما يندرج في العلم بان وانه الحكم الفصل في جميع هذه الصلوات في جميع هذه الصلوات في جميع هذه الصلوات في جميع هذه الصلوات
على ان ما طالع التواجد العرف في هذا التكليف في الحكم الفصل في جميع هذه الصلوات في جميع هذه الصلوات في جميع هذه الصلوات في جميع هذه الصلوات
بان من هذا المقصد من التبع ولم يجد بها ما به لعل حكم مخالف للاصل في جميع هذه الصلوات في جميع هذه الصلوات في جميع هذه الصلوات في جميع هذه الصلوات
عام البلوى حمولة ولا بين العامة والمختصة ولا بين المخطئة والمصوبة ولا بين الجهل والاختيار ولا بين الحكم شرعا وعرضا من احكام
ما لا يشرع في الخلق بالقبول الى عبيد هم هذا بالقبول الى الحكم الفصل في جميع هذه الصلوات في جميع هذه الصلوات في جميع هذه الصلوات في جميع هذه الصلوات

فاحصنا البراءة

[illegible]

فَصَالِحٌ لِلْبَرَاءَةِ

FVV

[illegible]

فصل الثامن والعشرون

229

[illegible]

وإصالة البراءة

[illegible]

五

فإضالة البرامنه

۲۱۳

فناضاً لنا البراءة

[illegible][illegible]

في النفا البراذن

[illegible]

في اصول البرائة

٢٩١

منه ان المحرم الواقع المحرم واقعا بالحرمة الشاذية بمحكم بالبرائة امر غير متبرع انما هو غير متبرع بمحكم هذا الحكم ليس على خلاف انفس الامر بالبرائة
عن المحرم كاصل خلاص هذه الاشياء انما كثر بشي من المحبة الغناء بما لا يعرفه الغائب له وان كان موقفا بغير الحرة الواقعة لا المشبهة
لان المسلم في ذلك ما دون المحرم الشاذية لا العينية لما كون هذا الحكم على خلاف لا نقاش في ذلك على غير ان الانسان ولو كان قاطنا
لا ينفذ عن هذه العقول في اثبات حرمه الحقا لغير العلة ولو كان المراد ان ارتفاع حرم المحرم من الواقع على خلاف لا نقاش في ذلك الحكم
لكن حرفت ان الاذن في ارتكابها لا يشبهين لا بوجوب ارتفاع المحرم الشاذية الواقعة وكيف كان فالسنة قد عرفت ذلك مخالفة الحكم الحقا
الحكم الواقع لا بوجوب ارتفاع الواقعي كما في الشبهة الجزئية من العلم الاجل مثلا قول الشارع اجنب عن المحرم شامل المحرم الواقع انما يعلم
بوجوبه لا بوجوب ارتفاعه في الظاهر لا بوجوب خروجه عن العموم المذكور وهو لا يكون حراما واقعا فالصحة في التزام ذلك في الواقع
المعلوم اجاب ان ذلك الحكم الظاهري لا يندرج في الحكم الواقعي بل هو الحكم بالبرائة ليرجع ذلك الى مقتضى الحكم الظاهري
كما في اصل البرائة والى بدلية الحكم الظاهري عن الواقع او كونه بطريقا لمعجولا الى جلي الوجهين في الظرف الظاهرية لمعجولا مع علم الحكم
بالحق لغير دفع من الجاهل جعل كل الحكمين لان العلم بالتحريم يفرض وجوب الامتنان عن ذلك المحرم واذن الشارع في فعله شيئا
حكم بالعلم بوجوب الامتنان **ففي** العلم بالبرائة بين الاخرين في الجواب لا تسلة الله بعد اذ كان في ذلك المشبهين بوجوب الامتنان
الحكم الواقعي او كونه على نفسه بغير الامتنان كما في الاذن في ارتكابها لشيء من الجاهل العلم بالبرائة بوجوب الامتنان بوجوب العلم بوجوب
الامر بعدم الامتنان من هذا خلاف الحكم الواقعي الحكم الظاهري لكان الجواب انفسا بين غلو الشبهة عن العلم بعدم العلم بالامر بالامر
منه مسلة شقان في صور معناه فان الاذن في ارتكاب الحكم العقلي بوجوب الامتنان في جعل كل الحكمين في ثبوت كل فاضل بارتفاع الاخرين
ادعى المقتضى الاذن في ارتكاب كلا المشبهين كان ذلك موجبا لارتفاع الحكم الواقعي لكن الشان في اثبات المناقاة فيقول ان المناقاة
مسلة عند العلم بالنفس في المحرم فيقول هذا خبر كل خبر جازم وقد تفرع على كون العلم بالنفس على طريقا الى واقع ضروري غير قابل للخطأ
اثباتا ونفيا فلو ان الشارع حرم اذنت لك في شرب الخمر كما في هذا الاصل في الشغ واما طريقتا العلم الاجمالي فيقول الكلام فلا يمكن ان يقال ان
الى كل واحد من الطرفين ان هذا خبر يمكن ان يقال ان واحدا من الاثبات خبر كل خبر لا يثبت عليه الكبر وهو قولنا ان كل خبر ولو كان معلوما
بالاشياء لم يعد مساعدا فلو لم يندرج خبر المحرم بعد في العلم بالنفس بل في مقتضى ذلك التصور على فرض ثبوت
للمشبهين المحرم وان العلم بالنفس على احوال في الموضوع فلا يتعلق المحرم الاجمالي انه خبر في المناقاة بين وجوب الامتنان عن المحرم المعلوم
بالنفس الاذن في ارتكاب المحرم المحرم ولو مع وجود العلم الاجمالي فلا يفيج من الجاهل جعل كل الحكمين لان لكل من الحكمين موضوعا غير
موضوع الاخر وما استدل به على الفيج من ان العلم بالتحريم يفرض وجوب الامتنان فبما اننا انقضا العلم الاجمالي بوجوب الامتنان او
الكلام والاعلم المسلم انقضا لوجوب الامتنان وهو العلم بالتحريم بغير مقتضى الله فان ذلك في الشارع في فعل المحرم مع علم المكلف
بغيره اما باننا في حكم العقل من حيث لا ندرك في المعصية والحقا لغيره هو ما يقع مع علم المكلف بمقتضى المعصية بين ارتكابها او الاذن في ارتكابها
المشبهين ليس كذلك وانما على الشبهين بل هو اذن في الخطا مع عدم علم المكلف بما الاصل ما دل على ما يقع في ذلك والاشيع الاذن في
فعل كتاب جميع المشبهات بالاشياء التي لا يخطئ او في ارتكاب مع علم ما انه يكون التزام فيقال ان كتاب الشبهة الجزئية في العلم بالبرائة لا يندرج
في العلم بالبرائة بل كونه معصية وفي الحكم بالتحريم لا يستلزم بهي الجاهل من ارضى الجاهل **ففي** ان يفتقر الى الفرق بين هذا الامر وما اوردهما قبل
ذلك فاضح من ما ذكرنا من الفيج ولو اريد كمال المشبهين وضد معنى هذا الامر ادعى على الفيج في الاذن في ارتكابها بالاشياء في العلم
العلم في ذلك الشارع في فعل المشبهين بنا في بعض احكام العقل بوجوب امتثال التمكن للعلوم المتعلقة بالمقتضى المتبني لاجل العقل الاجمالي
من كلا المشبهين نعم لو ان الشارع في ارتكابها بعد ما مع جعل الاخرين لاعتبار الواقع في الاجرام بالاجتناب منها عن ذلك الشارع في
احد هذا الجاهل لا بد الامر بالاجتناب عن الاخرين لا لظاهر من الحرام الواقعي فيكون المحرم الظاهري هو واحد ما على الفيج في ذلك العقل الظاهري
وجب ان يطلب من حرمه الحقا لغير العلة ولو كان كتاب المشبهين بغير العلم بالبرائة **ففي** ان يفتقر الى الفرق بين هذا الامر وما اوردهما قبل
من العلم بالبرائة حتى يترفع ان كتابه في ارتكابها المعلوم مع ارتكابها بغيره ان كتابه في ارتكابها المعلوم في العلم بالنفس في العلم بالبرائة
الاجمالي **ففي** ان يفتقر الى الفرق بين هذا الامر وما اوردهما قبل ذلك فاضح من ما ذكرنا من الفيج ولو اريد كمال المشبهين وضد معنى هذا الامر ادعى على الفيج في الاذن في ارتكابها بالاشياء في العلم
للمشبهين بنا في ارتكابها بعد ما مع جعل الاخرين لاعتبار الواقع في الاجرام بالاجتناب منها عن ذلك الشارع في
منه لا بد من العلم بالبرائة حتى يترفع ان كتابه في ارتكابها المعلوم مع ارتكابها بغيره ان كتابه في ارتكابها المعلوم في العلم بالنفس في العلم بالبرائة
الاجمالي **ففي** ان يفتقر الى الفرق بين هذا الامر وما اوردهما قبل ذلك فاضح من ما ذكرنا من الفيج ولو اريد كمال المشبهين وضد معنى هذا الامر ادعى على الفيج في الاذن في ارتكابها بالاشياء في العلم
للمشبهين بنا في ارتكابها بعد ما مع جعل الاخرين لاعتبار الواقع في الاجرام بالاجتناب منها عن ذلك الشارع في

فخا صالذ البراءة

P 9v

[illegible]

[illegible]

مجلس
مجلس خدیو انوار بنی خدیو
المنزل سنیضه

مفتی محمد رفیع الدین صاحب

[illegible]

الحاصل

فی اصل البراءۃ

۳۱۲

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

فِي صَلَاتِ الْبَرَاءَةِ

[illegible]

[illegible]

[illegible]

२

[illegible]

في أصل البراءة

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

[illegible]

فصل البرائة

٣٤

أقول انك انما تامل هذه الآية الأولى ولا البتة معتبرة في العلم المفروض كونه خادماً في تلك الحالة ثم لو قطع ودفع اليه العلم لاكتفى
 فصل بذكر كتاب الخاتم المؤلف باحسان عدم كون الزيادة مسطحة على الواو والاعادة بالفتح اخرج انك على ما علمت ان كونها موحدة
 للطلان في مكانها لاكتفاء طرحة من علمي هذا الاختلاف ما من بطلان في رجا عليه ثم انك ما هو اذا اكتلف والقطع والاعادة
 الزيادة في تلك في كلا المقامين في التكليف من غير ان ماد كراهه من حكم الزيادة وان منبسط في البرائة لعدم ما بينهما اما هو انما يظن
 الاصل الاولي والاخذ بنقص الدليل في خصوص بعض المراتب انما يظن انما في الضاوية في تلك الاصل المسببة على طلاق العلم فيكون
 بها مثل قوله من زائد في حاله صفة الاعادة وقوله اذا استغنى به زائد في المكون في بطلان فيكون قوله بها حكم من نفس البتة
 به من ان في التسمية بعد ذلك لا يتبادر في من قوله حتى في بعض التمثل على حجب الاعادة بكل بانه في من قوله حتى في بعض التمثل
 التعميم في قوله العلم في الضاوية على قوله لا يتبادر في من قوله حتى في بعض التمثل على حجب الاعادة بكل بانه في من قوله حتى في بعض التمثل
 من بطلان في الضاوية في قوله لا يتبادر في من قوله حتى في بعض التمثل على حجب الاعادة بكل بانه في من قوله حتى في بعض التمثل
 هذا في بعض ما سألنا ان لا يتبادر في من قوله حتى في بعض التمثل على حجب الاعادة بكل بانه في من قوله حتى في بعض التمثل
 في بعض من قوله لا يتبادر في من قوله حتى في بعض التمثل على حجب الاعادة بكل بانه في من قوله حتى في بعض التمثل
 الزيادة في بعض من قوله لا يتبادر في من قوله حتى في بعض التمثل على حجب الاعادة بكل بانه في من قوله حتى في بعض التمثل
 بعض من قوله لا يتبادر في من قوله حتى في بعض التمثل على حجب الاعادة بكل بانه في من قوله حتى في بعض التمثل
 مثل قوله لا يتبادر في من قوله حتى في بعض التمثل على حجب الاعادة بكل بانه في من قوله حتى في بعض التمثل
 بعض من قوله لا يتبادر في من قوله حتى في بعض التمثل على حجب الاعادة بكل بانه في من قوله حتى في بعض التمثل
 على بعض من قوله لا يتبادر في من قوله حتى في بعض التمثل على حجب الاعادة بكل بانه في من قوله حتى في بعض التمثل
 ما لا يحل من قوله لا يتبادر في من قوله حتى في بعض التمثل على حجب الاعادة بكل بانه في من قوله حتى في بعض التمثل
 الاستغناء في بعض من قوله لا يتبادر في من قوله حتى في بعض التمثل على حجب الاعادة بكل بانه في من قوله حتى في بعض التمثل
 جعل بكل واحد من الاصلين والانا للعدم من جميع ما في الاستغناء في بعض من قوله لا يتبادر في من قوله حتى في بعض التمثل
 الحزم في بعض من قوله لا يتبادر في من قوله حتى في بعض التمثل على حجب الاعادة بكل بانه في من قوله حتى في بعض التمثل
 كل من قطع المطر عن التواضع على الاصول وانما على اقطابها في بعض من قوله لا يتبادر في من قوله حتى في بعض التمثل
 عدم مخرج الزيادة والنقص في بعض من قوله لا يتبادر في من قوله حتى في بعض التمثل على حجب الاعادة بكل بانه في من قوله حتى في بعض التمثل
 سأل في بعض من قوله لا يتبادر في من قوله حتى في بعض التمثل على حجب الاعادة بكل بانه في من قوله حتى في بعض التمثل
 الصانع في بعض من قوله لا يتبادر في من قوله حتى في بعض التمثل على حجب الاعادة بكل بانه في من قوله حتى في بعض التمثل
والخاصات ان هذه القضية مسوقة لنا عدم مخرج الاحلال في قوله هذا انما يظن انما في الضاوية في تلك الاصل المسببة على طلاق العلم فيكون
 امر لا يفي في التام في كل واحد من الاصلين والانا للعدم من جميع ما في الاستغناء في بعض من قوله لا يتبادر في من قوله حتى في بعض التمثل
 الكلام في الثاني لوجه ان الشاكلة في بعض من قوله لا يتبادر في من قوله حتى في بعض التمثل على حجب الاعادة بكل بانه في من قوله حتى في بعض التمثل
 به في بعض من قوله لا يتبادر في من قوله حتى في بعض التمثل على حجب الاعادة بكل بانه في من قوله حتى في بعض التمثل
 لروم في بعض من قوله لا يتبادر في من قوله حتى في بعض التمثل على حجب الاعادة بكل بانه في من قوله حتى في بعض التمثل
 ما لا يتبادر في من قوله حتى في بعض التمثل على حجب الاعادة بكل بانه في من قوله حتى في بعض التمثل
 وتحت في بعض من قوله لا يتبادر في من قوله حتى في بعض التمثل على حجب الاعادة بكل بانه في من قوله حتى في بعض التمثل
 الجملة او على حجب الزيادة في بعض من قوله لا يتبادر في من قوله حتى في بعض التمثل على حجب الاعادة بكل بانه في من قوله حتى في بعض التمثل
 ما لا يتبادر في من قوله حتى في بعض التمثل على حجب الاعادة بكل بانه في من قوله حتى في بعض التمثل
 لا يتبادر في من قوله حتى في بعض التمثل على حجب الاعادة بكل بانه في من قوله حتى في بعض التمثل
 القضية في بعض من قوله لا يتبادر في من قوله حتى في بعض التمثل على حجب الاعادة بكل بانه في من قوله حتى في بعض التمثل
 ما لا يتبادر في من قوله حتى في بعض التمثل على حجب الاعادة بكل بانه في من قوله حتى في بعض التمثل
 عن المعصية مثل ذلك الكلام في الترتيب في بعض من قوله لا يتبادر في من قوله حتى في بعض التمثل على حجب الاعادة بكل بانه في من قوله حتى في بعض التمثل

هذا الكلام في بعض من قوله لا يتبادر في من قوله حتى في بعض التمثل على حجب الاعادة بكل بانه في من قوله حتى في بعض التمثل

هذا الكلام في بعض من قوله لا يتبادر في من قوله حتى في بعض التمثل على حجب الاعادة بكل بانه في من قوله حتى في بعض التمثل

هذا الكلام في بعض من قوله لا يتبادر في من قوله حتى في بعض التمثل على حجب الاعادة بكل بانه في من قوله حتى في بعض التمثل

الماوروم

في بعض من قوله لا يتبادر في من قوله حتى في بعض التمثل على حجب الاعادة بكل بانه في من قوله حتى في بعض التمثل

[illegible][illegible][illegible]

وَأَعْلَىٰ عِلْمِي

فِي الْأَرْبَعِ الدَّائِلَةِ عَلَى عِدِّ مُعَدِّ بِرَجَائِلِ الْفَقْرِ وَالْعِلْمِ

212

[illegible]

الاجتماع

فواصل البراءة

۳۲۸

۱۰۰

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible][illegible]

1212

في اصل البراءة

[illegible]

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
سورة الفاتحة

في اصل البراءة

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

فأصل المصائر

۴۲

[illegible]

فَدَفَعْنَا الْحَقَّ الْأَشْرَافَ عِبَادَ كَاظِمٍ عَفَى اللَّهُ عَنْهُ مَا بَقِيَ فَلَمْ يَكُنْ مِنْ كُتَابِهِمَا فِي بَلَدِهِ
 الْحَقُّ السَّائِقُ الْثَالِثُ الْغَيْبُ فِي الْعَدَدِ سِتْرًا وَثَلَاثًا ثُمَّ بَعْدَ الْإِفْ فِي الْحَقِّ السَّائِقِ

[illegible]

وہود و کفر کے ان لوگوں کو
اگر کوئی کہتا ہے کہ ان لوگوں کو
خدا کا کلمہ نہیں پڑھا تو ان کو
خود بخود فریاد آئے کہ اللہ کا نام
تھیں اور وہ ان کے دل پر
پڑا تھا اور ان کے دل پر
تھیں اور ان کے دل پر
تھیں اور ان کے دل پر
تھیں اور ان کے دل پر
تھیں اور ان کے دل پر
تھیں اور ان کے دل پر
تھیں اور ان کے دل پر

استدلوا اجتماعها في الخصم ان بقا واحد من الطرفين اذا افاد الظن لم ينفذ اخرى لانهم الازام قد برزوا **قول** المثلث صحت جودى وقد
الخ اقول لا يخفى ان الحق في الموضوع عند ثبوت الحكم لان علمه من قبل في ثبوت الحكم فلا كلام في عدم جواز الاستصحاب في حاله الشك لنا
 من نخلصه لك الوصف لعدم بقاء الموضوع والظاهر ان كون مثله التيمم المزمع من هذا الظن وانما لو كان المدعي متشككا في ما ينافي من
 استصحاب الموضوع او لا يثبت عليه الحكم من دون حاجه الى استصحابه ولو يوجب على اعتبار هذا الشك عدم جريان الاستصحاب ايسلغ بالبرهان
 ان الحق في الحكم المودع فيها بالاستصحاب بعرض هذا الشك لاحتمال مدعيه عدم خروج الحاج من غير التيمم بقاء الطهارة مثلا وبطل الامر في غير جبهه
 الاستصحاب اذ اساكنا نقله سابقا على المحرك لا سيما اذ لم يكن هذه التيمم وفدا شرعا الى هذا المطلب في الحاشية المزبورة على حكمه بعد جواز الاستصحاب
 فكان الدليل على المنصوب كما علمنا فنذكر **قول** من يظن حاله معارضه استصحاب الى اخره **قول** ان هذه الغاية لا يصح ان الشك في
 وجوب المنصوب للشك في انتفاض الدلائل الزوائد للشك المستتب لعله غير حق وجوب المنصوب من غير وصفه على عدم الانتفاض ان الوضوح
 ان الحكم الكلي في المقام منفرج على الوضع لا العكس نعم يمكن ان يقال ان انتفاض بوجدان الماء قبل التسلو فرض لا بد منه الاستصحاب
 من اليقين العقل فعدم جريان الاستصحاب في هذه الجهة فنذكر **قول** ان ما من منصف جودى الا في مورد استصحابه على ما من الظن بقاء
 الظن بقاء المنصوب جودى **الخ اقول** لا يخفى ان الاستزام المزبور انما يثبت في صفة لا نالكها كالحركة والسكون والطهارة والنجاسة
 الموت والعمى ونحوها وكما لا يصح فيها الظن باحد ما مع عدم الظن بعدم الاخر كذا لا يصح البتة على الاستصحاب بقدر عدم احدهما
 عدم البناء عليه الاخر انما هو من الضدين وجودا احدهما عبارة اخرى عدمه اذ لا يسلغ البتة على عدم البناء على ما لا يستلزم
 الزود في الطهارة ظاهر انك لا تجمع الفضيل بين الوجود والعدم على الظن في امثال ذلك فكذلك لا يصح الفضيل بناء على التبعيد ان
 مسافة هذا الفضيل على البتة على التبعيد مع الفضيل في غير الشك المتعوض الشك المانع متلاقان الشك في الاعدام السابقة لعدم الشك
 المتعوض لعدم تحقق المتعوض فان الممكن حد لا انقضائه لا للوجود ولا لعدم كانه في محله فكما ان عدمه ليس بالمتعوض عنه فكذلك وجوده لا يكون
 المتعوض عنه جوده فالشك بقاء الاعدام السابقة يكون مستندا الى الشك **قول** من يظن في استصحابه الزبونية **أقول** لا يخفى ان الشك في
 بقاء الحكم الشرعي ان كان متبعا للشك بقاء الموضوع وكان الشك بقاء الموضوع ناشيا عن الشك في جوده فوجوده
 فعدم كون الشك المنسوب الى انتفاء مقار الاخبار ليس بمتبعا بقاءه بالية الى الشك في الاولين لزم الاستصحاب بالنسبة الى الشك لتسوي هو احد الله
 عدم وجوده فانه الموضوع حتى يرتب عليه حكم الموضوع موجب من رتبة الاصول المشبهة هذا ان كان الشك الموضوع من باب الشك المانع وانما اذا
 كان من باب الشك المتعوض فانه خارج راسا عن الاخبار بقرينة مسلمة والله وحده ان لا يحد من جبهه الاستصحاب راسا في الشك بها الموضوع واسما على غير ما افاد
 اشكال انما استصحى المانع لآخر الموضوع قريب عليه احكامه ومنصف الموضوع مع الشك المتعوض لذلك الاخر فنذكر بقرينة المتعوض فذلك يكون
 مستندا الى الشك المانع ان كان المتعوض على عطف ومحض كونه الوجود وانما لما يجعل الشك في امساك في المانع مع تحقق المتعوض فانما الفضيل ان
 فنذكر **قول** من لا يصدق في القول **قول** لما قال ان يقال ان الشك بقاء الزبونية كما يشهد الى الشك في حدوث ذات الزبونية ومرة الى الشك في حدث
 وصفه لا ينفذ فكذلك الشك بقاء الظاهر وكما يمكن اثبات الطهارة في زمان الشك بوجود المتعوض في الزمان فذلك انما بالاصل يرتب عليها آثارها الفرضية
 كما يمكن اثبات الزبونية في زمان الشك بوجود المتعوض في الزمان فذلك المانع بالاصل يرتب عليها آثارها الشرعية وكان الشك في سبب الطهارة داخل تحت
 عموم لا تنقض دون السبب فكذلك الزبونية فلا ينفذ القول بذلك لانه لا يخفى ان الاصل عدم المانع في الزبونية من الاصول المشبهة وفيه ما لا يخفى ان
 ذلك الاصل لا يخرز الموضوع وهو الزبونية وبعد ثبوتها بقرينة الحكم لا يثبت الحكم بواسطة مقتضى عادته وهي الزبونية وماذا نحن باجماله لك ذلك في رتبة
 الزبونية في شرابطها اصل الزبونية في الواجب الى الاول الذي يكفاه في الحج حيث في الدين الذي هو المانع بالاصل لا يخرز الموضوع فنذكر **مضافا** الى التمسك في
 الاصل التمسك ان يكون الامر الصادر على خلاف الاصل الزبونية في المقام على طبق الاصل بسبب الكلام في ذلك فنذكر **قول** من يظن ان بيان العدم من جبهه
 الاداء **أقول** لا ينبغي ان لا الامور واجبة سؤله كات من الموضوعات الخارجية او موضوعات المسببة اذا كانت مما يرتب عليها الحكم الشرعي
 فحكم صورة الشك بقاءها لا يثبت الاعمال الشارع ولعل بها انما الاوظيفية فلو سمع احد من الوعية من ان التوب ليطيب نفس بالملفات بالجماعة فانه في
 اما التوب الذي كان طباعا بين ملائكة الله سدره في بقاء الزبونية الى من الملافات عنه بهل ان من نفسان ان يقول ان المتسول منه غير الشارع او
 من غير الملافات بعد ان يكون مرادهم بعلوم لا تنقص الميضي بيان الحكم في مثل هذه الامور التي هي من الشك شرعا لا ينفذ في الزبونية في ثبوت الفرضين استصحابا
 امر خارجي لان يرتب عليه حكم شرعي كما في مثال الزبونية ومن كون معنى استصحاب الزبونية في رتبة رها الشرعية في زمان الشك الظاهر من اخبار الاستصحاب
 في الشك بقاء الامر يحتاج هو الاول فطهارة التوب وطوبى سببها فالبينة الحكم بابقائه ما عند الشك في بليته رتبة آثارها الشرعية عليها ما بعد ابقائها
 لا ينفذ في انما يصح على الموضوع ثم منصفه الاخر الذي هو بان الاستصحاب الاول من من الثاني بل يعنى ان المنصوب الموضوع لغزيب الحكم

وقد اوردوا ان الشك في جودى قد ينافي من
 في بعض الامور قد ينافي من
 وقد اوردوا ان الشك في جودى قد ينافي من
 في بعض الامور قد ينافي من
 وقد اوردوا ان الشك في جودى قد ينافي من
 في بعض الامور قد ينافي من

[illegible]

[illegible]

45

[illegible]

۱۰۰

[illegible]

بعد ذلك الكفح بل الثانية في المقام بين الخطا لا يضر الخطا الا في الفجر الثانية هو العلم بدخول النما لا يضر دخول النما ولا يخرج
 فيه عن مجرى عادة الاشتغال على نعم الخوض في ايقاع ثم ان الاكل في الدليل لا يلاطم موضوعا واحدا حتى يقابل النما للمعتوا الا ان
 ذلك ناشئ من الشك في ان الثانية لا الاحتياط في المقام ناشئ من قاعدة المذهب على لا يضر عادة الاشتغال مع وجوب كفة بخان
 الشك في ان الثانية لا يضر في ذلك الوجوب حتى يتساقط استحقاق التجرية لموضوع قاعدة المذهب بتساخطها عند دخول النما ولا يضر
 لان الوجوب من ان الثانية لا يضر في ذلك دخول النما بعد استحقاقه عند لدخول يتبع جواز استغفار الفطر لكون الزمان يحكم ان الثاني
 يحصل في الثانية انما في غير طاقوا المعتوا سكننا المطابقة لكن الوجوب في زمان الشك نوع باستحقاق الدليل الوارد على ناعدا المذهب
 سكننا عند الورد ولكن الثانية في الفجر انما في الفجر النفس الامر فلا يجب لك عند الشك تصد ولا تفضل ثم لو كان حكم ما بعد لفا
 التجرية في زمان ناعدا المذهب لو سلم انما يباين لو كان تجزيم ما بعد الثانية يفتوا الاستغفار لا يضر في النما لو كان بجواز الكل المجرى
 كما في مسألة التمتع في الشك والجلوس فمعرفة ان الجلوس في الثانية في الجملة فيها غير ضار ولا يكره في هذا المذهب في الشك في الجلوس
 المركب من قولين قد اورد على السيد الشارح اقول في رد هذا الازدواج في التوفيق كما بالنظر في ما افادته الحاشية الثانية المفتوح
 ظاهرها اشرا الى انما بقا من قوله تعالى فيها حجة لاستحقاقه في الثاني المتقضا فيه انما ثبت اقتضائه في الجملة بعد ما اورد
 انما لتبني في افاده في الحاشية الاولى في الفرق بين استحقاقه واستحقاقه القوم واضح بعد اشتراط وجوب الدليل على تميز الحكم
 الى الثانية في الواقع من الملاحظة الفعل فيها موضوعا واحدا لكون الشك في وجوده مكلف به اليقين لا يباين في حكم ناعدا لال
 ح وجوبه لا يباين على كسب يحصل العلم اذا لظن القائم تمامه بوجود المكلف وفي - تحاط به ليس كان لوجود الفد الشك في كونه
 فيجب بالنسبة الى زمان الشك الى اصل البرية ثم ان كل ما ينوع على عتبه لا يستحق في الامور الحادثة لا عند استحقاقه عند الشك
 في استحقاق القوم بغيره على الحكم الثاني بعد من الثانية بل لسان في الشك الحكم الحاصل من الشك الموضوع انما في الملاحظة في
 البين ما يزيل الشك عن الموضوع ام لا ومع وجوده يرفع الشك عن الحكم ثم لو لم يكن الشك الحكم كما في شاعرا الشك الموضوع على
 المتقضى يظهر الفرق بين استحقاقه واستحقاقه القوم في نية الظهور والمخرج الى ان الاستغفار لا يضر في الموضع من غير الدليل في
 الثاني واملحزا اشرا الى انما في الظاهر هو الاول فلهذا فيهما لو ثبت ان الحكم غايته وقع الشك كون في اخر غايته لا يضر
 فمقتضى افاده في الحاشية الاولى وان كان ان المخرج في الشك ثبوت الحكم بعد تحقق ما شك في كونه غايته هو اصله البرية لكنه لا يضر
 من ذلك عند البين بعد وجود الغاية المعلومة في الملاحظة انما في الموضوع لان الشك في وجوب المكلف به المعلومة يتقضى ما شك
 في كونه غايته ولو فرض ان غايته هذا الشك تمام البين تمامه فكيف يحكم بعدم الاستغفار في نية الفرق بين هذه الصورة ونسبة
 الشك في تحقق الدليل في سقوط التصر او في هذا الموضع واحدا لا يضر في الثانية لباينها الغاية بخلافه في الاولى فلهذا في قولنا انما في
 اليقين انما في الشك اقول لا يباين كلام اليقين بالشك لا يضر في علو يتعلق به وكذا لا يضر في ان الظاهر من اخبار الباب ان
 امر واحد لا يضر في الله في الرقة على التبريد في المخرج وكذا لا يضر في ان اليقين على تعيين يتم لولا ان الشك بقى هو المتعلق بالله في
 الثاني مع قيام الدليل على استمراره ما لم يمنع من مانع وتم لولا الشك لاحتمال اليقين بوجود الشك واليقين بعد كما لو انتفى
 الدليل على الاستمرار فمقتضى عرض الحول في المخرج ان ظاهرا قوله لا يقتضى اليقين بالشك عدم جواز رفع اليد عن اليقين الذي لو المفتوح
 الشك كان ثابتا بالشك في الملاحظة مثلا بعد وجودها وبعد قيام الدليل على استمرارها لا وجود له لا يقتضى اليقين بوجودها
 في الثانية اذا كان ناشئا عن الشك في وجود الحد واستظهر بغيره اليقين بذلك لفتها لمخرج كلامه في الشارح ليعب التيقض
 والظاهر من قوله ويغير التعاض ان يكون الشيء وجوبا ليقين لولا الشك هو ذلك كما يظهر في الامثلة كما في فالحظا بتبني الثانية
 الذي هو الشك في الطهارة وفصل المتقوض الذي هو اليقين بما ذلك في الشارح لا يردوا الاعتراض الاول عليه في الملاحظة
 متعلقا لا يباين ان يكون متحدا مع متعلق اليقين ليس المراد بالشك في اليقين بالضعف بل في اليقين بوجوده لا في
 المسبب في الشك بل في الغاية فلا يضر في الحول في ما اورده بقوله ثم ان تعارض مقتضى اليقين نفس الشك ثم قوله في الدليل المفتوح
 الاول ضد الشك في الثانية وان كان يضر في ما شك في الشك في اليقين بالضعف لكن قوله في الفرق بين استحقاقه واستحقاقه
 القوم لا يضر في حكمه في زمان ليس في ما يوجب حصوله في زمان اخر لولا الشك في زمانه ما ذكره ما ومع وجوده على الضمير في الظاهر
 فلهذا في ذلك القائل في اع على العمل على ما يرد عليه لا يضر في حصول المتقوض وجوب اليقين في الناقض الشك في الثانية ما
 لا يضر في الشك وهو عند الفرق بين الشك في وجوده والرفع وافتقار المخرج فهو حق وقد اشرا في الحاشية الثانية على جملة

المتن الثاني على الوجه الذي بينه من الحديثان الظاهر من كراهة رفع اليدين عن اليدين في الصلاة
 الظاهر من إبقاء اليدين في مكان ذلك تكليفا بما لا يطابق لأمره من رفع اليدين عن اليدين في الصلاة
 لا يربطها بما حصل من السكون عن اليدين في الصلاة بقاء أحكامها ولا إلى الأمر باليأس على بناء اليدين وما حصل من اليقين في
 زمان الشك حكوم شعرا ببقاء ولا من ترتب عليه من اليقين في حالة الشك الظاهر من أن ما حصل من اليقين في
 بين ذلك بين غيرهما من الحوادث في نفسه الحديث أنه يخصه بالأحكام ومن غيرهما من اليقين بقاء اليدين بما عرف مكان
 النفس من غير فعل اليدين في نفسها من ذلك للفظه تلويع أي لم ينحصر في الشك وجوب المنافع وكان الشك في
 من غير الشك فاقبل الحادث من غير فعل اليدين في نفسها من ذلك للفظه تلويع أي لم ينحصر في الشك وجوب المنافع وكان الشك في
 فانه على يقين من حضوره وقوله بعد ذلك منقول اليقين في الشك استحباب اليقين في الشك لا أحكامه والناس في قوله ما
 شككت فابن على اليقين فان ظاهرا الأمر بالبناء على اليقين فمن أن الشك ليس كذلك الأمر بالبناء على يقينه فلهذا أما
 التوجيه المذكور وكلام الخوض في وهو وان كان من غير عسالة الاستحباب راسا على اشتراط اليأس لكن لا يربط عليه الدفع
 المذكورة المتن لما اشترط في الحاشية المسطورة على أن اودعه على المحقق من شأن الحاشية إلى الاستحباب في الشك وجوب
 المنفعة في الشك دخول المفروض تحت العام والمخصص بعد العلم بوجوده فتدبر ما ذكره سلمة الله من أن ما ذكره في
 السطر لا يقيم أمرا لشيء من الواجبات المنع في الأجزاء على الرفع اليدين في الأصل الخاص من الشك خصوص المنافع
 فنص لا ينقل قول من أن كان الأصل عدم تحقق الجائز في قول من كان النظر إلى زعمه خصوص المثال كل ما ترتب على الحديث
 الأصغر في الآثار الشرعية ترتب على الجائز ولا حكم كليا كتحريم المصلحة قلته الفرائض ونحوها فلا يضر فيه فان الشك في
 المقام وان كان في الحادث بالنسبة إلى الحديث لا أن لا نأثر الخاصة من ترتب على الجائز المحلولة مفصلا حيثما غلبت
 كذلك في استحباب الجواز أثبتنا قبل العلم بالإجماع لكن قوله هذا وفيما بعد لئلا ذكرنا أنه ترتب عليه أحكام على الجائز
 ظاهرة أن المناط في ذلك ما عدا حدوث الجائز وقد عرفنا على اعتبار ذلك الأصل في المقام المعاصرة وان كان النظر إلى ما قبل الجائز
 فالأمر لا يمنع فانه قد يتحقق لكل من خصوصين أو أضافتهما أو اشتراكهما في الشك وان كانت من ترتب على الجائز أو في
 وبعد حدوث زافع أحدهما لمكان استحقاق الكل المراد لكن الأولى لا يترتب إلا ما حدث زافع لمكان العلم بالإجماع كما تبين عليه
 بقوله بل حكم بعد كونهما لو لم يكن مانع من إخراج الأصلين كما في التهمة المحصورة وبعبارة أخرى كما أن الشك يستلزم في الغرض من ذلك
 في الحادث مطلقا فكذلك الشك يستلزم في آثاره الحاشية في الحادث قبل حدوث زافع أحدهما فلا يترتب عليه في الآخر وان كان
 في الأصل غير معتبر بالنسبة إلى نفسه ولعل نظره سلمة الله إلى الشك في بدعة زافع أحدهما ثم أن ذلك يبنى على القول بعد الاعتبار
 في الأصل المشتبه لا بقاء الحيثية في دفع العلم ببقاء ما يعيش من كلاهما مع عدم العلم الشرعي بكونه ما يعيش وأنه من مقتضى
 قول من توفى حديثه في الأصل في قول من يخفى نكل أحدهم البولي والمخفى حديثه بل لا يظن أنه مشكوك فيه ويرى الأصل أن العلم
 بالإجماع يحدث واحد منهما فواجب الجزم بكونه حدثا أو في العارض بينهما والأصل المشغول على الذي في نفسه ليس بحجة فكيف توفى
 الموقوف على إبان الأصل في العقد المشترك بعد حصوله أو زافع لأحد الحدين على فرض وقوعه فتولا على أصله حدث في الآخر
 المشغول بينهما ولعل هذا الجواب من التوفى الأول من جواب لمن لم يثبت التوفى الثاني أيضا لئلا يبعد ما سمع من قاضيه
 مثله لا يبق مجال الارتفاع الشك في الكل المراد من حصوله زافع على أحد الطرفين بأشياء حدثت في آخر حق وقع الحاشية
 الجواز سلبها ففاع العقد المشترك ليس لزوافه حدث في الآخر فان الظاهر من غرض التوفى الشك أن لا يترتب عليه حدث في الآخر
 ارتفاع الشك فقاء أفيد المشتري وانقلابه إلى العلم الشرعي بعد بقاء حصول الحد الآخر لا ارتفاع لنفس العقد المشترك
 والحاصل أن المكلف المراد بين أن الخارج منه بول أو حتى إذا توفى القول لمؤخره لا أن الخارج لو كان لا ارتفاع الحد المشترك
 بالوضوح وأما كونها مدع بالاصل فهو ليس بحدث ومقتضى جواب لمن عرض أن الحد المراد في حديثه هو مشكوك
 فالأصل بقاء ما لا يتم التأسيس على هذا الجواب من ساطع هذا الاستحباب هو الشك البقاء وإذا كان استبعاد الشك في
 المتن استبعاد الأصل فيبقى المتبقي ولا يقع في دفع هذا التفسير في الفرق الواضح بين حكمه في ما هو من المنفعة بالأصل
 في العقد المشترك بين ارتفاعه لعل الصواب من جهة التوفى من ذكرنا فانه في قول من لا يلاحظ استبعاد المستحباب في
 قوله لا يلاحظ استبعاد المستحباب لو كان موجبا لهذا نصيب الاستحباب وكان يخلو وانكفأ بقوله لا يلاحظ استبعاد الأمر

[illegible]

في الانتصا

٣٥٠ ١. والثابت على أن الموجز المقتضى للمزيد بهذا الموجز المقتضى لا فرق في انتصافه بين كوننا نقول وجوا مطلقا او مقتضا
وكما جعله انتصافا لاحقا فاعدا ان من المخاصرة لا يستكرض العام ولكن لا يدخل لها بالتمام كما لا يخفى في مثل يوم الجمعة مثلا فمقتضى
نقولها وجوب يوم يوم السبت لكن لا يصل البرائة الجماعية الشائكة التكليف لا اصل للمقتضى واستصحابه يومه لو كان الزمان مفرد
فهم من مثل الخطاب عند وجوب يوم غير يوم الجمعة كان الوجوه سدا بالعدم كما كان الزمان في ذلك المقتضى عند ان لا يمتنع ولكنه خلاف مقتضى
ولعله لا بد منه لا يقول بغيره الزمان فلا يبقى بعد التمثيل صلحا لا انتفاضا ان لا يدبر الانتصافا لا بانقضاء المدة الشائكة ولو بالوجوه
المقتضى كما عرفت في نظم منزلنا ذكره سلمه في توكيد جهله استصحابا لعدم النظر في تقطيع وجوده في الموجز ما لا يقتضي شيئا من ذلك
في مقتضى ما لا يؤثر في الخلق لا يخفى ان الشائكة مقتضى ما لا يؤثر في مقتضى الانتصاف لا لا يقتضي شيئا من ذلك
وكبر الزمان لا ان يكون غير سلمه انتصافا لا لا يؤثر في الخلق لا لا يقتضي شيئا من ذلك لا لا يقتضي شيئا من ذلك
المقتضى لا ان يكون مقتضى ما لا يؤثر في مقتضى الانتصاف لا لا يقتضي شيئا من ذلك لا لا يقتضي شيئا من ذلك
وجوه لان هذا الشائكة لا يقتضي شيئا من ذلك لا لا يقتضي شيئا من ذلك لا لا يقتضي شيئا من ذلك
الاصل عندنا ما لا يشع والاصل ان الزمان في مقتضى ما لا يؤثر في مقتضى الانتصاف لا لا يقتضي شيئا من ذلك
في المانع انتصافه سلمه بان ان الشائكة في مقتضى ما لا يؤثر في مقتضى الانتصاف لا لا يقتضي شيئا من ذلك
عند جعل الشيء اذا الشائكة الزمانية ما يتصور مع تحقق مقتضى ما لا يؤثر في مقتضى الانتصاف لا لا يقتضي شيئا من ذلك
خاصا في اصله المتعارفين وان كان كبدنا حرا من مقتضى ما لا يؤثر في مقتضى الانتصاف لا لا يقتضي شيئا من ذلك
عند جعل الشارع والوضو شيئا للظمان بعد الذي اذ الشائكة مقتضى ما لا يؤثر في مقتضى الانتصاف لا لا يقتضي شيئا من ذلك
على الزمان وعلى كلا الاختيارين والافان لا يؤثر في مقتضى ما لا يؤثر في مقتضى الانتصاف لا لا يقتضي شيئا من ذلك
قولنا انا ثابنا فلو لم يكن جازا لا انتصافا الخ اقول لا يخفى ان تسليم جازا لا انتصافا عند جعل الشارع والوضو شيئا للظمان بعد الذي
لا يقتضي الربيح لا انتصافا عند جعلها كذا فاصلا كونه عليه كونه على الشائكة كون المكلف في الشائكة لا يقتضي شيئا من ذلك
ان كلا الشائكة في مقتضى ما لا يؤثر في مقتضى الانتصاف لا لا يقتضي شيئا من ذلك ان الشائكة في مقتضى ما لا يؤثر في مقتضى الانتصاف لا لا يقتضي شيئا من ذلك
للظمان مستمر الولا ما جعل الشارع لا يؤثر في مقتضى ما لا يؤثر في مقتضى الانتصاف لا لا يقتضي شيئا من ذلك
فاقتضا ولولا لما شككت في الظمان مع كذا الكلام فيكون في مقتضى ما لا يؤثر في مقتضى الانتصاف لا لا يقتضي شيئا من ذلك
موجوبه كل حكم شرعي مستمر في مقتضى ما لا يؤثر في مقتضى الانتصاف لا لا يقتضي شيئا من ذلك
الانتصاف المكنون من القول بغيره لا انتصافا في الشائكة المانع من مقتضى ما لا يؤثر في مقتضى الانتصاف لا لا يقتضي شيئا من ذلك
الظهور بعد ان لا في الشائكة ما في غير الشائكة وجوه الزمان او في مقتضى ما لا يؤثر في مقتضى الانتصاف لا لا يقتضي شيئا من ذلك
فالتم بعد تسليمه ان اصل المقتضى لا فرق بين مقتضى ما لا يؤثر في مقتضى الانتصاف لا لا يقتضي شيئا من ذلك
اه لا يخفى ان المقسم المستصحب في الحكم بالعقل والشع لا يبرهن في وجوه الحاكم في زمانه لا يقتضي في زمانه كذا لا يبرهن في زمانه
الواقعي لا انتصافا بل يبرهن في زمانه ثابتا سابقا لو كان حكما واقفيا اظاهير ما كان الحاكم عقلا او شرعا وهو محكوم باليقاظا هو الحكم
المتفاد من مقتضى الانتصاف ونقول في علم ان موضوع الحكم العقل لا بد ان يكون كيانا وان مع هذا لا العقل بقاء الموضوع الانتصاف
يحكم به حكما فطريا وان كذا ان تفاعله قطع ما يرتفع ذلك الحكم فلا يبقى محررا لا انتصافا لا انتصافا في الشائكة بقاء الموضوع
لا كذا في بقاء الحكم في العقل كذا في مقتضى ما لا يؤثر في مقتضى الانتصاف لا لا يقتضي شيئا من ذلك
بقائه ثانيا لاجل الشائكة بقاء موضوعه محكوم باليقاظا هو لا انتصافا في موضوعه بقاء الموضوع الانتصاف لا لا يقتضي شيئا من ذلك
مقتضى ما لا يؤثر في مقتضى الانتصاف لا لا يقتضي شيئا من ذلك لا انتصافا في موضوعه بقاء الموضوع الانتصاف لا لا يقتضي شيئا من ذلك
لانا نقول ولا ان ذلك لا يتم على القول بغيره الانتصافا في الامكان مع موضوعا ثانيا ان انتصافا في موضوعه بقاء الموضوع الانتصاف لا لا يقتضي شيئا من ذلك
عند الشائكة في علة من الاحكام الشرعية ما كان توجب عليه عند الجزاء لا ان عند الجزاء لا موضوعه بقاء الموضوع الانتصاف لا لا يقتضي شيئا من ذلك
طريق العقل المنقول للمعكول لكل احد فذا توجب عليه حكم شرعي طريق العقل المنقول للمعكول في العقل لكل واحد ذلك القول بعد
ملاحظة ان الامكان التخيلا بقاء الموضوع والمقتضى لا يبرهن وانما حكم به الشارع حكمه بالعقل لا يبرهن في زمانه كذا لا يبرهن في زمانه
والانتصافا لما حكم شرعي طريق العقل المنقول للمعكول لكل احد فذا توجب عليه حكم شرعي طريق العقل المنقول للمعكول في العقل لكل واحد ذلك القول بعد

عقود عقولاً ومفصلات من غير أن يجمع الأحكام الشرعية بنا بقدر حكم العقل الكامل فإن لم يستقل العقل لنا اقتضاباً لا لمخالفة
المفصلات ما عليها فإنما لا يستحق الحكم العقل التبع فكيف يجوز في الحكم الشرعي لنا مخرج مقتضى لنا من غير أن لا يستحق
الحكم الشرعي غير أن لا يجوز أن يوجبوا له الحكم الشرعي ما لا يفيده حق نقول أنه لا يفيده قولنا نقول الشارع بالحكم العقل
يخبر عن كونهم معاً عقلياً انقبداً للشارع بالأطالة في الحكم العقل عرج لا لبقاء عن كونهم معاً عقلياً لما كان ذلك العقل لنا
مصلحة فلا يزال احداً إلا أن حكم عقله بذكر عقل كل احدهما بذكر العقل الكامل ما كانا ردياناً حيثما كان الشارع بنفس الحكم العقل يخرج
نفسه عن كونهم معاً عقلياً فذلك لا خلاف لا اعتباراً بعد الملاحظة فإعادة تطابق العقل والشرع مما لا يمتنع في الحكم بغير أن لا يستحق
أن اعتبر من حيث صدق الشارع وبعد الجريان أن خبره حيثما يكون على حق المصلحة الواقعية متدبراً حتى لا يحكم عقله في الشبهة
الحكم الواقعي لا يجوز أن لا ينافي الشارع حكمه على هذا المشتبه الحكم الواقعي بحكم ظاهر من غير أن لا يستحق في الشبهة
الذي حكم به العقل عن موضوع حكم العقل في المثال ما كان هو الأصل لمقطوع واستقل العقل بحرية وإذا شككنا في بقاءه لأمور
خارجية لا محالة في بقاء الحرية الواقعية لحكم العقل بالحكم العقل مباح لهما حرزاً للموضوع لكن اختياراً لا يستحق بحكم تباين
الحرية الواقعية بحكم ظاهرها ولا نفى بحكم الشارع على هذا المشتبه الحكم الواقعي بحرية ظاهرة لا الحرية الباقية لا يستحق أو لا يثبت
المفروض حتى يثبت الحرية غير ثم لا تدرى ما نرى على هذه الفألة من غير الله في تسييم الاستحقاق باعتبار المشتبه في حكم العقل بعدم
وجوب الموضوع الحق على تباينها لا يستحق كيداً لا يذكر العلم باقتضاء الموضوع وهو المكلف لو صدق لتبني الأحكام بهذا التكليف
حال التباين والعقل بحكم العقل لا لا يصح لولا الاشتراط بقاء الموضوع في الاستحقاق والاجماع ويحكم العقل فلنا بالاستحقاق فإنا في
هذا التكرار لانه لكن ثبوت الاشتراط ما منعنا عن الجريان بالاستحقاق ومكيداً بقاء الموضوع وعدلاً لا يكون المستحب كما عايناه
أو عقلياً وبالنسبة لهما نرى ما يظهر لنا عرضاً لا أساساً صاحب الموضوع على شخص استحقاق حال العقل باستحقاق العلم في محله والاستحقاق
في كل حكم عقلي عن الشارع بقاءه ولو لم يظهر لنا بقاءه في القضية لشيء يتوقع الشرط فلا بد من أن لا يصحوا الشارع بقاء شرط العلم
في زمان فان الحكم بغير أن لا يستحق فيه على هذا العرض لا يستلزم وقوع المفروض في الخارج غائبة لا يكون المفروض حالاً لا يستلزم ذلك
استثاله العرض ثم لا يجوز أن التمسنا ببقاء البرز والاشتغال لثابتين في زماننا بما يلاحظ اليقين بوجوده وقت الشارع بقاء
في وقت لاحق وهذا لا ينافي في ثبوت الحكم في زمان ذلك بل بل هو كما مؤيداً الاستحقاق انصوان الله عليهم حيث لا يندون على الحكم الواقعي
بالأصل والادلة الاجتهادية التي لا عليه عموماً ونخصوا ولم ينعزل احد عليهم بان لا يستدل بالادلة الاجتهادية بغير عرض استدل بالأصل
والشرع والاصح ان التحقيق في بقاء الشارع لفظه في الاستحقاق لا يتوقع الدليل من اركان الادلة الاجتهادية بما لا يملكه حتى يحول الدليل
لوجود المعارضات وكذا المحجة في استحقاق الأصل ولا حتى يوجبوا البعد عن هذه المناقشات في مثال الاستشغال لا مجال لتكامل
التكليف المات في ذلك حيث نعلمنا التكليف ببقاء الاثبات وبالشك في كون شرط العقل ببقاء العقل ويقال ان الاستحقاق
يأخذ بالبرهان لا بغيره كالأحكام الشرعية لا يتبع الاستشغال كما مر في كلام الحق الخوض في فإله الفاضل صالح العقل
هو اقنونه في الشبهة المحسوسة وكذا الكلام في استحقاق البرهان ما ذكرنا ان الاثبات يوجبون بالخبر في الشبهة المحسوسة فيكون ردهم بالاستحقاق البرهان
الاستفادة من ايراد الاستحقاق المعبر عنهم فما عند البقين والحاصل ان في الدليل عند البعض على الحكم عند ذلك لسبق البقين
بما يتصور في العقل عليه الاستحقاق انما في الاثبات الحكم عند بعض الخبر قد يبرق قولنا قوله لا اشكال في ذلك ان لا يثبت البرهان
في ان الظاهر اليقين والاشك في الاخبار العقلية من الاستحقاق ولا في انه يميز في الاستحقاق بقاء الموضوع ايضاً في الحالين لا في
المشتبه بالحكم اذا كان قضية قطعية بغير الموضوع وبعد خروج المقتضات لو سمعنا اننا العيب كما اذا غلب لا يثبت مكان الموضوع
لحرية هذا المثال الذي هو كل احد يعرف ان خبره واقع الزيد في بواكب الحلاوة وبغيره في الماء المجدب المعرف الى المجدب
والحلولة والذاهب اجزاء فاقية بعد الجفاف وبغيره في الماء الخارج الذي يقع فيلزم ترتيب كثر بين ما يراه المضاف الحاصلة بال
اما المخرج والمفصلات في الزيد في بواكب ان في نظر المخرج موضوع الحكم في ذلك العبارة هو العيب لقولنا ان
شككنا في وصف العيب لمصلحة ما يراه الغليان في حرمة ما نرى لا اثر الغليان في الظاهر بعد الجفاف في فرق بين هذا وبين
الاعلام انما يراه العيب في اشياء غائبة بعد صيرورة زيباً فإله عرفت من ما يراه الحكم فلا يثبت للزيب في الابد
ولا دليل في هذا الاستحقاق الموقوف عليها بل عرفت من الفرق انما يراه في القضية للعظيمة لو كانت ان هذا الجسم مضموع
فقط الظاهر في حيز وصف العيب في كونه موضوعاً ما يراه بالثبات لا يبرهن ان الماء الموجود في ذلك الحالة هو الماء الموجود

2. الاستجاب

[illegible]

المشاكل لا ينبغي ان يخرج من ذلك الاستحسان اما هو اذا كان المتكلم في حكمه متينا المتعلق وحده واما اذا كان في حكمه متينا الغاية في كونه ان
المطلوب انما يتعلق العتوان الخاص بوقوعه في الامور متفاته انهم ما امرها بواجباتهم لغاية الاغاية الاخرى من ذلك استغناءه وتبسيط
الاخلاص عليهم في كل ذنب بل في ذلك فماده قولنا اما هو في كل واجب لا يقتصد الاخلاص فظهر ان الاغاية في الاخلاص
واجباتهم فضلا عن محبة الحكم منهم في النوازل من قولهم لم يقبل ذلك الا ليدخل على غيبنا الاخلاص في واجباتهم فالتجيب
عليها وجب بها الاخلاص بل في محبة بل لا فرق بين ما جعله مدلول الاية وبين ما فاء بقوله لا على وجوب الاخلاص عليهم في كل واجب الا
ان يكون قوله ورفق بينكم على الا اذا فعل ذلك لا على غيبنا الاخلاص في قوله لا امر الناس به اقول لا يجوز ان يقال
محبة الاستحسان بغير ما من كان مشتبا في الاصطلاح الجدل في غير ذلك كقولنا لا يلزم من ذلك ما نأخذ هذا وهو
حسوس سبعين بعد لا في الماين حق في المحبة كما في الشريعة في المادة الثانية عشر من المبادئ في قوله في الغاية الثانية والعشرين
منها ان بعد تفسيره الاستحسان على ثلثة اقسام الاولى متعلق بالحكم الشرعي فذكر القسامين الاخرين فدل الخلاف في المسئلة في الجملة ان
هذا استصحابا انما تكون بعض الغايات في محبة هو في ذلك كونه متعلق بالحكم الا انه لا يلزم بسند لا من ذلك لاول
علاج تضارب بل هو مثل طوبى بشر على العسر وجدا يا ماطر حيا على العسر وان بقى الصل بقاء الرطوبة الى حين الملاءة والنجاة
فالتوضيح لا يخرج من مثل هذا المعنى لانه مضارب اصل الطهارة واما لعدم الوقوع طبعا فاما ما يتصور من ان يكون في محبة
نوع كجزء من المضارب لا يلزم فموجب هذا الاستصحاب انفسه بل ان المحبة في محبة نفسا لا في الاخرى بل في الاصل لان
كما هو ان في كل دليل على ان وجوب العمل به مشروط بانتفاء المضارب الثاني الاخرى مع وجود مثل هذا المضارب لا يخرج من ذلك كان
الوصول بجعل المضارب في مطلوبه غير ان تنفي وجوب العمل به بانتفاء شرطه فالغاية الحقيقية للمركب في كشف الغطاء في البحث الخاص
الثاني لا يتأخر بقاء المضارب بعد ما يتبع من الحوادث لا في الحقيقة فان تجوز العمل بالموثوق ولو بطريق الاستصحاب فاضربوا لاثار
المسلول ولو جعل ذلك المضارب تنفي ما ليس له استصحابا بل هو ما كان مستقلا في نفسه كالحالة عند صابة الرطوبة في التجاسر لثباته
لاصلها فانهما مثبتا لاضافة الى ان قال بعد ذكر نظامها فلا عمل على الاصل فاما ما كان من التوابع كصحة الماء الناقعة لبقا الكثرة
الى ان قال بعد ذكر اسلوبيه فانها ثابتة في التوابع لا في الشرع لان الثابت شرعا كالثابت عقلا والاحكام من التوابع بخلاف توابع
الموصوفة الانفاة بل مقتضى الظاهر ان لا تجري الاستصحاب في التوابع والمبوتها مطلقا بمحصل المضارب في انما فاما دليل
على انشاء الاصل في التوابع في الظاهر من في العمل بالاصل المثبت لعلم المضارب كالمظاهر في ثباته وانما هي ما ذكرنا لاشارة
في الغرض حيث قال ما ذكره بصيرا المحققين من ان لا يؤول المثبتة ليست محبة في الوصية بل على ذكرنا وذكرنا في ذلك لانه لا يكون
ان الاصل والمثبت في حوزة ليست محبة على اثباتها وذلك لتفاضل الاصل في جانب المثبتة التي هي في تشريف هذا المفصل
في زمانها وليس الغرض من هذا الاخلاص في تحصيل الشرع او الاجماع على ان هذا هذا المفصل بل يتبين من ضعف مقال الاندلس
الغرض حيث قال بعد تحقيق المسئلة في هذا فيبقى تحقيق المقام ولم اختلف في المسئلة على من يصرح بالخلاف فاعلم موضع فان كان
علا الوضوح على انما يخص بين احوال المضاربين في مصلحتهم لا سيما بعد الاخذ بالاسدالات لا في الاختلاف في غير موضع بالاصول
المثبتة لا يقتضي في الجملة الى الاجماع فذلك قولهم قد عرفت ان مضمون نص البقية لا ينبغي ان يراد الى اجماع وقد اشارنا اليه ان
قوله لا يقتضي البقية كذلك لانك عن قسامين على انك قضيت لقطعة لا يرجع فيها الا الى العرف لا بغير موثوقها الا في
اقتداء المتقين السابقين فان الشك على وجه الاطلاق كما كان موضوعها انهم في ذلك لا يلقاه لان مقتضى التمسك
ان كان كما شئنا فلا كلام بل ان كان موضوعها راجعا ما يثبت عليه من حكم شرعي لا كلام في ذلك وقوامها انهم في ذلك لا يلقاه لان مقتضى التمسك
فلا يثبت عليه حكم شرعي لا كلام في ذلك راجعا ما يثبت عليه من حكم شرعي لا كلام في ذلك وقوامها انهم في ذلك لا يلقاه لان مقتضى التمسك
او التمسك في حقهم على المستصحب مع مقتضى حكم شرعي ما هو مقتضى الشارع عليه من حيث جابح حكم الشارع وهذا هو محل الجواب
القديم في ذلك قولنا ان يجوز ان يرضى العقل في حكمه بعد ما يثبت الا ما راعى العادة والعقلية لجعل الشارع ترتيبا لا ما راعى الشرع يعطي
على استصحاب الموضوع من موضوعه فيكون المثلث قولنا لا يؤول التمسك في ذلك ما راعى الشرع عليه طامسا او كان توسط
امرا في موضوعه فاستصحابه في المثلث الا ما راعى العادة قبله الجمل لا يؤول التحقيق في الاول في ذلك ان الا ما راعى العادة في الموضوع
على الموضوع الواحد في ذلك الا ما راعى العادة في موضوعه في الموضوع الواحد في ذلك على الموضوع الواحد في ذلك على الموضوع الواحد في ذلك
يكون بقاء الموضوع الظاهر في ذلك على مقتضى ما راعى العادة في موضوعه في ذلك على مقتضى ما راعى العادة في موضوعه في ذلك على مقتضى ما راعى العادة في موضوعه في ذلك

فَالْإِسْتِصْحَابُ

٢٤٧ بقاء العلم المتكامل بقائه في الدار بعد حكم اجتنابنا الى المحرر احكام يجوز دونه من حسين ولا يحكم بانه ياكل ويشرب بل يحصل لنا الموضوع
كانت موضوعه زمان الثاني يجوز جعله مع كون مقادير خارج الامور العادية ولا الى العقل في كل مقادير الشارع لترتيب احكامه الشرع بالمقابلة
عليه يجوز في سلك ذلك انما هو العادية وموجوده في زمان الثاني يجوز جعله مع كون مقادير خارج الامور العادية ولا الى العقل في كل مقادير الشارع
لترتيب احكامه الشرعية وظل القول بغيره لا لالاختلاف على جعل الامور العادية والعقلية بعد ما يليها الفصل على جعل الامور الشرعية
على تلك الامور لانها ليست انا والعقل المتغير لم يقع فيها مواد الشرائع خفية في كل بعد ذلك وتوقع مقترن الموضوع هو
للتشريع كما كان في جعل الامور العادية الشرعية لم يزل الامور العادية لا اله المطابقة على ترتيب الامور العادية لا اله
والا لانهما على ترتيب الامور العادية والعقل المتغير بل في ذلك لا دلالة لانهما مترتبة متباعدة في الغرض الذي ساعد العرف عليه
ان استخرجنا من جعل الامور العادية الشرعية لا يجوز ان لا يكون له ما يستحقه من مقادير عقلية صاندا لاجل الاستصحاب على ظاهره في
يظهر عند الاستصحاب ان الامور العادية الشرعية لا يكون لها ما يستحقه من مقادير عقلية صاندا لاجل الاستصحاب على ظاهره في
بل يكون نفعه واراد الاصل المبنيان في العرف من الامور العادية الموضوع كذا في النوب الواقعة على النجاسة التي كان طبايا وطورا في
وشانها في الجاهل المملكات فانما لا يعرف من الامور العادية كذا في النوب الواقعة على النجاسة التي كان طبايا وطورا في
الطوبى في المونة والاولى جدارا في الامور العادية لا اله المطابقة على ترتيب الامور العادية لا اله
المتكامل الاصل في موضوعه المستطوع على وجهه في الامور العادية كذا في النوب الواقعة على النجاسة التي كان طبايا وطورا في
في بعضه في موضوعه المستطوع على وجهه في الامور العادية كذا في النوب الواقعة على النجاسة التي كان طبايا وطورا في
التاويل عليه لم يزل في الامور العادية كذا في النوب الواقعة على النجاسة التي كان طبايا وطورا في
انما في الامور العادية كذا في النوب الواقعة على النجاسة التي كان طبايا وطورا في
الطوبى في المونة والاولى جدارا في الامور العادية لا اله المطابقة على ترتيب الامور العادية لا اله
عرف عند استخراجه الاول في موضوعه المستطوع على وجهه في الامور العادية كذا في النوب الواقعة على النجاسة التي كان طبايا وطورا في
الحكم وما صلبه في كل موضوع مستطوع على وجهه في الامور العادية كذا في النوب الواقعة على النجاسة التي كان طبايا وطورا في
معنى استصحاب الموضوع ترتيب احكامه على موضوعه المستطوع على وجهه في الامور العادية كذا في النوب الواقعة على النجاسة التي كان طبايا وطورا في
لترتيب احكامه في موضوعه المستطوع على وجهه في الامور العادية كذا في النوب الواقعة على النجاسة التي كان طبايا وطورا في
فانما في الامور العادية كذا في النوب الواقعة على النجاسة التي كان طبايا وطورا في
انما في الامور العادية كذا في النوب الواقعة على النجاسة التي كان طبايا وطورا في
الطوبى في المونة والاولى جدارا في الامور العادية لا اله المطابقة على ترتيب الامور العادية لا اله
عرف عند استخراجه الاول في موضوعه المستطوع على وجهه في الامور العادية كذا في النوب الواقعة على النجاسة التي كان طبايا وطورا في
الحكم وما صلبه في كل موضوع مستطوع على وجهه في الامور العادية كذا في النوب الواقعة على النجاسة التي كان طبايا وطورا في
معنى استصحاب الموضوع ترتيب احكامه على موضوعه المستطوع على وجهه في الامور العادية كذا في النوب الواقعة على النجاسة التي كان طبايا وطورا في
لترتيب احكامه في موضوعه المستطوع على وجهه في الامور العادية كذا في النوب الواقعة على النجاسة التي كان طبايا وطورا في

[illegible]

[illegible]

[illegible]

فہم الاستقصا

[illegible]

في الاستصحاب

ما في غير ذلك جوابا لما لو تناسل الحكم بالاستصحاب الامكان اضافة خبره في قولهم في الجواب الاول لان العلم على ان الجواب غير
 ذلك على ان المستصحب من وجوب الاعتقاد بدينونة موصي فيكون وجوبه جواز اصله ما ذكره في اول هذا الاثران وجوبه لا خلفا
 في قولهم تقدير اليقين بل لا يمكن الحكم به بعد ذلك وجبه جواز انه لا بعد الفصل من الحكم الشرعي ولا يجوز العمل بالاعتقاد
 الفصل اما ذلك اذ خبره بان موصي فيكون وجوب الاعتقاد بها قبل ان يثبت ان كانا بنينا ونبياء ليس على ذلك لاحد من السبلين فضلا عن ان كانا
 في وقت لا زمانا تخلف يكون هو المستصحب بشرنا سابقا ان لناظر المعقود لم يكن في ذلك بل في ان شرعتهما باقية حتى لا يخلو
 ما يقوله المسلمون او مستصحب فيستلزم بعد ما عرفت ان في قوله الشرع ببقاء احكامه ذلك لا يخرج ان كان المراد بالاحكام
 الاقسام بمرقعة مقام العلم بل احكام فلا يجوز الا بعد الفصل حيث ان هذا الشك سبب في خروج موصي عن وجوبه على وجه
 الفصل في ايض العلم بالاستصحاب لا بعد الفصل حقيقة النبي الاخر وعنه وجب ان ما بالعلم فيه يخرج يحصل العلم باحد الطرفين بعد الفصل
 الالتزام بالاستصحاب في المقام غير معقول لان المسجلين ما طعنوا بالنسخ الكا في يظهر القطع بعد النسخ ثم ينفع الاستصحاب في المقام في عين
 المدعى على انك كانه المراد من وجوب احكامه منكر النسخ لاحتماله الاستدلال على الانكار لكن لا يثبت بذلك لبقا الا بعد قيام دليل
 فخص على الاستصحاب مخرج عن عينه من الغرضين او دليل على صحة المسجلين فقط لا يلزم فرض مختص بطلان شرعهما كما تم في بيان كماله
 الاستصحاب مطلب لا يحتاج ان يرضى حتمها ملازم تحيد هذه الشريعة النسخية لشريعة النبي السابقة فلا يلزم الالتزام لان مال الكلام في ان في
 الفصل في شرعية موصي شرعية باقية بل في ذلك تناقض بين بعض الجواب الثاني على ما ذهب على ذلك الكافي ان يقول ليس الالتزام
 على فرض صحة الاخبار بل قولنا ان الاخبار التي تقرر في حجتها على شرعية العلم الثانية عندنا حاكمه تيقنا شرعها فلو لم يكن جازا او اقل
 شرعية موصي بدينونة خاتم النبيين ما يلزم من فرض جوده حله وهو محال مقدر على شقة الاخر على منع حصول الظن ولا وضع عقابا
 لكن الكافي ان يقول لا يمكن منعه حصول الظن ولا وضع عقابا با استمرار الشريعة في الغيبة وما الظن با استمرار الشريعة التي توجب في النبي
 ولا سيما النوعي في الجمال لانكاد وانكار اعتباره ولا سيما بعد استقرار بناء العقلاء من كل بر شرعية عليه لولملا استقر علم الشا
 على حكمهم بعد القطع بحقيقة شرعية موصي بدينونة النبي ثم هو الله تعالى ان هذا استقرار الشريعة والاحكام ملازم للشك بحقيقة الشريعة
 بنية النبي واجاب بان استقرار الشريعة لو كان بالاستصحاب لكانوا شاكين في ذلك اكثر الاوقات وقد عرفت منع الملازمة كان اهل هذه
 الشريعة المعتمدة فان يمكن النسخ فيكونوا شاكين في النسخ مع الجزم بدينونة النبي وحيث اتفق الجميع على بقاء الاحكام الجزم بدينونة النبي
 بناء على هذا في العلم بالظن بالاستصحاب سواء كان الاستدلال من بقاء الاحكام لتزكية الاعمال او من تزكية الاعمال لتزكية الشريعة على
 دينهم والحاصل ان كمال الدواعي الى الظن بالنبوة الى الظن بالاحكام الكلية الثانية في تلك الشريعة كما هو التحقيق لا يوجب صحة الالتزامان
 الغير الوارد واما الجواب الثالث فهو الذي استفدناه من قولنا التزام في جواب الجواب الثاني في دفع دعوى ان نبوة موصي وتوحيده
 صفة تلك النبوة لا على نبوة ما بالغير صفة الاخر وتوحيدها ما عرفت بان نبوة موصي بالنبوة الثانية وتوحيدها في ذلك الكتاب
 الجيد ظاهرا ما عرفت اصدقه بمقتضى انكر كانه يتنام بعد الاعتراف بان يرجع النبوة المستصعبة الى وجوب الدين في جميع ما جاء به النبي السابق
 الجواب الرابع في فضيل الجواب الثالث ان حصل ان المستصحب كان نبوة موصي او غيره بقية فيه واحكاما الى غير هذا الشخص الخاص لغير
 السابق وجوب وكذا اليقين بانها ذلك للمسلمين والاحكام لان طريق معرفتنا بذلك مختص في الكتاب بنا ونبياء هو وان كان غير ذلك
 بسبب اليقين السابق لا يوجب وجوبه لغير الاحكام وقد قلنا سابقا ان لا يمتنع بالاستصحاب النبوة الاستصحاب الاحكام وقد سببنا
 امر من يصلح كونه فضلا لاستصحاب النبوة لا ما نقول مرجع وجوب النبوة الى وجوب الادعاء بقصد لينها الى وجوب الادعاء بالاحكام
 الشريعة السابقة في ذلك الدين والاول من قولنا الادعاء بالنبوة وهو الصالح الادعاء بالنبوة والثاني اليقين بالاحكام الصورية
 الاعتقاد به بل في قولنا الاحكام الغير مثبت حيث مثبت الحكم الشرعي لا وان ما ذكره في هذا الجواب سبب القول بالنسخ في قولنا بان
 ونينا يجوز ان النسخ لا ما نقول قد اشار الى الجواب بان في النسخ انما هو الحكم المعلق بالاحكام لا لا ما لا لا انكر النسخ لكن قولنا ان النسخ
 يتحقق عند قرائن الحكم مثبتا لا انما ارادنا ان يتحقق مع ايضا الاتفاقي لا انما ارادنا الحكم المعلق بالاحكام لا لا ما لا لا انكر النسخ لكن قولنا ان النسخ
 صانع الفسوة والحاصل ان شواهد النسخ عند الاقران بالنبوة التفصيلية لا تامة الحكم فقط واما الجواب الخامس الذي جعله في اول
 الحديث فانما انما هو ما قلنا لو كان قوله الا مقرب بدينونة موصي ان اقر بدينونة محمد وفي استفادة التعليق بما قاله على ما علمنا فانما انما
 التاويل لعدم اطلاقه الجاهل وقيل انما قلنا احكامنا وانما قلنا ان لم يكن علمهم ثم انما انقطع بها الجاهل في قولنا الاستصحاب الذي كان فيه
 على غير ما يطلبه لانهما الدليل على نبوة خاتم الانبياء وحكمهم بحججهم بالتصديق لظاهر ان الاعتقاد بالاستصحاب لم يكن ليضع

في الجواب الثاني على ما ذهب على ذلك الكافي ان يقول ليس الالتزام

مقتضى

[illegible]

فخا لاسنصطاب

[illegible]

باب وجوب التقى المزدبر لعل بالبقاء بعد موت بعض الأجزاء المحتملة من أجزاء النفس والاشارة بالاشارة الى ان النفس
مهيأة لاجلها لعلها لا تفسد من اجزاء النفس على الاستحالة على التوجه الى استحقاقها الشارطة على من وجب الشرط على كل الانحاء
من الوجوه انفسه من التوجه الى التوجه على الوجوه لا لاول التوجه وتمام الشرط عليه بين الوجوه انفسه المقول ان النفس
التي هي في حالها لا يتصور من وجوب التوجه الى التوجه على الوجوه لا لاول التوجه وتمام الشرط عليه بين الوجوه انفسه المقول ان النفس
من الوجوه انفسه على التوجه الى التوجه على الوجوه لا لاول التوجه وتمام الشرط عليه بين الوجوه انفسه المقول ان النفس
الاخرى في وقتها وان كانت مستحقة على الكل من قبل استحقاقها الحيوان المزدبر ثم المفروض بعد ما كان على الحكم بالمركب كونه مفوضا على انفسه
الاستحالة لاولها لعلها لا تفسد من اجزاء النفس على الاستحالة على التوجه الى استحقاقها الشارطة على من وجب الشرط على كل الانحاء
مؤثر في التوجه الى التوجه على الوجوه لا لاول التوجه وتمام الشرط عليه بين الوجوه انفسه المقول ان النفس
بالمركب على انفسه على التوجه الى التوجه على الوجوه لا لاول التوجه وتمام الشرط عليه بين الوجوه انفسه المقول ان النفس
فلا يفرض على الحكم بالمركب عند هذا بعض الاثر الذي لا يتصور هو منشاء الثالث فلا غلظة ان بعض المركبات لا وليتها لاولها
انفسه بين بعض الجوانب الاثر وهذا انفسه كما انفسه على الوجوه لا لاول التوجه وتمام الشرط عليه بين الوجوه انفسه المقول ان النفس
ولكن التوجه الى التوجه على الوجوه لا لاول التوجه وتمام الشرط عليه بين الوجوه انفسه المقول ان النفس
مراد من هذا ما كان على التوجه الى التوجه على الوجوه لا لاول التوجه وتمام الشرط عليه بين الوجوه انفسه المقول ان النفس
بنفسه يكون لعلها لا تفسد من اجزاء النفس على الاستحالة على التوجه الى استحقاقها الشارطة على من وجب الشرط على كل الانحاء
التي هي في حالها لا يتصور من وجوب التوجه الى التوجه على الوجوه لا لاول التوجه وتمام الشرط عليه بين الوجوه انفسه المقول ان النفس
القيم الثاني لعلها لا تفسد من اجزاء النفس على الاستحالة على التوجه الى استحقاقها الشارطة على من وجب الشرط على كل الانحاء
يعمل من انفسه على التوجه الى التوجه على الوجوه لا لاول التوجه وتمام الشرط عليه بين الوجوه انفسه المقول ان النفس
بهذا التوجه الى التوجه على الوجوه لا لاول التوجه وتمام الشرط عليه بين الوجوه انفسه المقول ان النفس
بأنفسه يكون لعلها لا تفسد من اجزاء النفس على الاستحالة على التوجه الى استحقاقها الشارطة على من وجب الشرط على كل الانحاء
اقتدارا وكون استحقاقها الكثرة على التوجه الى التوجه على الوجوه لا لاول التوجه وتمام الشرط عليه بين الوجوه انفسه المقول ان النفس
على انفسه يكون لعلها لا تفسد من اجزاء النفس على الاستحالة على التوجه الى استحقاقها الشارطة على من وجب الشرط على كل الانحاء
معلية ما غرضه الكثرة على التوجه الى التوجه على الوجوه لا لاول التوجه وتمام الشرط عليه بين الوجوه انفسه المقول ان النفس
سلمه هو المسألة في القسم الاول انفسه على التوجه الى التوجه على الوجوه لا لاول التوجه وتمام الشرط عليه بين الوجوه انفسه المقول ان النفس
الموضوع وظهر من انفسه على التوجه الى التوجه على الوجوه لا لاول التوجه وتمام الشرط عليه بين الوجوه انفسه المقول ان النفس
الموضوع مانع من انفسه على التوجه الى التوجه على الوجوه لا لاول التوجه وتمام الشرط عليه بين الوجوه انفسه المقول ان النفس
مقام تاسيس الاصل لكونها لا تستحقها اربابا يمكن لزم الاصل المتبنا على كونه في مقامه ثم انه يمكن على هذا انفسه على التوجه الى التوجه على الوجوه لا لاول التوجه وتمام الشرط عليه بين الوجوه انفسه المقول ان النفس
بان الاستحقاق على الكل قبل استحقاق الكل الحق ما قبله من غير معين وهو الجامع كيد العلم بارفعه هو اطلعه ما قد يكون لا كونه
بناقص هذا لكونه في مقامه التوجه الى التوجه على الوجوه لا لاول التوجه وتمام الشرط عليه بين الوجوه انفسه المقول ان النفس
الوجه الثاني استحقاق الموضوع وظهر من انفسه على التوجه الى التوجه على الوجوه لا لاول التوجه وتمام الشرط عليه بين الوجوه انفسه المقول ان النفس
الذي كان كونه العلم انفسه على التوجه الى التوجه على الوجوه لا لاول التوجه وتمام الشرط عليه بين الوجوه انفسه المقول ان النفس
الناقص قبل انفسه على التوجه الى التوجه على الوجوه لا لاول التوجه وتمام الشرط عليه بين الوجوه انفسه المقول ان النفس
التوجه الى التوجه على الوجوه لا لاول التوجه وتمام الشرط عليه بين الوجوه انفسه المقول ان النفس
منفسه يكون لعلها لا تفسد من اجزاء النفس على الاستحالة على التوجه الى استحقاقها الشارطة على من وجب الشرط على كل الانحاء
استحقاقها لعلها لا تفسد من اجزاء النفس على الاستحالة على التوجه الى استحقاقها الشارطة على من وجب الشرط على كل الانحاء
منه لا فائدة لاجلهم ولا بد انفسه على التوجه الى التوجه على الوجوه لا لاول التوجه وتمام الشرط عليه بين الوجوه انفسه المقول ان النفس
اليقين في نظر العرف ان كان مغاير لواقعته وكذا الكلام في الموضوع لا بد من مغايرة المطالبة بالتحصيل لغيره مع المطالبة بالتحصيل
بالنفس في مغايرة الجملة للاجزاء وانفسه على التوجه الى التوجه على الوجوه لا لاول التوجه وتمام الشرط عليه بين الوجوه انفسه المقول ان النفس

[illegible]

[illegible]

فَمَا تَعْلَفُ مِنْ
الْمَوْضِعِ وَهُوَ

[illegible]

مَدَنِيَّةٌ مُدَوِّنَةٌ

فيما يتعلق بالشيء
فإنه لا يمتنع أن يكون
في الموضوع

٣٨٣ من مباحثهم هذا لا يمتنع بل هو على قول الشارع الانسان عام ولا يمتنع ان يكون موضوع الحكم ما يقع عليه
١١ انما والكلمة لا يمتنع بل هي على قول الشارع الانسان عام ولا يمتنع ان يكون موضوع الحكم ما يقع عليه
لا يمتنع ان يكون الموضوع على قول الشارع الانسان عام ولا يمتنع ان يكون موضوع الحكم ما يقع عليه
يتمتع بها بعد الحكم انما لا يمتنع بل هو على قول الشارع الانسان عام ولا يمتنع ان يكون موضوع الحكم ما يقع عليه
لا يمتنع ان يكون الموضوع على قول الشارع الانسان عام ولا يمتنع ان يكون موضوع الحكم ما يقع عليه
واما ان يقول بعد الاشراط والحكم بالاستصحاب ولو لم يمتنع بل هو على قول الشارع الانسان عام ولا يمتنع ان يكون موضوع الحكم ما يقع عليه
من فضيلة العقيدة التي ترجع الى المصلحة فيها فكل ذلك بالمدافع العقلية لا يمتنع بل هو على قول الشارع الانسان عام ولا يمتنع ان يكون موضوع الحكم ما يقع عليه
انما هذا التبدل في حكم الشارع باعتبار حكم الحكم على ما يفهم من اللفظ الذي هو الموضوع فالاشارة الى ان هذا الحكم لا يمتنع بل هو على قول الشارع الانسان عام ولا يمتنع ان يكون موضوع الحكم ما يقع عليه
في جمل العرف مع ما يراه من ان هذا الحكم لا يمتنع بل هو على قول الشارع الانسان عام ولا يمتنع ان يكون موضوع الحكم ما يقع عليه
الكلام في الخطاب بغيره في قوله في موضوع الحكم العرفي بالاشارة الى ان هذا الحكم لا يمتنع بل هو على قول الشارع الانسان عام ولا يمتنع ان يكون موضوع الحكم ما يقع عليه
تجو الوطى وجو الاتفاق وجو الحكم لا يمتنع بل هو على قول الشارع الانسان عام ولا يمتنع ان يكون موضوع الحكم ما يقع عليه
في مثل هذا العمل في موضوع الحكم العرفي بالاشارة الى ان هذا الحكم لا يمتنع بل هو على قول الشارع الانسان عام ولا يمتنع ان يكون موضوع الحكم ما يقع عليه
ويجوز ان يكون المراد بالاصل صالحة لا يمتنع بل هو على قول الشارع الانسان عام ولا يمتنع ان يكون موضوع الحكم ما يقع عليه
منه لاصل الاول في معنى هذا الاحتمال تلك الاشياء الاصلية اما الاستصحاب فاقطاعه يقول له ولو كان في موضوع الحكم العرفي بالاشارة الى ان هذا الحكم لا يمتنع بل هو على قول الشارع الانسان عام ولا يمتنع ان يكون موضوع الحكم ما يقع عليه
كون زوجه واحدة في زمان واحد وفيه لا يمتنع بل هو على قول الشارع الانسان عام ولا يمتنع ان يكون موضوع الحكم ما يقع عليه
الخاصة في العمل في موضوع الحكم العرفي بالاشارة الى ان هذا الحكم لا يمتنع بل هو على قول الشارع الانسان عام ولا يمتنع ان يكون موضوع الحكم ما يقع عليه
بالاستصحاب في الثاني بعد التامل فانه قد لا يمتنع بل هو على قول الشارع الانسان عام ولا يمتنع ان يكون موضوع الحكم ما يقع عليه
بعض ما في المباحث في حكم جواز العمل في موضوع الحكم العرفي بالاشارة الى ان هذا الحكم لا يمتنع بل هو على قول الشارع الانسان عام ولا يمتنع ان يكون موضوع الحكم ما يقع عليه
بل هو عام في موضوع الحكم العرفي بالاشارة الى ان هذا الحكم لا يمتنع بل هو على قول الشارع الانسان عام ولا يمتنع ان يكون موضوع الحكم ما يقع عليه
الاول بالاطلاق في موضوع الحكم العرفي بالاشارة الى ان هذا الحكم لا يمتنع بل هو على قول الشارع الانسان عام ولا يمتنع ان يكون موضوع الحكم ما يقع عليه
قد عرفت مفصلا ان يكون الانحاز بالاستصحاب ما لو كان لا يدل على كونه كذلك فبما لا يمتنع بل هو على قول الشارع الانسان عام ولا يمتنع ان يكون موضوع الحكم ما يقع عليه
الشيء انما لا يمتنع بل هو على قول الشارع الانسان عام ولا يمتنع ان يكون موضوع الحكم ما يقع عليه
البيصير ما لو كانت كبرية معلومة بالعلم الاجمالي لا يمتنع بل هو على قول الشارع الانسان عام ولا يمتنع ان يكون موضوع الحكم ما يقع عليه
الماء المكونة لاجل الامور في موضوع الحكم العرفي بالاشارة الى ان هذا الحكم لا يمتنع بل هو على قول الشارع الانسان عام ولا يمتنع ان يكون موضوع الحكم ما يقع عليه
نفي التمسك بالاشارة الى ان هذا الحكم لا يمتنع بل هو على قول الشارع الانسان عام ولا يمتنع ان يكون موضوع الحكم ما يقع عليه
لو كان لا يمتنع بل هو على قول الشارع الانسان عام ولا يمتنع ان يكون موضوع الحكم ما يقع عليه
الامع الاشكال على القول في موضوع الحكم العرفي بالاشارة الى ان هذا الحكم لا يمتنع بل هو على قول الشارع الانسان عام ولا يمتنع ان يكون موضوع الحكم ما يقع عليه
قد عرفت تحقيق الكلايين واما الاستصحاب فاقطاعه يقول له ولو كان في موضوع الحكم العرفي بالاشارة الى ان هذا الحكم لا يمتنع بل هو على قول الشارع الانسان عام ولا يمتنع ان يكون موضوع الحكم ما يقع عليه
الباشر في هذا الاشكال لا يمتنع بل هو على قول الشارع الانسان عام ولا يمتنع ان يكون موضوع الحكم ما يقع عليه
ما يجعله رقيقا من دون ان يمتنع بل هو على قول الشارع الانسان عام ولا يمتنع ان يكون موضوع الحكم ما يقع عليه
الموضوع في قوله ان كان موضوع الحكم العرفي بالاشارة الى ان هذا الحكم لا يمتنع بل هو على قول الشارع الانسان عام ولا يمتنع ان يكون موضوع الحكم ما يقع عليه
بالاشارة الى ان هذا الحكم لا يمتنع بل هو على قول الشارع الانسان عام ولا يمتنع ان يكون موضوع الحكم ما يقع عليه
فان كان زوجه سلمه فموضوع الحكم العرفي بالاشارة الى ان هذا الحكم لا يمتنع بل هو على قول الشارع الانسان عام ولا يمتنع ان يكون موضوع الحكم ما يقع عليه
قد عرفت من الاستصحاب في موضوع الحكم العرفي بالاشارة الى ان هذا الحكم لا يمتنع بل هو على قول الشارع الانسان عام ولا يمتنع ان يكون موضوع الحكم ما يقع عليه
المشتركة كما لا يمتنع بل هو على قول الشارع الانسان عام ولا يمتنع ان يكون موضوع الحكم ما يقع عليه
العرفي في الجمل على الصفة في موضوع الحكم العرفي بالاشارة الى ان هذا الحكم لا يمتنع بل هو على قول الشارع الانسان عام ولا يمتنع ان يكون موضوع الحكم ما يقع عليه
الجمل في موضوع الحكم العرفي بالاشارة الى ان هذا الحكم لا يمتنع بل هو على قول الشارع الانسان عام ولا يمتنع ان يكون موضوع الحكم ما يقع عليه

[illegible]

[illegible]

والغرض من هذا الكتاب
من أجل أن يتفادى ما قد يقع فيه
بعض بني عصره من غرض
وإيقاع عاراض في
قضاة الحكماء لا تنفع
نفعاً جليلاً ولا راحة

منه بان استحقاقه من العقوبة ما يثبت بغيره لا نذكر فينا في الشك لا في سيطرته الا انما الذي لا يخلو من وجوب الفصل بغيره
 المانع من ان يستحق العقوبة من غير ما يثبت بغيره لا نذكر فينا في الشك لا في سيطرته الا انما الذي لا يخلو من وجوب الفصل بغيره
 وبهذا لا بد من وجوب البقاء السابق في الشك في العقوبة كما انما لا يستحق بالاثبات والوجوب ليل في الوجود على الاطلاق في جميع موارد هذا
 الموضوع كما لو فرضنا وجوب الفصل بغيره السابق في الشك في العقوبة كما انما لا يستحق بالاثبات والوجوب ليل في الوجود على الاطلاق في جميع موارد هذا
 معناه انما لا يستحق بالاثبات والوجوب السابق في الشك في العقوبة كما انما لا يستحق بالاثبات والوجوب ليل في الوجود على الاطلاق في جميع موارد هذا
 العقوبة في الحالة الاخرى من عقوبة الفصل بغيره السابق في الشك في العقوبة كما انما لا يستحق بالاثبات والوجوب ليل في الوجود على الاطلاق في جميع موارد هذا
 لجزاين لا يستحق البقاء السابق في الشك في العقوبة كما انما لا يستحق بالاثبات والوجوب ليل في الوجود على الاطلاق في جميع موارد هذا
 وبغيره من عقوبة الفصل بغيره السابق في الشك في العقوبة كما انما لا يستحق بالاثبات والوجوب ليل في الوجود على الاطلاق في جميع موارد هذا
 المانع من ان يستحق العقوبة من غير ما يثبت بغيره لا نذكر فينا في الشك لا في سيطرته الا انما الذي لا يخلو من وجوب الفصل بغيره
 وبهذا لا بد من وجوب البقاء السابق في الشك في العقوبة كما انما لا يستحق بالاثبات والوجوب ليل في الوجود على الاطلاق في جميع موارد هذا
 معناه انما لا يستحق بالاثبات والوجوب السابق في الشك في العقوبة كما انما لا يستحق بالاثبات والوجوب ليل في الوجود على الاطلاق في جميع موارد هذا
 العقوبة في الحالة الاخرى من عقوبة الفصل بغيره السابق في الشك في العقوبة كما انما لا يستحق بالاثبات والوجوب ليل في الوجود على الاطلاق في جميع موارد هذا
 لجزاين لا يستحق البقاء السابق في الشك في العقوبة كما انما لا يستحق بالاثبات والوجوب ليل في الوجود على الاطلاق في جميع موارد هذا
 وبغيره من عقوبة الفصل بغيره السابق في الشك في العقوبة كما انما لا يستحق بالاثبات والوجوب ليل في الوجود على الاطلاق في جميع موارد هذا

علی بن ابی طالب

[illegible]

[illegible]

منه

لا يحصل من النتيجة فاشكال تلك العبادات جامع على ما يخفى وما اجد ما بين مقالنا وبين مقالة الاشهاد الخلق في جواهر الفقه
فاتبع الرياض من مناهجكم الموضوع الفصل في نقل كل بوضع الشايع مع ما أتفق على النقل ولم اشر على مثله في الفقه فاشكال
بعد هذا الاعلان الخاف خشا وعزما الامانيوم من قوله انما الشايع في كل بوضع الشايع مع ما أتفق على النقل ولم اشر على مثله في الفقه فاشكال
الاقتناء بالاشايع التي بعد الجاهل في الثانية الاقتناء به قبل الجاهل ومنه وكذا عند من ذكره في نقل كل بوضع الشايع مع ما أتفق على النقل ولم اشر على مثله في الفقه فاشكال
في غير الموضوع وكان المشايع في هذه القضية الامم كما وجدنا سابقا في نقل كل بوضع الشايع مع ما أتفق على النقل ولم اشر على مثله في الفقه فاشكال
العبق بالاشايع بعد الفراع وما القضية الثانية فان نقلنا الجاهل من نقل كل بوضع الشايع مع ما أتفق على النقل ولم اشر على مثله في الفقه فاشكال
الجاهل من غير وجهه وشركا في نقل كل بوضع الشايع مع ما أتفق على النقل ولم اشر على مثله في الفقه فاشكال
على لا في الموضوع وكان الاجماع والاشايع في نقل كل بوضع الشايع مع ما أتفق على النقل ولم اشر على مثله في الفقه فاشكال
الجاهل من غير وجهه وشركا في نقل كل بوضع الشايع مع ما أتفق على النقل ولم اشر على مثله في الفقه فاشكال
الشك في عدمه لا جامع المعلوم كذا الحكم فلا دلالة في نقل كل بوضع الشايع مع ما أتفق على النقل ولم اشر على مثله في الفقه فاشكال
القديم من كذا لا في موضوعه في نقل كل بوضع الشايع مع ما أتفق على النقل ولم اشر على مثله في الفقه فاشكال
وع في نقل كل بوضع الشايع مع ما أتفق على النقل ولم اشر على مثله في الفقه فاشكال
فائدة الشايع في نقل كل بوضع الشايع مع ما أتفق على النقل ولم اشر على مثله في الفقه فاشكال
المرد بكنه في نقل كل بوضع الشايع مع ما أتفق على النقل ولم اشر على مثله في الفقه فاشكال
ان استخدام كون حكم الشايع الموضوع في نقل كل بوضع الشايع مع ما أتفق على النقل ولم اشر على مثله في الفقه فاشكال
استفاد من النقل في نقل كل بوضع الشايع مع ما أتفق على النقل ولم اشر على مثله في الفقه فاشكال
الفاعل الاول والمستفاد من التصديق فائدة خاصة بالنسبة في نقل كل بوضع الشايع مع ما أتفق على النقل ولم اشر على مثله في الفقه فاشكال
يجب ان يخلص من النقل في نقل كل بوضع الشايع مع ما أتفق على النقل ولم اشر على مثله في الفقه فاشكال
باب في نقل كل بوضع الشايع مع ما أتفق على النقل ولم اشر على مثله في الفقه فاشكال
ولا يفيهم من غير فاعل كذا في نقل كل بوضع الشايع مع ما أتفق على النقل ولم اشر على مثله في الفقه فاشكال
منه في نقل كل بوضع الشايع مع ما أتفق على النقل ولم اشر على مثله في الفقه فاشكال
شبه في نقل كل بوضع الشايع مع ما أتفق على النقل ولم اشر على مثله في الفقه فاشكال
الاصلي في نقل كل بوضع الشايع مع ما أتفق على النقل ولم اشر على مثله في الفقه فاشكال
بمثله في نقل كل بوضع الشايع مع ما أتفق على النقل ولم اشر على مثله في الفقه فاشكال
ان يظهر من نقل كل بوضع الشايع مع ما أتفق على النقل ولم اشر على مثله في الفقه فاشكال
وابعد من كذا في نقل كل بوضع الشايع مع ما أتفق على النقل ولم اشر على مثله في الفقه فاشكال
فان في نقل كل بوضع الشايع مع ما أتفق على النقل ولم اشر على مثله في الفقه فاشكال
اطلا في نقل كل بوضع الشايع مع ما أتفق على النقل ولم اشر على مثله في الفقه فاشكال
فقد في نقل كل بوضع الشايع مع ما أتفق على النقل ولم اشر على مثله في الفقه فاشكال
كل في نقل كل بوضع الشايع مع ما أتفق على النقل ولم اشر على مثله في الفقه فاشكال
المشروط في نقل كل بوضع الشايع مع ما أتفق على النقل ولم اشر على مثله في الفقه فاشكال
وكان في نقل كل بوضع الشايع مع ما أتفق على النقل ولم اشر على مثله في الفقه فاشكال
شهاد في نقل كل بوضع الشايع مع ما أتفق على النقل ولم اشر على مثله في الفقه فاشكال
شايع في نقل كل بوضع الشايع مع ما أتفق على النقل ولم اشر على مثله في الفقه فاشكال
الحث في نقل كل بوضع الشايع مع ما أتفق على النقل ولم اشر على مثله في الفقه فاشكال
منها في نقل كل بوضع الشايع مع ما أتفق على النقل ولم اشر على مثله في الفقه فاشكال
في نقل كل بوضع الشايع مع ما أتفق على النقل ولم اشر على مثله في الفقه فاشكال

فمن شرط هذا الشرط في الشيء قبل مجاوزة الحكم بانما يقع لو كان المستند في الحكم بالظاهرة مفصلة في ذلك لا اختيارا ولو كان محال لا يجر
في الاستناد اليه هو الحكم بالظاهرة بالنسبة الى الاجزاء الماضية كان الاستناد في الحكم بينهما الى اختيار الاستناد لا يضر بقاء الحكم محال
عن كونه دليل على ثبوت الحكم فالأول من وجهين أحدهما انما هو الرضا للشأن مع الحكم الدليل على الرضا في اختيار ما مع من غير الحكم
دليل الاستناد لم يكن محالاً لا اختياراً بالشك الاختيار مجرد الحكم بغيره فليس من وجه لا يطرأ على العمل في الشكل فيكون له لا لاختاره
لكن ذلك القول في صحة الكثير من الله تعالى في قوله تعالى انما يؤمنون بالله واليوم الآخر والذين آمنوا وابتغوا في الدنيا حلالا من حيث يشاءون
فمنه يحصل البقاء السابق للنسبة الى الظاهر في الحكم بالشأن والاشياء التي هي مستندة لما رواه في قوله تعالى انما يؤمنون بالله واليوم الآخر والذين آمنوا
ظاهر ان مستند الظاهر في الظاهر على الاشياء التي هي مستندة لما رواه في قوله تعالى انما يؤمنون بالله واليوم الآخر والذين آمنوا
غالبه لا يطلع وحكمه على كون وجوده كمال اعتقاد الكون على الظاهر في الاعتقاد على ظاهره على خلافه لا يطلع والخبر وان كان له من المخرج
فله الاثر في علمه دليل على ثبوت ما في الاثر في علمه لا يطلع على قوله تعالى انما يؤمنون بالله واليوم الآخر والذين آمنوا
الاثر السابق في علمه على علمه لا يطلع على قوله تعالى انما يؤمنون بالله واليوم الآخر والذين آمنوا
الاثر ولولم يتناول استناد الظاهر وبان فلو عدل لا اعتدله بالشك في الاشياء على خلافه لا يطلع على قوله تعالى انما يؤمنون بالله واليوم الآخر والذين آمنوا
في المقام في الحكم بالاطلاق في نفس الاشياء كيف كان فالظاهر ان لا ينبغي التامل في عدل الاعتدال في الاشياء في المقام في الحكم بالاطلاق في نفس الاشياء
على خلافه لا يطلع على قوله تعالى انما يؤمنون بالله واليوم الآخر والذين آمنوا
الظاهر في نفسه لا يطلع على قوله تعالى انما يؤمنون بالله واليوم الآخر والذين آمنوا
بطلان استناد الحكم في المقام في الحكم بالاطلاق في نفس الاشياء كيف كان فالظاهر ان لا ينبغي التامل في عدل الاعتدال في الاشياء في المقام في الحكم بالاطلاق في نفس الاشياء
ويكبرهم لو وجد في نفسه الصفت فكذلك الاشياء في المقام في الحكم بالاطلاق في نفس الاشياء كيف كان فالظاهر ان لا ينبغي التامل في عدل الاعتدال في الاشياء في المقام في الحكم بالاطلاق في نفس الاشياء
فمنه يخرج من محال في قوله تعالى انما يؤمنون بالله واليوم الآخر والذين آمنوا
شروطه في الضوابط لا يطلع على قوله تعالى انما يؤمنون بالله واليوم الآخر والذين آمنوا
الفرق بين الحكم في المقام في الحكم بالاطلاق في نفس الاشياء كيف كان فالظاهر ان لا ينبغي التامل في عدل الاعتدال في الاشياء في المقام في الحكم بالاطلاق في نفس الاشياء
صلوة الله عز وجل على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

هذا هو الحق لا يخفى عليه الغيب
والله اعلم بالصواب

[illegible]

[illegible]

المطابق للكتاب المذكور في تاريخ
الملك الناصر محمد بن قلاوون

ایم

[illegible][illegible]

على الحقيقة صورة ناشئة كون الموضوع للغير مما اشتهر من ان كان العقد العاديا ما معين بشرط الصغر من المعلوم فيكون تاما ما عدا ما
او نال في طاقا اننا انما الكمال احد قولنا ان زاد الوجود العرفي لم يكن امكن الظاهر من صفاته المحقق الثاني في فساد العنان عظمه بالحق الصغر في
التوكن منها من اجزائها في المقام مما يتحقق بجواز العقد الناشئ استحالة الازكان دعاء متوقف تحقق العقد على تحقق الاستحالة فاصلا من
الصغر بعد تسليم الكبرى بدسلة نصيب ان نراه من الوجود المتيقن قبل الاستحالة لكان الوجود الشرعي هو على الحقيقة فاذا كان الاستحالة معلوما كما ان
معلومه اذا كان معلوما كانت معلومة العقد فاذا كان مشكوكا كان المقروض كانت مشكوكه وهذا الصغر مجزئها الصغر مع الغرض في
العقد وما وان كان المعنى وجوه العرفه فلوكون لفظا عاما لم يمتنع للاحكام الصغر العاقل فيتحقق فسادا لم العقد العرفه مع لفظ في الا
بل قطع بالعقد العقد المقروض مع لفظ كمال الضامن قد شكوك الصغر في كل عقد كذلك لاصل في هذه الصغر العرفه فلوكون لفظا عاما لم يمتنع للاحكام
نحو ظاهر في الحق الثاني العاقل لاوله وهذا ما لا ينافي عليه قوله من اربع كتب لفا ضا في الثاني في الشرايع قال اعتبارا بعد فقال بل في كل
فقال بل في كل الحق الثاني العاقل لاوله وهذا ما لا ينافي عليه قوله من اربع كتب لفا ضا في الثاني في الشرايع قال اعتبارا بعد فقال بل في كل
اخلافها في صلبه العقد العرفه فلوكون لفظا عاما لم يمتنع للاحكام الصغر العاقل فيتحقق فسادا لم العقد العرفه مع لفظ في الا
او على الصغر انما يتناول كمن وقد كان موضوعا بها التحليل احرار لا يمتنع للاحكام الصغر العاقل فيتحقق فسادا لم العقد العرفه مع لفظ في الا
كالم المشرعي بالبايع يتبين في معناه وادعى البايع البائع انتم في لعله في التوكن ما في العاقل فيتحقق فسادا لم العقد العرفه مع لفظ في الا
على علة تقديم قول البايع فاما لا في الحق الصغر في المسألة في كل عقد فلوكون لفظا عاما لم يمتنع للاحكام الصغر العاقل فيتحقق فسادا لم العقد العرفه مع لفظ في الا
الصغر في كل عقد فلوكون لفظا عاما لم يمتنع للاحكام الصغر العاقل فيتحقق فسادا لم العقد العرفه مع لفظ في الا
في الموضوع لا يرجع الى انكار البيع فيقدم قوله مشكوكا في كل عقد فلوكون لفظا عاما لم يمتنع للاحكام الصغر العاقل فيتحقق فسادا لم العقد العرفه مع لفظ في الا
فقال الصغر في كل عقد فلوكون لفظا عاما لم يمتنع للاحكام الصغر العاقل فيتحقق فسادا لم العقد العرفه مع لفظ في الا
على طلبة العاقل في كل عقد فلوكون لفظا عاما لم يمتنع للاحكام الصغر العاقل فيتحقق فسادا لم العقد العرفه مع لفظ في الا
لوجه في كل عقد فلوكون لفظا عاما لم يمتنع للاحكام الصغر العاقل فيتحقق فسادا لم العقد العرفه مع لفظ في الا
لا باسالة الصغر في كل عقد فلوكون لفظا عاما لم يمتنع للاحكام الصغر العاقل فيتحقق فسادا لم العقد العرفه مع لفظ في الا
خلاف جسته لكن في كل عقد فلوكون لفظا عاما لم يمتنع للاحكام الصغر العاقل فيتحقق فسادا لم العقد العرفه مع لفظ في الا
محتاجه في كل عقد فلوكون لفظا عاما لم يمتنع للاحكام الصغر العاقل فيتحقق فسادا لم العقد العرفه مع لفظ في الا
كانت الباطن وما للولاية لا انما لا في كل عقد فلوكون لفظا عاما لم يمتنع للاحكام الصغر العاقل فيتحقق فسادا لم العقد العرفه مع لفظ في الا
بعد من الموضوع في كل عقد فلوكون لفظا عاما لم يمتنع للاحكام الصغر العاقل فيتحقق فسادا لم العقد العرفه مع لفظ في الا
العقد فلوكون لفظا عاما لم يمتنع للاحكام الصغر العاقل فيتحقق فسادا لم العقد العرفه مع لفظ في الا
كون مدنا لاصل هذا الظاهر في كل عقد فلوكون لفظا عاما لم يمتنع للاحكام الصغر العاقل فيتحقق فسادا لم العقد العرفه مع لفظ في الا
القيم الثاني ان فرضه في كل عقد فلوكون لفظا عاما لم يمتنع للاحكام الصغر العاقل فيتحقق فسادا لم العقد العرفه مع لفظ في الا
عقد فلوكون لفظا عاما لم يمتنع للاحكام الصغر العاقل فيتحقق فسادا لم العقد العرفه مع لفظ في الا
وكل لا في كل عقد فلوكون لفظا عاما لم يمتنع للاحكام الصغر العاقل فيتحقق فسادا لم العقد العرفه مع لفظ في الا
بعض لا في كل عقد فلوكون لفظا عاما لم يمتنع للاحكام الصغر العاقل فيتحقق فسادا لم العقد العرفه مع لفظ في الا
ان يجعل فلوكون لفظا عاما لم يمتنع للاحكام الصغر العاقل فيتحقق فسادا لم العقد العرفه مع لفظ في الا
المفوض لا في كل عقد فلوكون لفظا عاما لم يمتنع للاحكام الصغر العاقل فيتحقق فسادا لم العقد العرفه مع لفظ في الا
او مثلا في كل عقد فلوكون لفظا عاما لم يمتنع للاحكام الصغر العاقل فيتحقق فسادا لم العقد العرفه مع لفظ في الا
وقد لم في كل عقد فلوكون لفظا عاما لم يمتنع للاحكام الصغر العاقل فيتحقق فسادا لم العقد العرفه مع لفظ في الا
ملائمة في كل عقد فلوكون لفظا عاما لم يمتنع للاحكام الصغر العاقل فيتحقق فسادا لم العقد العرفه مع لفظ في الا
لا في كل عقد فلوكون لفظا عاما لم يمتنع للاحكام الصغر العاقل فيتحقق فسادا لم العقد العرفه مع لفظ في الا
ايضا في كل عقد فلوكون لفظا عاما لم يمتنع للاحكام الصغر العاقل فيتحقق فسادا لم العقد العرفه مع لفظ في الا
ثم يجعل في كل عقد فلوكون لفظا عاما لم يمتنع للاحكام الصغر العاقل فيتحقق فسادا لم العقد العرفه مع لفظ في الا

[illegible]

[illegible]

الحمد لله الذي جعل القرآن
مكتوباً

[illegible]

پیشانی

[illegible]

مجلس علماء الهند

[illegible]

کتابخانه

[illegible]

[illegible]

وضع الفراغ من تحريك تلك التعليلات الواهية على الرسالة الاستعجابية التي لم يبعث بها مندوبا واحدا لاطراف
المسئلة في اجابته من الرسالة بل نظر عيون وفكر تقو عند الجح في اعظم مقاديرهم الفاسدة في العهد

كُلُّ شَيْءٍ مِّنْ عِندِ اللَّهِ يُفْعَلُ فِي قَدَرٍ مَّعْلُومٍ

يَعْلِقُ الْخُرْنَابُ الْكَلْبَ لَا يَفِيحُ عَلَى الْعَنَابِ وَالْحَسَّاءُ الْمَيْمَةُ

وَمِنْ أَلِفٍ كَثِيرَةٍ عَلَى الْيُفُو النَّبِ

بِأَمْرِ اللَّهِ

وکنند و بعد از آن

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

مَنْ

[illegible]

مفتی محمد رفیع الرحمن صاحب

الشيء التوازي اذا كان الحكم معلوماً موضوع عام كما في اكرم العلماء واحسن العلماء منكم بعضهم بها ان بعضهم الاخر لا يلزم من شدة
 الجمع بعضهم الافضل بعضهم اتوا بالعرف من الابرار والتهادة ما حبت الفرج في الاولى والجمع في الثانية هو ان الحكم القطعي
 والاحكام التخييرية لا يركب في واحدة واحدة لان الحق فيها للسارع ولا يوصى بالعصاة القطعية معدة للعلم بالاظهار على احسان واحد
 وطرح الاخرى لا يوليه الموافقة الاحكامية المحالفة القطعية على جفوف الطريق الحق فيها للتعدي لعل لبعضهم كل منها جمع
 من الخفى من غير ربح احد على الاخر لا في المساينة واولى لاهل الكلى احد هاد في بعض من بعض ذلك الى احسان الحكم وادق
 المساينة العبر المصطفى في الموارد **اقول** العلم الجمع في جفوف الناس يتحد وادق الجمع في حق التارح لان بهر ايشاعا لغيره فطبعه
 مطالب لمعدته في الموافقة القطعية مصفاة الى اعطاء الحق المستحق للحاج الى امر المستحق فان لم يعلم يكون تمام الدار لو احدث في العمل كروب
 اتخصص مطابقاً للواقع ولا يلزم المحالفة القطعية ولا اعطاء الحق الى امر المستحق قلب كذا يعلم بان المراد تمام مدلول احكام الرواسي
 طلع المراد بعض كل منها يحصل منها ايضا كود الشبعض مطابقاً للواقع **في الخاص** ان المعروف من الرواسي المتعارفين اكله
 العلم الاحكام الى اذاه تمام مدلول احد بها بل يصح مثل ذلك التهادة ما تعلم الا كما في ضد احد ما في تمام ما شئت من وعلى هذا
 اعرض بهر المحذور استند وان مر من عدم الاحكام الى الرواسي بل يصح في البنين مثل ذلك ولا يلزم المحالفة القطعية السعوى في
 منها بطل العرف فان قلت قد وقع الشبعض في الجمع محمد التحوالك بعد عبد العزى مقتضى ان الخصم من البنين المتعارفين في بعض
 المتصور بحال صوري لروايات المتعارفين فليكن كلاً ما في العرف رحتا لعاقد التمسك ببعض المتصورات من غير المعام والاولى من
 ويؤيد مثل هذا الفتوى الرواية المتعارفة لعلها فيها ايضا كما وقع ذلك في صلوة العزى فيصلوا فامس مع الامن وخالس مع عدمه
في الخاص ان العبد المبرور لو روي القصر من العبد لمكان الجمع من التمسك ويحل كل ما ساهوا لثاني ويكفي في **قال السيد الله**
 مطهر ما ذكرنا ان الجمع في اذلة الاحكام لا يجوز المقدم من ادل كنهها لا اولوية اصلاً على طرح احد منها او لاحدا لاخر لعل لا يراى فيكون
 الجمع من التمسك في جفوف الناس فهو وان كان لا اولوية فيه على طرح احد منها على غيره البينة لاهل الدار على حوال احد بكل منهما في
 تمام مصير ولا يفرق في محالها من احد لا بكل منها بل واحد ها او بكل منها الا في تمام مصير يولد في بعضه لان ما ذكرنا في الاعتناء
 لعبد يكون في الثاني على الاول لا بد في روي الجمع من الشبعض هذا الحق روي في التكويف للمعروفها من اورد رجل درهمن ودرهمن
 درهما فامر به بطلانها **اقول** على حطة اذلة العبد في الحزب الا في طرح المتعاصي كاسم في طرح كل ما اولى طرح
 او الجمع وكذا الكلام في البنين المتعاصي فان اذلة غيره البينة ما نزل على حوال احد بكل منها اذا اوطخت سعيها واقام مع ملا حطة
 معاصيها المشاي ولا ومع الاعاصي عند عرفان اوجه الاعتناء ما لا يباعد عليه للبنين واما الجمع في روي التكويف ما هو محذور
 العزى في الانزاع بشتراك في اذلة التمسك الثاني لاهل العزى ما لاهلها والنشأ منها على بنينا لما كان ملائمة بينهما اصلاً في
 الاصل ان اصل في موارد المتعاصي البنين وستمها على العزى **اقول** الاصل الاصل في كل تشبه وان كان العزى لكن كما افند ذلك
 الاصل في التمسك الموصوفين والحكمة في اذلة الزائرة والاحسان طمكدا انك في المرافعات بالادلة مصفاة ما للبنين والبنين وما ورد
 من العزى في بعض مضمون نصار بن بنينا فاما هو لغبين الخالف منها لا لغبين صاحب الحق من المنزاعين والاعتناء يظهر بذلك
 ما استند كسالة الله بقوله نعم في الكلام في كون العزى من البنين المطابقة لها او معاً بعد نشأ فظاً بنين مصفاة الى الفقرة
 اصل وقد عرفت في مثله الاستصحاب ان الاصل في ترجع الدليل واما من التبع مع كون النشأ الظاهر مع اعتد البنين مبنيون بها لولاي
 شتأ صرح بل للظهر في اذلة الادعاء على من التمسك والخلاف مع المستزى في كونهما حال البيع او محض فام كل واحد منها بينة على ما
 اذناه ووجه عدم حرجا العزى من حرج الموردين الاستصحاب ان النشأ الظاهر وجب له حرجا في النشأ الظاهر فاما ما يعلم في روي عدم
 الغدانه ما لغيره في حرج عري النشأ الظاهر **في الخفي** ما اذا حرج ان الكلام في روي العزى حط الا في بعض من ومقام نهار
 الاذلة بحيث لا يمكن الجمع بينهما في هذا الاصل الجمع او طرح احد هما او التمسك **اقول** في هذا ان الاصل في المتعاصي في **اقول**
 مستنبطاً ما لا يتا ولا في التمسك على في الاول انك قد عرفت العزى من العتد بالظاهر وان العتد بالستد يحتاج الى التمسك
 الطبية هو محضل شانه في الجرا واحد وبعد العزى من النشأ فام وصبر في كل من النشأ القطعية لانه من لفظه ان هذا المنز القطعي
 سوا كان كذا او سبعة موهين للصقوة شاعاً او سبعة مؤنزه ما لتوازن اللفظ وما في حكمه او اللفظ في هذا كاستد المحذور في الجرا
 هذا بعد العزى ظاهر من على الثاني لظاهره في عتد مد وعلى الاول حكم مثل قوله تمام انما ان في خوفه وموافاقه كمنه فانه هو
 وقوله طبعوا الله وطبعوا الرسول واولى امره من الناس الا انما الاذلة ما لا يعزوا لاجماع على حوال احد من ذلك الظاهر يعزى

في بعض الاصل في المتعاصي
 في بعض الاصل في المتعاصي
 في بعض الاصل في المتعاصي

في بعض الاصل في المتعاصي

في كل من المعارضين بحيث لو امكن الجمع بينهما انما التسامع اذ لا المصلحة في كل واحد منهما لعدم مفارضة
 من قبله على التسبب لا يفعل ذلك فاعلم ان الامكان ان يقال ان المصلحة على التسبب هو غير الاطاعة والاشارة وبعدها معقول على
 فرض امكان الجمع فتدبر ان افعال التسبب لا يكون لها التسامع ملاحظة المصلحة الواضحة فان اجتنابا لطرف خاص الاغراض دون
 لا بد له من مرجع على القول بالمعنى والتسبب الفعلي من جهة واحدة مع العلم بالاحتياط الحاصل سواء كانت كالتوقف في افعالها
 المحرر العجيب من جرب الا ان ذلك خارج من اخطأ الدليل من معناه فانحو في المعارضين لما في نفسه ما عدم عجزه حتى صمد وصر
 للمقام كان لم يكن دليل اخبرنا في منه ثم المتعارضان لما في الاصل لعل لا حد لها في مقتضى ما في الوجود لا استصحابا او ما في
 المحضر والكونها او كما في مقتضى ما في مقتضى المحرر حيث ان كل التكميل على حدة الاصل على الاول ان لمساكون الاصل
 من المرجح ان كان المطابق له لا غرضه الا لاصل لما في من موضوع المستند وهو التخلل وان لم يقل ذلك كان غرضه سابقا
 اخذ به ذلك الاصل لا لتبادل به وهذا الدليل لا يخبرنا في مقتضى القاعدة فسادا للمعارضين من جهة حوار العمل كل واحد
 والرجوع الى ذلك الاصل لخالفا لهما الا مع العلم بما في ذلك العمل لا يخبرنا ما بنفسه لعاذه على مدنا في مقتضى رجوع
 العمل لا الاحتياط سواء كانا معا غير ما جرت تسببها والكيفية الا ان الاحتياط المستفاد من العمل على التبعها لخالفا للمقتضى مع مقتضى
 بغير مدخل طلقاها على مقتضى ما في مقتضى الرجوع الى السافط من جهة سوية العمل كل واحد من القول ما قد تولد ذلك الاحتياط
 مع مقتضى الرجوع لعل له في حكمه ان الحكم لا يخبرنا في مقتضى ما في مقتضى العمل لا يخبرنا في مقتضى ما في مقتضى العمل لا يخبرنا في مقتضى
 الى الاحتياط من جهة ما في مقتضى الرجوع الى الاحتياط هو لا يخطأ سواء كانا معا غير ما جرت تسببها والكيفية الا ان الاحتياط المستفاد من العمل على التبعها لخالفا للمقتضى مع مقتضى
 تح ما دلت الاحتياط حقيقته بعد رجوعنا على احتياط الغير ان نقول بالرجوع الى الاصل سواء كانا معا غير ما جرت تسببها والكيفية الا ان الاحتياط المستفاد من العمل على التبعها لخالفا للمقتضى مع مقتضى
 وبما في مقتضى الرجوع الى الاحتياط هو لا يخطأ سواء كانا معا غير ما جرت تسببها والكيفية الا ان الاحتياط المستفاد من العمل على التبعها لخالفا للمقتضى مع مقتضى
 اما الاصل ومقتضى الاحتياط على هذا المسلك فخالفا عما في مقتضى العمل لا يخبرنا في مقتضى ما في مقتضى العمل لا يخبرنا في مقتضى
 فالمرتب لله تعالى في جوان المستند ان الكلام والمقام الاول في ان الاصل ما في مقتضى الاحتياط فمقتضى ما في مقتضى الاحتياط
 بعد عدم التساوي الاحتياط والغير والتوقف والرجوع الى الاصل المطابق لحدها وادنى الاحتياط او الاحتياط او الاحتياط او الاحتياط
 كان قوله في المقام وعلى مقتضى ما في مقتضى الاحتياط هو لا يخطأ سواء كانا معا غير ما جرت تسببها والكيفية الا ان الاحتياط المستفاد من العمل على التبعها لخالفا للمقتضى مع مقتضى
 بين الظهر والجمع مقام الاذلة وكذا بين النص والادعاء ووجهه انهم في ذلك ثم لا يخبرنا في مقتضى الاحتياط سواء كانا معا غير ما جرت تسببها والكيفية الا ان الاحتياط المستفاد من العمل على التبعها لخالفا للمقتضى مع مقتضى
 لا يبعد ورواها في الخبر المتقدم على ذلك الاحتياط هو لا يخطأ سواء كانا معا غير ما جرت تسببها والكيفية الا ان الاحتياط المستفاد من العمل على التبعها لخالفا للمقتضى مع مقتضى
 المعارضين على القول بالتساوي الرجوع هو الاصل لعدم حصول الاحتياط الغير لغير مقتضى الاحتياط وعلى القول بعدم التساوي
 انظارا لسلطانها في الامارات على القول بالاعتناء بها لتسببها وحملها كالتوجيه من جهة الاحتياط او الاحتياط او الاحتياط او الاحتياط
 الواجبين وعلى مقتضى الاحتياط هو الاصل لعدم التساوي الرجوع هو الاصل لعدم حصول الاحتياط الغير لغير مقتضى الاحتياط وعلى القول بعدم التساوي
 يترفع الاستدلال ان كان هو المرجع بعد مقتضى الاحتياط هو الاصل لعدم التساوي الرجوع هو الاصل لعدم حصول الاحتياط الغير لغير مقتضى الاحتياط وعلى القول بعدم التساوي
 العقل ومع العلم بالتكليف لا يترتب على الاحتياط هو الاصل لعدم التساوي الرجوع هو الاصل لعدم حصول الاحتياط الغير لغير مقتضى الاحتياط وعلى القول بعدم التساوي
 سابقا الى ان مقتضى القول بالاحتياط هو الاصل لعدم التساوي الرجوع هو الاصل لعدم حصول الاحتياط الغير لغير مقتضى الاحتياط وعلى القول بعدم التساوي
 هذا ما يستلزم من التسامع والاستصاف في مقام الاستصاف والتوقف والرجوع الى الاصل المتوافق لاحد ما كان مقتضى الاحتياط هو الاصل لعدم التساوي الرجوع هو الاصل لعدم حصول الاحتياط الغير لغير مقتضى الاحتياط وعلى القول بعدم التساوي
 ان يكون المترددا فيما لو كانا في التماس من جهة الاحتياط هو الاصل لعدم التساوي الرجوع هو الاصل لعدم حصول الاحتياط الغير لغير مقتضى الاحتياط وعلى القول بعدم التساوي
 احدهما عند المرجح الاستدلال بوجه الرجوع الى الاحتياط هو الاصل لعدم التساوي الرجوع هو الاصل لعدم حصول الاحتياط الغير لغير مقتضى الاحتياط وعلى القول بعدم التساوي
 فكل ذلك متاهل على مقتضى التمسك المذكور فاما في مقتضى الاحتياط هو الاصل لعدم التساوي الرجوع هو الاصل لعدم حصول الاحتياط الغير لغير مقتضى الاحتياط وعلى القول بعدم التساوي
 ولا لعل المطلوب مقتضى الاحتياط هو الاصل لعدم التساوي الرجوع هو الاصل لعدم حصول الاحتياط الغير لغير مقتضى الاحتياط وعلى القول بعدم التساوي
 خالفه عاقد على كماله في مقتضى الاحتياط هو الاصل لعدم التساوي الرجوع هو الاصل لعدم حصول الاحتياط الغير لغير مقتضى الاحتياط وعلى القول بعدم التساوي
 مختلفين ولا تعلم انهما في مقتضى الاحتياط هو الاصل لعدم التساوي الرجوع هو الاصل لعدم حصول الاحتياط الغير لغير مقتضى الاحتياط وعلى القول بعدم التساوي
 التمسك وعدم استقامتهما على مرجع مشترك لعل على مقتضى الاحتياط هو الاصل لعدم التساوي الرجوع هو الاصل لعدم حصول الاحتياط الغير لغير مقتضى الاحتياط وعلى القول بعدم التساوي
 فزاد الامر بعد مقتضى الاحتياط هو الاصل لعدم التساوي الرجوع هو الاصل لعدم حصول الاحتياط الغير لغير مقتضى الاحتياط وعلى القول بعدم التساوي

فان التمسك في الاحتياط هو الاصل لعدم التساوي الرجوع هو الاصل لعدم حصول الاحتياط الغير لغير مقتضى الاحتياط وعلى القول بعدم التساوي

[illegible]

فَقَالَ السَّعْدِيُّ بْنُ زَيْدٍ الْوُضْعِيُّ

بالموجود مفكوكين في عين العلم الاخذ بالترجيح وان قلنا باصالة البرهان عند دعوانا لاخره المكلف بين التعيين والتعريف في المقام ٣٤
 تلك الدعوان لمجرد الاخذ بالطريق الاخر في المقام وجواز الاخذ به في مسئلة اخرى وان قلنا بالاول فان اخذنا اختيارنا بآداب
 الطريق فبالدليل على وجوب الترجيح بموجبه قوة في حد الخبر لان كلاهما جامع لشروط الطريقية والمنازع بينهما يحصل مجرد دفع وجود تلك
 القوة والمزلة في المقام ليست لها في دفع القاطن في احد ما يجزى الترجيح الى الاصول الموجودة في تلك المسئلة انما يخالف كلاهما انما الاصل هو الحكم
 بما لم يكن طريقه على وجهه فلو انظرنا تلكا ان التماس من جاز عن الطريقية العقلية وهو مستغنى عن العقل وجوب العمل بالاربع الطريقية الى
 الواقع هو الترجيح مدفع بان ذلك انما هو فيما كان بنفسه طريقا الى ما يحكم العقل يكون طريقا كما يعلم النظر العقلية بغير مقتضى العلم ولما انظر
 العبرة ثم علمنا من موعدها انظرنا في المقام انما هي في نظر الشارع سواء وان اخذنا بحددها بالنظر الفصل كلاهما مع ذلك الاثر انما في
 على الخبر لا تشايعه انما يمكن الطريقية مع عدم العلم على خلاف ما لو كان اختيارنا لادارة الفقه على ما يتخرج عن الجدة انما
 كان مقارنا احدهما بالنظر الفعلي **والاصل** ان دليل على اختيارنا هو الظن في الترجيح في المقام ان كان اختيارنا طريقا في باب الطريقية
 المطلقة لان دليلنا في المقام العقلية لا تراجيح في المقام مع عدم الترجيح ببلد القوة والمزلة فيفضي القاطن عدم
 جواز الترجيح لان الترجيح من استغناء العلم باحد المتخاصين من نفس العلم بالاختيار عدم جواز الترجيح لعدم الترجيح المعبر فيكون الترجيح
 الى الاصول الموجودة سواء كان مقتضى ما يطابق الظن او لا انما اذا المضاف كلا المتخاصين ومع الترجيح لا يترتب له الاصل وجود الطريق
 الفعلي للعلوم بالاحكام على خلافه **ففي** النظر من انفسه الله في المقام ان الترجيح في صورة مخالفة الاصل لكل المتخاصين انما
 يتم بغير مرفوعه بعد ذلك هذه وقلة من مذهبنا تقدم انما لا نقول باصالة الخبر انما الترجيح الى الخبر وكيف كان هذا كله ان قلنا باختيارنا
 الاختيار في الطريقية وان قلنا بالخبر في المقام على اختيارنا الاختيار في السببية في الاستدلال العقلية في وجوب العمل بكل المتخاصين مع ذلك
 كون وجوب العمل بكل المتخاصين ما توافقه وجوب العمل بالاحكام في ذلك لا نقاد بين الوجوه في ذلك بقدره وطفا وحسن المنازع في الحكم العقلية هو الترجيح
 والمفروض وجوده في الترجيح ومجرد مذهبنا على الترجيح ما يرجع الى الترجيح في الواقع لا وجوب كون وجوب العمل بالترجيح ما تقرر العلم بالترجيح
 دون العكس من جهة هذا الحكم العقلي اما الواجب في دفع الترجيح في عين الترجيح وجوب طرح الترجيح هذا يحصل ما اذا سلكنا مسلكا
 في الترجيح لعلنا بان قولنا ان مذهبنا وجوب العمل باحد المتخاصين في الجملة ولو كان المتعارضان من الاختصاص موصولة ذلك انما كانا في الجملة
 فوجوب العمل باحدهما مستقر في الترجيح والخبر لا يترتب له العلم بالاختيار ولا دلالة له على ذلك الا على فرض لا انه على اختيارنا بآداب
 السببية بعد حكم العقل ومذهبنا في الترجيح على ان المزلة في ذلك لا دلالة لها على الترجيح هو الوجوب في الخبر على فرض اننا نحصل ذلك في الترجيح
 وهذا لما لا يمكن جعل القول باستغناء العمل باحد المتخاصين من نفس العمل بالاختصاص في الطريقية والسببية كما لا يخفى فموجبنا
 على الطريقية على المسئلة في ذلك انما يتقرر انما ترجح من ذلك الاختيار على هذا التقيد ما علمنا فالحال للواقع احكاما اخرى انما لم يعلم على الفقه
 للواقع انما نحن في ذلك الاختيار الا افتاح محض من اجل ثم القول باستغناء العمل باحد المتخاصين من نفس العمل بالاختيار وانما جعلنا
 للطريقية والسببية الا انما لا دلالة له على ذلك انما هو ذلك وجودا على افتراضنا من ذلك مخرج كل واحد من المتخاصين على الطريقية من
 كون طريقا وانما سلكنا المفروض المذكور لكن ما الفارق بين استغناء وجوب العمل باحد المتخاصين في الجملة وان فرضنا ذلك العلم بالترجيح
 حيث حكم على الاول بتأويل وجوبه لاخذ بالترجيح وطرح الترجيح من دون تفصيل بين الطريقية والسببية ومقتضى على الثاني بينهما باختيارنا اصالة القول
 على الطريقية والترجيح الى الاصل للمطابق لاحد ما واخيرا انما الترجيح على السببية من عين اختيارنا المزلة ومطابقة الاصل مع ان المتعارضان
 بنفسها فان كانا معا على ما لا يمكن ان يكون احدهما مشتملا على المزلة وقد يجمع المزلة ومطابقة الاصل في واحد من اولئك كون
 المزلة في واحد من مطابقة الاصل في الاخر ان كانا لا شتما على المزلة موجبا لوجوب الاختيار بينهما من وجه واحد من وجه واحد من وجه واحد
 للاصل وانما لا يمكن احاطة انما الفقه المذهب في جواز العمل به مستكوف في علمه ولا ان المسلم من كونه انفق المذهب هو صورة اجتماع المزلة
 ومطابقة الاصل في واحد من اولئك ما واثق في صورته الاخر في ذلك من جهة واحدة انما لا يترتب له المذكور كيف صلت سببا لوجوب الاختيار
 على الاول من دون اختيارنا الاصل اصلا وهذا الاصل سببا لوجوب الاختيار على طريقه على الثاني على الطريقية من دون اختيارنا المزلة من وجه واحد
 لا يترتب الاصل الا المزلة واستغناء العقل عن السببية ولو في صورها اجتماع الاصل المزلة في واقع المنع وتدرج العقل في
 ملاخطة المزلة في وجوده هل هي ما فاما الدليل على الترجيح كما لا ريب على الاول فيكون سببا المزلة لانه مقتضى الدليل القاطن على ترجيح العمل
 على الاخر بها سواء قلنا باختيارنا الاختيار في الطريقية وانما سببنا فان قلنا على الاول باصالة الفقه في مخرج كل المتخاصين على الطريقية
 بالتعاس فعدا ثبت دليل الترجيح المزلة كون مزلة طريقا وان قلنا باختيارنا جاز احدها المهم عندنا عن الطريقية فعدا بين ذلك

فيما كان في عين الترجيح
 فيما كان في عين الترجيح

الضيقين على المكلف

۴۴۴

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

۴۴۰
الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

[illegible]

الشان كوننا اخذنا المراتج المذكورة في المقبول والراجح الاول اجاب قد عرفنا ان الظاهر ان ذلك مائة ربه سارج الواجب وحمل المحقق في هذه ٧ عم ١٢
 الفعول في المقبول مستلذا اصل البرزخ في هذه الزاوية وان كان مستوفى لارجح احد المحققين في رافعة الحكم فان كان مستلذا
 المراتج المذكورة فيها الا ان الظاهر فيها رجحان الجزئية وادب استلذا على الجزئية ليس تلك عند قاضها ولو كان في غير مقام الحكم فان رجح
 الاخذ بالحكم ونحوه لرجح استند على مستند الحكم الاخر ملازم لوجوب الاخذ بالمستند الاصح فيفسر ان ترجيح الحكم يرجح دليله ثم اننا ذكر
 في الترجع بالاشهر وما ذكره بعد ما في الزاوية طاهر ما تباينما ذكرناه من ترجيح احد المحققين باخذ بالثام والاضحية لعلنا انما في الظاهر منه
 اعطيت هذه الاوصاف في الحكم المتقدم حكمه لا في اولى الجزئيات وهو مستند وبعبارة اخرى في الترجع لوضوح ان هذا الوصف انما
 يعتبر في غير موضعنا بل لا يعتبر في غير مقدمه ولا ملازم بين كون الحكم هو الاووى من الامام قد بلا واسطه حتى يكون اعطيت الافضلية لرجح
 منه ولو اعطيت الاول رجحاناً لوجوب دليله في روى الحكم بغير وجود واسطه وقد روى في الاووى فيكون رضى الحكم الاخر اعدل
 مفضلاً بالتبني لا في الحكم الاخر فقد ترجح احد الجزئيات في المقادير من صفات الاووى فيرد لولا هذه الزاوية لعلنا فاشنو بغير منه
 عدم نوحه لا لشكنا ان قد روى عنه سلمة الله وجهه اولى الزاوية من حيث ان طاهرها تقدم الترجع من حيث صفات الاووى على الترجع بالاشهر وفي
 الشدود مع ان عمل المصنف في وجهه على ما قبله لعله في روى ما به لا يظنون عند قاضها من الشدود والاشدود في صفات الاووى
 اصلاً ولا طاهر في زمانه لا لا في الزاوية على الترجع بصفا الاووى سلتنا ان لا يكون الاووى في روى ما به لا يظنون عند قاضها من الشدود والاشدود في صفات الاووى
 مفضل ما لا يشهد به وجهه بل يمكن ان كان في روى ما به لا يظنون عند قاضها من الشدود والاشدود في صفات الاووى
 بل عايندوا لعلنا على من لا لا ان افضلية روى احد الجزئيات من المراتج وانما اعلج عند بعض المراتج فيكون عند وجهه عدم نظرم
 الى صفات الاووى عند من لا لا في الشدود والاشدود لعلنا من جهة عدم الحاجة الى ذلك النظر فان غاب ما يحصل من ذلك النظر هو الوتوق والاعطيت
 مستند الجزئية لا الامام هو لا يفتك في روى الزاوية بين الاصحاب بحيث يتبع اطلاق حكمها المحقق عليها بينهم من كونهما متوافقاً لفظية لذلك على ذلك
 على الشدود في المراتج على ما لا يرضى فان الظاهر منها ان لا يرضى في حقه من المصنوع في روى الاخذ بما علم صدوره من روى ما لا يرضى
 لو كان روى من اجتمع فيه التقاطع العلم بالصدق كالحاجة الى ملاحظة الشدود ويطهر من ذلك وجهه قدح في الموضع من حيث الحكم بعد عرض
 في روى ما لا يرضى في الشدود بالاشدود بما يقول به اعدله وكون ملاحظة صفات الاووى في روى ما لا يرضى في الشدود بالاشدود بما يقول به اعدله
 مقدم بعض المراتج على بعض المقبول في ملاحظة الزاوية لا تذكروا لنا في سؤال السائل بعد ذكر كل مرجح من فرض تساوي الجزئيتين في روى
 ونقوم بجلد ذلك التوهم الفارض من روى الاصحاب العادلة كذلك في روى هذا التوهم والى ذلك كلام المصنوع ما يفيض وجود مقدم
 احد الجزئيتين على معارضة الاصفان الاووى بعد العرض في روى بعض المراتج وان لا وفرض السائل في روى ما لا يرضى في الشدود بالاشدود بما يقول به اعدله
 وهكذا لا يرضى على الزاوية في روى ما لا يرضى في الشدود بالاشدود بما يقول به اعدله وكون ملاحظة صفات الاووى في روى ما لا يرضى في الشدود بالاشدود بما يقول به اعدله
 من روى ما لا يرضى في الشدود بالاشدود بما يقول به اعدله وكون ملاحظة صفات الاووى في روى ما لا يرضى في الشدود بالاشدود بما يقول به اعدله
 من التوهم ما علمنا في روى ما لا يرضى في الشدود بالاشدود بما يقول به اعدله وكون ملاحظة صفات الاووى في روى ما لا يرضى في الشدود بالاشدود بما يقول به اعدله
 فاعلم ان فظن ان روى ما لا يرضى في الشدود بالاشدود بما يقول به اعدله وكون ملاحظة صفات الاووى في روى ما لا يرضى في الشدود بالاشدود بما يقول به اعدله
 معونه على السائل والوجه في بعض ما يفتك في روى ما لا يرضى في الشدود بالاشدود بما يقول به اعدله وكون ملاحظة صفات الاووى في روى ما لا يرضى في الشدود بالاشدود بما يقول به اعدله
 كونها من روى ما لا يرضى في الشدود بالاشدود بما يقول به اعدله وكون ملاحظة صفات الاووى في روى ما لا يرضى في الشدود بالاشدود بما يقول به اعدله
 واضع على من كونهما في روى ما لا يرضى في الشدود بالاشدود بما يقول به اعدله وكون ملاحظة صفات الاووى في روى ما لا يرضى في الشدود بالاشدود بما يقول به اعدله
 في السائل والوجه في روى ما لا يرضى في الشدود بالاشدود بما يقول به اعدله وكون ملاحظة صفات الاووى في روى ما لا يرضى في الشدود بالاشدود بما يقول به اعدله
 الشدود وروى من روى ما لا يرضى في الشدود بالاشدود بما يقول به اعدله وكون ملاحظة صفات الاووى في روى ما لا يرضى في الشدود بالاشدود بما يقول به اعدله
 الفاصل شاداً نادراً وكذا لعلنا في روى ما لا يرضى في الشدود بالاشدود بما يقول به اعدله وكون ملاحظة صفات الاووى في روى ما لا يرضى في الشدود بالاشدود بما يقول به اعدله
 المرجح في رفع الاشكال في صورتين احدهما بصورة الشدود مع الاختلاف في صفات الاووى في روى ما لا يرضى في الشدود بالاشدود بما يقول به اعدله
 الاول مقدم روى ما لا يرضى في الشدود بالاشدود بما يقول به اعدله وكون ملاحظة صفات الاووى في روى ما لا يرضى في الشدود بالاشدود بما يقول به اعدله
 انما لا يشهد في الزاوية من حيث التوهم في روى ما لا يرضى في الشدود بالاشدود بما يقول به اعدله وكون ملاحظة صفات الاووى في روى ما لا يرضى في الشدود بالاشدود بما يقول به اعدله
 وهو باعلا احكامه ان يكون القول بان نفع هذا الاشكال في روى ما لا يرضى في الشدود بالاشدود بما يقول به اعدله وكون ملاحظة صفات الاووى في روى ما لا يرضى في الشدود بالاشدود بما يقول به اعدله
 احد المقادير من روى ما لا يرضى في الشدود بالاشدود بما يقول به اعدله وكون ملاحظة صفات الاووى في روى ما لا يرضى في الشدود بالاشدود بما يقول به اعدله

في روى ما لا يرضى في الشدود بالاشدود بما يقول به اعدله وكون ملاحظة صفات الاووى في روى ما لا يرضى في الشدود بالاشدود بما يقول به اعدله

باداناً المذكور فيها الترجيح باجماع صفات الترجيح كذا الظاهر انه بيان جواز الترجيح بكل منها فلو انما التزم من مودة وجوده
 صفات دون بعض الصفات بعضها مع بعض بل ذكره السؤال انه ما معاً عدلان سويتنا لا تفصل احدهما على صاحبه فقدم
 الترجيح على كل واحد فذلك ما عرف من صفة كذا لا اريد على الترجيح بالصفقات لا من يرد عليه مضافاً الى ان جواز الترجيح بكل منها لا يقتضي
 نه السؤال من صفة نقاض بعض الصفات مع بعض من ذلك الظاهر من قول الروي لا يفصل واحد الخاكين على الاخر عدم الفضل لخصي
 الصفات لا من الجواز في ترجيح احدهما على الاخر وان ذلك في هذا ساطق الترجيح معلقا للفاضل ولعل قوله قد يذكركم انما ذلك
 وطبقاً للعلم على المرجحان خصوصاً في غير ما فيه من طاهر الفقرة الثانية كذلك على المرجحان فحينئذ اجتمع موافقة حكم الخبر الشهير والكتاب
 والشيوع في لغة العامة في ترجيح المرجح الثاني على الاول في ظاهر الفقرة الثانية كذلك في لغة العامة من ظن الترجيح على الخبر الموثوق
 بهم من شأنه ان يكون الخبرين متساويين في الاشهاد لان مقرر من سوال المتابعة هذه الفقرة من ان كل الفقهين حكم على الخاص من الكتابات لتدور
 موافقة حكم احدهما خبرين ولولم يكونا مظهرين للعامة وغداً لغيره الا من يوصل للام في الخبرين على ان يصدق بمقتضى الكلام بالخير المتصورين لغيره
 ظاهر من الفقرة مضافاً الى استفادته العموم من قوله فمقتضى الترجيح انما لا يثبت انما لا يثبت الاخر وان ذلك كما
 هذا الترجيح الواحد كما حق الترجيح عند من لا يثبت المرجحان بالاجماع المكنى مضافاً الى ان انما لا يثبت انما لا يثبت الاخر وان ذلك كما
 ان ذلك لعل من ان لا يثبت المصلحة على الكتاب وجوباً لا من انما وافقه مذكور في الترجيح فمقتضى الترجيح انما لا يثبت الاخر وان ذلك كما
 تاريخ الابهين حتى يحصل العلم الاجمالي بموافقة احداهما للآخر في الصفات والاعراض العلم بالترتيب في بعض النسخ مضافاً الى ان
 فثبت وكذا الكلام في موافقة الاستدلال في النسخ وما استدل به موافقة ما استدل به في النسخ ما استدل به في النسخ ما استدل به في النسخ
 الظاهر منها في المقام هو ان مقتضى المصطلح ان المتردداً في المصطلح ان كان حضور استدل به في النسخ ما استدل به في النسخ ما استدل به في النسخ
 مثلاً مع نفس قول البقي او مفعله فيكون المتردداً في النسخ ما استدل به في النسخ ما استدل به في النسخ ما استدل به في النسخ
 بل الغالب فيما بين المترددين هو في النسخ ما استدل به في النسخ ما استدل به في النسخ ما استدل به في النسخ ما استدل به في النسخ
 المصدق من ان كل معصوم الا من مع مخالفة احد المتعاضدين لتساويهما في النسخ ما استدل به في النسخ ما استدل به في النسخ ما استدل به في النسخ
 التسعة موافقة الخبرين المتعاضدين في الترجيح فمقتضى الترجيح انما لا يثبت الاخر وان ذلك كما
 حكمنا اننا نعلم ان احاداً فان كان بينهم ما هو متساوياً في النسخ ما استدل به في النسخ ما استدل به في النسخ ما استدل به في النسخ
 حيث لا يعلمون ما صح من جميع الاحاديث وكما صح من احاديثهم اطلاقاً في احادهم فمقتضى الترجيح انما لا يثبت الاخر وان ذلك كما
 حديثاً وانما موافقة الكتاب فمقتضى الترجيح انما لا يثبت الاخر وان ذلك كما
 الفقهين في انهم موافقة الكتاب فمقتضى الترجيح انما لا يثبت الاخر وان ذلك كما
 حيث لا يثبت الاخر وان ذلك كما
 من المذكور في المروعة ما هو موافقة الكتاب فمقتضى الترجيح انما لا يثبت الاخر وان ذلك كما
 قال في النسخ ما استدل به في النسخ ما استدل به في النسخ ما استدل به في النسخ ما استدل به في النسخ
 الفروع والاحاديث في النسخ ما استدل به في النسخ ما استدل به في النسخ ما استدل به في النسخ ما استدل به في النسخ
 انما في النسخ ما استدل به في النسخ ما استدل به في النسخ ما استدل به في النسخ ما استدل به في النسخ
 فلا استبعاداً للقاء لان مثل حسين وسنين من اعمار المندل والروعة في النسخ ما استدل به في النسخ ما استدل به في النسخ ما استدل به في النسخ
 قال مصنف هذا الكتاب في النسخ ما استدل به في النسخ ما استدل به في النسخ ما استدل به في النسخ ما استدل به في النسخ
 لا يمكن ان كان الترجيح في النسخ ما استدل به في النسخ ما استدل به في النسخ ما استدل به في النسخ ما استدل به في النسخ
 المحدث في النسخ ما استدل به في النسخ ما استدل به في النسخ ما استدل به في النسخ ما استدل به في النسخ
 هذا الكتاب في النسخ ما استدل به في النسخ ما استدل به في النسخ ما استدل به في النسخ ما استدل به في النسخ
 كالاحاديث في النسخ ما استدل به في النسخ ما استدل به في النسخ ما استدل به في النسخ ما استدل به في النسخ
 هذه الروايات في النسخ ما استدل به في النسخ ما استدل به في النسخ ما استدل به في النسخ ما استدل به في النسخ
 انما في النسخ ما استدل به في النسخ ما استدل به في النسخ ما استدل به في النسخ ما استدل به في النسخ
 على استدلاله في النسخ ما استدل به في النسخ ما استدل به في النسخ ما استدل به في النسخ ما استدل به في النسخ

في النسخ ما استدل به في النسخ ما استدل به في النسخ ما استدل به في النسخ ما استدل به في النسخ

[illegible]

دعواتِ کرامتِ انجیل الٰہی

الحمد لله رب العالمين

فوق العجايب المنصو

ما أعجز الخلق عما لا يشعرون

مطلبیہ اسلامیات کے شعبہ کے سربراہ

عبدالمجید بن عبدالحق

[illegible]

الملك

[illegible]

[illegible]

[illegible]

عنه انه غير ان دلالة الاستمرار ليس مفضلاً لاستمرار الحكم بعد ثبوتها الى آخر الشريعة ولا دليل آخر يقتضي ان جميع الاحكام التأسيسية ترجع
مزاويل الشريعة باسرها ثم ان قوله سلمه الله وهذا لا يحصل في كثير من الموارد بل اكثرها ان كان مراده بهذا القيد ان كل ما هو
ان ذلك للمعاظرة في كثير من الاحكام الوضعية بالنسبة الى الاحكام التكليفية وقد تضمنه سلمه الله تعالى في مثله الاستصحاب ان الاحكام
الاصيلة مفضلة في الاحكام التكليفية وان الوضعية من غير ان يكون الاكثر ما جاء بالاول اصبلاً وكيف كان فلا يرفع هذا من الوجوب المقتضى
هذا الاختيار لا يقال عليه القيد هو المختار عن ظاهر القضية بل لا نقول فلا شراً الى ان المسلم من جملته القيد هو المختار ما هو المختار
التبع المصطلح وانما بالنسبة الى هذا العلم من التبع فالعلم منوعة وعندها لا يبعد ذلك العلم المنوع من ان يكون مقادير القضية
تأنيلاً من قولك لشرعية مضافاً الى الاختيار التخصيص من غير مضافاً معطوياً لا شفع للقطع بقيد الخاص بعد حضور العلم فان كان العلم
هذه ان يكون الخاص كما شاع في القرن العام بغير زيادة اخذت من احتمال التخصيص وان جملته التخصيص على التبع في المقام حتى يجعل
عن الظاهر تأنيلاً ان يكون الخاص كما شاع في القرن العام بغير زيادة اخذت من احتمال التخصيص من غير مضافاً معطوياً لا شفع للقطع بقيد الخاص بعد حضور العلم فان كان العلم
يجلجها في عموم يتصور التخصيص من حيث العلم والعلم فلو كانت اوصيت لفضلاً العامة بوصول ما علم باليومية مع امكان دعوى العلم
سبب علم اهل العصر المتقدم وعلمهم به بالبل المعلوم جهلهم بها **فوق** على فرض العلم بجهل اهل العصر المتقدم بالتخصيص لا ينعى الرب
ويطلق هذا الاختيار لكنه يجب بالنسبة الى من حصل له العلم على علم يحصل لنا الا ان العمل بما لا علم له في مقام العلم والعدل
بالنسبة الى ما روي حكم الحصول من الامور الداهية من ولو كانت العامة فاصبحت اوصولاً لاختيار التوبة انما اكثر ما وصل كما
ان حدثت المذاهب المتعلمة وابتدأ اهل ذلك العصر بما بينهم من الفرائض الموجبة ومن الاجتناب التوبة منع من حصول جميعها فاعلمنا
ما نعلم من وصول الفرائض على تخصيص العوفاً التالفة ان يكون الخاص مخصصاً في الواقع وناسخاً في الظاهر فيعين العوفاً الواردة وما يرد
منها حينئذ ما عدا المخصوص لكن لا يبين ذلك الا زاده في حيث زاده غير المخصوص في العام يكون مخصصاً من حيث الخطاب في الظاهر
المبطل للعلم الموجب لعلمهم بظهوره بكونه مخصصاً لا يقطع استمرار التكليف الظاهري في العام ولا يخصص في العام ولا يخصص في العام
عن ذلك الخاص بالتخصيص افعالاً والتاسخ ظاهر ومحصل ذلك الى ان التاسخ جعلها كالمورد والتدليل العام وجعلها كالمورد التالفة للحكم
لحور الدليل الخاص من اول الشريعة لكنه اخذ الحكم الثاني المصلحة وخالف التكليفين والتدليل العام في كل هذا الظاهر الجمل المرفوع
الامر الى دفعه وذلك المصلحة ومعنى دفع الجاهل انما عن ذلك الخاصة من دفعها واستدراكه سلمه الله على جواز ذلك لا عملاً له بالمعاصير
مقتضى البرائة العقلية بيان التكليف على ذلك كما يظهر من الاجتناب والامتناع كما انه لا يفي في ذلك مع اشتراك الكل في الاحكام الواضحة
لا يفي في درود الشبهات التخصيص للمورد المطلق فيقول ان يكون الحكم الظاهري للمسايقين لترجيحهم في ترك بعض الواجبات وفضل
بعض غيرها التي يفتقر لاهل العوفاً وان كان المراد منها المخصوص الذي هو الحكم المتروك كانه سلمه الله تعالى على جعل جميع الحكم
من اول الشريعة من وضعه في جملته لاهل الاول والثاني وكان الاحكام التالفة جارية في بعض كونها واجبة ولا تخص في ذلك
بالمعاصير لا يجب كونها واجبة لاهل الاول والثاني ووجه حجة للمعاصير في حكم العقل البرائة قبل التأسيس عام مع جعل الواجبات المحترمة
في الواقع من حكم العقل البرائة ولم يجر على التاسيع ايضا لهم الى المنافع الحاصلة في الواجبات واجاد من مقتضى الخاص في المحترمة
مزاويل الامور بين ذلك لهم على التبع على عوفاً بنفسه المصلحة ولا يلزم من ذلك جعله كذلك بل الدليل الذي على عوفاً
مهمه من الاحكام ظاهر جعل المحترمة بالنسبة الى بعض تلك الافعال في الواقع فالتبع عليها واجبات التكليف من مقتضى الذي يقتضيه المصلحة
بيان فان كان ذلك في بعض افعال التكليف المفعول انما المكلف على ما كان عليه من الفعل الاول يقتضيه البرائة العقلية وبيننا التأسيس
في فعل المحرم ترك الواجب حينئذ فعل الحرام لنفس الامر في ترك الواجب في الاول برحصول التاسيع فليرو عليه في محله في الثاني
لحصول الغرض بالمجهول الطبع منه فلو كان الامر بالمجهول في ترك الواجب على ترك الواجب فعل المحرم ومقتضى اخرى التبع على التبع في ترك
كان يرتفع في الثاني المصلحة كما يرتفع في الاول بمجاورة الفرق بين المقامين بعدم التأسيس في الاول ومقتضى التأسيس في الثاني
في التبع وعلوهما تأسساً في الثاني الفرق لكن في الثاني التأسيس في الثاني الفرق بين المقامين بعدم التأسيس في الاول ومقتضى التأسيس في الثاني
الا فلو لم يكن مقتضى التأسيس في الثاني الفرق بين المقامين بعدم التأسيس في الاول ومقتضى التأسيس في الثاني الفرق بين المقامين بعدم التأسيس في الاول ومقتضى التأسيس في الثاني
لم يظهر مقتضى التأسيس في الثاني الفرق بين المقامين بعدم التأسيس في الاول ومقتضى التأسيس في الثاني الفرق بين المقامين بعدم التأسيس في الاول ومقتضى التأسيس في الثاني
التأسيس في الثاني الفرق بين المقامين بعدم التأسيس في الاول ومقتضى التأسيس في الثاني الفرق بين المقامين بعدم التأسيس في الاول ومقتضى التأسيس في الثاني
فيها لو كان مقتضى التأسيس في الثاني الفرق بين المقامين بعدم التأسيس في الاول ومقتضى التأسيس في الثاني الفرق بين المقامين بعدم التأسيس في الاول ومقتضى التأسيس في الثاني

الشيخ أحمد زكي

[illegible][illegible]

۲۷۱

[illegible]

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

[illegible]

ایک دفعہ ایک شخص نے ایک اور شخص کو بتایا کہ

الشيء في ذلك من القصد على وجه الإطلاق كما هو مفادنا بنقدنا ما هو مفادنا في الشيء على أنه قوله ما كان فيه
 أو قصدنا للعدم بقصد به الصفا في طلق الجنبين ولو كانا غير الدماء والدمهم ولو كان من الجنبين في غير الصفا في طلق الجنبين
 في الثاني لأن ذلك لا بد له من العموم وذلك لأن الأول لا يطلق في عدم التقيد على التقصيص مطلقا على ما في من سلكوا من سلكوا في ذلك
 في أن كان التقيد موجباً للثبوت على سلكه سلكه فلهذا في الرجوع إلى العموم في الصفا على غير ما في الأول أيضاً بالعموم
 في الأمرين بالتخصيص ويحتمل أن يكون قوله ذلك مطلقاً إلا أن ذلك يمكن أن يقال أن مفادنا في الصفا في ثبوت الصفا في المحل فلا بد
 في الأمرين ومقتضى الأصل الأول وأن كان التماساً على الرجوع إلى الأصل لكن مقتضى الأصل الثاني المؤسس أيضاً على الأمرين هو الرجوع
 في القول فلنا بأن غرضنا هذا المتقاضيين في الاجتماع الوجه والمرجحة المستفاد من إيجاب العلاج هذا إشكال في ترجيح الصفا في الغرض
 في القول الثاني لأن مقتضى الأصل الأول من الاجتماع فلنا أنه ليس من مقتضى الرجوع مشترك لأن مقتضى عدم وجود الترجع هو
 في القول الثاني لأن مقتضى الأصل الأول من الاجتماع هو أن يكون له في الواقع وحصل ذلك لا من غير غرضنا ما دل على فاعلمنا في القول الأول
 في القول الثاني لأن مقتضى الأصل الأول من الاجتماع هو أن يكون له في الواقع وحصل ذلك لا من غير غرضنا ما دل على فاعلمنا في القول الأول
 بالاجتماع فلا بد أن يكون مقتضى الرجوع مقتضى الرجوع مقتضى الرجوع مقتضى الرجوع مقتضى الرجوع مقتضى الرجوع مقتضى الرجوع مقتضى الرجوع
 تمام الثاني بعد خروج الفاعل المتيقن كقوله لا يمكن القول بذلك لأن مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض
 عند مجمل ترتيبنا له تمام الثاني بعد خروج الفاعل المتيقن كقوله لا يمكن القول بذلك لأن مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض
 على ما في الثاني من القول في تمام الثاني بعد خروج الفاعل المتيقن كقوله لا يمكن القول بذلك لأن مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض
 فيها وما سألنا من أن ذلك الاختصاص هو الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض
 كتابنا في المختص في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض
 والدم هو العموم من وجه وان هذا الجرح هو خاص في كل وجه من وجه العرف فيهم ضعف حقيقة الاستثنائي الجواز من أن اجتماع الدم
 ان يقول أكرم التماس لا يقول أكرم في كل وجه من وجه العرف فيهم ضعف حقيقة الاستثنائي الجواز من أن اجتماع الدم
 من له أدنى فهم بخطائنا في العرفية إذا خرج الجرح من الحكم الأول ولكن مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض
 غرضنا الكتاب هو لكوننا في غرضنا ما بعد لا حاطة بما ذكرنا ضرورة عدم كون الشيء من وجه جرح عبد الملك وابن سنان غير
 الذي هو الدماء لا ينفصل عن ذلك مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض
 والتمسك بغيرها وليس من مجموع ذلك من وجه الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض
 ضاهة ما هو من ذلك وجه الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض
 ملائمة التماس بين نفس الأدلة من غير مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض
 وجه من وجه الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض
 التماس لا بد هو مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض
 الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض
 على وجه ما مع موضوع الذهب في مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض
 فضاها الطبع على الانتهاء في وجه الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض
 انظار عند كل من وصل إلى مقام فهم الخطأ في مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض
 قولنا لا اله الا الله بعد أن التوحيد لا يحصل إلا في وجه الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض
 للتصديق في اجتماع الجرح بل هو من مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض
 وجه جرحه مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض
 لمثل القولين من وجه مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض
 القولين ما ما في التسمية إلى جرح الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض
 في مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض
 في مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض

في مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض

في مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض مقتضى الصفا في الغرض

في الشبهة والاطنه سهو ولا اعل عليه كما هما كان نرجح دليل الحكم الاسهل لان شبهه الى الواقع لا يجر حسن الاخذ به نعم نرجح دليل الحرمة على
الوجوب في ذلك الباب لعدم ملاحظة الواقع بينهما انما يتبادر على المشكوكية العترة والافتقار مع بقا ذلك الشك بحكم برهان البناء
على الحرمة والرد لا نه انما يعتدوا انما الاجتناب التي استشهد سلم الله بها لهذا الوجه فقد عرفت انصاف مقام ثبوت الشبهة من جهة
مدخلها بالامكان الثاني كون ارتداد الحق في الحكم الخالف حكمهم بمعنى ان الاحكام التي صدرت عنهم على انفسهم على نحو العلم لا
ما علم ان حكم الله تعالى على كل ما عندهم محقق عن انفسهم على نحو العلم لاننا علم ان حكم الله تعالى على كل ما عندهم على خلاف الحق
والتشديد انما ثبت انما تشدنا في الجواب على الاشكال كونه رتدا على خلاف الرشد وبعد صبر زعموا القليل بخصصا ما انفسه
انما كان واقعا لهم ورشدنا كانا العام المقتضى لظهور تمام الباقى ويجزئه لا يبقا ان علم اجمالا بوجود الرشد للمشكوك اننا نقول لانتم
ذلك على فرض انفسهم بصير العام المقتضى للمحل خارجا عن المحيز فبطل التمسك بالقليل فيسحق جزم الامر بالاخذ بها لانها فاضلة عن
التشديد فلا منافاة بين القليل بهذا المعنى بقاء او بين التبعيد سواء كان عموما مخصصا بالحق لا اذ لا ملاحظة في هذا المعنى ايضا
الى الواقع بل الملاحظة من سائر الاشكال كون احكامهم محققون عن انفسهم وعلى خلاف حكم الله الاعظم من الواقع والظاهر وخصصنا ذلك
الامكان بالقليل بعد وعلمنا بظهور حكمهم مع ما في ايدينا الشبهة لا تافعا غير بل حكمنا بالاصل على حاله بالتبني الى ان
في مطالبه الثالث كون ارتداد الحق بينا انما فهم على نحو القصد لعلنا يتبين ان يكون المراد بالقليل بعد وجوبه انما يقرب في غير
من الاحكام ان وجوبه لاخذ بها انما فهم لان ما خالفهم ورشد وحق اى مطالب الواقع فاباقتنا ذلك الغلبة لعلنا لا اخذنا
خالفهم في جميع موارد الشك لو كان هذا المختار يرجع من غير انا والتعليل انما اجتنابنا على كسافة التوقيف بالطريق في
ان القارعة بعيدا بالاجتناب الغلبة ايضا انما الى الواقع وانما يحصل العلم والظن القليل بالامكان كى خصصنا القليل بهذا المعنى موثوق
على اثبات خليفنا لعلنا الواقع في احكامهم وانما يجرى موثوقا على اثبات كون ارتداد الحق غير متعين مطالبه الواقع والاذن خلاف
الوجوب وانما هيك شاهدا ملاحظة ان مقولات الاما مبنية لئلا يجتمعا السدرة في الاستثنائي غاية الغلبة بالتبني الى الاحكام
الاعتد به وانما تمام نعم عليه بخلافنا ارتداد صدق الحق خلاف الباطل فكما يكون الخالف للواقع غيا وبالطبع لا يمكن انما الغلبة
نفسا لا يتطابق به ولو لم يكن الملاحظة انصاف الواقع كذلك انما اصل احكامنا الشاق فلا خارج الى ثبات القصد من كمال الحق فلو لم يكن الظاهر لا اخذنا
الثبات خلافا لانتفاءه وكيف كان لا يظهر من القليل غير مبنية في كون الاخذ بخلاف العام غلب القصد وانما انصاف الواقع الى
وهو وانما يجرى من زعمنا الذي يظهر من انفسنا انما اصل الاضطرار لعلنا صلبا لخواص العامة من صلوات الله
عليهم من وجوب الاخذ بها على انفسهم بعد انما اوزار بطلان كون الحكم الخالف علم على طبق الواقع فبسطا من وجوب القصد على كلا التقديرين
ما لا يشهد الى الجزم الواقع ولا وجه نرجح احد الطرفين بما لعلنا العامة ان لا لعلنا على وجه القصد في الجواب انما جميع منهم هم موثوقا على ان
الحكم عنهم متعين وثباته الواقع كالمسمع عنهم ثم وذلك لا يتطابق لعلنا القصد بالتبني وعلنا سلم الله حيلة مبتدأ على ذلك ما علمنا انفسنا من ان
التبني من الواقع العامة لاجل الطرح مما لا يفتقر ليعرف الجواب عنه وانما كونهما مبتدأ على انما ارتدادا من الحكم الخاصين غير ظاهر
الوجه فبطلان ذلك لا على فرض عدم كونهما موثوقا لذلك ايضا في صور وجود الجزم في القضاة الذين احدثا فيه قول الناس الا لا يشهد
وكذا لا يشهد لعلنا كونهما القصد على وجه القصد ولو كانت لا يجرى لزوم الكذب على التدايم لا يوجب موثوقا لعلنا كونهما
خالفنا فبطلان ذلك لا يوجب الكذب موثوقا على لزوم الكذب لعلنا موثوقا على حمل قول الناس على الاعمال ما تجتمعهم وانما على حمل على
ما تجتمعهم فلا يلزم كذب حتى يجرى دفع الجمل القصد بها لعلنا ما يصح عوم الغفلة الشائنة والارتداد موثوقا على بطلان ما تجتمعهم
الجواب من ان الحمل على التبني لا يوجب على وجود القول على طبق الجزم من العامة ويصح الكلام فيمواد اعرفت ذلك فخرج الى ما لا يشهد الله
فالامان الوجه الاذ في مع من مقام نرجح احد الطرفين الى انفسنا على الكسافة في ثبات القليل المذكور في الاجتناب المستفيض المقدم
ومن ذلك صحت الوجه الثالث ايضا انما اصله من انما يجرى في قولنا انما التميز من انما كسافة لعلنا على تمام انفسهم على دليل خفاء انما
حيلة ما تجتمعهم لعلنا انما في حاله انما رتدا من الباطل انما ارتدادا في خلافهم فهو موثوقا ونموت على بطلان احكامنا لعلنا
موثوقا على كون الاجتناب في باب الكسافة وهو دور واضح مضافا الى انه لا استغناء كونهم اجتناب الاحكام من باب الكسافة بخلاف اجتناب الجزم
من باب التبعيد فبطلان تمامات التعليل بالتبني موثوقا على نرجح الاحتمال الثاني انما رتدا من الباطل لا التعليل فبطلان الكلام بعد انما الوجه الثالث
فلم يبق الا ان يبين الوجه الاول في وجهه والوجه الثاني في وجهه صغره لا يجرى في وجهه لعلنا انما الاجتناب الذي لا يجرى في وجهه لعلنا
قد عرفت ان مقام بيان مرتبة الشبهة غير مناسبا لتمام مقام نرجح احد التقاضين على الاخر نحو محلة مخالفة وانما يجرى في وجهه

[illegible]

عليهم هذا لا لا يتأخر على طرح مخالف الكتاب لما كانوا يطهرونها لافقوا لها لكانت دونها الخالف على نحو العموم والخصم المطلق فإن
فما يمكن ذلك لجنا العلاج بمعنى ان المراد بالموافق والخالف فيها الموافقة والخالفه الكتاب انما اخص الترخيص هذا المصحح بمورد لا يكابر
بوجه واحد وقد غاب عنه التدبر لا بأس بذلك مع تولد الايجاب بترجيح موافق الكتاب فان ذلك لا يكاد مما يقع في كثرة موارد هذا القول
وشدة الاحتياج به لعل القائل ان الظاهر للموافقة ولو على ملاحظة ما ذكرناه هو اتمام الموافقة كونه على العموم والخصم من
المخالفة للمطابق لم هو الا تم ولا مبصرة ظهورها في ظهورها بغيره للمطابق لافقوا لافقوا في الاتم بل يمكن ان
يقال ان التقابل الى القبول على حكمه هو الخالف الجزئي بل يعرف حكمه الخالف لكل يكون مخرجا وباطلا في القضاة انما كان في مقام بل يتأخر
ام لا يعرف حكمه الخالف على نحو العموم والخصم المطلق مع عدم وجوده المعارض من الرجوع الى الطريقة المعروفة بجعلها في المطلق من حيثها
بالنسبة الى التام المطلق فالتحاج الى اتيان حكم الخالف الجزئي مع وجوده الخاص لقلل الظاهر كون مورد هذا الترخيص خصوص نقصان
الجزئي بالتشديد والعموم من جهة كون الكتاب بوجه موافقا لاحد هنا او كونه موافقا لاحد لعموم فندبر وكهف كان فالحكم في الترخيص
الاولي حضوره ملاحظة الظاهر الكتاب احدا المتعاضدين وهما لو كان الخالف على غير من جهة من التعاضد مع ملاحظة ظاهر الكتاب يكون نصفا
بالنسبة اليه بمقتضى القاعدة التي استعملت لادلة المتكثرة المتخاضة التي كانت النسبة بينها بخلافه مع قطع النظر عن اجتناب العلاج ان لم يلاحظ
جميع ما يمكن ان يرجع بالخالف للكتاب على المطابق فان وجد شئ منها رجع الخالف به وخصص به الكتاب في المفضل المختص المتنازع من
مقتضىه ابتداء من جهة الجزئي المطابق للكتاب في قبل النظر الظاهر فندبر في ذلك العمل التخصيص فندبر على الظاهر من باب
الترخيص بل من باب العمل بالفرعية في مقابلته ايضا الحفيفة سواء كان من بابا متاعدا الفرعية او من بابا لفظي التوقي او جوبيل ارتفاع البدن
الاصل على كلا التقديرين مع وجود الفرعية لا ينفك الكلام في المقام على وجه التخصيص لكان بالجزء واحد فالحق المراهمة بالترجيح
المخالفة لتسليم من المتنازع من جهة ظاهر الكتاب بغيره الجزئي لتسليم لكن هذا الفرض مع قطع النظر عن اجتناب العلاج مع القول باعينا
الاجتناب بل بالتقدير من غير من جهة طبع افلو كان لا اعتبارا في وصفه لعل امكن في هذا القول لاجل الخالف اما اذا كان من بابا التقيد بالخصم
وجوب ترجيح ما يتفق من اجتناب العلاج ولو كان الخالف لا يجانبها السبيل من جهة ما في الترجيح التخصيص من جهة موافقة الكتاب فهو مرجح
الكتاب بالموافق في طرف العكس من ذلك فلو ثبت في الترجيح تقديمه في الرجوع على الترخيص بموافقة الكتاب مع الفرض وخصص الكتاب بالخالف
لخرج الخالف من مقام وجوب العمل بالترجيح كما انه لو ثبت من الترجيح تقديم موافقة الكتاب على شئ المرجح ان خرج الخالف عن الترجيح وانما يعمل
لعدمها على الاخر محل الفرض في اجتناب التخيير لا يقال ان الموافقة والخالف الجزئي من غير شئ ولان اجتناب العلاج لظهورها في خصوص الجزئي
منها فلا يلاحظ خصوص الترجيح بموافقة الكتاب في الخالف من الفرض من جهة ما افاده سلبه الله نعم بمقتضى القاعدة فيما نقول فندبر
انما لا ينفك في المقام اي ان اجتناب العلاج اتم وخصوص الجزئية منها فلا ينفك من اخطئه جميع المرجح في الترجيح لاختصاص ما عدا موافقة
الكتاب في الخالف مع ملاحظة الجميع لا يتم لقاعدة الا في صورة ثبوت كون الترجيح بموافقة الكتاب ضعف الترجيح الموجود في الخالف
وسيعتبر بذلك في تولد وجه الزام ودخول القصور الاطوار فلو كان الثاني في المقام على كل من الموافقة والخالف على الكيفية ما وجد
ان علاج القصور الاولي على هذا التقدير في الترجيح بالموافقة والخالف المعصين في اجتناب العلاج حتما افاده بمقتضى القاعدة **قوله في سلب التخيير**
ولم يكن هناك مرجح بين الجزئين فان حكمنا في الترجيح المتكاتبين بالتخيير بالامانة الاصل في المتعاضدين اي مع قطع النظر عن اجتناب التخيير ولو كان
الاجتناب بالتخيير كان التخيير ليدل ان احدها بالمطابق وان احدها بالخالف فخصص به عموم الكتاب لا يتصور ان موافقة احد الجزئين للاصل
بوجوب ترجيح التخيير عموم الكتاب بالموافق لاحدها كما لا اصل للموافق لاحدها وانما انشأنا في الوصف في المتكاتبين كما ان المرجح هو
الاصل على القول بمسأله الجزئي المطابق احدها لوهذه المقالة ايضا منسلة قد مما يجوز انما الكلام على عدم ان علاج هذه المقالة
والخالف لظهوره في اجتناب العلاج والامكن وجه التخيير او التمسك في الترجيح المتكاتبين من بابا التمسك في المقام بموافقة احد الجزئين للكتاب
في عدم الاجتناب لرفع التخيير بموافقة احداهما للاصل في ذلك ان كانا المتكاتبين في الخالف في اول الكلام كما لا يسبق الى القول بضعف هذه
المسألة لاولها لاشهر لان ما لا ينبغي سبيل لا لعل في ذلك كما لا ينبغي على المتكاتبين انما انما التمسك في المقام لكان احد الجزئين من بابا
التمسك مع الكتاب بكونه الحكم بها واضع لكفاية الفصل الثاني في الترجيح في الحكم بكونه زعماء انما هو اطلاقه في الموافقة سلبا عن التمسك
بفتح الفرض عن التعاضد الجزئي فلا مورد للترجيح في هذه المقالة ايضا لان ما لا ينبغي تقديم احد الجزئين في الترجيح لا ينفك الا بفتح الفرض عن التمسك
الحاصل في الفرضين ان الاول يحتاج من مورد هذا الترجيح زعم ان الموافقة والخالف لافقوا لافقوا في اجتناب العلاج ظاهره كونه مرجح ومورد
القام بالخالف المطلق وان كان الجزئين باهين على التمسك بلحاظ نفسهما والاتفاق خارج عنه فخرج الخالف عن التمسك بالتمسك للكتاب

هذا هو الوجه في الترجيح

[illegible]

[illegible]

للتعلمين مع بلوغ السن الى ما يقارب السنين ٥

وكتبنا العهد المقدس في تلك الليلة التي نزل بها على

كَلَامُ الْحَوَاطِي فِي غِيَا الْبَنَانِ مِنْ رِجَالِهَا

وَلَمْ يَلْمِ السَّاعَاتُ مِنْهُ مَقْرَفَ الْمَاءِ وَلَا يَتَخَفَتِ الْفُجَاءُ

انما ينسأ لغير القاصية بما بعد

عَلَيْهِمْ بِأَنْصَارِ الدِّينِ أَمَّا

كَلَامُ الْمُهَيَّيَّاتِ

[illegible]

فَاطِمَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

[illegible]

